برلمان ولاية تورينغن **الرسالة رقم 6/6808**

الدورة التشريعية السادسة

بشأن الرسالة رقم 5765/6

بشأن الرسالة رقم 5704/6

بشأن الرسالة رقم 3374/6

بشأن الرسالة رقم 3108/6

– طبعة ثانية جديدة –

2019/02/18

تقرير مرحلي

للجنة التحقيق 1/6

"أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن وتأثيرها على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحُرة"

تقدم لجنة التحقيق 1/6 إلى البرلمان الإقليمي للولاية وفق المادة 84 الفقرة 5 من النظام الداخلي للبرلمان الإقليمي بولاية تورينغن بالاتصال مع قرارات البرلمان الإقليمي بتاريخ 2017/01/26 – الرسالة رقم 3374/6 – وبتاريخ 2018/05/23 – الرسالة رقم 5765/6 – التقرير المرحلي التالي:

نُسخة أولية تم توزيعها في 18 فبراير 2019

الطباعة: برلمان ولاية تورينغن، 10 أبريل 2019

تنبيه من إدارة البرلمان الإقليمي:

يمكن الاطلاع على التقرير المرحلي في نسخته الإلكترونية في نظام المعلومات الخاص بأعضاء البرلمان وذلك عبر الموقع على الإنترنت: /www.parldok.thueringen.de/parldok وذلك عبر رقم الرسالة المذكور أعلاه.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات II
مسرد المصطلحات VII
قائمة الاختصارات XXIII
أسس شكلية ..... - 1 -
I. المشاركة والتكليف بالعمل ..... - 1 -
II. تحديد التكليف بالعمل وتحديد برنامج العمل ..... - 3 -
III. تشكيل اللجنة ..... - 5 -
1) صياغة اللجنة واختيار الرئيس ونواب الرئيس ..... - 5 -
2) الأعضاء البرلمانيون باللجنة ..... - 5 -
3) الأعضاء الخبراء للجنة ..... - 7 -
4) متابعة عمل اللجنة ..... - 10 -
أ) إدارة برلمان الولاية ..... - 10 -
ب) الكتل النيابية ..... - 10 -
IV. سير الاستشارات ..... - 10 -
1) تشكيل رؤساء اللجان ..... - 12 -
2) تشكيل مجموعات العمل لإعداد التقرير المرحلي ..... - 13 -
3) بخصوص سير عملية التشاور بالتفصيل ..... - 14 -
أ) الجلسة الأولى بتاريخ 27 يونية 2017 ..... - 14 -
ب) الجلسة الثانية بتاريخ 15 أغسطس 2017 ..... - 15 -
ت) الجلسة الثالثة بتاريخ 12 سبتمبر 2017 ..... - 16 -
ث) الجلسة الرابعة بتاريخ 17 أكتوبر 2017 ..... - 16 -
ج) الجلسة الخامسة بتاريخ 22 نوفمبر 2017 ..... - 18 -
ح) الجلسة السادسة بتاريخ 19 ديسمبر 2017 ..... - 19 -
خ) الجلسة السابعة بتاريخ 9 يناير 2018 ..... - 21 -
د) الجلسة الثامنة بتاريخ 30 يناير 2018 ..... - 22 -
ذ) الجلسة التاسعة بتاريخ 6 مارس 2018 ..... - 23 -
ر) الجلسة العاشرة بتاريخ 23 مارس 2018 ..... - 28 -
ز) الجلسة الحادية عشرة بتاريخ 10 أبريل 2018 ..... - 28 -
4) الاطلاع على مستندات المشاورات ..... - 30 -
معارف مأخوذة من العمل الذي تم حتى الآن للجنة التحقيق ..... - 31 -
I. الحصر وتوصيف عام للمشكلة ..... - 31 -
1) تحديد المفهوم والتأطير ..... - 31 -
2) الوضع الاجتماعي والقانوني في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ..... - 35 -
أ) الوضع الاجتماعي في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ..... - 35 -
(1) معارف تم الحصول عليها من مجال الموضوعات رقم A1 بمرحلة جمع المعلومات ..... - 35 -
(2) معارف تم الحصول عليها من مجال الموضوعات رقم A2 بمرحلة جمع المعلومات ..... - 40 -
ب) الوضع القانوني في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ..... - 44 -
(1) الأسس القانونية الدولية والعبر قومية والقانونية ..... - 45 -

(2) الأسس القانونية الاتحادية..... - 46 -
(3) الوضع القانوني في تورينغن ..... - 49 -
II. معارف تم الحصول عليها من الفقرة I "جمع المعلومات" بخطة العمل..... - 52 -
1) التعليم ..... - 52 -
أ) مقدمة..... - 52 -
ب) شرح المشكلة..... - 54 -
ت) بيان الوضع ..... - 62 -
ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 69 -
ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 75 -
2) الشرطة والداخلية..... - 77 -
أ) مقدمة..... - 77 -
ب) شرح المشكلة..... - 79 -
(1) المواقف والخبرات ..... - 82 -
(2) روح الجماعة و"ثقافة الأخطاء" ..... - 84 -
(3) الفهم، العقاب، الوقاية..... - 84 -
(4) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي ..... - 87 -
(5) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة..... - 89 -
(6) التشخيص العنصري ..... - 90 -
(7) التأهيل ومواصلة التدريب ..... - 92 -
(8) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ..... - 94 -
ت) بيان الوضع ..... - 95 -
(1) المواقف والخبرات ..... - 95 -
(2) روح الجماعة و"ثقافة الأخطاء" ..... - 96 -
(3) الفهم، العقاب، الوقاية..... - 96 -
(4) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي ..... - 99 -
(5) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة..... - 99 -
(6) التشخيص العنصري ..... - 100 -
(7) التأهيل ومواصلة التدريب ..... - 101 -
(8) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ..... - 102 -
ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 103 -
(1) الأسس المعيارية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز ..... - 103 -
(2) المواقف والخبرات ..... - 103 -
(3) التعلم من معضلة "الخلية السرية النازية" (NSU) وتطوير ثقافة الأخطاء ..... - 104 -
(4) الفهم، العقاب، الوقاية..... - 105 -
(5) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان ..... - 107 -
(6) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة، إيذاء ثانوي ..... - 107 -
(7) التشخيص العنصري ..... - 108 -
(8) التأهيل ومواصلة التدريب ..... - 109 -
(9) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ..... - 111 -
ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 111 -
(1) الأسس المعيارية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز ..... - 111 -

(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) ..... - 111 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 112 -
(2) المواقف والخبرات ..... - 112 -
(أ) أسئلة مُوجهة إلى المُستمع إليهم..... - 112 -
(3) التعلم من معضلة "الخلية السرية النازية" (NSU) وتطوير ثقافة الأخطاء ..... - 112 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK ..... - 112 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 113 -
(4) الفهم، العقاب، الوقاية..... - 113 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) ..... - 114 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 114 -
(5) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي ..... - 115 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK ..... - 115 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 116 -
(6) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة..... - 116 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK ..... - 116 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 117 -
(7) التشخيص العنصري ..... - 117 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK ..... - 117 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 117 -
(8) التأهيل ومواصلة التدريب ..... - 118 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) ..... - 118 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 119 -
(9) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ..... - 120 -
(أ) أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK ..... - 120 -
أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم ..... - 120 -
3) القضاء ..... - 121 -
أ) ملاحظات أولية..... - 121 -
ب) شرح المشكلة..... - 121 -
(1) إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية ..... - 122 -
(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور ..... - 123 -
(3) الموظفون/التأهيل المهني والتكميلي ..... - 124 -
(4) الملاحقة القضائية/قانون الإجراءات..... - 124 -
ت) بيان الوضع ..... - 125 -
(1) إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية ..... - 125 -
(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور ..... - 126 -
(3) الموظفون/التأهيل المهني والتكميلي ..... - 127 -
(4) الملاحقة القضائية/نظام المرافعات..... - 128 -
ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 129 -
(1) الإحصائية القضائية/مراجعة الآثار القانونية..... - 129 -
(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور ..... - 129 -
(3) الموظفون/التأهيل المهني والتكميلي ..... - 129 -

(4) الملاحقة القضائية/قانون الإجراءات ..... - 130 -
ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 130 -
(1) إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية ..... - 130 -
(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور ..... - 131 -
(3) الموظفون/ التأهيل المهني والتكميلي ..... - 131 -
4) الإدارة العامة ..... - 132 -
أ) مقدمة ..... - 132 -
ب) شرح المشكلة ..... - 133 -
ت) بيان الوضع ..... - 139 -
ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 147 -
ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 150 -
5) مجالات عمل إضافية ..... - 151 -
أ) قاعدة بيانات غير كافية ..... - 152 -
ب) التعامل مع الاستعمار الألماني ..... - 154 -
ت) الإعلام والفضاء العام ..... - 154 -
(1) شرح المشكلة ..... - 154 -
(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع ..... - 156 -
(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 158 -
(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 160 -
ث) المجتمع المدني ..... - 161 -
(1) شرح المشكلة ..... - 161 -
(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع ..... - 162 -
(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 163 -
ج) العمل والسكن ..... - 164 -
(1) شرح المشكلة ..... - 164 -
(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع ..... - 166 -
(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 167 -
(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 168 -
ح) الصحة ..... - 168 -
(1) شرح المشكلة ..... - 168 -
(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع ..... - 173 -
(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 174 -
(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 174 -
خ) العُمر ..... - 175 -
(1) شرح المشكلة ..... - 175 -
(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع ..... - 175 -
(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 175 -
(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 176 -
د) الإعاقة ..... - 177 -
(1) شرح المشكلة ..... - 177 -
(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع ..... - 177 -

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات ..... - 177 -
(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات ..... - 178 -
III. المزيد من إجراءات لجنة التحقيق البرلمانية ..... - 179 -
عمليات التصويت الخاصة ..... - 182 -
I. التصويت الخاص لكتلة حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي ((CDU ..... - 182 -
II. التصويت الخاص للكتلة النيابية لحزب البديل ..... - 256 -

المصطلح	التعريف/الشرح	المصدر
إثارة الفتن	هو أسلوب إعلامي، يتطابق إلى حد بعيد مع الدعاية "البروباجندا"، ويعني أن تقوم مجموعات قيادية سياسية بأعمال شفهية أو تحريرية أو باستخدام وسائل اتصال جماهيري عامة تحت سيطرتها بغرض نشر أفكار معينة أو حلول أو رؤى سياسية بين جموع الناس، وبالتالي تشكيل قوى من خلال قناعات وعمليات (إعادة) تربية سياسية بغرض حل واجبات سياسية واجتماعية هامة أو التخلص من معارضين سياسيين. [...]	هيلمان، كارل–هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.
تحمل الغموض	هو القدرة على تحمل الغموض وأنماط السلوك المتناقضة في التفاعل الاجتماعي والتغلب عليها - بشكل عملي. وهي قدرة محورية لتطوير وإثبات الهوية الشخصية والاستمرارية الحياتية.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
عدم التماثل	إحدى خواص ← العلاقة	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (ناشرون)، قاموس

	التماثل: التساوي، التناسق؛ الترتيب المتكافيء للقيم [...] *المقصود به هنا:* التوزيع غير المتساوي للمصادر المهمة مُجتمعيًا أو اجتماعيًا (مثل السلطة، المعلومات، المعرفة) التي كان من المحتمل إمكانية توزيعها بشكل متساوٍ (متماثل).	علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011. هيلمان، كارل–هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.
الوظائف البيولوجية	طريقة التفكير التي تعرض الاختلافات بين باعتبارها "طبيعية" – أي موجودة لديه من الناحية الطبيعية والبيولوجية. ويرتبط بهذا التصور بأن هذه الفوارق صحيحة وغير قابلة للتغيير ("هذا أمر طبيعي فعلاً!"). ومن أجل وصف هذه الرؤية التي تُستبعد منها الظروف الاجتماعية الثقافية، يُستخدم مصطلح الأحيائية.	مؤسسة أمادو أنطونيو؛ http://www.gender-und-rechtsextremismus.de/service/glossar/biologismus/
الشعور الجماعي	← *الشعور الجماعي:* يُطلق على الشعور بالتضامن والانتماء لدى أعضاء مجموعة معينة. ويتمثل الشعور الجماعي بشكل خاص في أن تقوم المجموعة بحماية أعضائها من	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (ناشرون)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن:

	الهجوم والنقد الذي تتعرض له من غير الأعضاء.	دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
المنهج (الأكثرية)	يُطلق على المنهج التعليمي أو البرنامج الدراسي الموجه وفق أهداف تعليمية يُراد الوصول إليها في إطار عملية تعليمية أو مسار دراسي.	هـ.ي. تينورث، ر. تيبيلت (إصدار)؛ قاموس علم التربية، فاينهايم: بيلتس 2007، 137 وما تليها.
تأجيل الحوار	← *الحوار:* بشكل عام التقدم التدريجي المنطقي من حُجة معينة إلى أخرى من خلال التفكير المفهومي. *المقصود به هنا:* التغيير التدريجي بالطريقة والشكل التي يتم من خلالهما التفاوض في موضوع مجتمعيًا/سياسيًا.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
تخصصي	يتعلق بمجالات (تخصصات) علمية متخصصة	
إجراءات التنويع	الإجراءات التي تهدف إلى دعم التنوع الاجتماعي.	
إدارة التعددية (بالانجليزية: Diversity–Management)	مفهوم الإدارة، هو هندسة اجتماعية تعمل على استخدام تنوع مجموعة ما من الموظفين الذين يمتلكون قدرات فردية مختلفة ليكونوا مصدر إنتاج	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس

	في المؤسسة. ويعتمد هذا المفهوم على مطلب قبول التنوع أو بالأحرى الاختلافات التي ينبغي مراعاتها بالمعنى التعاطفي.	علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
استراتيجيات التعددية	هو إجراء بغرض تطبيق الإجراءات التي تهدف إلى دعم التنوع الاجتماعي.	
بيانات الحقول السوداء	هي الجرائم التي تظل "رسميًا" غير معروفة وبالتالي لا تظهر في الملفات الرسمية أو في الإحصائيات الرسمية. [...] الفرق بين الجرائم المُسجلة رسميًا وبين الجرائم المحتملة المرتكبة التي لم تُسجل رسميًا.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
قانوني فقط	تنظمه القوانين، لكنه ليس مُشرعاً في الدستور.	https://www.duden.de/rechtschreibung/einfachgesetzlich (تم الاستدعاء في 18/11/14 الساعة 5:00 مساء)
مُشرع فقط	انظر قانوني فقط	
التعاطف	← *الشعور بالآخر:* هو أن تضع نفسك مكان الشخص الآخر (أو تتقمص مكانه) بغرض فهم هذا الشخص عن طريق فهم طريقة تصرفه وسلوكه. ويوجد الشعور بالآخر بسبب التصرف الشخصي والخبرات والمواقف الشخصية مع الآخرين.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.

التمكين، يمكّن	منح القدرة (الذاتية) للمجموعات المُهمشة اجتماعياً لتحديد تصرفاتها بنفسها بغرض المشاركة الفاعلة في عمليات اتخاذ القرار والإجراءات التي تخصهم بأنفسهم، وكذلك الحصول على مشاركة متساوية الحقوق في الاقتصاد والمجتمع والسياسة. ويطالب هذا المفهوم المأخوذ من حركة الحقوق المدنية وحقوق المرأة بالولايات المتحدة الأمريكية بتغيير في منظور الاختلالات القائمة على الوصم والتهميش من ناحية للتوائم مع المصادر المتاحة ونقاط القوة والقدرات والآفاق التي يتمتع بها الأفراد أو المجموعات. فهو يدعم الاكتشاف والوعي وتطوير القدرات الذاتية والثقة بها أيضًا. كما أن هذا المفهوم من الناحية الأخرى ذو طابع تحرري يعود في أصله إلى التغلب على الظلم الاجتماعي والتهميش وعدم المساواة.	ديتر نولين، راينر –أولاف شولتسه (إصدار)، قاموس العلوم السياسية، المجلد رقم 1، الطبعة الرابعة المحدثة والمُستكملة، ميونخ: C.H. بيك 2010، ص. 200.
العنف المعرفي	← *الإبستمية:* [...] هي العلاقة القائمة في حضارة موجودة بين الأشياء القابلة للإدراك وما يُقال عنها، أي ما يمكن معرفته، ما يُسجل عنها بطريقة خاصة. *والمقصود بهذا هنا:* الظروف الاجتماعية والآليات التي يُراعى بسببها أتباع المجموعات المُهمشة في عمليات التفاوض الاجتماعي.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
الاستعلاء العرقي	يُطلق على التوجه إلى إعلاء قيمة صفات لمجموعة معينة (التصورات القيمية، المعايير الخ)، خاصة	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي،

	تلك المتعلقة بالمجموعة العرقية الذاتية والنظر إليها على أنها أعلى مكانة من المجموعات الأخرى واختيار هذه الصفات لتكون معياراً في الحكم على المجموعات الأخرى بشكل يتسبب في رؤية المجموعة الشخصية على أنها بشكل عام أعلى قيمة، واعتبار المجموعة الغريبة أقل قيمة. ويُطلق على الشكل المؤدلج للاستعلاء العرقي لمجموعات قومية مُصطلح "القومية".	كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
الضبط الجنساني	← *الجنسانية:* الهوية الجنسية للإنسان باعتبارها صنفاً اجتماعياً. (مثلاً بالنظر إلى إدراك الذات الشخصية، الاعتزاز بالنفس، التصرف حسب الدور المحدد جنسياً) *المقصود به هنا:* قائمة مطابقة لتطبيق المواصفات القانونية بالنظر إلى المساواة في الفرص بين مجموعات الأشخاص المختلفة في الشركات/الإدارات.	دودن – قاموس المصطلحات الأجنبية الطبعة التاسعة، مانهايم: دار دودن للنشر 2009، ص 357، العمود 3.
لغة الكراهية	لغة الكراهية	
مهيمن	← *الهيمنة:* "القيادة العليا"، هي علاقة سياسية أو اجتماعية معينة تقوم على العلاقة بين الأمر والطاعة ويحتل فيها أحد الطرفين الذين يسود بينهما مساواة شكلية فقط مكانة أعلى، سواء من الناحية الفعلية أو القانونية. وتختلف الهيمنة عن العلاقات الأخرى	هيلمان، كارل–هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.

	كالسلطة والسيطرة المؤسسية وما يشبه هذا من خلال شكلها المرن وغير المتخصص والقابل للموائمة مؤسسياً مع أوضاع متغيرة. وتعتمد الهيمنة على السيادة الفعلية وحدها دون أن تتوافق معها القواعد والأسس القانونية أو المؤسسية. فضلاً عن هذا فما هي إلا تعبير عن تطلع أيديولوجي تُوجه نحوه المعارك والمنافسات الحالية والمستقبلية من أجل كسب النفوذ. وتتخلى عادة الدول أو المجموعات الاجتماعية التي تمارس الهيمنة عن الخضوع التام للشركاء الأضعف. كما يشتمل مصطلح الهيمنة على إخفاء التفوق الفعلي للقوة السياسية أو الاجتماعية على غيرها من التيارات والتقليل من قدره والتستر عليه في إطار عقد تحالفات (يُدعى قيامها على المساواة) من خلال التأكيد على المصالح والمشاكل والعلاقات المشتركة في مواجهة الأطراف الخارجية.	
بيانات الحقول المضيئة	يُقصد به في علم الجريمة الجزء الخاص بالتصرفات الجنائية المعروفة لدى جهات المراقبة الاجتماعية.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
عدم التجانس	يُقصد بها التنوع الاجتماعي، كوصف للتعقيد الاجتماعي والتنوع ووجود فوارق بين الهياكل الاجتماعية في المجتمعات الصناعية شديدة التقدم أو بالأحرى وبشكل خاص لبعض المناطق في	هيلمان، كارل–هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.

	المدن التي تحتوي على هذه المجتمعات. على النقيض من هذا يعني مصطلح تجانس (تساوي) الخصائص الهيكلية لمجتمعات ما قبل الحداثة والدول النامية.	
متجانس	← *التجانس:* التساوى، الانغلاق، في علم الاجتماع. هو أحد الخصائص الهيكلية للمجتمعات التي تتميز بتوزيع العمل بشكل أقل تطوراً وكذلك العلاقات الاجتماعية البسيطة وتناقض المصالح والصراعات غير المهمة. ومن منظور عرقي يعني التجانس انتماء المجتمع لأحد الأعراق.	هيلمان، كارل-هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.
مُجانس	انظر متجانس	انظر متجانس
أيديولوجي	← *الأيديولوجية:* هو نظام من القناعات والمفاهيم يهدف إلى تحقيق مصالح السلطة في المجتمع ويقوم من أجل تحقيق هذه الوظيفة بنقل الحقائق الاجتماعية بشكل مُشوه جزئيّاً. [...]	فيرنر فوكس-هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
ينفذ	← *التنفيذ:* يُطلق على تطبيق وتنفيذ البرامج السياسية والقوانين الرسمية للدولة. [...]	هيلمان، كارل-هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.

الاحتواء	المشاركة المتساوية لجميع الناس في جميع المجالات الاجتماعية المهمة	
قائم على سياسة الاحتواء	يتعلق بإجراءات سياسية تقوم على الاحتواء	
مقصود	← *النتيجة:* يمكن أن تكون نتائج تصرفات معينة مقصودة، أي عن طريق الرغبة والنية، كما يمكن أن تكون غير مقصودة. والنتائج المقصودة هي المرغوبة أو المقصودة من خلال التوجه نحو القيم والأهداف والأغراض الخاصة بالفرد أو الجماعة.	هيلمان، كارل-هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.
الاستمرارية الاستعمارية	استمرار بقايا الحكم الاستعماري الألماني.	دودن – قاموس المصطلحات الأجنبية، الطبعة الثامنة، مانهايم: دار دودن للنشر 2005، ص 560، العمود 2.
الاستعمار	هو نشاط تقوم به مجموعات من أصحاب المصالح أو الدول موجه إلى أراضٍ خارجية بغرض اكتساب سيادة وممتلكات أو الحصول عليها أو استغلالها.	فيرنر فوكس-هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
التشكيل	التكوين، التأسيس	https://www.duden.de/rechtschreibung/Konstituierung (تم الاستدعاء في 18/11/19 الساعة 14:37 مساء)
التوجيه الثقافي	هو العرض الأحادي والثابت لمفهوم "الثقافة"	

	باعتبارها ما يحدد هوية وتصرف مجموعات من الأشخاص.	
التهميش	← *هامشي:* على الهامش، [...] يُطلق على وضع الأفراد والمجموعات (المهمشة) الذين يحظون بمكانة هامشية على أطراف مجموعة أو طبقة أو فئة أو مجتمع آخر أو غير ذلك. والفرد المُهمش، [...] هو في الألمانية الشخصية الموجودة على الهامش أو المعتزل، أو ما يُطلق عليه أيضًا من يعيش على هامش المجتمع، كما يُطلق مصطلح التهميش بشكل نادر على من يحيا على الهامش أو يعيش على الهامش. ويتطابق المصطلح بشكل خاص مع وضع الأشخاص الذين يتواجدون على الحدود بين مجموعتين أو طبقتين من الناس ولا يمكنهم الاندماج في هذه أو تلك. ويعاني الأفراد المهمشون بشكل عام من الصراعات في المعايير وتبادل الأدوار وعدم الأمان والتشويش والتمييز. [...] *المقصود به هنا:* الدفع "إلى حافة" المجتمع لمجموعات سكانية معينة.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
العقلية	تُطلق على استعداد التفكير والإدراك والسلوك الذي يحدد تصرفات الإنسان ومواقفه بطريقة معينة: "نظام الحياة، أنماط الاستهلاك وغيرها من أنماط الحياة وقضاء وقت الفراغ وأذواق القراءة وأشكال الحياة الأسرية والاختلاط بالآخرين – هناك آلاف التفاصيل للحياة اليومية التي تحدد بشكل متناسق	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.

	أنماط الحياة وتعبر عن العقلية". وقد تكون العقليات من خصائص المراحل الزمنية أو الثقافات كما تسري على الأوضاع الاجتماعية.	
المنهجية	نظرية المناهج؛ تتطابق بمعناها الشامل مع النظرية العلمية. وتشتمل المنهجية بمعناها الدقيق على تحليل المناهج العلمية فقط، خاصة بالنظر إلى الأهداف العلمية والنظرية لتطبيقها.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
الرصد	المراقبة، الرقابة	https://www.duden.de/rechtschreibung/Monitoring (تم الاستدعاء في 18/11/19 الساعة 03:01 م مساء)
فحص المعايير	← *الفحص:* المراجعة *المقصود به هنا:* مراجعة الأحكام القانونية	https://www.duden.de/rechtschreibung/Screening (تم الاستدعاء في 18/11/19 الساعة 03:05 م مساء)
التنقيح	التعديل، التحسين	https://www.duden.de/rechtschreibung/Novellierung (تم الاستدعاء في 18/11/19 الساعة 03:09 م مساء)
رؤساء اللجان	مجموع الرجال والنساء (الذين يمثلون مصالح مجموعات معينة أو ما يشبه هذا).	https://www.duden.de/rechtschreibung/Obleute

		(تم الاستدعاء في 18/11/15 الساعة 13:52 مساء)
مكان التظلمات	← *الرجل/المرأة مقدم التظلم:* هو الشخص الذي يطالب بحقوق المواطنات والمواطنين لدى المؤسسات الحكومية *المقصود به هنا:* مكان محايد/ مستقل للفصل بين الناس	https://www.duden.de/suchen/dudenonline/Ombudsmann (تم الاستدعاء في 18/11/19 الساعة 08:25 م مساء)
الحرمان في ألمانيا الشرقية	← *الحرمان:* هو شعور بالتضرر أو السلب أو سوء الوضع.	دودن – قاموس المصطلحات الأجنبية الطبعة التاسعة، مانهايم: دار دودن للنشر 2009، ص 218، العمود 2.
عملية النظرة للآخر	← *الآخر (كلمة انجليزية: othering):* حرفيًا: التغيير، هي لفظة جديدة تستخدم لوصف الفعل المغاير بمعنى تأكيد الاستبعاد واعتبار الآخر غريبًا. [...] الألفاظ الزوجية المتضادة مثل "عادي مقارنة آخر" أو "نحن مقارنة بكلمة هم" ("هؤلاء المتواجدون هناك") تعني الجانب الذي يعتبره الفرد "صحيحاً"، بينما يتم تصنيف الجانب الآخر على أنه "خطأ"، لأنه يحتوي على عيوب معيارية في ذاته. وتمارس رؤية الآخر بميول سلبية، حيث تفضح السمة الملازمة لها بشكل جوهري. في الوقت ذاته يتلقى "المعتاد" هيكله فقط من خلال "الآخر" [...]. وبهذا يتم الزج بالصنف الإنساني الذي لا يلبي متطلبات الأغلبية الاجتماعية والأخلاقية على حافة المجتمع وتجريده بالتدريج من إنسانيته. وتمر عملية تصنيف الآخر بمراحل عديدة. ففي البداية يوجد تعريف وتقييم للسمات والخصائص التي	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.

	يضيفها الفرد أو السلوك إلى وجود الآخر. [...]	
التعددية	التنوع	
التفضيل	← *المفضل:* الامتياز، الاستثناء أو الحق الخاص التي يتمتع بها أشخاص بعينهم أو فئات من الأشخاص في مجتمع معين، مما يمنحهم أفضلية في تقلد الوظائف أو الحصول على السلع أو الحقوق أو فرص الحياة. وقد تكون الامتيازات هي مقابل لخدمات قُدمت من قبل أو نتيجة لمعارك سابقة من أجل السيادة. وفي كل الأحوال تخلق هذه الامتيازات بشكل أو آخر في المجتمع المعني نوعا من حالة الارتباط والتعلق وبالتالي فإنها تتنافى مع القيم الأساسية للمجتمع الغربي الحديث.	هيلمان، كارل–هاينتس، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، مُعدلة ومُستكملة، شتوتغرت: كرونر، 1994.
التحصيص	الترتيب	
التشخيص العنصري	← *التشخيص:* البروفايل النفسي للشخصية المكون من بيانات مُفردة. *المقصود به هنا:* عمليات التفتيش الشرطية بسبب العرق أو لون البشرة الخ.	دودن – قاموس المصطلحات الأجنبية الطبعة التاسعة، مانهايم: دار دودن للنشر 2009، ص 845، العمود 2.

تحديد العرق	هو "خلق" أحد "العروق" بناء على تصنيفات الخصائص.	
المجموعات المُصنفة حسب العرق	انظر تحديد العرق	
يسترجع	استعادة / استرجاع وضع ما	
المرونة	القدرة على الصمود	
الاستياء	الإعراض الغريزي غير المقصود غالبًا القائم على الأحكام المسبقة أو على الشعور بالدونية أو الحقد أو ما يشبه هذا	https://www.duden.de/rechtschreibung/Ressentiment (تم الاستدعاء في 18/11/28 الساعة 16:38 مساء)
فرض العقاب	← *العقاب:* رد فعل المجتمع سواء على السلوك المُعتاد أو على المخالف. ومن خلال الالتزام بالمعايير يتم الحصول على مميزات، أما في حال المخالفة فيتعرض الإنسان للضرر [...]. وتُعاقب مخالفات القواعد المُعتادة سلبياً عبر فرض عقوبات. والمُراد من هذه الطريقة هو تأكيد عدم قبول التصرفات المخالفة. في الوقت نفسه يعبر رد الفعل هذا عن تقوية نفوذ القاعدة الغالبة. [...]	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
الفصل العرقي	يُقصد به غالبًا التقسيم المكاني للأفراد وفق لون البشرة أو المعتقد أو الجنس أو المكانة أو غير ذلك	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي،

	من السمات التي تتمثل في شكل التوزيع على مناطق سكنية أو مدارس أو كنائس أو نوادي أو غيرها من المؤسسات العامة. ويؤدي الفصل العرقي إلى تجنب التواصل القسري (مثلاً في تعرض أجزاء من الشعب إلى التمييز) أو الاختياري بين المجموعات المختلفة في المجتمع. ويمكن أن يتم الفصل العرقي من خلال التوحيد القياسي أو الاختيار الفردي وعملية الاختيار.	كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
تحديد الهوية الذاتية	هو التصنيف الذاتي إلى صنف / مجموعة إجتماعية معينة	
التأمل الذاتي	← *التأمل:* هو في الأصل مصطلح فلسفي يُطلق على ميل النفس والتفكير إلى النفس ذاتها. أما الآن فيُطلق مصطلح التأمل في العلوم الاجتماعية غالبًا على المراجعة النقدية الذاتية للمحتويات الفكرية والمناهج النظرية وكذلك إعادة ربطها بحالة الاهتمامات الاجتماعية أو الخبرات الاجتماعية الفردية.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011.
المعرفة المرتبطة بظروف معينة	هي المعرفة التي لا توجد إلا مرتبطة بمكانة اجتماعية معينة وبالتالي بالخبرات الاجتماعية المرتبطة بها.	
عالمي	فوق الدولي	https://www.duden.de/rechtschreibung/supranational (تم الاستدعاء في 18/11/28 الساعة 04:42 م مساء)

داخل النظام	يسكن داخل نظام، ينتمي إلى إطار نظام ما	دودن – قاموس المصطلحات الأجنبية الطبعة التاسعة، مانهايم: دار دودن للنشر 2009، ص 1016، العمود 1.
الأهلية	سريان المفاهيم الإجرائية وعمليات القياس (مثل الاختبارات) والتجارب. تتعلق الأهمية بمدى وصف البيانات التي تم جمعها أو عبر الاختبارات والتجارب فعلاً لقيم القياس المذكورة، والمقصود من المصطلح والواقعة والصفة المُراد اختبارها التي يتم جمع البيانات ونسب القياس عنها.	فيرنر فوكس–هاينريتس، دانيلا كليمكه، روديجر لاوتمان، أوتهاين رامشتيدت، أورس ستيهلي، كريستوف فايشر، هانس فينولد (إصدار)، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الخامسة المُعدلة، فسيبادن: دار VS للنشر في مجال العلوم الاجتماعية 2011. .
الاضطهاد	هي عملية يتحول فيها شخص ما إلى ضحية (عن طريق عمل إجرامي بحقه مثلاً) أو تتحول مجموعة من الأشخاص إلى وضعية الضحية.	

قائمة الاختصارات

.ABl	الجريدة الرسمية
.Abs	الفقرة
ADNB	شبكة مناهضة التمييز في برلين
ADS	مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية
AEMR	البيان العام لحقوق الإنسان، أيضًا: إعلان حقوق الإنسان أو ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
AEUV	عقد أسلوب العمل للاتحاد الأوروبي
AG Kripo	جمعية رؤساء المكاتب الإقليمية للتحقيقات الجنائية مع المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية
AGG	القانون العام للمساواة في التعامل
AWO	رابطة العمال الخيرية
BA	وكالة العمل الألمانية
BAföG	القانون الاتحادي لدعم التعليم
BAO ZESAR	الهيكل التنظيمي الخاص "التحقيقات المركزية والتوعية الهيكلية – يميناً"
BGB	القانون المدني الألماني
.BGBl	الجريدة الرسمية الاتحادية
BGG	قانون للمساواة بين الناس ذوي الإعاقة (قانون المساواة بين ذوي الإعاقة)
BGleiG	قانون المساواة بين الرجال والنساء في الإدارة الاتحادية وفي الشركات والمحاكم (قانون المساواة الاتحادي)
BKA	المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية
BMI	وزارة الداخلية والبناء والوطن
.bspw	على سبيل المثال
BVJ	السنة التحضيرية للتكوين المهني
.bzw	بالأحرى
CEDAW	لجنة الأمم المتحدة لمحاربة التمييز ضد المرأة؛ أيضًا: اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد

	المرأة
CERD	لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري
	(لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري)
CRC	معاهدة حقوق الطفل، أيضًا: اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة
CRPD	معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة، أيضًا: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة
DHPOL	معهد الشرطة الألماني
DIMR	المعهد الألماني لحقوق الإنسان
DIPOL	
ج.م.	جمعية مُسجلة
ECRI	اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب
	(اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب)
EK 6/1	لجنة التحقيق "أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن وتأثيرها على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحرة"
EKR	اللجنة الاتحادية السويسرية ضد العنصرية
EMRK	معاهدة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أيضًا: معاهدة حقوق الإنسان الأوروبية
ESF	الصندوق الاجتماعي الأوربي
الخ	إلى آخره
EU	الاتحاد الأوربي
ezra	الاستشارة المقدمة لضحايا العنف اليميني والعنصري والمعادي للسامية في ولاية تورينغن
FHPol	المدرسة العليا للشرطة
FSU Jena	جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا
GdP	نقابة الشرطة
GEW	نقابة التربية والعلوم
GFAW	جمعية دعم العمل والاقتصاد بولاية تورينغن ذات المسؤولية المحدودة
GG	الدستور

.ggf	عند الضرورة
GleichstG TH	قانون المساواة في تورينغن
GMF	بُغْضُ الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي
GRCh	ميثاق الحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي، أيضًا: ميثاق الحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي
HfÖ	كلية الإدارة العامة
HRK	مؤتمر رؤساء الجامعات
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أيضًا: الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICERD	الاتفاقية الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري، أيضًا: معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري
IDB	معهد التعليم الخالي من التمييز
IDZ	معهد الديمقراطية والمجتمع المدني
ILO	منظمة العمل الدولية
.inkl	شاملاً
.insb	بشكل خاص
KiTa	رياض الأطفال
KJM	لجنة الحماية الإعلامية للشباب
KMK	مؤتمر وزراء التعليم
KomRex	مركز الاختصاص للتطرف اليميني
KOP	حملة من أجل ضحايا العنف العنصري على يد الشرطة
LADG	القانون الإقليمي لمنع التمييز
LADS	المركز الإقليمي لمنع التمييز
*LBSTTIQ	سحاقية، مثلي الجنس، مزدوج الجنس، متحول جنسيا، متحوّل جنسياً من الناحية الطبية، متداخل الجنس، متقاطع جنسيا
LKA	المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية

LPD	مديرية شرطة الولاية
LpB	المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي
Mobit	الاستشارة المتحركة في تورينغن
NDB	وكالة أنباء الحكومة المركزية السويسرية
NGO	Non-governmental organization (منظمة غير حكومية)
NRW	ولاية شمال الراين ويسفاليا
NS-Herrschaft	الحكم النازي
NS-Verbrechen	جريمة نازية
NS-Verharmlosung	الاستخفاف بالنازية
NSU	"الخلية السرية النازية"
ODIHR	مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
OSZE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PA	أكاديمية الشرطة
PISA-Studien	الفحص الدولي للخدمات المدرسية
PMK	الجريمة ذات الحافز السياسي
PUA BT 17/2	لجنة تقصي الحقائق البرلمانية التابعة للبرلمان الألماني "البوندستاغ" اللجنة الثانية لتقصي الحقائق وفق المادة 44 من القانون الأساسي للدورة الانتخابية السابعة عشرة"
REX إحصائية	
RiStBV	معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية
RL	معيار
.Rn	الرقم الهامشي
RStV	العقد الرسمي للراديو والإعلام عن بُعد (عقد البث الإذاعي)
ص	صفحة

SGB I	قانون الشؤون الاجتماعية (SGB) الكتاب الأول (I) – الجزء العام
SGB IV	قانون الشؤون الاجتماعية (SGB) الكتاب الرابع (IV) – لوائح عامة للضمان الاجتماعي
SGB III	قانون الشؤون الاجتماعية (SGB) الكتاب الثالث (III) – دعم العمل
StGB	قانون العقوبات الجنائية
StPO	قانون الإجراءات الجنائية
ThillM	معهد تورينغن لتدريب المعلمين وتطوير المناهج التعليمية والإعلام
ThürBG	قانون الموظفين في تورينغن
ThürGastG	قانون المطاعم في تورينغن
ThürGIG	قانون المساواة وتحسين اندماج ذوي الإعاقة في تورينغن (ThürGIG)
ThürGleichG	قانون المساواة في تورينغن
ThürGUSVO	لائحة السكن المشترك والرعاية الاجتماعية في تورينغن
ThürHG	قانون التعليم العالي في تورينغن
ThürKO	قانون الدوائر والبلديات في تورينغن (لائحة البلديات في تورينغن)
ThürPersVG	قانون تمثيل الموظفين في تورينغن
ThürSchulG	قانون المدارس في تورينغن
ThürVerf	دستور ولاية تورينغن
TLM	الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورينغن
TMASGFF	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن
TMBJS	وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن
TMIK	وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن
TMMJV	وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن
TMWWDG	وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن
TSK	مستشارية الدولة في تورينغن

.u.a	وغيره / وغير هذا
.u.ä	وما يشبه هذا
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
لجنة تقصي الحقائق 1/5	لجنة تقصي الحقائق – "سوء التصرف المحتمل لأجهزة الأمن والمؤسسات القضائية في تورينغن، شاملة الوزارات المختصة مع إشراك القيادات السياسية، وكذلك الأشخاص الذين يتعاونون مع المؤسسات الأمنية (ما يُعرف باسم المصادر الإنسانية) فيما يتعلق بنشاطات الهياكل اليمينية المتطرفة، خاصة الخلية السرية النازية (NSU) وجماعة "حماية الوطن في تورينغن" (THS) وأعضائها والأخطاء المحتملة لأجهزة الأمن والمؤسسات القضائية في تورينغن خلال كشف وملاحقة شبكات الأعمال الجنائية المرتبطة بالخلية السرية النازية ((NSU، أيضًا: UA 5/1
الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أيضًا: IPbpR
.u.U	في ظروف معينة
.u.v.m	وغير ذلك الكثير
.v.a	بشكل خاص
.Vgl	قارن
.vs	مقارنة
VStGB	القانون الجنائي الدولي
.z.B	على سبيل المثال
ZStV	سجل الإجراءات النيابية المركزي
.z.T	إلى حد ما
.zvgl	المراد مقارنته

أسس شكلية

I. المشاركة والتكليف بالعمل

في الدورة التشريعية الخامسة اجتمعت لجنة تقصي الحقائق بالبرلمان الإقليمي بولاية تورينغن بعنوان "الإرهاب اليميني وتصرف المؤسسات" – وقد ركز الاجتماع على سلسلة الاغتيالات التي قامت بها الخلية السرية النازية (NSU). وقدمت لجنة تقصي الحقائق التقرير النهائي في 16 يوليو 2014[1]. وكان أحد توصيات لجنة تقصي الحقائق هو إنشاء لجنة تحقيق.[2]

لهذا تشاور البرلمان الإقليمي في تورينغن بشأن تشكيل لجنة تحقيق حول "التعامل مع العنصرية وبُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي في تورينغن"، بناء على طلب من الكتلة النيابية لحزب اليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN)[3] وذلك في الدورة التشريعية السادسة في الجلسة السبعين في 09 ديسمبر 2016. كما تقدم حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) بطلب بديل[4] – لتشكيل لجنة تحقيق بعنوان "التعامل مع التمييز بسبب العنصرية والتطرف الديني والسياسي وبُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي في تورينغن. أما حزب البديل الألماني (AfD) فقد تقدم بطلب قرار بعنوان "عدم مكافحة آراء المواطنين بحجة مكافحة العنصرية"[5]. وقد قُطعت النقاشات العامة لذكر حيثيات الطلبات. وبعد تقديم نسخة جديدة لطلب الكتلة النيابية لحزب اليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN)[6] تم تأجيل بند جدول الأعمال من خلال قرار بالإجماع – وذلك للجلسة العامة في يناير 2017.

وفي الجلسة الثالثة والسبعين بتاريخ 26 يناير 2017 قرر برلمان تورينغن تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بعنوان "أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن وتأثيرها على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحرة". وكان أساس القرار هو الطلب الذي تقدمت به الكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) واليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)

---

1 قارن الرسالة رقم 8080/5.
2 قارن الرسالة رقم 8080/5، ص 1630.
3 قارن الرسالة رقم 3108/6.
4 قارن الرسالة رقم 3195/6.
5 قارن الرسالة رقم 3193/6.
6 قارن الرسالة رقم 3108/6 - NF -

وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN)[7]، وذلك وفق المادة 63 من دستور ولاية تورينغن والمادة 84 الفقرة 1 من النظام الداخلي لبرلمان ولاية تورينغن.[8] أما طلب القرار الذي تقدم به حزب البديل الألماني (AfD)[9] فقد رُفض.

وقد بررت الكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) واليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) تشكيل لجنة التحقيق كما يلي[10]:

نصح أعضاء لجنة تقصي الحقائق 1/5 "التطرف اليميني وتصرف المؤسسات" بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول "العنصرية" والتي من واجبها "وضع معايير وطرح اقتراحات للتعامل العام مع بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي". وقد تطرق برلمان الولاية إلى هذه التوصية بشكل موسع. فالعنصرية مصدر جوهري للتمييز بين الناس وتتنافى مع السلطة الموجهة. لكنها ليست المصدر الوحيد للتصرفات والمواقف المعادية للجنس البشري؛ فهي تتجلى أيضًا في المواقف السياسية والدينية وتؤدي إلى التمييز الذي واجهه المُشرع بشكل واضح في المادة 2 الفقرة 3 من دستور ولاية تورينغن. ومن واجب لجنة التحقيق أن تقوم – اتصالاً بتوصية لجنة تقصي الحقائق 1/5 التي شكلها برلمان ولاية تورينغن – ببحث أسباب وتأثيرات هذه المواقف والتصرفات على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحرة وأن تقدم اقتراحات للتعامل مع هذه القضية سواء بالتعاون مع المجتمع المدني أو المؤسسات الرسمية.

وفي قرار تشكيل لجنة التحقيق كُلفت اللجنة بالمهمة التالية:

„1. بحث وعرض أشكال وانتشار المواقف العنصرية وبُغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي، خاصة بسبب مواقف سياسية ودينية، التي تؤدي إلى التمييز بسبب الأصل والمنشأ والانتماء العرقي والوضع الاجتماعي واللغة والقناعات السياسية أو الدينية أو العقدية والجنس والتوجه الجنسي في ولاية تورينغن وتؤثر بطريقة مهينة للكرامة الإنسانية على التعايش الاجتماعي والأداء الديمقراطي الحر؛ وخلالها يجب أخذ المعارف والنتائج الخاصة بدراسات سابقة بعين الاعتبار؛

2. تحديد أسباب نشأة ودرجة وكمية انتشار هذه القناعات في ولاية تورينغن وكذلك

---

7 قارن الرسالة رقم 3108/6 - NF.2 -
8 انظر الرسالة رقم 3374/6.
9 قارن الرسالة رقم 3193/6.
10 انظر الرسالة رقم 3108/6 - NF-.2، ص 2 وما تليها.

3. بناء على ما سبق ومع مراعاة مناهج وطرق التصرف القائمة، طرح توصيات تعامل لتنفيذ خطط المؤسسات والمجتمع المدني للتغلب على التمييز المتوغل في هذه القناعات.[11]"

قرر برلمان الولاية في قرار التشكيل[12] بتاريخ 26 يناير 2017: تقدم لجنة التحقيق "حتى الربع الأول من عام 2018" تقريراً مرحلياً[13]. وينبغي أن يشتمل التقرير على ما تم التوصل إليه من عمل ومعلومات عن طريقة العمل التالية.

II. تحديد التكليف بالعمل وتحديد برنامج العمل

في الجلسة الثالثة بتاريخ 12 سبتمبر 2017 تشاور أعضاء اللجنة بشأن برنامج العمل[14] – وقد تركزت المشاورات بشكل خاص على تحديد المحاور الإضافية للجنة التحقيق سواء فيما يتعلق بالمحتويات أو التنظيم. اتفق الأعضاء على ثلاث مراحل: جمع المعلومات (المرحلة 1)، معالجة المعلومات (المرحلة 2) وترتيب النتائج (المرحلة 3).

بخصوص **جمع المعلومات** (المرحلة 1) شكل أعضاء اللجنة خمس جلسات استماع/تغطية إعلامية. وكان من المقرر الاستماع إلى الأشخاص مصدر المعلومات بشأن الموضوعات التالية:

„1. [...] أسباب وأشكال وتبعات انتشار المواقف والقناعات العنصرية وبُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي (بسبب المواقف السياسية والدينية مثلاً)، معروضة من خلال الأعضاء المتخصصون بلجنة التحقيق، [...] والمنهجيات التي يتبعونها [...] وكذلك [...] طرح الاقتراحات الأولية من أجل:

- الأطراف الفاعلة والخبراء في الجمعيات والمؤسسات والمشروعات
- تحديد الفئات المعنية المُراد الاستماع إليها
- استراتيجيات الولايات الأخرى والحكومة الاتحادية والاتحاد الأوروبي وكذلك

---

11 انظر الرسالة رقم 3374/6، ص 1.
12 قارن الرسالة رقم 3374/6.
13 قرر برلمان ولاية تورينغن في المطبوع رقم 5704/6 بتاريخ 23 مايو 2018 بأغلبية كبيرة تغيير قرار برلمان الولاية في المطبوع رقم 3374/6 بتاريخ 26 يناير 2017. بعدها تقدم لجنة التحقيق التقرير المرحلي بنهاية الربع الثاني من 2018.
14 انظر النموذج رقم 2952/6.

- الوزارات والمؤسسات المحتملة [...]" (A1)

"2. تحليل التطور السياسية والثقافي في تورينغن من خلال الأبحاث العلمية المتوفرة مع أخذ تقارير الولايات والمنظمات غير الحكومية بعين الاعتبار من أجل الالتزام بتعهدات ألمانيا بمكافحة العنصرية والتمييز من قبل لجان مكافحة العنصرية الدولية [...] (A2)

„3. تجارب التمييز من خلال الاستماع إلى ضحايا التمييز والأطراف الفاعلة والخبراء [...] (A3)

„4. [...] تحليل الوضع [...] والاستراتيجيات المتبعة ضد العنصرية في الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة في تورينغن [...]" (A4)

„5. استراتيجيات الولايات الأخرى والحكومة الاتحادية والاتحاد الأوروبي [...]." (A5)

اتفق أعضاء اللجنة في مجال **معالجة المعلومات** (المرحلة 2) على ما يلي: "في تحليل المعلومات المكتسبة [...] ينبغي تحديد هيكل مراحل العمل المقبلة (بداية المرحلة 2؛ معالجة المعلومات). وتهدف هذه الخطوة إلى معالجة المعلومات المكتسبة وتحديد مجالات العمل الفعلية."[15]

قرر أعضاء اللجنة في مجال **ترتيب النتائج** (المرحلة 3) على ما يلي: "في المرحلة التالية لها (المرحلة 3) يتم ترتيب النتائج. ومنها يتم استنباط الاستراتيجيات المضادة لمقاومة بُغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي والعنصرية والتمييز. وتتمثل هذه بدورها في توصيات تصرف وتشكل مع نتائج المراحل الأخرى التقرير الختامي للجنة التحقيق."[16]

[15] انظر النموذج رقم 2952/6، ص 3.
[16] انظر النموذج رقم 2952/6، ص 3.

III. تشكيل اللجنة

1) صياغة اللجنة واختيار الرئيس ونواب الرئيس

تم عقد جلسة تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية "أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن وتأثيرها على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحرة" في 27 يونية 2017. وقد ترأس الجلسة السيد كريستيان كاريوس، رئيس برلمان ولاية تورينغن. كانت الكتلة البرلمانية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) لها الحق في اقتراح اختيار الرئيس – وفق المادة 71 الفقرة 1 بالاتصال مع المادة 9 الفقرة 2 الجملة 1 من النظام الداخلي لبرلمان الولاية. وقد اختار أعضاء اللجنة السيد العضو تيشنر من الكتلة البرلمانية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) رئيساً للجنة. أما السيدة العضوة ديانا ليهمان من الكتلة النيابية للحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) فقد انتُخبت نائبة لرئيس اللجنة – وفق المادة 71 الفقرة 2 بالاتصال مع المادة 9 الفقرة 2 الجملة 1 من النظام الداخلي لبرلمان الولاية.

2) الأعضاء البرلمانيون باللجنة

ينص قرار التشكيل[17] على ما يلي بشأن شغل الأعضاء البرلمانيين في النقطة رقم III:

تتكون لجنة التحقيق بالمخالفة للنظام الداخلي (المادة 84 الفقرة 3 بالاتصال مع المادة 9 الفقرة 2 والمادة 120 من النظام الداخلي لبرلمان الولاية في تورينغن) من تسعة أعضاء من برلمان الولاية يتم توزيعهم على الكتل النيابية كما يلي:

الكتلة البرلمانية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) ثلاثة أعضاء،

الكتلة البرلمانية لحزب اليسار (DIE LINKE) ثلاثة أعضاء،

لكتلة النيابية للحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) عضو واحد،

لكتلة النيابية لحزب البديل (AfD) عضو واحد، و

الكتلة النيابية لتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) عضو واحد.

[...] لتعيين النواب يُطبق بالمخالفة للنظام الداخلي (المادة 84 الفقرة 3 بالاتصال مع المادة 120 من النظام الداخلي لبرلمان الولاية في تورينغن) النقاط رقم 1 و 2. [...][18]"

---

[17] انظر الرسالة رقم 3374/6، ص 1.

أجرى حزب البديل (AfD) في أكتوبر 2017 إعاد شغل لعناصره؛ فبدلاً من عضو اللجنة السيد العضو بيورن هوكه اختارت الكتلة النيابية للحزب السيدة العضوة كورينا هيرولد بدلا منه. وبدلاً من عضو اللجنة ونائبها السيد العضو شتيفان براندنر اختارت الكتلة النيابية للحزب السيد العضو شتيفان موللر بدلا منه.[19]

وبالتالي فإن لجنة التحقيق تشكلت من الأعضاء التاليين:[20]

الكتلة النيابية	عضو اللجنة	النائبة/النائب
الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)	ليبركنيشت، كريستينا	هيرجوت، كريستيان
الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)	تيشنر، كريستيان	جروهنر، شتيفان
الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)	فيركنر، هيربرت	فويجت، أ.د. ماريو
حزب اليسار (DIE LINKE)	بيرنينجر، زابينه	ديتس، شتيفن
حزب اليسار (DIE LINKE)	كونييش برويس، كاتارينا	لاوكفيلد، إينا
حزب اليسار (DIE LINKE)	شافت، كريستيان	شتانجه، كارولا
الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)	ليهمان، ديانا	بيلكه، بيرجيت
حزب البديل (AfD)	هيرولد، كورينا	موللر، شتيفان
تحالف 90 (BÜNDNIS 90)/ الخضر (DIE GRÜNEN)	هينفلينج، ماديلاينه	روته باينليش، أستريد

18 انظر III رقم 1 ورقم 3 الجملة 1 من قرار التشكيل في المطبوع رقم 3374/6.
19 قارن الرسالة رقم 4691/6.
20 انظر لتسمية الأعضاء أيضًا الرسالة رقم 4436/6، 4691/6 وكذلك 5568/6.

تنص المادة 84 الفقرة 4 من النظام الداخلي للبرلمان الإقليمي بولاية تورينغن على ما يلي: يمكن لنواب الرئيس المشاركة في الجلسات مستمعين. فإن تغيب أحد الأعضاء فإن النواب يكون لهم حق الحديث والتشاور والتصويت.

3) الأعضاء الخبراء للجنة

كما ورد في قرار التشكيل[21] في النقطة III ما يلي: "كما تحتوي لجنة التحقيق على تسعة أعضاء من الخبراء يتم تعيينهم بالمخالفة للنظام الداخلي (المادة 84 الفقرة 3 الجملة 2 و 3 بالاتصال مع المادة 120 من النظام الداخلي لبرلمان الولاية في تورينغن) كما يلي:

الكتلة البرلمانية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) ثلاثة أعضاء،

الكتلة البرلمانية لحزب اليسار (DIE LINKE) ثلاثة أعضاء،

لكتلة النيابية للحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) عضو واحد،

لكتلة النيابية لحزب البديل (AfD) عضو واحد، و

الكتلة النيابية لتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) عضو واحد.

[...] يتم تعيين النواب من الخبراء الأعضاء وفق رقم 2 بالاتفاق مع العضو الخبير المُراد تعيينه."[22]

كان السيد أ.د. إيرنست ديتر لانترمان الخبير النائب حتى أغسطس 2017 بدلا من عضو اللجنة الخبير أ.د. كارل دايشمان. وبعد مغادرته المنصب عُين أ.د. أندرياس بيلمان عضواً نائباً خبيراً للجنة في سبتمبر 2017.

وكان السيد د. فرانك ليسون حتى سبتمبر 2017 النائب الخبير خلفاً لعضو اللجنة الخبير السيد د. مارك يونجن، عضو البوندستاغ[23]. وبداية من سبتمبر 2017 كان السيد د. إيريك لينرت خبيراً نائباً باللجنة؛ وعُين بداية من نوفمبر 2017 عضوا خبيرا نائبا للجنة. أما الخبير السابق د. مارك يونجن، عضو البوندستاغ، فقد عُين في نوفمبر 2017 نائبا خبيرا باللجنة ليحل محل السيد د. إيريك لينرت.[24]

---

21 انظر الرسالة رقم 3374/6، ص 2.

22 انظر III رقم 2 ورقم 3 الجملة 2 من قرار التشكيل في المطبوع رقم 3374/6.

23 وقد أصبح السيد د. مارك يونجن في إطار انتخابات البوندستاغ التاسع عشر في 24 سبتمبر 2017 عضواً في البرلمان الألماني الاتحادي "البوندستاغ".

24 انظر الرسالة رقم 4755/6.

في مارس 2018 عُين بديلا لعضو اللجنة الخبيرة السيدة أيسة جوليتش النائبةُ السيدة كارين توركمان وبديلا للنائب الخبير عضو اللجنة السيد كوراي يلماتس جوناي السيدة الخبيرة نائبة اللجنة د. نوا كريستين ها.

وبعد هذه التغييرات في المراكز والمناصب تكونت لجنة التحقيق من أعضاء اللجنة الخبراء التاليين:[25]

- السيد د. مروان أبو تام

(متخصص في العلوم الإسلامية والسياسية، خبير علمي لدى المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية في راينلاند بفالتس)

النائبة: السيدة د. إيزابيلا كريستينا بانريك

(متخصصة في العلوم السياسية، باحثة ما بعد الدكتوراه، ومحاضرة في معهد العلوم السياسية)

- السيد يوشوا كوفيسي أيكنيس

(متخصص في العلوم السياسية، وخبير علمي في مجموعة العلوم السياسية المتخصصة بجامعة كاسل)

- السيدة أ.د. إيمان عطية

(معهد أليس سالومون (Alice Salomon) في برلين)

النائب: السيد أوتسان كيسكينكيلتش

محاضر وخبير علمي في معهد أليس سالومون (Alice Salomon) في برلين)

- أ.د. كارل دايشمان

(أستاذ متقاعد، شغل حتى 2014 كرسي الأستاذية في تخصص طرق تدريس السياسية في جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا)

[25] انظر لتسمية الأعضاء أيضًا الرسالة رقم 4436/6، 4755/6 وكذلك 5568/6.

النائب: أ.د. أندرياس بيلمان

(رئيس قسم نظريات البحث والتدخل والإجلاء بمعهد علم النفس في جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا، مدير مركز الاختصاص للتطرف اليميني وبناء الديمقراطية والاندماج الاجتماعي (KomRex))

- السيدة أيسه جوليك

(أخصائية تربية، مختصة في العمل الثقافي، مبادرة 6 أبريل)

النائبة: السيدة كارين توركمان

(موظفة جامعية في معهد العلوم الاجتماعية بجامعة جيسن)

- السيد د. إيريك لينرت

(مؤرخ وفيلسوف)

النائب: السيد د. مارك يونجن، عضو البوندستاغ

(سياسي وفيلسوف)

- أ.م.د. توم مانفيتس

(أستاذ مساعد مناهج بحث العلوم السياسية بكلية الفلسفة بالجامعة التقنية في كيمنتس)

- السيدة د. بريتا شيلنبيرج

(باحث متقاعد ومديرة مشروع بمعهد جيشفيستر شول للعلوم السياسية (GSI) بجامعة مونيخ)

النائبة: السيدة د. فرانسيسكا شميدكه

(موظفة باحثة بجامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا)

- السيد كوراي يلماتس جوناي

(عضو مجلس إدارة بمكتب الهجرة في برلين ج.م.)

النائبة: السيدة د. نوا كيرستين ها

(باحثة ومديرة مجموعة أبحاث الشباب بمعهد دراسات الاندماج بالجامعة التقنية في دريسدن)

تنص المادة 84 الفقرة 4 من النظام الداخلي للبرلمان الإقليمي بولاية تورينغن على ما يلي: يمكن لنواب الرئيس المشاركة في الجلسات كمستمعين. فإن تغيب أحد الأعضاء فإن النواب يكون لهم حق الحديث والتشاور والتصويت.

4) متابعة عمل اللجنة

أ) إدارة برلمان الولاية

تدعم إدراة برلمان الولاية لجنة التحقيق "أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن وتأثيرها على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحرة" بشكل تنظيمي من خلال سكرتارية اللجنة. وقد تولى الإدارة رئيس قسم. ومن سكرتارية اللجنة محاضرة علمية وموظفة مكتبية ومسجل بيانات.

ب) الكتل النيابية

فضلا عن هذا يتابع الموظفون والموظفات بالكتل النيابية أعمال أعضاء اللجنة من البرلمانيين والخبراء.

IV. سير الاستشارات

حتى 10 أبريل 2018 عُقدت الجلسات العشر التالية:

الجلسات	المحاور المتعلقة بالمحتويات

1. الجلسة الأولى: 2017/06/27	• تشكيل لجنة التحقيق • قرار بشأن الاستماع إلى الخبراء
2. الجلسة الثانية: 2017/08/15	• موقف الأعضاء الخبراء باللجنة من مجال الموضوعات رقم A1 • مشاورات برنامج العمل وجلسة المحاور الرئيسية للجنة التحقيق
3. الجلسة الثالثة: 2017/09/12	• موقف الأعضاء الخبراء باللجنة من مجال الموضوعات رقم A1 • مشاورات برنامج العمل وجلسة المحاور الرئيسية للجنة التحقيق • قرار إجراءات الاستماع الشفهية بشأن مجال الموضوعات رقم A2 في الجلسة الرابعة
4. الجلسة الرابعة: 2017/10/17	• جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A2 • قرار إجراءات الاستماع والاستعلام بشأن مجال الموضوعات رقم 3
5. الجلسة الخامسة 2017/11/22	• مواصلة موقف الأعضاء الخبراء باللجنة من مجال الموضوعات رقم A1 • جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A2 • قرار إجراءات الاستماع الشفهية بشأن مجال الموضوعات رقم 4
6.الجلسة السادسة: 2017/12/9	• جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A3
7. الجلسة السابعة: **2018/01/9**	• مشاورات وصياغة قرار جماعي بشأن تحديد مفاهيم مصطلح "العنصرية" و "التمييز" (VL 6/3522) • جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A3
8. الجلسة الثامنة: **2018/01/30**	• جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A3 • قرار إجراءات الاستماع الشفهية والتحريرية بشأن مجال الموضوعات رقم 5 • صدور قرار بشأن تقسيم التقرير المرحلي ((L 6/3577
9. الجلسة التاسعة: 2018/03/06	• إجراءات الاستعلام والاستماع بشأن مجال الموضوعات رقم A4 • إصدار قرار بشأن مخالفة الموعد المحدد لإعداد التقرير المرحلي وتشكيل

	مجموعات العمل (VL 6/3680)
10. الجلسة العاشرة: **23/03/2018**	• رفع الجلسة غير العادية
11. الجلسة الحادية عشرة: **2018/04/10**	• إجراءات استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A5 • صياغة القرار بشأن لقاء مجموعات العمل التالي

1) تشكيل رؤساء اللجان

اقترح أعضاء اللجنة في جلسة 27 يونية 2017 ما يلي: الموضوعات التي تعني بالمسائل التنظيمية والمنهجية يمكن إعدادها في إطار لقاء خبراء الكتل النيابية.

وقد مثل الأعضاء التالية أسمائهم الكتل النيابية في إطار لقاء رؤساء اللجان:

الكتلة النيابية	الممثلة/الممثل
الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)	السيدة العضوة كريستينا ليبركنيشت
حزب اليسار (DIE LINKE)	السيدة العضوة زابينه بيرنينجر
الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)	السيدة العضوة ديانا ليهمان
حزب البديل (AfD)	السيدة العضوة كورينا هيرولد
تحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN)	السيدة العضوة ماديلينه هينفلينج

اجتمع رؤساء أقسام لجنة التحقيق حتى تسليم التقرير المرحلي 8 مرات.

2) تشكيل مجموعات العمل لإعداد التقرير المرحلي

قرر أعضاء لجنة التحقيق بالإجماع في الجلسة التاسعة بتاريخ 6 مارس 2018 تشكيل مجموعات العمل لإعداد التقرير المرحلي. وكان من بين الموضوعات "التعليم"، الشرطة والقضاء"، الإدارة العامة"، و"مجالات العمل الأخرى". وقد أكد الأعضاء فقط على: „تتكون مجموعات العمل من أعضاء خبراء بالكتل النيابية.[26]" وفي المراحل التالية عينت الكتل النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) واليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) أعضاء خبراء ونوابهم –أما كتلة حزب البديل (AfD) فلم يفعل. وقد بدأت مجموعات العمل عملها في 23 مارس 2018. وتكونت مجموعات العمل من ثلاثة إلى خمسة أعضاء خبراء.

تكونت 4 مجموعات عمل، واجتمعت 4 مرات، وذلك في:

- 23 مارس 2018
- 8 أبريل 2018
- 29 مايو 2018

[26] انظر النموذج رقم 3680/6، النقطة 2.

- 5 يونية 2018

كان أعضاء **مجموعة العمل "التعليم"** هم الخبراء السيدة أد.د. إيمان عطية، السيدة د. بريتا شيلنبيرج، وكذلك السيدة د. فرانسيسكا شميدكه.

تكونت **مجموعة العمل "الشرطة والقضاء"** من الخبراء السيد د. مروان أبو تام، السيدة د. بريتا شيلنبيرج وكذلك السيد يوشوا كوفيسي أيكنيس.

تكونت **مجموعة العمل "الإدارة العامة"** من الخبراء السيد الأستاذ المساعد د. توم مانفيتس، السيدة السيدة أيسه جوليك، السيد كوراي يلماتس جوناي، السيد يوشوا كوفيسي أيكنيس وكذلك السيدة د. إيزابيلا كريستينا بانريك.

أما الخبراء السيدة أيسه جوليك، والسيد أ.د. بيلمان والسيد كوراي يلماتس جوناي فقد شكلوا **مجموعة العمل "مجالات العمل الأخرى"**.

3) بخصوص سير عملية التشاور بالتفصيل

أ) الجلسة الأولى بتاريخ 27 يونية 2017

اتفق أعضاء اللجنة في الجلسة الأولى على الاستماع إلى الأعضاء الخبراء. وكان من المطلوب بشكل عاجل الإجابة على الأسئلة رقم 1، 2، 3 و 6. فضلاً عن هذا كان على الأعضاء الخبراء التطرق إلى الأسئلة الجوهرية بالنسبة لهم.[27]

1. ما هي العنصرية وما هو التمييز؟ أين توجد نقاط التقاطع بينهما وأين تكمن الاختلافات؟
2. ما هي أشكال العنصرية وما هي اشكال التمييز؟
3. كيف يمكن التفرقة بين التمييز وبين التفرقة الموضوعية بين الناس؟
4. ما الأسباب التي تعود إليها المواقف والتصرفات والأيديولوجيات

[27] قارن النموذج رقم 2860/6.

المؤدية للعنصرية والتمييز؟

5. ما هي أسباب العنصرية والتمييز؟

6. من الذي يعاني العنصرية ومن الذي يعاني التمييز؟

7. ما هو مدى حظر التمييز المذكور في المادة 3 الفقرة 2

من الدستور الألماني بشكل يفوق الدولة ويصل للأطراف الأخرى؟

8. ما هي تبعات انتشار العنصرية والتمييز (على

المستوى الفردي، الهيكلي وكذلك الاجتماعي) وما هي التبعات التي

يجب ملاحظتها؟

9. ما هي الشروط الإطارية التي يجب وضعها من أجل

مجابهة العنصرية أو بالأحرى التمييز وعلى أي مستوى

يمكن اتخاذ إجراءات ضد فاعلة ضدها؟

ب) الجلسة الثانية بتاريخ 15 أغسطس 2017

استمعت لجة التحقيق إلى أعضاء اللجنة الخبراء في جلسة عامة. وقد أبدى الخبراء التالية أسمائهم بموقفهم بشأن الأسئلة المذكورة في النقطة 2 .A.IV.) بالنقطة رقم (أ):

- السيد د. مروان أبو تام[28]
- السيد يوشوا كوفيسي أيكنيس[29]
- السيد أوتسان كيسكينكيلتش (نيابة عن السيدة أ.د. إيمان عطية)[30]
- السيد أ.د. كارل دايشمان[31]
- السيد كوراي يلماتس جوناي[32]

اتفق أعضاء اللجنة على تقييم المواقف الشفهية والتحريرية من حيث المضمون بعد تسليم المواقف.[33]

---

28 قارن النموذج رقم 2934/6.
29 قارن النموذج رقم 2867/6.
30 قارن النموذج رقم 2862/6.
31 قارن النموذج رقم 2959/6.
32 قارن النموذج رقم 2861/6.
33 قارن النموذج رقم 3522/6 -NF-.

ت) ***الجلسة الثالثة بتاريخ 12 سبتمبر 2017***

استمعت لجة التحقيق إلى أعضاء اللجنة الخبراء في جلسة عامة. وقد أبدى الخبراء التالية أسمائهم بموقفهم بشأن الأسئلة المذكورة في النقطة 2 .A.IV.) بالنقطة رقم (أ):[34]

- السيد أ.م.د. توم مانفيتس[35]
- السيدة أيسه جوليك
- السيد د. مارك يونجن، عضو البوندستاغ[36]
- السيدة د. بريتا شيلنبيرج[37]

قرر الأعضاء برنامج العمل وتحديد المحاور الرئيسية لعمل اللجنة.[38] واتفقوا على عقد جلسة استماع شفهية بشأن مجال الموضوعات رقم A2[39] والاستماع فيها إلى 24 من المراد الاستماع إليهم والأشخاص المقدمين للمعلومات، على أن تعقد في الجلسة التالية.

ث) ***الجلسة الرابعة بتاريخ 17 أكتوبر 2017***

عُقدت جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات A2 الخاصة[40] ببرنامج العمل[41] في الجلسة العلنية. تركز النقاش على "تحليل التطور السياسية والثقافي في تورينغن من خلال الأبحاث العلمية المتوفرة مع أخذ تقارير الولايات والمنظمات غير الحكومية بعين الاعتبار من أجل الالتزام بتعهدات ألمانيا بمكافحة العنصرية والتمييز من قبل لجان مكافحة العنصرية الدولية (CERD؛ ECRI) قدم ممثلو المؤسسات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات التالية المعلومات المتوفرة لديهم:[42]".

- جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا

KomRex – مركز الاختصاص للتطرف اليميني وتشكيل الديمقراطية والاندماج الاجتماعي

السيد أ.د. هاينريش بيست

---

34 قارن النموذج رقم 2860/6.
35 قارن النموذج رقم 2933/6.
36 قارن النموذج رقم 2868/6، والاستكمال في المنشور رقم 1278/6.
37 قارن النموذج رقم 2863/6.
38 قارن النموذج رقم 2952/6، انظر أيضا الفصل A II.
39 قارن النموذج رقم 3108/6 ، من بينها: النماذج رقم 2981/2973، انظر أيضا الفصل A II.
40 قارن النموذج رقم 3108/6 ، من بينها: النماذج رقم 2981/2973، انظر أيضا الفصل A II.
41 قارن النموذج رقم 2952/6، انظر أيضا الفصل A.II.
42 انظر النموذج رقم 3108/6، ص 3.

السيد د. أكسل زالهايسر[43]

- معهد استطلاع الرأي أللنباخ

جمعية دراسات الرأي العام ذ.م.م.

مدير المشروع السيد د. توماس بيترسن[44]

- المركز الإقليمي للتعليم السياسي في تورينغن

المدير السيد فرانتس يوسف شليشتنج

- وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن

مكتب حماية الدستور

السيد الرئيس شتيفان ي. كرامر[45]

- معهد الديمقراطية والمجتمع المدني

المحاضرة السيدة د. يانينه ديكمان[46]

- مؤسسة أمادو أنطونيو

المحاضر السيد أوليفر زال[47]

- ezra

الاستشارة المتنقلة بشأن المُعرضين للعنف اليميني والعنصري والمعادي للسامية

السيد فرانتس تسوبيل

- موبيت ج.م.

السيد كريستوف لامرت[48]

---

43 قارن الرسالة رقم 1267/6 وكذلك معهد تورينغن مونيتور 2017.
44 قارن الرسالة رقم 1268/6.
45 قارن تقرير حماية الدستور في ولاية تورينغن لعام 2016.
46 قارن الرسالة رقم 1274/6، والرسالة رقم 1843/6.
47 قارن الرسالة رقم 1277/6.
48 قارن الرسالة رقم 1266/6.

عين أعضاء اللجنة ثلاثة آخرين من المستمع إليهم في مجال الموضوعات A2[49]: السيدة أ.د. ميستيلد جومولا لمجال الموضوعات "المدرسة/التعليم" ممثلة للمعهد الألماني لحقوق الإنسان ف مجال الموضوعات "الشرطة/التشخيص العنصري" وكذلك السيدة د. "أما بيواه" لمجال الموضوعات "القطاع الصحي". واتفقوا على مواصلة الاستماع في الجلسة الخامسة في 22 نوفمبر 2017.

ج) الجلسة الخامسة بتاريخ 22 نوفمبر 2017

قدمت الكتلة النيابية لحزب اليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) موقفاً مشتركاً بشأن تحديد مفاهيم المصطلحات.[50] أما الكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)[51] وكذلك حزب البديل (AfD[52]) فقد قدم كل منهما موقفاً خاصًا به. وتم تقديم المحتويات والتشاور بشأنها.

واصلت اللجنة الاستماع إلى مجال الموضوعات رقم A2[53] – وتركز الحديث على الثقافة السياسية والتنمية في تورينغن. وتم الاستماع في الجلسة العامة إلى[54]:

- المعهد الألماني لحقوق الإنسان

  السيد د. هيندريك كريمر[55]

- السيدة أ.د. ميشتيلد جومولا

  جامعة هيلموت شميدت في هامبورج

  أبحاث التعليم البينثقافية والمقارنة[56]

وقد قرر أعضاء اللجنة في الجزء غير العلني من الجلسة بعقد جلسة استماع شفيهة وتحريرية بشأن مجال الموضوعات رقم A3[57]. أما تعيين المستمع إليهم شفيها وكذلك الأشخاص المقدمين للمعلومات عن طريق الكتل النيابية في تأجل إلى 24 نوفمبر 2017.

---

49 انظر أيضًا الفصل رقم A.II.

50 قارن النموذج رقم 3267/6 (تم توزيعه في تلك الأثناء كطلب بصيغة مُعدلة في النموذج رقم 63320).

51 قارن النموذج رقم 3269/6.

52 قارن النموذج رقم 3268/6.

53 انظر أيضًا الفصل رقم A.II.

54 قارن النموذج رقم 3108/6.

55 قارن الرسالة رقم 1352/6.

56 قارن الرسالة رقم 1420/6.

57 قارن النموذج رقم 3131/6، NF.2؛ من بينها: النماذج 2976/6-3290/3289/3133/-NF-3132/-NF، انظر أيضًا الفصل السابق رقم A.II.

ح) ***الجلسة السادسة بتاريخ 19 ديسمبر 2017***

عُقدت جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات A3 الخاصة[58] ببرنامج العمل[59] في الجلسة العلنية. قرر أعضاء اللجنة وفق نظام D'Hondt الاستماع إلى 18 من المراد الاستماع إليهم. وطُلب من 63 من المراد الاستماع إليهم ومقدمي المعلومات كتابة موقفهم أو المعلومات الموجودة لديهم بشكل تحريري. وقد تركز الحديث على مواقف التمييز التي تعرض لها المعنيون بالأمر. وقد قدم ممثلون ونواب وخبراء عن المؤسسات والجمعيات والاتحادات التالية معلومات:

- جمعية ممثلي التلاميذ الإقليمية في تورينغن

  الرئيس الإقليمي السيد هانيس لايتريتس

  العضوتان السيدة فالتر والسيدة فوتسل

- tlv – اتحاد المعلمين في تورينغن

  الرئيس الإقليمي السيد رولف بوش

- جمعية أولياء الأمور الإقليمية في تورينغن

  المتحدثون باسم أولياء الأمور لجميع أنواع المدارس بالولاية

  السيدة د. كلاوديا مارتينس كافوكو والسيد رول رومايس

- إتحاد المدارس الشعبية العليا في تورينغن ج.م.

  الإدارة التنفيذية السيدة سيلفيا كرينكه

- الجمعية الإقليمية اليهودية في تورينغن (.K.d.ö.R)

  الرئيس السيد أ.د. راينهارد شرام

- المكتب الإنجيلي في تورينغن

  مكتب ممثل الكنائس الإنجيلية في ولاية تورينغن

  السيدة كريستينا بوتنر

- جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا

  معهد علم النفس

  قسم النظريات البحثية والتدخل والتقويم

---

58 قارن الفصل رقم A.II.

59 قارن النموذج رقم 2952/6.

KomRex – مركز أبحاث التطرف اليميني وتشكيل الديمقراطية والاندماج الاجتماعي

المدير السيد أ.د. أندرياس بيلمان

قدمت المؤسسات والجمعيات والاتحادات التالية موقفها بشكل تحريري:

- وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن

ممثلة الاندماج والهجرة واللاجئين السيدة ميريام كروبا[60]

- مبادرة العاطلين عن العمل في تورينغن – العمل الاجتماعي ج.م.

الفرع الإقليمي

السيدة أ. شيندلر[61]

- إتحاد السيدات الإقليمي في تورينغن ج.م.

السيدة الرئيسة إيلونا هيلينا أيزنر[62]

- جمعية أوبن دورس ألمانيا ج.م.

السيد الرئيس ماركوس روده[63]

- تنوع الحياة – جمعية طريق متقاطع في تورينغن ج.م.

جمعية من أجل تورينغن ج.م.

السيد الرئيس ماتياس جروته[64]

- شؤون الطلبة في تورينغن

المدير التنفيذي السيد د. رالف شميدت روه[65]

- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن، المفوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

السيد يواخيم لايبيجر[66]

- جمعية DaMigra المسجلة

منسقة المشروع السيدة فيكتوريا كورشنياكوفا[67]

---

60 قارن النموذج رقم 3511/6.
61 قارن الرسالة رقم 1470/6.
62 قارن الرسالة رقم 1493/6.
63 قارن الرسالة رقم 1496/6.
64 قارن الرسالة رقم 1508/6.
65 قارن الرسالة رقم 1509/6.
66 قارن الرسالة رقم 1510/6.

- جمعية Refugio في تورينغن ج.م.[68]

عضو مجلس الإدارة السيد كلاوس بيتر لانجر

- نقابة التربية والعلوم (GEW) في تورينغن

الرئيس الإقليمي السيدة كاترين فيتسهوم[69]

- السيد أ.د. إيجون فلايج

جامعة روستوك

قسم التاريخ القديم[70]

- السيدة تانيا كامبوري[71]

- معهد التعليم المهني والإدارة الاجتماعية ش.ذ.م.م. (IBS)

جمعية العدو في تورينجن

السيدة متخصصة التربية الاجتماعية (FH) يوسينا مونتيرو[72]

- السيد أ.د. كارل ألبريشت شاختشنايدر[73]

خ) ***الجلسة السابعة بتاريخ 9 يناير 2018***

تعني اللجنة بمصطلحات "العنصرية" و"التمييز". وقد قررت بالإجماع في جلسة علنية بقبول الاقتراح الذي تقدم به الكتلة النيابية لحزب اليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN)[74] I .وفي هذه الاقتراح تم أخذ التغييرات الموجودة في طلب حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)[75] بعين الاعتبار.[76] أما الطلب الذي تقدم به حزب البديل الألماني (AfD)[77] فلم يُقبل.

---

67 قارن الرسالة رقم 1513/6.
68 قارن الرسالة رقم 1514/6.
69 قارن الرسالة رقم 1523/6.
70 قارن الرسالة رقم 1524/6.
71 قارن الرسالة رقم 1526/6.
72 قارن الرسالة رقم 1531/6.
73 قارن الرسالة رقم 1542/6.
74 قارن النموذج رقم 3320/6 وكذلك الفصل رقم B. I. 1).
75 قارن النموذج رقم 3433/6.
76 قارن النموذج رقم 3522/6.
77 قارن النموذج رقم 3378/6.

تمت جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات A3[78] في الجلسة العلنية. وقد تركز الحديث على مواقف التمييز التي تعرض لها المعنيون بالأمر. وقد قدم ممثلون ونواب وخبراء للجمعيات التالية معلومات شفهية عن الموضوع:

- مبادرة أصحاب البشرة السوداء في ألمانيا ج.م.

  السيد د. ماركو لايتسكه

- أصحاب الشغل غير المدفوع – المساعدة والمساعدة الذاتية ج.م.

  رئيسة الجمعية السيدة د. بيانتا يونشر

- إتحاد اللاجئين في تورينغن ج.م.

  السيد مارتن أرنولد

د) ***الجلسة الثامنة بتاريخ 30 يناير 2018***

تمت جلسة استماع تكميلية بشأن مجال الموضوعات A3 الخاصة[79] ببرنامج العمل[80] في الجلسة العلنية. وقد تركز الحديث على مواقف التمييز التي تعرض لها المعنيون بالأمر. وقد قدم ممثلون ونواب وخبراء عن المؤسسات والجمعيات والاتحادات التالية معلومات شفهية عن الموضوع:

- نقابة الشرطة في دائرة ولاية تورينغن

  الرئيس الإقليمي السيد كاي كريست[81]

- جمعية كبار السن الإقليمية في تورينغن

  الرئيسة السيدة هانيلوره هاوسشيلد[82]

- الاتحاد المركزي للمسلمين

  المختص السيد سعيد بركان

- مدرسة أرنست ابيه في يينا

  السيدة أ.د. أندريا ناختيجال

---

78 قارن النموذج رقم 3131/6، NF.2؛ من بينها: النماذج 2976/6-3290/3289/3133/-NF-/3132-NF-، انظر الفصل رقم A.II.
79 قارن النموذج رقم 3131/6، NF.2؛ من بينها: النماذج 2976/6-3290/3289/3133/-NF-/3132-NF-.
80 قارن النموذج رقم 2952/6.
81 قارن الرسالة رقم 1511/6.
82 قارن الرسالة رقم 1494/6.

السيد ذو الفقار قطين (مدرسة أليس سالومون العليا)

- شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر في جوتنجن

مركز الغجر في جوتنجن

المختصة السيدة هادجي بارتز[83]

- شباب بلا حدود

مركز الرعاية والاستشارة

المختص السيد محمد جوني والسيد جبران خليل

في الجزء غير العلني من الجلسة تشاور أعضاء اللجنة بشأن طلب الكتل النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) واليسار (DIE LINKE)والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) عن[84] مجال الموضوعات A5[85]. وقد قُبل طلب القيام بإجراءات استماع شفهية وتحريرية. وحدد أعضاء اللجنة 12 من المراد الاستماع إليهم شفهيا و 13 من المراد الاستماع إليهم تحريرياً. كما قرروا تقسيم التقرير المرحلي، وذلك وفق النقطة V من قرار برلمان ولاية تورينغن بتاريخ 26 يناير 2017، ومع مراعاة برنامج العمل.[86]

ذ) الجلسة التاسعة بتاريخ 6 مارس 2018

تمت إجراءات استماع واستعلام بشأن مجال الموضوعات A4 الخاصة[87] ببرنامج العمل[88] في الجلسة العلنية. وفي البداية تم تعيين 30 من الأشخاص مقدمي المعلومات والمراد الاستماع إليهم. وكان من المهم معرفة الاستراتيجيات التي تنتهجها الوزارات والمصالح الحكومية في تورينغن من أجل مواجهة العنصرية. وقد عرض ممثلون للوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والجمعيات والاتحادات التالية معلومات أو قدموا تحليلاً للوضع كما يلي:

- وزارة الثقافة في تورينغن، قسم الشؤون الحكومية والأوروبية

مكتب التنسيق لمكافحة التمييز

---

83 قارن الرسالة رقم 1532/6، ومن بينها الرسالة رقم 1887/6.
84 قارن النموذج رقم 3549/6 ، من بينها النماذج رقم 2975/6 -NF- 3566/-NF-.
85 قارن الفصل رقم A.II.
86 قارن النموذج رقم 3577/6.
87 قارن النموذج رقم 3134/6 ، من بينها النماذج رقم 2974/6 -3135/-NF.
88 قارن النموذج رقم 2952/6.

السيد الوزير أ.د. بنيامين إيمانويل هوف[89]

- وزارة الثقافة في تورينغن، قسم الشؤون الحكومية والأوروبية

مكتب التنسيق لمكافحة التمييز

السيد ميشائيل هازنبيك[90]

- وزارة الثقافة في تورينغن، قسم الشؤون الحكومية والأوروبية

المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي

المدير السيد فرانتس يوسف شليشتنج[91]

- الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورنغن

السيد يوخن فاسكو[92]

- وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن

السيدة وكيلة الوزارة جابي أوهلر[93]

- وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن

البرنامج الإقليمي للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم

السيدة أنيا زاخوف[94]

- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن

السيدة الوزيرة هايكه فيرنر[95]

- المختصة في تورينغن عن الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد ماركوس لورينتس[96]

---

89 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 9-15، 20-21، 26-40 وكذلك النموذج رقم 3734/6.

90 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 21-40، وكذلك النماذج رقم 3735/6/3736/3816/3817/ 3818/3819/3820.

91 قارن النموذج رقم 3821/6.

92 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 16-19، 26-40 وكذلك النماذج رقم 3738/6/3815.

93 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 40-44، 46-69.

94 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 44-69.

95 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 70-75، 83-96.

96 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 79-96.

- المختصة في تورينغن عن المساواة بين الرجل والمرأة

السيدة كارين كريست أيزنفيندر[97]

- وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن

السيد وكيل الوزارة أودو جوتسه[98]

- وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن

مديرية شرطة ولاية تورينغن

السيد شنايدر[99]

- المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية في تورينغن

السيد نائب الرئيس هايكو شميدت[100]

- المدرسة الشعبية العليا للإدارة العامة

قسم الشرطة

السيد الأستاذ الدكتور لاي[101]

- وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن

مكتب حماية الدستور

السيد نائب الرئيس روجر ديريكس[102]

- المكتب الإقليمي للإدارة في تورينغن

السيد باربيان[103]

- وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن

السيدة وكيلة الوزارة فالينتينا كيرست[104]

---

97 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 76-79، 83-96.
98 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 96-127 وكذلك النماذج رقم 3838/3837/6.
99 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 96-127 وكذلك النماذج رقم 3838/3837/3737/6.
100 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 96-127 وكذلك النموذج رقم 3737/6.
101 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 96-127.
102 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 96-127.
103 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 96-127.

- وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن

قسم المدارس العليا

السيد أ.د. بيلمان[105]

- المختصة عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن

السيدة ميريام كروبا[106]

- وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن

السيد الوزير ديتر لاوينجر[107]

- المركز التعليمي للإدارة الإقليمية في تورينغن جوتا

المؤسسة التعليمية لتنفيذ الأحكام

السيد د. شتيفان جيبل[108]

- محكمة العمل الإقليمية في تورينغن

السيد نائب الرئيس ميشائيل هولتهاوس[109]

- المحكمة الإقليمية العليا في تورينغن

السيد الرئيس شتيفان كاوفمان[110]

- الإدارة المحلية في يينا

JenArbeit – مكتب العمل في مدينة يينا[111]

- الإدارة الإقليمية لولايتي زاكسن انهالت تورينغن

وكالة العمل الألمانية

رئيس مجلس الإدارة السيد كاي سينيوس[112]

---

104 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 128-149 وكذلك النموذج رقم 4005/6.
105 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 133-149.
106 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06، ص 167-182.
107 قارن محضر الجلسة الجلسة بتاريخ 2018/03/06 ص 149-182 وكذلك النموذج رقم 3864/6.
108 قارن محضر الجلسة الجلسة بتاريخ 2018/03/06 ص 149-182 وكذلك النموذج رقم 3864/6.
109 قارن محضر الجلسة الجلسة بتاريخ 2018/03/06 ص 149-182 وكذلك النموذج رقم 3864/6.
110 قارن محضر الجلسة 9 بتاريخ 2018/03/06 ص 149-182 وكذلك النموذج رقم 3864/6.
111 قارن الرسالة رقم 1632/6.
112 قارن الرسالة رقم 1659/6.

في الجزء غير العلني من الجلسة قرر أعضاء اللجنة طلب الكتل النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) واليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN[113]). وقد اتفقوا على القيام بإجراءات الاستماع الشفهية والتحريرية عن مجال الموضوعات رقم A5[114] لبرنامج العمل[115] في 23 مارس 2018 وكذلك في 10 أبريل 2018.

تنص النقطة V من قرار برلمان ولاية تورينغن بشأن تشكيل لجنة التحقيق بتاريخ 26 يناير 2017 على: تقدم لجنة التحقيق لبرلمان الولاية حتى الربع الأول من عام 2018 تقريراً مرحلياً. وينبغي أن يشتمل التقرير المرحلي على ما تم التوصل إليه من عمل ومعلومات عن طريقة العمل التالية.[116] وقد صاغ أعضاء لجنة التحقيق القرار التالي: "1. مخالفة الموعد المقرر حتى حينه بشأن إعداد التقرير المرحلي حتى نهاية الربع الأول من عام 2018 وتحديد موعد جديد لتقديم التقرير وهو نهاية الربع الثاني من عام 2018. تبلغ اللجنة من خاتل هذا القرار رئيس برلمان الولاية بشأن مد مهلة إعداد التقرير الخاصة بالتقرير المرحلي. يُطلب من رئيس البرلمان إعلام رؤساء الكتل النيابية بهذا القرار[117]" وبناء على طلب اللجنة أفاد رئيس برلمان ولاية تورينغن بموقفه بشأن عمل اللجنة[118]: تُمنع بناء عليه لجنة التحقيق من اتخاذ قرارات تلغي عمليا أو تناقض القرارات الصادرة عن برلمان الولاية في إطار ممارسة سلطته البرلمانية المستقلة. وبالتالي فإن القرار[119] غير مناسب لتغيير مهلة التشكيل التي حددها البرلمان في قرار التشكيل بالمهلة المقررة في رقم V بشأن إعداد التقرير المرحلي[120] . ويتطلب الأمر تغيير قرار التشكيل الصادر من برلمان الولاية نفسه.[121]

اتفق أعضاء اللجنة بالنظر إلى التقرير المرحلي على: „2. [...] تشكيل مجموعات عمل، وفق التقسيم المقرر VL 6/3577 بشأن الجزء B II 1. التعليم، 2. الشرطة، 3. القضاء، 4. الإدارة العامة و 5. مجالات العمل الأخرى. تتكون مجموعات العمل من الأعضاء الخبراء باللجنة[122]." اتفق أعضاء اللجنة على تعيين الأعضاء الخبراء بعد الجلسة. بعدها ينبغي تصنيف الأعضاء الخبراء كل حسب مجال العمل الموضوعي له.

---

113 قارن النموذج رقم 3549/6 ، من بينها النماذج رقم 2975/6 -NF- 3566/-NF-.
114 انظر الفصل رقم A. II.
115 قارن النموذج رقم 2952/6.
116 قارن الرسالة رقم 3374/6.
117 انظر النموذج رقم 3680/6، النقطة 1.
118 انظر النموذج رقم 3884/6، بشأن النموذج 3680/6.
119 انظر النقطة 1 في النموذج رقم 3680/6.
120 قارن الرسالة رقم 3374/6.
121 قرر برلمان ولاية تورينغن في المطبوع رقم 5704/6 بتاريخ 23 مايو 2018 بأغلبية كبيرة، تغيير قرار برلمان الولاية في المطبوع رقم 3374/6 بتاريخ 26 يناير 2017، وبناء عليه تقدم لجنة التحقيق التقرير المرحلي بنهاية الربع الثاني من 2018.
122 انظر النقطة 2 في النموذج رقم 3680/6.

ر) ***الجلسة العاشرة بتاريخ 23 مارس 2018***

رُفعت الجلسة العاشرة غير العادية بتاريخ 23 مارس 2018.

ز) ***الجلسة الحادية عشرة بتاريخ 10 أبريل 2018***

تمت جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات A5 الخاصة[123] ببرنامج العمل[124] في الجلسة العلنية. قرر أعضاء اللجنة في 30 يناير 2018 دعوة 13 من المُراد الاستماع إليهم وعددهم 23 لحضور جلسة استماع شفهية. وطُلب من 12 من المراد الاستماع إليهم كتابة موقفهم أو المعلومات الموجودة لديهم بشكل تحريري. وكان من المهم معرفة الاستراتيجيات التي تنتهجها الولايات الأخرى والحكومة الاتحادية والاتحاد الأوروبي من أجل مواجهة العنصرية. وقد أعطى ممثلون عن المؤسسات والجمعيات والاتحادات والمصالح الحكومية التالية معلومات شفهية:

- إتحاد مكافحة التمييز في ألمانيا (advd)

  السيد دانيل بارتل[125]

- إتحاد مواجهة العنف والتطرف اليميني وعداء الأجانب

  السيدة أننا شبانجنبيرج[126]

- المركز الاتحادي للتعليم السياسي (bpb)

  التطرف اليميني واليساري

  السيد لانجنباخ[127]

- وزارة التعليم والشباب والأسرة بالولاية

  المختصة بمكافحة التمييز السيدة سارايا جوميس[128]

- مواطنون من أجل اوروبا

  مدير مشروع التنوع يقرر – التنوع في القيادة

---

123 قارن النموذج رقم 3549/6 ، من بينها النماذج رقم 2975/6 -NF- 3566/-NF-.
124 قارن النموذج رقم 2952/6.
125 قارن محضر الجلسة 11 بتاريخ 2018/03/06 ص 75-87 وكذلك الرسالة رقم 1840/6.
126 قارن محضر الجلسة 11 رقم 11 بتاريخ 2018/03/06 ص 34-48 وكذلك الرسالة رقم 1845/6.
127 قارن محضر الجلسة 11 الجلسة بتاريخ 2018/04/10، ص 49-75.
128 قارن محضر الجلسة 11 الجلسة بتاريخ 2018/04/10، ص 75-87.

السيد دانيل جياميراه[129]

قدمت المؤسسات والجمعيات والاتحادات التالية موقفها بشكل تحريري:

- مركز المعلومات ضد التطرف في ولاية بايرن (BIGE)

السيد كريستوف داوسر[130]

- وزارة الداخلية والشؤون البلدية في ولاية شمال الراين ويسفاليا

قسم حماية الدستور

السيد بوركهارد فراير[131]

- المكتب الإقليمي للمعاملة بالتساوي – ضد التمييز في برلين

السيدة إيرين أونزال[132]

- وزارة الثقافة والعلوم في ولاية شمال الراين ويسفاليا

مكتب التنسيق الإقليمي لمكافحة التطرف اليميني

المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي

السيدة رانا أيدن كاندلر[133]

- اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب

سكرتارية اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI)

المجلس الأوروبي

السيد فولفرام بيشتل[134]

- منظمة العفو الدولية

شعبة جمهورية ألمانيا الاتحادية

السيد ماركوس ن. بيكو[135]

- اللجنة الاتحادية السويسرية ضد العنصرية ([136]EKR)

---

129 قارن محضر الجلسة 11 الجلسة بتاريخ 2018/04/10، ص 87-102.
130 قارن الرسالة رقم 1789/6.
131 قارن الرسالة رقم 1779/6، والرسالة رقم 1819/6 بهذا الشأن.
132 قارن الرسالة رقم 1813/6.
133 قارن الرسالة رقم 1842/6.
134 قارن الرسالة رقم 1803/6.
135 قارن الرسالة رقم 1837/6.

- المنظمات الألمانية الجديدة (NDO)

السيدة جابريله جون تانك[137]

- مركز العدالة المتداخلة (cij)

السيدة د. إيميليا رويج[138]

- الوزارة الاتحادية للأسرة وكبار السن والسيدات والشباب

السيد توماس هوبينر[139]

- مصلحة المدارس والتعليم المهني في هامبورج

السيد سيناتور رابن[140]

- وزارة الداخلية الاتحادية

قسم GZ 3

موظف بتعريفة

السيد د. لوبينسكي[141]

- المكتب الاتحادي لحماية الدستور

برامج العمل للمتطرفين اليمينيين واليساريين

السيد هانس جيورج ماسن[142]

قرر أعضاء اللجنة في الجزء غير العلني للجلسة مواعيد إضافية للقاءات مجموعات العمل.

4) الاطلاع على مستندات المشاورات

يمكن بناء على طلب مُقدم الاطلاع على مستندات المشاورات المذكورة في الهوامش والشروحات (محاضر الجلسات العلنية للجان، الرسالة الخ) وذلك وفق المادة 80 الفقرة 4 من اللائحة الداخلية لبرلمان ولاية تورينغن. وبداية من 1 مارس 2018 تُتاح الحاضر

136 قارن الرسالة رقم 1818/6.
137 قارن الرسالة رقم 1787/6، والرسالة رقم 1830/6 بهذا الشأن.
138 قارن الرسالة رقم 1841/6.
139 قارن الرسالة رقم 1780/6.
140 قارن الرسالة رقم 1788/6.
141 قارن الرسالة رقم 1780/6.
142 قارن الرسالة رقم 1766/6.

الخاصة بالجلسات العلنية للجان وكذلك مستندات المشاورات في شكل ملفات إلكترونية يمكن الوصول إليها بشكل عام في محل التوثيق الإلكتروني الذي يعده برلمان الولاية. وحتى ذلك الحين يمكن التقدم بطلب دون شكل محدد للاطلاع عليه وفق المادة 80 الفقرة 1 عبر البريد الإلكتروني التالي: poststelle@landtag.de

معارف مأخوذة من العمل الذي تم حتى الآن للجنة التحقيق

I. الحصر وتوصيف عام للمشكلة

1) تحديد المفهوم والتأطير

أقرت لجنة التحقيق في جلستها الثالثة في 12 سبتمبر 2017 برنامج عمل.[143] وكان الهدف المحوري له في البداية هو مناقشة مصطلحات "العنصرية" و "التمييز". طُلب من الأعضاء الخبراء للجنة عرض "أسباب وأشكال وتبعات انتشار المواقف العنصرية وبغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي (خاصة بسبب المواقف السياسية والدينية)"[144] . كما كان من الأهمية بمكان فهم المنهجية التي يتبعها الأعضاء الخبراء.

وقد أقرت لجنة التحقيق في الجلسة السابعة في 29 يناير 2018 بالإجماع طلب الكتلة النيابية لحزب اليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) حول تحديد مفهوم "العنصرية" و "التمييز" في النموذج رقم 3320/6. كما رُوعي بشكل جزئي طلب التعديل الذي تقدمت به الكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) وفي النموذج رقم 3433/6. والتعريف هو:

العنصرية

143 انظر النموذج رقم 2952/6.
144 انظر النموذج رقم 2952/6، ص 2.

تحتوي العنصرية على العرق وهو ما يعني ظهور الجوانب الجسمانية أو الثقافية أو الدينية (المصاحبة) أو الخواص (الميول، الصفات الشخصية، المواهب) في شكل سمات مجموعات تشكل أهمية محورية لأعضاء هذه المجموعات وتحول أصحاب الصفات المذكورة بهذه الاختلافات إلى "مجموعة خاصة". ويهدف استخدام كلمة "عنصر" أو عرق إلى أن هوية هذه المجموعة تختلف عن غيرها من المجموعات وبالتالي إضفاء مشروعية على العدوان أو الاستبعاد أو منح مميزات.

وتهدف العملية المستمرة للتصنيف العرقي (التقسيم العرقي) إلى خلق نوع من عدم التكافؤ الظاهري أو الضمني نتيجة الاختلافات. وليس من المهم هنا كون أن الفرد المعني ينتمي فعلاً إلى المجموعة المُصنف إليها.

ويحتوي هذا بشكل مؤكد على أيديولوجية التعددية العرقية لأنها تشكل في كلماتها العصرية الأعراق وتقوم بدعاية للفصل العرقي. وهي تقوم على منح الريادة والأفضلية للانتماء العرقي المذكور ويجرد الناس من طابعهم الفردي. ويمكن الحديث بشكل خاص عن العنصرية عندما يصبح الانتماء (المرسوم) لمجموعة معينة وبالتالي الصفات المكتسبة بناء عليه أمرا غير قابل للتغيير. ويهدف التصنيف المُعتاد المتوغل في المجتمع منذ قرون إلى شرعنة مطالب السلطة الاجتماعية. وهذا التصنيف يظهر في إعاقة أو منع المجموعة الأخرى المُصنفة بأنها "غريبة" من الوصول إلى المصادر الثقافية والسياسية والاجتماعية. فضلا عن هذا تهدف العنصرية إلى تشكيل هوية مجموعات معينة من خلال فصلها عن "الغرباء" الذين يتم تصنيفهم بشكل مزعوم على أنهم ذوي قيمة أقل. وتتم محاولة توحيد تعددية المجتمع، في حين ما يتم تعريفه إما بشكل علني أو خفي على أنه غريب لا يحظى في التمثيل والإدراك العام إلا بالقليل من الإظهار.

ويمكن أن تظهر العنصرية بشكل مقصود أو غير مقصود ولا تقتصر فقط على السلوك السيء المقصود. وتشتمل العنصرية على المستوى الفردي المقصود على معاملة الناس بشكل غير متساوي بسبب الاختلافات الفعلية أو المزعومة وهو ما يبرر بالتالي عدم المساواة الاجتماعية. ويتم توضيح الاختلافات في أنماط الحياة والمعايير والقيم على المستوى الحواري بتحويلها إلى اختلافات قومية ثقافية حتى يتم من ناحية نفي وجود اختلافات داخل المجموعة "الخاصة" ومنع التنوع داخل المجموعة المُصنفة على أنها "أجنبية" من ناحية أخرى. وبالتالي لا تقتصر أشكال العنصرية على الشكل التاريخي للعنصرية البيولوجية التي يتم فيها تصنيف الأعراق وفق الاختلافات البيولوجية. لكن العنصرية في عصرنا الحالي تتجسد بشكل كبير من خلال زعم عدم تأكيد الاختلافات الثقافية. ويتم تحييد الاختلافات العرقية والثقافية والدينية في مرحلة التقسيم العنصري هذه كما يحدث مع الاختلافات البيولوجية وبالتالي تفسيرها على أنها غير قابلة للتغيير ويتم توارثها.

أما العنصرية المؤسسية فتحدث عندما تُعامل مجموعات معينة من خلال المعايير والسلوك بشكل منتظم في الحياة الروتينية اليومية بشكل يعرضها للضرر القائم على العنصرية والتمييز في تقسيم السلطات.

وقد تميز الحديث عن العنصرية في ألمانيا بالعنف المعرفي: فالمجموعات ذات المواقف العنصرية تُحرم من الحديث تجاربها العنصرية، وتُكذب الحقائق العنصرية ويقلل من شأنها ويتم نفي أهمية أو حتى وجود معرفة أو تجارب عنصرية لدى المجموعات المعنية. ويجب اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه العنصرية.

قبل هذه الخلفية يظل الإشارة إلى الالتزامات القانونية للتصرف الرسمي الناجمة عن معاهدة حقوق الإنسان (ICERD) – الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري [International Convention on the Elimination of Racial Discrimination]. فالتعريف المتعلق بحقوق الإنسان المذكور في المادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة للتمييز العنصري يتخطى هنا الفهم الضيق لمفهوم العنصرية، حيث أنه يشتمل على التمييز العنصري غير المقصود أيضًا: يتضمن التعريف أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الجنسية، يكون غرضه أو نتيجته إحباط الاعتراف القائم على المساواة أو التمتع أو ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة. ومن خلال إبرام الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري (ICERD) فإن معاهدة حقوق الإنسان تحتل المكان الأول في أحد القوانين الاتحادية الألمانية الذي يجب على المؤسسات الرسمية والعامة في الدولة الالتزام به. وتحتوي المعاهدة أيضًا على إلتزامات محددة بالمقاومة الموجهة للتمييز العنصري، وهو ما يؤكد أيضًا الفهم المتنوع للتمييز والتطبيق القانوني لمعاهدة الأمم المتحدة.

وقد ذكرت لجنة مكافحة التمييز التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بمراقبة المعاهدة بشكل متكرر أن الالتزام بالمعاهدة في ألمانيا يتراجع عن التعهدات الصادرة منها.

التمييز

التمييز هو عبارة عن إلحاق الضرر غير المشروع بالناس بسبب انتمائهم إلى تصنيفات معينة. وبسبب السلوك القائم على التمييز يتم سلب البعد الشخصي عن الإنسان، وبالتالي يعاني بسبب مجرد الانتماء إلى فئة اجتماعية أو ثقافية معينة من أضرار في فرص المشاركة والتعامل وتقرير مصيره.

ويتم التقليل من شأن الناس أو التقليل منهم في الهرم الحياتي بشكل خاص بسبب الجنس أو التوجه الجنسي أو لون البشرة أو السن أو الإعاقة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. وبالتالي يتمكن الممارسون للتمييز من الحصول على مناصب غير مُستحقة في السُلطة.

أما التمييز المؤسسي فيحدث عندما تُعامل مجموعات معينة من خلال المعايير والسلوك بشكل منتظم في الحياة الروتينية اليومية بشكل يعرضها للضرر القائم على التمييز في تقسيم السلطات. وقد ذُكرت في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) المجموعات التي تمر بتجارب تضرر. كما رُوعي فيه ذكر التمييز المتعدد (التقاطع). كما يذكر مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية أسباب التمييز بشكل مفصل، مثل الأصل الاجتماعي، وهو ما لم يذكره القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). كما يحتوي ميثاق الحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي أيضًا على التمييز بسبب الوضع الاجتماعي الاقتصادي للشخص.

ويتنافى التمييز مع المباديء الاجتماعية الأساسية للعدالة والمساواة ويُعد مخالفة لحقوق الإنسان. وقد تم التوسع هناك في تعريف مصطلح التمييز بشكل أكبر من العنصرية. فالمصطلح يمتد ليشمل المعاملة الاجتماعية غير القائمة على المساواة. وعلى العكس من العنصرية فإن التمييز ليس مرجعه إلى مستوى المواقف، لكنه سلوك غير مشروع. وعلى قدر المساواة يتم تقسيم الناس من خلال التمييز كما الحال مع العنصرية من خلال خصائص معينة، يتم من خلالها التقليل من قدرهم مقارنة بالمجموعة الخاصة وبالتالي ينشأ تدرج هرمي في المجتمع.

وعند التفرقة بين التمييز وبين التفرقة الموضوعية يجد الإنسان نفسه بين خيارين أحلاهما مر ولا يمكن حله بسهولة؛ فمن ناحية يجب مناقشة الخطوط الفاصلة الخاصة بالتفرقة من أجل توضيح التمييز لكي يتمكن الإنسان أصلاً من ضمان وجود حماية من التمييز وتوفير المعاملة بالمثل، ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي التأكيد والاعتراف بالخطوط الفاصلة إلى تحديد "عدم الانتماء" الذي يؤدي في النهاية إلى الشعور بالتمييز. ولا يمكن معالجة العلاقة المتوترة بين التمييز غير المشروع والتفرقة المشروعة إلا في عملية موازنة وتقدير مستمرة. وتوجد مثلا مرجعية لهذا الأمر في المادة 1 الفقرة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري (ICERD)

التي تنص على عدم دخول الإجراءات المُتخذة بغرض الحماية من التمييز حيز التنفيذ إلا بالقدر الكافي لتحقيق الغرض الذي وُضعت من أجله.[145]"

2) الوضع الاجتماعي والقانوني في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية

أ) الوضع الاجتماعي في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية

(1) معارف تم الحصول عليها من مجال الموضوعات رقم A1 بمرحلة جمع المعلومات

في برنامج عمل لجنة التحقيق[146] تم إثبات ما يلي: يرد أعضاء اللجنة الخبراء على الأسئلة المذكورة في A.IV.3.) النقطة أ) بمعارفهم المتخصصة. وقد نوقش مجال الموضوعات A1 "[...] أسباب وأشكال وتبعات انتشار المواقف العنصرية وبغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي (بشكل خاص بسبب المواقف السياسية والدينية) [...]"[147] في الجلسة الثانية والثالثة للجنة التحقيق.

1. وقد اقتبس السيد د. أبو تام في موقفه نتائج التعداد الجزئي 2016. ويعطي هذا المنشور الذي أصدره مكتب الإحصاء الألماني منذ عام 2005 نظرة شاملة على أهمية الهجرة للدولة والمجتمع الألماني. واعتمد موقف السيد د. أبو تام على نتائج التعداد الجزئي 2016، ويُستكمل ببيانات مقارنة للتعداد الجزئي عام 2015. وتتحدد ظاهرة الهجرة بشكل أوضح من خلال مفهوم "الأشخاص ذوي الأصول المهاجرة".[148] وقال السيد د. أبو تام: تُفهم التعددية على أنها أحد العناصر التي تشكل الديمقراطية القانونية القائمة على الحرية. ومن الثابت: يوجد تحول ثقافي في المجتمعات الغربية. فسوف يتغير الهرم السكاني في ألمانيا على سبيل المثال، وكذلك الحال مع التركيبة الاجتماعية. ومن الناحية الإحصائية يعيش هنا 17,1 مليون شخص ينحدرون من أصول أجنبية، وهو ما يعادل 21% من السكان. وبالتالي فإن حوالي واحد من كل خمسة أشخاص بألمانيا لديه أصول أجنبية.[149]

---

145 انظر النموذج رقم 3522/6 -NF-.
146 قارن النموذج رقم 2952/6.
147 انظر النموذج رقم 2952/6، ص 2.
148 قارن النموذج رقم 2934/6؛ المكتب الاتحادي للإحصاء (2017)، السكان والعمل: السكان ذوي الأصول الأجنبية - نتائج التعداد الجزئي 2016، سلسلة متخصصة 1 سلسلة 2.2، المكتب الاتحادي للإحصاء، فيسبادن.
149 قارن النموذج رقم 2934/6.

2. قال يوشا كويس أيكنس في بيان رأيه[150] بشأن نتائج دارسة الاتحاد الحكومي الدياكوني[151] ومجلس خبراء المؤسسات الألمانية للاندماج والهجرة[152]. ووفقاً لرأيه فإن أتباع المجموعات المُصنفة حسب العرق في ألمانيا تتعرض لأضرار في الالتحاق بالتعليم والعمل والصحة وسوق السكن.

3. كما قال الخبيران السيدة أ.د. عطية والسيد كيسكينكليتش في موقفهما[153] عن الظروف الاجتماعية المبررة للفصل العنصري.. تبرر العنصرية تنظيم المشاركة والانتماء وتفضيل المجموعة "الخاصة" وإلحاق الضرر بالمجموعات المُصنفة حسب العرق، وذلك مثلاً في إتاحة الوصول إلى الثروات والمميزات في ألمانيا.[154] وبالتالي تشير الدراسات إلى تمييز مؤسسي. ويُقصد بها المعاملات والقواعد الروتينية اليومية والمعايير والسلوكيات الموجودة في المجتمع التي يتم على أساسها تفضيل مجموعات معينة وإلحاق الضرر بأخرى.[155] وعلى المستوى العام فإنه يمكن مقارنة العنصرية بعمليات التمييز الأخرى وظروف توزيع السلطة مجتمعياً، كما أنها تتشابك مع بعضها البعض (التمييز المتعدد، التداخل).

تنقل العلاقات التمثيلية باعتبارها ناقلات معانى ثقافية صورة الحياة الطبيعية – عندما ترد مثلاً في المحتويات التعليمية والتقارير الإعلامية وفي صور الشوارع وفي الدعاية صورٌ لأشخاص ذوي بشرة بيضاء فقط، في حين أنه لا يتم عرض صور أصحاب البشرة السوداء إلا عندما يتعلق الأمر بالمشاكل أو يتركز الأمر حول كونه أسود فقط مما يجعل ذوي البشرة البيضاء يمثلون الوضع "الطبيعي" في حين أن ذوي البشرة السوداء يصبحون مشكلة أو يحتاجون على الأقل إلى توضيح.

4. وقد قامت مؤسسة بيرتلسمان في الفترة من 2015 حتى 2017 استقصاء رأي تمثيلي بالتعاون مع جمعية infratest dimap. وقد قدم أ.د. دايشمان في شرحه نتائج هذه الدراسة بعنوان: "ساعة الشعبويين؟ المواقف الشعبوية لدى الناخبين وغير الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية الاتحادية 2017"[156]. ووفقاً للدراسة فإن المواقف الشعبوية منتشرة بشدة في ألمانيا أيضًا، لكنها تظل سياسياً معتدلة مقارنة بغيرها. وبالرغم من ذلك فإن هناك موقف صعب في ألمانيا كما هو الحال مع الديمقراطيات الغربية: تحقق الشعبوية للديمقراطية وظيفة مهمة وهي إبراز عدم الرضا السياسي للمواطنين والعيوب

---

150 قارن النموذج رقم 2867/6.

151 قارن أيكينس، ي. ك. دياكونية الاتحاد الحكومي (إصدار) (2015): التمييز العنصري في ألمانيا - أشكال الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان للحماية من التمييز العنصري، برلين.

152 قارن مجلس خبراء المؤسسات الألمانية للاندماج والهجرة (2014): التمييز في سوق التأهيل المهني. الحدود والأسباب وآفاق العمل.

153 قارن النموذج رقم 2862/6.

154 قارن هال، شتوارت (2016): العنصرية كنقاش أيديولوجي، في: كريمتش دوروتيه (إصدار): ما هي العنصرية؟.

155 قارن هورميل، أولريكه/شير، ألبرت (2019): التمييز. قواعد و نتائج بحثية.

156 قارن النموذج رقم 2959/6؛ روبورت فيركامب/كريستوفر فراتل (إصدار): ساعة الشعبويين؟ المواقف الشعبوية لدى الناخبين وغير الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية الاتحادية 2017. (دراسة من مؤسسة بيرتلسمان).

الديمقراطية بشكل مبكر. في الوقت نفسه يمكن أن تشكل الشعبوية خطراً على الاستقرار والقيم الأساسية للديمقراطيات الليبرالية.

فضلاً عن هذا استند أ.د. دايشمان على تقرير حماية الدستور 2016.[157] ويحتوي التقرير بشكل خاص على نوع وحجم التطورات المعادية للدستور وكذلك التنظيمات والمجموعات الموجهة ضد النظام الأساسي الديمقراطي الحر. وقد تم تصنيف الأحداث المفردة بشكل تحليلي وتقييمها من الناحية الإيدولوجية والاستراتيجية، خاصة في فصلي "توجهات التطور" و "المخاطر المحتملة". فتقرير حماية الدستور يقدم وفق رأي أ.د. دايشمان مساهمة مهمة لتوضيح أبعاد الخطر على الدولة والمجتمع.

5. أوضح السيد يلماتس جوناي في موقفه[158] العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية في جمهورية ألمانيا وبين تقييم المجموعات. وقد اعتمد في شرحه على دراسات مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية[159]، ومنظمة العمل الدولية (ILO)[160] والجمعية الخيرية المتماثلة[161]. وتؤكد الدراسات: توجد اختلافات لدى المجموعات المختلفة في الدخول إلى مجالات من لهم حق المشاركة السياسية ومحل السكن والتعليم والرعاية الصحية وسوق العمل والتأهيل المهني وكذلك قضاء وقت الفراغ. وتعود هذه الاختلافات إلى مواقف وهياكل عنصرية. والمواقف العنصرية منتشرة بشدة في المجتمع – وهو ما أكدته دراسات مختلفة. كما تظهر المواقف العنصرية وفقا للدراسات في المؤسسات والهياكل الإدارية. لكن المواقف العنصرية في الهياكل الإدارية والمؤسسات لا يُطلق عليها الاسم ذاته كما في المجتمعات ولا يتم تناولها بنفس القدر. ويؤدي هذا إلى احتمال توطيد العنصرية في المجتمع.

6. أد.م.د. مانيفتس استند في موقفه على الطبعة السادسة من "دراسة الوسط" الصادرة عن مؤسسة فريدريش إيبرت (2016). وكانت المحاور الرئيسية للدراسة هي فهم اللجوء والهجرة والموافقة على العنف والاستعداد له والمواقف الشعبوية اليمينية وقبول أو رفض التنوع الثقافي ومدى عدم الثقة في الديمقراطية.[162]

كما استند أ.م.د. مانيفتس على دراسة ثلاثية الدولة عن "تطور المنظمات – منهج من أجل مدارس ناجحة متعددة الثقافة". وتناولت الدراسة بحث استراتيجيات تطوير المدارس الأساسية في ألمانيا (شمال الراين ويستفاليا/جيلزنكيرشن)، وانجلترا

---

157 قارن النموذج رقم 2959/6 وكذلك وزارة الداخلية الاتحادية (BMI) (إصدار): تقرير حماية الدستور 2016 وما يليها، بون وبرلين 1991 وما يليها.

158 قارن النموذج رقم 2861/6.

159 قارن مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية (إصدار) (2016): التمييز في سوق السكن. استراتيجيات إثبات الأضرار العنصرية. تقرير خبرة بتكليف من مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية.

160 قارن منظمة العمل الدولية (2017): الخلفية: تطور هجرة العمل الدولية وإدارة منظمة العمل الدولية.

161 قارن الجمعية الخيرية المتماثلة (2017): تقرير عن تطور الفقر في ألمانيا 2017.

162 قارن النموذج رقم 2933/6؛ أندرياس تسيكمبياتا موبر/بياتا كوبر/دانيلا كراوزه، الوسط المنقسم - أوضاع عدائية. المواقف اليمينية المتطرفة في ألمانيا 2016، بون 2016.

(لندن) وسويسرا (زيورخ). وقد بدا واضحا بشكل خاص في النتائج: الإجراءات الفاعلة بشكل خاص هي التي تهدف إلى رفع فرص التعليم لجميع الأطفال من ناحية وتشمل النظام المدرسي بأكمله من ناحية أخرى.[163]

واقتبس أ.م.د. مانيفتس تقرير مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية والموظف المفوض من قبل الحكومة الاتحادية والبرلمان الألماني العامل في مجال الاختصاص. وهدف تقرير مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية هو توضيح خبرات اللجوء الفردية وتحديد مخاطر التمييز. وفي المادة الأولى من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) ذُكرت السمات التالية:

الأصل العرقي، الجنس، الدين/المعتقد، العمر، الإعاقة والهوية الجنسية. لكن هناك مواقف أخرى تلعب دورًا، مثل الناتجة عن "الأصل الاجتماعي" والوضع الأسري أو المظهر الخارجي. والأساس الذي يقوم عليه التقرير هو طلبات التشاور لمركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية ((ADS، وغيره من مراكز مكافحة التمييز الرسمية وغير الرسمية والمفوض من قبل الحكومة الاتحادية لشؤون ذوي الإعاقة وكذلك الكلف من قبل الحكومة الاتحادية لشؤون الهجرة واللاجئين والاندماج.[164]

7. أوضحت السيدة جولتش في موقفها الشفهي[165] العلاقات الوثيقة بين التطورات التاريخية والأطر الاجتماعية وظهور العنصرية والتمييز. فدراسة مجلس الخبراء بالمؤسسات الألمانية تثبت حسب رأيها مثلاً: بالرغم من حقوق المساواة وقوانين حظر التمييز يوجد تمييز عنصري على المستوى الاجتماعي والسياسي.[166] ووفقا للدراسة فإن العنصرية والتمييز العنصري متوغلان في الحياة اليومية: ويتضح هذا في مجالات مثل سوق العمل ويتواجد كذلك في الهياكل الإدارية والمؤسسات الرسمية. كما توصلت إلى النتيجة نفسها دراسة بعنوان "الكلمة غير المهذبة توضح الجريمة" [Das Unwort erklärt die Untat]، التي نشرتها مؤسسة أوتو برينر.[167] وتتناول الدراسة تعامل وسائل الإعلام العامة مع ضحايا الخلية السرية النازية (NSU). ويتضح هنا العلاقة بين العنف المعرفي والعنصرية. فقد أثبتت الدراسة أن العرض الإعلامي للضحايا الذين تم اغتيالهم قد حدث دون تعاطف فضلا عن الجهل وعدم الاهتمام بهم. وبهذا يتضح الوعي المسكوت عنه، لكنه قائم في المجتمع في طريقة التعامل مجتمع الأغلبية مع المهاجرين. وقد ذكرت السيدة جولتش واقعة من بحث في أمريكا

---

163 قارن النموذج رقم 2933/6 ؛ جومولا، ميتشيلد: تطور المنظمات - منهج من أجل مدارس ناجحة متعددة الثقافة؟ تحليل مقارن لاستراتيجيات تطور المدارس في التعامل مع التلاميذ المتباينين لغويا واجتماعيا وثقافيا في إنجلترا وسويسرا وألمانيا، مونستر 2005.

164 قارن النموذج رقم 2933/6؛ مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية، التمييز في ألمانيا، التقرير الجماعي الثالث لمركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية والمختصين المعنيين في مجال اختصاصهم وكذلك البرلمان الاتحادي الألماني، برلين 2017.

165 قارن محضر الجلسة 3 ص 30 - 56.

166 قارن مجلس خبراء المؤسسات الألمانية للاندماج والهجرة (2014): التمييز في سوق التأهيل المهني. الحدود والأسباب وآفاق العمل.

167 قارن فابيان فيرشوف، تانيا توماس، إيلكه جريتمان: الكلمة غير المهذبة توضح الجريمة. مؤسسة أوتور برينر ، 2014.

الشمالية[168]: هناك معرفة ثابتة لمجتمع الأغلبية ومعرفة ثابتة بخصوص المهاجرين. ولا تُراعى المعرفة الخاصة بالمهاجرين بالقدر الكافي في النقاشات المجتمعية.

8. في موقفها[169] استندت السيدة د. شيلنبيرج على الأطر المعيارية لجمهورية ألمانيا الاتحادية والتحديات الحالية في المجتمع الألماني التعددي. وقد أشارت بشكل خاص إلى التقرير الموازي للاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري (ICERD)[170] بشأن التقرير التاسع عشر حتى الثاني والعشرين من التقرير الرسمي لجمهورية ألمانيا الاتحادية وأشارت كذلك إلى التقرير المستقل بشأن تنفيذ إلتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSZE) بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (بتكليف من وزارة الخارجية لدى المعد الألماني لحقوق الإنسان).[171] وانطلاقا من تحليل الباحثين والمحامين وكذلك المنظمات غير الحكومية ومجموعات المتضررين يتضح: هناك ثغرات في تطبيق الالتزام بالقانون الاتحادي الألماني والتعهدات الدولية. كما يتضح وجود تحديات جديدة بالنظر إلى تركيبة المجتمع الألماني ومطالبات المشاركة الحالية. وتضيف الدراسة أن المجتمع الألماني يزداد تعددية: يشمل هذا الخلفيات الأسرية وكذلك تصورات وميول الأفراد وتصوراتهم في الإطار الجماعي. وعلى مستوى المواقف تتراجع بالتالي "العنصرية الكلاسيكية" و "معاداة السامية الأساسية". وبالطبع توجد "مستويات صور عدائية"[172] تصحبها بنسبة ما نسب موافقة مرتفعة – حيث يشمل هذا حالياً المسلمين والغجر والسنتيين واللاجئين. كما يمكن ملاحظة توجهات عنصرية لدى مجموعات أصغر، ويُتوقع زيادة الجرائم العنصرية. ويشكل هذا تحدياً كبيرا على الاستقرار الاجتماعي والرخاء والسلام. لهذا كان يجب على استراتيجيات الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمعات التعددية أن تتناول وتعالج التمييز والعنصرية الفردية والمؤسسية – خاصة التمييز الروتيني والتدابير بالمؤسسات الرسمية. ويجب أن يتم تحليل الأسباب ومجالات المشكلة الاجتماعية بشكل متعدد المجالات وبمشاركة

---

168 قارن هاراواي، دونا (1998): معارف متوفرة: المسألة المعرفية في الحركة النسائية وامتياز المنظور الجزئي.

169 قارن النموذج رقم 2863/6.

170 قارن المحاميون والباحثون والمنظمات غير الحكومية (2015): التقرير الموازي للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD). العنصرية المؤسسية من خلال نموذج المجموعة الإرهابية"الخلية السرية النازية" (NSU) والخطوات اللازمة لحماية الفرد والجماعات من التمييز العنصري؛ دياكونية ألمانيا - المنظمة الاتحادية الإنجيلية (إصدار) (2015) التقرير الموازي للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD).

التمييز العنصري، ليسميجراس (2015): التقرير الموازي للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD). التمييز العنصري والعنف ضد الأشخاص مثلي الجنس في ألمانيا. دراسة متعددة التخصصات للوضع في ألمانيا. أشكال ظهور الالتزامات بخصوص حقوق الإنسان من أجل الحماية من التمييز العنصري.

171 قارن شيلنبيرج، بريتا/ لانج، كاتي (2016): التسامح وعدم التمييز. مكافحة التمييز وجرائم الكراهية، في: المعهد الألماني لحقوق الإنسان (إصدار): تطبيق إلتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSZE) بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية في ألمانيا. تقرير تقويمي بمناسبة رئاسة ألمانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2016 (OSZE).

172 "عداء مجموعات اجتماعية معينة ليس موحد الشكل بالضرورة، لكنه موجه ربما بشكل كبير أو صغير ضد هذه المجموعة أو تلك."

مجموعات مختلفة. وينبغي أن تراعي بشكل خاص المعارف المكتسبة من أبحاث الأحكام المسبقة والعنصرية[173] وكذلك المأخوذة من أبحاث التمييز.[174]

(2) معارف تم الحصول عليها من مجال الموضوعات رقم A2 بمرحلة جمع المعلومات

شملت جلسة استماع بشأن مجال الموضوعات رقم A2 تحليل التطور السياسية والثقافي في تورينغن من خلال الأبحاث العلمية المتوفرة مع أخذ تقارير الولايات والمنظمات غير الحكومية بعين الاعتبار من أجل الوفاء بتعهدات ألمانيا بمكافحة العنصرية والتمييز من قبل لجان مكافحة العنصرية الدولية [...]"[175]. عُقدت إجراءات الاستماع والمعلومات في الجلسة الرابعة والخامسة للجنة التحقيق البرلمانية.

1. مشروع تورينغن مونيتور[176] هو دراسة طويلة الأجل قام بها مركز الاختصاص للتطرف اليميني (KomRex) التابع لجامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا (FSU Jena). وقد جاء فيه: منذ بداية جمع البيانات انتشرت نماذج الاستعلاء العرقي لدى السكان في تورينغن[177] بشكل كبير. فبعد تراجع بداية من 2005 استقرت هذه النماذج منذ عام 2015 عند مستوى مرتفع (2017: 41%).[178] واعتمد الباحثون في مركز الاختصاص للتطرف اليميني (KomRex) أيضًا على دراسات عابرة للولايات[179]. وتتفق نتائج هذه الدراسات مع نتائج مشروع تورينغن مونيتور: المواقف المعادية للأجانب في ولايات ألمانيا الشرقية زادت عنها في الولايات الغربية.[180]

---

173 قارن جومولا، ميشتهيلد/ فرانك أولاف رادتكه (2009): التمييز المؤسسي. إنتاج تفرقة عنصرية في المدرسة؛ أندرياس تسيكمبياتا موبر/بياته كوبر/دانيلا كراوزه، الوسط المنقسم - أوضاع عدائية. المواقف اليمينية المتطرفة في ألمانيا 2016، بون 2016.

174 قارن شير، ألبر/ المفلاني، علاء الدين/ يوكسيل، جوكسن (إصدار) (2016): دليل أبحاث التمييز.

175 انظر النموذج رقم 2952/6، ص 2.

176 قارن تورينغن مونيتور 2017: الوسط المتناقض في تورينغن: الوضع الاجتماعي والمواقف السياسية، الرسالة رقم 4700/6.

177 قارن بيست، هاينريش/ كاتيا سالومو (2014): جودة ومدى قياس التطرف اليميني في مشروع تورينغن مونيتور من 2000 حتى 2014. تقرير خبرة لمستشارية الدولة في تورينغن.

178 قارن الرسالة رقم 1267/6؛ تورينغن مونيتور 2017، الرسالة رقم 4700/6 ص 168، 201.

179 قارن ديكر، اوليفر/ يوهانيس كيس/ إيلمار بريهلر (2016/إصدار): الوسط خفيف الموانع. المواقف الاستبدادية واليمينية المتطرفة في ألمانيا. دراسة وسط لايبتزيج 2016؛ تسيك، أندرياس/ بياتا كوبر/ دانيلا كراوزه (2016/إصدار)، الوسط المنقسم - أوضاع عدائية. المواقف اليمينية المتطرفة في ألمانيا.

180 قارن الرسالة رقم 1267/6 ص 1؛ تورينغن مونيتور 2017، الرسالة رقم 4700/6 ص 163.

2. قدر معهد استطلاع الرأي أللنسباخ الثقافة السياسية في ألمانيا الشرقية – على أساس نتائج الاستطلاع التي أجراها المعهد. النتيجة: توجد اختلافات جوهرية بين العقلية في غرب وفي شرق ألمانيا.[181]

3. أشار المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي إلى الثقافة السياسية ذات الطابع الخاص في شرق ألمانيا. وبناء عليه فإن عنصر الحرمان في شرق ألمانيا في التعامل مع مواقف التغريب يمثل أهمية ويعد جوهريا بالنسبة للمواقف والسلوكيات التي تسبب مشكلة.

4. وأشار مكتب حماية الدستور في موقفه[182] إلى أحدث تقرير لحماية الدستور في تورينغن وإلى نتائج البحث في مشروع تورينغن مونيتور. وقد جاء فيه أنه لا يوجد تراجع ملموس في المواقف اليمينية المتطرفة. وهذه المواقف بشكل كبير في وسط المجتمع. وبناء عليه فإن التطرف اليميني يشكل خطرًا في تورينغن.

5. تناول معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ)[183] التطورات في تورينغن وقدم تقارير رسمية عن ألمانيا بشأن التزامها بالمعاهدة الدولية لمكافحة التمييز[184] والتقارير الموازية لمنظمات المجتمع المدني[185]. ووقد استنتج معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ) من التوصيات بخصوص جمهورية ألمانيا الاتحادية الإجراءات الممكنة في تورينغن.[186] وفيها اعتمد المعهد على المعارف المأخوذة من الدراسة الخاصة بعنوان "التمييز وتأثيراته على المتضررين منه وعلى المجتمع" في تورينغن. وبناء عليه فقد تحدث الضحايا عن العديد من مواقف التمييز المختلفة، وذلك على المستوى الفردي والمؤسسي والهيكلي خلال العامين الأخيرين. وأفاد جزء كبير من المشاركين بأنه تعرض للتمييز بسبب الجنس أو المعتقد أو الأصل أو التوجه الجنسي. ويعتقد ثلثا من تم استبيان رأيهم وجود أكثر من عنصر كسبب للتمييز.[187]

6. قدمت مؤسسة أمادو أنطونيو تقريرها في جلسة الاستماع كالتالي: من المتوقع زيادة المواقف المعادية للديمقراطية والأيديولوجيات التي تحتقر الإنسان في المحيط الرقمي[188] . ويعتمد التقرير في توقعاته على تقرير تناول التطورات والتهديدات التي تواجه الثقافة الديمقراطية في المحيط الرقمي.[189]

---

181 قارن الرسالة رقم 1268/6.
182 قارن النموذج رقم 3177/6.
183 قارن الرسالة رقم 1274/6.
184 قارن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (2014): تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) لألمانيا 2014؛ لجنة مكافحة التمييز العنصري (2015): الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية المجمعة من التاسع عشر إلى الثاني والعشرين عن ألمانيا.
185 قارن المعهد الألماني لحقوق الإنسان (2015): تقرير موازي عن التقرير التاسع عشر حتى الثاني والعشرين لألمانيا الاتحادية الموجه إلى لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD).
186 قارن الرسالة رقم 1274/6.
187 قارن الرسالة رقم 1843/6.
188 قارن الرسالة رقم 1277/6.

7. عرض مركز تقديم الاستشارة إلى ضحايا العنف اليميني والعنصري والمُعادي للسامية ((ezra، "[190] دراسة خاصة بعنوان "لم يأخذونا على محمل الجد". وفي هذه الدراسة عُرضت المواقف التي مر بها ضحايا العنف اليميني في تعامل الشرطة بشكل نوعي. وقد واحد من كل اثنين من المُستطلعة أراؤهم بأنهم لم يشعروا أن الشرطة أخذت أمرهم على محمل الجد. كما شكك كثيرون في وجود رغبة لاستيضاح الأمر من قبل مؤسسات الملاحقة الجنائية. كما ذكر مركز ezra بناء على البيانات التي جمعها تقارير كالتالي: زاد العنف العنصري في تورينغن بقوة. ويعتقد مركز تقديم الاستشارات وجود رقم كبير مسكوت عنه.[191]

8. أكد مركز الاستشارة المتحركة في تورينغن[192] (Mobit) في موقفه ما يلي: تحول النقاش السياسي نحو اليمين. وبالتالي تعتبر تعبيرات كانت تُعد حتى قبل سنوات قليلة عنصرية اليوم تعبيراً عن حرية التعبير. وبالتالي فإنها صارت مقبولة اجتماعيًا. كما أن الانضمام الواضح إلى مواقف يمينية متطرفة منذ سنوات يعد عنصرية داخل سكان ولاية تورينغن. وهذا هو السبب في العدد المتصاعد للنشاطات اليمينية المتطرفة في تورينغن الذي وثقه مكتب تقديم الاستشارة.[193]

9. أشار المركز الألماني لحقوق الإنسان[194] إلى دراسة[195]، نشرتها مؤسسة فريدريش إيبرت عام 2016. ووفقاً للدراسة توجد مواقف عنصرية في النطاق اليمني المتطرف. وفضلا عن هذا فإن هذه المواقف منتشرة أيضًا في الوسط الاجتماعي. كما قام المعهد بتقييم مدى التزام جمهورية ألمانيا الاتحادية بتعهداتها القانونية بمعاهدات حقوق الإنسان. ووفقاً للمعهد فإن ألمانيا الاتحادية أوفت بالتزاماتها لحماية الناس من العنصرية والتمييز بشكل لا يخلو من التقييد؛ فهناك قصور في الحماية: انتقدت منظمات دولية والمعهد الألماني لحقوق الإنسان بشكل خاص الممارسات العنصرية والتشخيص العنصري[196].

10. تحدثت أ.د. ميشتهيلد جومولا عن آخر الأبحاث عن التمييز والعنصرية في مجال التعليم. وقد تحدثت عن مشاكل غرس عمل تعليمي يتعامل بشكل نقدي مع التمييز ويخلو منه.[197] فالدراسات التجريبية توضح عدم المساواة الناجمة عن التمييز

---

189 قارن مؤسسة أمادو أنطونيو (2017): الحكايات السامة. رصد الأطراف اليمينية البديلة الفاعلة.

190 قارن كوينت، ماتياس/ دانيل جيشكه/ إيريك باينيلت (2014)، لم يأخذونا على محمل الجد. دراسة حول المواقف التي مر بها ضحايا العنف اليميني في تعامل الشرطة.

191 قارن منظمة الاستشارة Ezra (2017): عرض تاريخي عن الحوادث: https://ezra.de/chronik/.

192 قارن المنشورات رقم 1266/6، ص 2-8، محضر الجلسة ص 139.

193 قارن منظمة الاستشارة Mobit (2017): عرض تاريخي للنشاطات اليمينية المتطرفة في تورينغن: https://mobit.org/chronik-extrem-rechter-aktivitaeten-in-thueringen/.

194 قارن الرسالة رقم 1352/6.

195 قارن تسيك، أندرياس/ كوبر، بياتا/ كراوزه، دانيلا (إصدار): الوسط المنقسم - أوضاع عدائية. المواقف اليمينية المتطرفة في ألمانيا 2016. بون. 2016.

196 قارن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (2014): تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) ألمانيا 2014؛ قارن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (2014): جمع التوصيات السياسية العامة من اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب ((ECRI؛ لجنة مكافحة التمييز العنصري (2015): تقرير موازي عن التقرير التاسع عشر حتى الثاني والعشرين لألمانيا.

197 قارن الرسالة رقم 1420/6.

الفردي[198] والهيكلي[199] والمؤسسي[200] في مجال التعليم. حيث جاء فيها: لا يمكن إيضاح عدم المساواة في التعليم من خلال السمات الفردية وحدها للتلاميذ وخلفياتهم العائلية و/أو الاجتماعية. وهنا أكدت الدراسات: المهم بالمدارس[201] هو وجود تطور مدرسي يتعامل بشكل نقدي مع التمييز ومكافحة التمييز والعمل على تعليم سياسي ملموس[202].

198 قارن هورميل، أولريكه (2007): التمييز في المجتمعات المستقطبة للهجرة. مشاكل تبرير الأيديولوجيات والمناهج التربوية.

199 قارن ديل، كلاوديا/ باتريك فيك (2016): التمييز العرقي في نظام التعليم الألماني، في: ديل، كلاوديا/ كريستيان هونكلر/ كورنيليا كيرستن (إصدار): اللامساواة العرقية في المسار التعليمي. الآليات والنتائج والنقاشات.

200 قارن جومولا، ميشتهيلد/ فرانك أولاف رادتكه (2009): التمييز المؤسسي. إنتاج الاختلافات العرقية في المدرسة؛ جومولا، ميشتهيلد (2017): التمييز المباشر وغير المباشر، والمؤسسي والهيكلي. في: شير/ ألبرت/ المفلاني، علاء الدين/ جوكسن، يوكسل (إصدار): دليل التمييز.

201 قارن نيرندورف، ماريكه/ ساندرا رايتس (2016): حق الإنسان في التعليم في النظام المدرسي الألماني. ما هو ضروري للتخلص من التمييز؛ شوفيلد، جانيت و. / ألكسندر، كيرا أ. (2012): تهديد الصور النمطية. التأثيرات المتوقعة والتفرقة الضرورية: عقبات الأداء المدرسي ومناهج التغلب عليها، في: فورستناو، زارا/ جومولا، ميشتهيلد (إصدار): الهجرة في التحول المدرسي: تقييم الأداء.

202 قارن ألهايم، كلاوس (2015): الأحكام المُسبقة العدائية للأجانب كموضوع للتعليم السياسي: في: لانجباخ، مارتن/ كورنيليا هابيش (إصدار): علامة فارقة؟ التعليم السياسي بعد الخلية السرية النازية.

ب) الوضع القانوني في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية

سيتم عرض الأسس القانونية الدولية وعبر القومية والقانونية الأوروبية والقانونية الاتحادية المذكورة في النقطة رقم B.I.2.) في ب) وكذلك الوضع القانوني في تورينغن فيما يلي.

الأسس القانونية الدولية والعبر قومية والقانونية

- البيان العام لحقوق الإنسان (AEMR)
- معاهدة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (EMRK)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)
- الاتفاقية الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة (ICERD)
- ميثاق الحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي (GRCh)
- عقد عمل الاتحاد الأوروبي (خاصة المادة 8 من المعاهدة AEUV)

الأسس القانونية الاتحادية

- القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية؛ خاصة المادة 3 منه وما يُعرف بالحقوق الأساسية لكل إنسان
- القانون العام للمساواة في التعامل (AGG)
- المادة 36 الفقرة 2 الجملة 2 من قانون الشؤون الاجتماعية (SGB) بالفصل الثالث
- قانون للمساواة بين الناس ذوي الإعاقة ((BG)
- قانون المساواة بين الرجال والنساء في الإدارة الاتحادية وفي الشركات والمحاكم (BGleiG)
- المادة 130 من القانون الجنائي الألماني (تهمة التحريض)
- المادة 185 من القانون الجنائي الألماني (تهمة الإهانة)
- المادة 46 الفقرة 2 الجملة 2 من القانون الجنائي الألماني (تقدير العقوبة)
- المادة 41 العقد الرسمي للراديو والإعلام عن بعد

الوضع القانوني في تورينغن

- دستور ولاية تورينغن (المادة 2 من دستور تورينغن)

- قانون المساواة وتحسين اندماج ذوي الإعاقة في تورينغن (ThürGIG)
- قانون المساواة في تورينغن (ThürGleichG)
- قانون التعليم العالي في تورينغن (المادة 6 الفقرة 1 الجملة 1 من ThHG)
- قانون المدارس في تورينغن (المادة 1 الفقرة 2 من Thür SchulG)
- قانون تمثيل الموظفين في تورينغن (المادة 67 الفقرة 1 رقم 1 من ThürPersVG)
- قانون المطاعم في تورينغن (المادة 10 رقم 12 ThürGastG)

(1) الأسس القانونية الدولية والعبر قومية والقانونية

العلاج القياسي للعنصرية والتمييز يوجد على مستويات قانونية مختلفة. للمعايير الدولية وبين القومية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على القانون الألماني – إما لأن المعايير القانونية الألمانية يجب تفسيرها وتطبيقها بمراعاة هذه المعايير الدولية أو لحتمية تطبيق المعايير القانونية في القانون الألماني.

وفي إطار الأمم المتحدة (UN) فإن الحماية من التمييز مُشرعة من خلال بعض الاتفاقيات المهمة لحقوق الإنسان. ومن خلال التصديق عليها تُصبح الاتفاقية شاملة المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان لمكافحة التمييز ملزمة للدولة الموقعة وفقا للقانون الدولي. وبهذا فإن السلطات الألمانية مرتبطة مباشرة بهذه المعايير. وهذه القوانين ممثلة داخل الدولة من خلال قوانين اتحادية. ويجب على هذه القوانين أخذ الإدارة والقضاء هذه المعايير بعين الاعتبار عند تفسير القانون المحلي. ومن بين الاتفاقيات المحورية في هذا الصدد معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية (ICERD – الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري). وتعود الاتفاقية إلى 7 مارس 1966 وهي مُلزمة لألمانيا منذ عام 1969. وقد تم تفسير التمييز العنصري في المادة 1 الفقرة 1 كالتالي: "يتضمن تعريف "التمييز العنصري" في هذه الاتفاقية أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الجنسية، يكون غرضه أو نتيجته إحباط الاعتراف القائم على المساواة أو التمتع أو ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة". والأمر الفاصل في توافر التمييز العنصري هو بالتالي تأثير التصرف العنصري – وليس دوافعه. ومن المهم بالنسبة للدول الموقعة على الاتفاقية هي التقارير الرسمية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD). وانطلاقا من البيان العام لحقوق الإنسان (AEMR) عام 1948 عُقدت اتفاقيات مهمة حول قضايا حقوق الإنسان العامة – مثل الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) الذي يحتوي على حضر شامل للتمييز. يُضاف إلى هذا معاهدات مهمة للحماية من التمييز المتعلق بحقوق

الإنسان مثل معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية (ICERD) ولجنة الأمم المتحدة لمحاربة التمييز ضد المرأة (CEDAW) ومعاهدة حقوق الطفل (CRC) ومعاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة (CRPD) ومنظمة العمل الدولية (ILO) رقم 111 بشأن التمييز في محل العمل والوظيفة ومعاهدة اليونيسكو (UNESCO) لمكافحة التمييز في الدروس المدرسية.

أما الإطار القانوني للحماية من التمييز على المستوى الإقليمي والأوروبي فتحدده المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان (EMRK) التابعة للمجلس الأوروبي لعام 1950 – في تفسيرها من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ففي نص المجلس الأوروبي يجب تُراعى التقارير الخاصة بالدول وكذلك التوصيات التي وضعتها اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI).

أما الحماية من التمييز على مستوى المنظمات الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي (EU) فتنطلق من ميثاق الحقوق الأساسية (GRCh) لعام 2000. فهي تحتوي على معايير المساواة في المعاملة: معاير مكافحة التمييز[203]، المعيار الإطاري للعمل[204] ومعايير الجنسانية (الجيندر) I[205] و II[206]. وهي تلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخلق معايير تشريعية وتنفيذها لمكافحة التمييز.

(2) الأسس القانونية الاتحادية

توجد في الدستور الألماني ما يُعرف بالحقوق الأساسية لكل إنسان. وتحتوي المادة 3 الفقرة 1 من القانون الأساسي (الدستور) على مبدأ عام للمساواة يلزم الدولة بمعاملة جميع الناس بالتساوي.[207] بجانب هذا تحتوي المادة 3 الفقرة 2 من القانون الأساسي على ضمان المساواة بين الرجال والنساء[208] وتحظر المادة 3 الفقرة 3 من القانون الأساسي عدم المساواة بسبب سمات معينة.[209] وحقوق المساواة هي حقوق فردية عامة ذات أولوية دستورية وتُلزم وفق المادة 1 الفقرة 3 من القانون الأساسي[210] سلطات الدولة الثلاث. كما

---

203 توجيه EG/43/2000.
204 توجيه EG/78/2000.
205 توجيه EG/73/2002 و EG/54/2006.
206 توجيه EG/113/2004.
207 المادة 3 الفقرة 1 من القانون الأساسي (GG): "كل البشر متساوون أمام القانون".
208 المادة 3 الفقرة 2 من القانون الأساسي (GG): "الرجال والنساء متساوون في الحقوق. وتدعم الدولة التنفيذ الفعلي للمساواة بين الرجال والنساء وتعمل على إزالة أي قصور قائم في هذا المجال."
209 المادة 3 الفقرة 3 من القانون الأساسي (GG): لا يجوز الإضرار بأحد أو تمييزه بسبب جنسه أو نسبه أو عرقه أو لغته أو وطنه أو منشأه أو دينه أو عقيدته أو رؤيته السياسية أو الدينية. ولا يجوز أن يُضار أحد لكونه مُعاقاً."
210 المادة 1 الفقرة 3 من القانون الأساسي (GG): "تُلزم الحقوق الأساسية التالية المشرع والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية كحق قائم بشكل مباشر."

يلعب حضر التمييز دوراً في المجال المدني. فقد وُضعت كحقوق دفاع للمواطنين والمواطنات في مواجهة الدولة – وذلك عبر ما يُعرف باسم "التأثير الثالث المباشر للحقوق الأساسية"[211] عند مراجعة الاستحقاقات المدنية. ويشمل هذا مثلًا مسألة كون التصرف أو التدبير القائم على التمييز "سيء النية" (المادة 242 من القانون المدني BGB) أو "مخالف للآداب" (المادة 138 من القانون المدني BGB).

ومنذ أغسطس 2006 يسري في ألمانيا "القانون العام للمساواة في التعامل (AGG)". وهو معروف باللغة العامية باسم قانون مكافحة التمييز. والهدف من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) هو منع أو تحجيم الأضرار الناجمة عن العرق أو بسبب الأصل العرقي أو الجنس أو الدين أو المُعتقد أو الإعاقة أو السن أو الهوية الجنسية (المادة 1 من قانون AGG). وبالتالي فإن فئات الأشخاص المتمتعين بحماية هذا القانون لهم الحق في مطالبة أرباب العمل وممثلي القانون المدني بحقوق، وذلك في حال مخالفتهم لحظر إلحاق الضرر المذكور في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). ويهدف القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) إلى تنفيذ معايير المساواة المذكورة. ويحتوي قانون المادة 2 الفقرة 2 من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) على إشارة إلى اثنين من الحظر الخاص لإلحاق الضرر بالخدمات وفق قانون الشؤون الاجتماعية. فعند الحصول على حقوق اجتماعية لا يجوز إلحاق الضرر بأحد بسبب عرقه أو بسبب أصله أو بسبب إعاقة لديه (المادة c33 ص 1 الفصل الأول من قانون الشؤون الاجتماعية (SGB I)). ويسري حظر التمييز العام هذا على المطالبة بجميع الحقوق المحددة وفق قوانين الشؤون الاجتماعية وكذلك وفق القوانين التي تُعد جزءا من قانون الشؤون الاجتماعية الخاص، مثل القانون الاتحادي لدعم التعليم (BAföG). كما تنص المادة a19 ص 1 من الفصل الرابع من قانون الشؤون الاجتماعية (SGB IV) على حظر إلحاق الضرر في مجال التعليم، وهذا يعني خلال المطالبة بأداءات تتعلق بالحصول على جميع أشكال ومستويات الاستشارة التعليمية والمهنية ومواصلة التعليم المهني وتغيير المسار المدرسي شاملة الخبرات المهنية العملية. وبناء عليه لا يجوز إلحاق الضرر بأحد لأسباب تتعلق بالعرق أو بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو المُعتقد أو الإعاقة أو السن أو الهوية الجنسية. [212]

وتنص المادة 36 الفقرة 2 ص 2 من الفصل الثالث من قانون الشؤون الاجتماعية (SGB III) في مجال توفير العمل والتدريب المهني من قبل وكالة العمل الألمانية على ما يلي: لا يُسمح لوكالة العمل الألمانية أن تراعي القيود التي يقوم بها أرباب العمل من

---

[211] قارن BVerfG في 1958/01/15 - 1 BvR 400/51.

[212] وينطبق الفصل الرابع من قانون الشؤون الاجتماعية (SGB IV) على الاستشارة التعليمية والتعليم المهني في إطار التأمين الأساسي للمعيشة للباحثين عن العمل ((SGB II، لكنه لا يسري على المعونات الاجتماعية (SGB XII) والقانون الاتحادي لدعم التعليم (BAföG).

أجل توفير الباحثين عن التدريب المهني والباحثين عن العمل بسبب العرق أو الأصل أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو التوجه الجنسي إلا بالشكل المسموح به في قانون المساواة وفق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG).

ويسري منذ عام 2002 "قانون للمساواة بين الناس ذوي الإعاقة (قانون المساواة بين ذوي الإعاقة – BGG)". والغرض من هذا القانون هو تحجيم ومنع إلحاق الضرر بذوي الإعاقة. وينبغي ضمان مشاركة متساوية في الحياة داخل المجتمع والتمكين من ممارسة الحياة بالطريقة المرغوبة. والقانون موجه بشكل خاص للمؤسسات الوسيطة على المستوى الاتحادي.

دخل "قانون المساواة بين الرجال والنساء في الإدارة الاتحادية وفي الشركات والمحاكم (قانون المساواة الاتحادي – BGleiG)" حيز التنفيذ عام 2011. والغرض منه هو تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في المؤسسات والشركات الاتحادية. ويتركز القانون على منع الإضرار بسبب الجنس، خاصة الإضرار بالسيدات ومنع حدوث تمييز في المستقبل. وكان من الهم للغاية تحسين مراعاة الأسرة والتوافق بين الأسرة والرعاية والعمل المهني للسيدات والرجال (المادة 1 الفقرة 1 من قانون المساواة الاتحادي – BGleiG).

يُعرف القانون الجنائي الألماني جريمة الفتنة والتحريض في المادة 130 من قانون العقوبات الألماني (StGB). ويُشترط لوقوع التحريض المعكر للسلم هو أن يقوم أحدٌ بالتحريض بطريقة تكدر السلم العام ضد مجموعة قومية أو عرقية أو دينية أو ضد أصلها العرقي أو ضد أجزاء من الشعب أو ضد شخص مفرد بسبب انتمائه إلى واحدة من المجموعات المذكورة من قبل أو يحض على الكراهية ضد جزء من السكان (المادة 130 الفقرة 1 رقم 1 من قانون العقوبات الألماني) أو يعتدي على كرامة الآخرين من خلال سب أو تحقير أو إهانة واحدة من المجموعات المذكورة من قبل أو أجزاء من السكان أو شخص مفرد أو جزء من المواطنين المنتمين إلى المجموعات المذكورة (المادة 130 الفقرة 1 رقم 2 من قانون العقوبات الألماني). كما تعاقب المادة 130 الفقرة 2 من قانون العقوبات الألماني التعبيرات العام بالقول أو الكتابة أو الصورة في حال تحقق السمات المذكورة في الجريمة الواردة في المادة 130 الفقرة 1من قانون العقوبات الألماني (الكتابة والتصوير المحرض ضد الشعب). وفق المادة المادة 130 الفقرة 3 من قانون العقوبات الألماني يُعاقب أيضًا الموافقة أو تكذيب أو التهوين بشكل علني من الأعمال التي تم ارتكابها في الحقبة النازية بالشكل المذكور في المادة 6 الفقرة 1 من القانون الجنائي الدولي، وتكون العقوبة بالشكل الملائم لتعكير السلم الاجتماعي. وتشترط الأعمال المذكورة في المادة 6 الفقرة 1 من القانون الجنائي الدولي[213] وجود نية "تدمير مجموعة إثنية أو عرقية أو قومية أو دينية بشكل تام أو جزئي". كما يُعاقب

[213] المادة 6 الفقرة 1 من لقانون الجنائي الدولي (VStGB): "من ينوي تدمير مجموعة قومية أو عرقية أو دينية أو إثنية بشكل تام أو جزئي وذلك، 1. بقتل عضو منها 2. إصابة عضو من المجموعة بإصابة جسدية خطيرة أو بأضرار نفسية، خاصة بالطريقة المذكورة في المادة 226 من قانون العقوبات أو 3. يضع المجموعة في ظروف معيشية تتسبب في

كذلك على الموافقة أو تكذيب أو التهوين من الجرائم النازية (المادة 130 الفقرة 3 من قانون العقوبات الألماني) وتبرير الحكم النازي (المادة 130 الفقرة 4 من قانون العقوبات الألماني) وكذلك نشر التهوين من النازية بالكتابة (المادة 130 الفقرة 5 من قانون العقوبات الألماني).

كما تقدم المادة 185 من قانون العقوبات (StGB) حماية قانونية من التمييز عندما يكون التمييز جزءاً من جريمة الإهانة.

ومنذ أغسطس 2015 يجب أن تُراعى بشكل واضح الدوافع والأهداف "العنصرية أو المعادية للأجانب أو غيرها من الدوافع غير الإنسانية" في إطار تقدير العقوبة (المادة 46 الفقرة 2 ص 2 من قانون العقوبات (StGB)). ويؤثر هذا على التحقيقات التي تجريها النيابة. حيث يجب عليها أن تشمل وفق قانون الإجراءات الجنائية توضيح ومراعاة مثل هذه الدوافع (قارن المادة 160 الفقرة 3 من قانون الإجراءات الجنائية (StPO)). وبناء عليه تلعب منذ أغسطس 2015 "بشكل خاص الدوافع العنصرية أيضًا والمعادية للأجانب وغيرها من الدوافع غير الإنسانية" دوراً قاطعا في معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية ([214].(RiStBV

وبالنسبة لمجال الإذاعة العامة تنظم المادة 41 من الاتفاقية الحكومية للراديو والإعلام (عقد البث الإذاعي) الأسس الإذاعية. ووفقا لهذا العقد يجب على البرامج الإذاعية أن تحترم الكرامة الإنسانية وكذلك القناعات الدينية والفكرية والأخلاقية للآخرين. كما ينبغي عليها دعم الانتماء إلى ألمانيا الموحدة وتشجيع التفاهم الدولي والعمل على تعايش دون تمييز (المادة 41 الفقرة 1 ص 2 من عقد البث الإذاعي (RStV)).

(3) الوضع القانوني في تورينغن

كما ينص دستور ولاية تورينغن كما هو الحال في الدستور الألماني على مبدأ المساواة (في المادة 2 الفقرة 1 من دستور ولاية تورينغن (ThürVerf)) وكذلك على ضمان المساواة بين الرجال والنساء (في المادة 2 الفقرة 2 ص 1 من دستور ولاية تورينغن). تلزم المادة 2 الفقرة 2 ص 2 من دستور ولاية تورينغن الولاية والهيئات المحلية والمؤسسات الأخرى ذات الطابع الإداري العام بدعم وضمان المساواة بين الرجال والنساء في مجال الحياة العامة من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير مناسبة. كما تحتوي المادة 2 الفقرة 3 من

تدميرها جسدياً بشكل تام أو جزئي أو 4. يقوم بتدابير
تمنع المواليد داخل هذه المجموعة أو 5. ينقل طفل من المجموعة بشكل قسري
إلى مجموعة أخرى، يُعاقب بالسجن مدى الحياة."

[214] قارن رقم 15 الفقرة 5 رقم 86 الفقر 2 ص 1 والمادة 234 الفقرة 1 من معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV).

دستور ولاية تورينغن على حظر عدم المساواة بسبب سمات معينة[215]. فضلا عن هذا تحدد المادة 2 الفقرة 3 من دستور ولاية تورينغن ما يلي: يحظى ذوو الإعاقة بحماية خاصة من الولاية. وبالتالي تشجع الولاية والهيئات المحلية بها المشاركة القائمة على التساوي في الحياة داخل المجتمع.

ويهدف "قانون المساواة وتحسين اندماج ذوي الإعاقة في تورينغن (ThürGIG)" إلى منع الإضرار بذوي الإعاقة والتغلب على الأضرار التي تقع حاليا وإعادة المشاركة المتساوية لذوي الإعاقة في الحياة داخل المجتمع؛ كما ينبغي توفير حياة لهم وفق ما يقررونه بأنفسهم (المادة 1 من قانون المساواة وتحسين اندماج ذوي الإعاقة في تورينغن (ThürGIG)). ويُلزم القانون المؤسسات الإدارية في تورينغن منذ عام 2005 بالمساواة وإتاحة المساواة. لهذا يوجد حظرٌ أساسي للإضرار بذوي الإعاقة، عند أدائهم لواجباتهم القانونية أو النظامية مثلاً (المادة 7 الفقرة 1 من قانون المساواة وتحسين اندماج ذوي الإعاقة في تورينغن (ThürGIG)). كما هناك رغبة في إعادة المساواة في المجالات التي يوجد بها إضرار في الوقت الحالي (المادة 8 الفقرة 1 من قانون المساواة وتحسين اندماج ذوي الإعاقة في تورينغن (ThürGIG)).

ومنذ مارس 2013 دخل "قانون المساواة في تورينغن" (ThürGleichG) حيز التنفيذ. والهدف من القانون هو دعم وضمان المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في جميع قطاعات الحياة العامة من خلال تدابير مناسبة (المادة 2 الفقرة 1 ص 1 من قانون المساواة في تورينغن (ThürGleichG)). وقد تم التأكيد على هذه الالتزامات للولاية والمؤسسات المحلية وغيرها من مؤسسات الإدارة العامة في دستور ولاية تورينغن. ووفقا للدستور ينبغي خلق الظروف التي تمكن الجنسين من التوفيق بين العمل والأسرة وتتخلص من الأضرار التي تحدث جراء توزيع العمل القائم على الخصوصية الجنسية. كما يتعلق الأمر بخلق الظروف التي تزيد من نسبة مشاركة النساء أو الرجال المُمثلين بشكل أقل في مجالات معينة، وكذلك المشاركة المتساوية في اللجان التي تمتلك فيها الولاية أو الهيئات الإدارية أو الهيئات المحلية حقوق النقض أو الإيفاد (المادة 2 الفقرة 1 ص 2 رقم 1 – 5 من قانون المساواة في تورينغن (ThürGleichG)). ومن أجل تحقيق المبدأ الأساسي في المساواة بين الرجال والنساء يجب تعيين مفوضين محليين للمساواة في اللجان والهيئات التي يزيد عدد سكانها عن 10000 وفي الدوائر المحلية (المادة 33 الفقرة 1 ص 2 والمادة 111 الفقرة 3قانون الدوائر والبلديات في تورينغن (ThürKO)).

[215] المادة 2 الفقرة 3 من دستور ولاية تورينغن (ThürVerf): "لا يجوز الإضرار بأحد أو تمييزه بسبب أصله أو نسبه أو انتمائه العرقي أو وضعه الاجتماعي أو لغته أو قناعته السياسية أو الدينية أو جسنه أو توجهه الجنسي."

كما يحتوي قانون التعليم العالي في تورينغن على ما يلي: تشجع وتضمن الجامعات والمعاهد العليا في تورينغن التحقيق الفعلي للمساواة بين الرجال والنساء. فهي تقوم خلال أداء واجبها بالعمل على أن يحصل الرجال والنساء على نفس الفرص التنموية المتساوية في التأهيل وعلى منع أي ضرر قائم في هذا المجال (المادة 6 الفقرة 1 ص 1 من قانون التعليم العالي في تورينغن – ThHG). بجانب هذا يجب أن يُراعى في الاقتراحات والقرارات التي تتخذها الجامعات وأعضائها وهيئاتها التأثيرات ذات الطابع الجنسي الخاص (ما يُعرف باسم مبادرة المساواة بين الجنسين، المادة 6 الفقرة 2 من قانون التعليم العالي في تورينغن). كما يتم اختيار مفوضة للمساواة (قارن المادة 6 الفقرة 1 من قانون التعليم العالي في تورينغن).

ويحظر قانون المدارس في تورينغن (ThürSchulG) أن يكون أصل أو جنس التلاميذ أو المكانة الاقتصادية والاجتماعية لوالديهم أو قناعاتهم أو دينهم دور في تحديد التحاقهم بأنواع المدارس أو المسارات التعليمية (المادة 1 الفقرة 2 من قانون المدارس في تورينغن). تُستمد المهمة التعليمية والتربوية للمدارس في تورينغن بالأساس من القيم الرئيسية للقانون الأساسي (الدستور الألماني) ومن دستور ولاية تورينغن (المادة 2 الفقرة 1 ص 1 من قانون المدارس في تورينغن (ThürSchulG)). ومن الأهداف الجوهرية للمدارس هو تمكين التلاميذ من المشاركة الاجتماعية والمشاركة في تشكيل النظام الأساسي الديمقراطي الحر. كما أنه من المهم تمكينهم من التعامل النقدي والذاتي مع الإعلام والانفتاح على الثقافة والعلوم وكذلك احترام القناعات الدينية والعقدية للآخرين (المادة 2 الفقرة 1 ص 3 من قانون المدارس في تورينغن). وينبغي أن يتعلم التلاميذ أن تقوم علاقتهم مع الآخرين وفق المباديء الأساسية للعدالة والتضامن والتسامح والمساواة بين الجنسين (المادة 2 الفقرة 1 ص 4 من قانون المدارس في تورينغن). كما ينبغي أن تتيح المدرسة المكان للتغلب على الأضرار التي تلحق بالبعض في التعليم (المادة 2 الفقرة 1 ص 4 من قانون المدارس في تورينغن).

وفق المادة 76 الفقرة 1 رقم 1 من قانون تمثيل الموظفين في تورينغن (ThürPersVG) يجب على هيئات العمل وتمثيل الموظفين أن تكون على يقظة بعدم تعرض أحد لأضرار بسبب عرقه أو أصله العرقي أو منشأه أو جنسه أو جنسيته أو دينه أو قناعاته أو لكونه معاقاً أو بسبب عمره أو عمله السياسي والنقابي أو مواقفه أو بسبب الجنس أو هويته الجنسية.

ويرتكب مخالفة نظامية من يعرض باعتباره مسؤولاً عن تشغيل محل مأكولات بشكل عمدي أو بسبب الإهمال شخصاً آخر خلال فحص الدخول بالمطعم أو التواجد به بسبب الأصل العرقي أو دين هذا الشخص الآخر.

II. معارف تم الحصول عليها من الفقرة I "جمع المعلومات" بخطة العمل

1) التعليم

أ) *مقدمة*

بعد أن كشفت "الخلية السرية النازية" (NSU) عن نفسها قرر برلمان ولاية تورينغن تشكيل لجنتين لتقصي الحقائق. وبهذا فقد شارك برلمان ولاية تورينغن بشكل مكثف في المجهودات الحثيثة لكشف الحقائق بشأن "الإرهاب اليميني وتصرف المؤسسات". وكنتيجة لهذا أوصت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية التي انتهت من عملها (1/5) بتحليل أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن بشكل عميق واستنتاج توصيات للتصرف السياسي من خلالها. ولهذا الغرض شكل برلمان ولاية تورينغن لجنة تقصي الحقائق التي تقوم منذ صيف عام 2017 بإجراءات استماع شاملة. الأساس الذي يقوم عليه هذا التقرير المرحلي هو مواقف الخبراء المستقلين الذين قامت الكتل النيابية البرلمانية باستدعائهم والاستماع إلى الخبراء والآراء التي وصلت منهم وكذلك كامل سير عملية المشاورات. وتُستكمل هذه بنائج لجان التحقيق البرلمانية التي تم إدراجها وكذلك الأسس المعيارية لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد كلفت لجنة التحقيق خبراء مستقلين حزبياً لإعداد هذا التقرير.

ولا يدعى التقرير المرحلي عن "التعليم" الكمال بالنظر إلى الوضع التعليمي في تورينغن والإجراءات اللازم القيام بها. ففي هذا المجال لا يزال هناك نقص في اكتمال البيانات الأساسية في مجالات فرعية مختلفة وفيما يتعلق بأسئلة ومؤسسات محددة. بالرغم من ذلك تقدم الدراسات العلمية والمعارف المتخصصة المتعلقة بجوانب معينة أو بولايات ألمانية أخرى نقاطاً مقبولة يمكن من خلالها تحديد المجالات التي تسبب مشكلة والبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح. وهي تمتد من المعلومات التي جُمعت عن قضايا معينة مرورًا بإنشاء مجموعات عمل للتعرف على القضايا والبدء فيها والإشراف عليها وصولاً إلى خيارات العمل في مجال التعليم.

وتستند التوضيحات التالية بشكل أساسي على الخطة التعليمية في تورينغن. فقد جاء فها (ص 9): "ترى الخطة التعليمية في تورينغن حتى 18 عاماً نفسها مُلزمة بالمفهوم التعليمي الشامل (نظام هومبولت) الذي يرى في التعليم لربط لمفهوم

"الأنا" مع مفهوم "العالم". لهذا فإن هدف الخطة هو أن يفهم الأطفال والشباب العالم المعقد وموقفهم الشخصي فيه وأن يكونوا قادرين على التفكير والتصرف. وبهذا تتبع الخطة التعليمية مفهوماً أساسيا ديمقراطيا وضمنيا: لجميع الأطفال الحق بصرف النظر أصلهم أو ظروفهم الفردية في المشاركة بالمجتمع والمساهمة بشكل فاعل في تشكيله. ولهم الحق في المطالبة بالحصول على أفضل دعم ممكن في العملية التعليمية من أجل تنمية شخصية مستقلة وقادرة على تحمل المسؤولية والمشاركة الاجتماعية."

ويتم التعليمي الرسمي في جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمدارس بشكل خاص، لكن هناك تعليم في مؤسسات غير مدرسية (مثل المؤسسات الاجتماعية/التربوية والسياسية والثقافية والفنية والرياضية والتابعة للمجتمع المدني) وكذلك في مؤسسات رياض الأطفال. وتعتبر جميع هذه المؤسسات أماكن تعليمية مهمة بجانب الأسرة. ويوفر ويقدم ويمنح أعضاء هيئة التدريس والمتخصصون التربويون/الاجتماعيون التعليم المدرسي التربوي المحترف. فهم قادرون على مساعدة التلاميذ بمساعدة المواد المدرسية (خاصة الكتب المدرسية وأدوات التعليم) من أجل الاتصال بالعالم. والخلفية التي يقوم عليها التعليم هي الخطط المدرسية والتعليمية. كما يجب مراعاة مستويات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالاشتغال بالتعليم: يجب مراعاة كل من الأبعاد في "العالم" التي تواجه الإنسان ككائن حي إجتماعي ومجتمعي وبالتالي تواجه العمليات التعليمية الحالية، وكذلك مراعاة الشروط الإطارية والخطط التعليمية والمناهج المدرسية للأشخاص المشاركين في العملية التعليمية. وتتعلق هذه المستويات والأماكن والأبعاد ببعضها البعض وتتطلب بعضها البعض وبالتالي يجب التعامل معها بنفس الحق ونفس التوقيت.

أما الترتيب الذي ذُكرت به المشاكل والإجراءات على المستوى الهيكلي والمؤسسي والوصفي والثقافي والاجتماعي وبين الفردي والفردي فيتبع التقارب المألوف المُعتاد من العام إلى الخاص في النصوص العلمية. وبالتالي فإن هذا الترتيب لا يعني وجود أولوية لمستوى على الآخر. ونؤكد بشكل واضح: الإجراءات على مستوى واحد فقط (بصرف النظر عن هذا المستوى) لا يساهم في منع العنصرية والتمييز بشكل مُستدام. ومن هذه الزاوية سيتم التركيز على جميع الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية والموضوعية والشخصية التي تتشارك جميعا وتكون قادرة على إفراز العنصرية والتمييز من أجل التعامل معها بشكل نقدي والتغلب عليها. وسوف نذكر نقاط ربط كنماذج من المجالات المختلفة. فهي تقدم من ناحية إمكانية للتعامل في العملية التعليمية مع العنصرية والتمييز وبالتالي معالجة العنصرية والتمييز والتقليل منهما. في الوقت نفسه تمكن من الحكم على هذه الدراسات من الناحية التجريبية.

ويقدم الفصلُ جرداً غير مكتمل بعد للوضع الحالي في ولاية تورينغن. وفيه نذكر بشكل جزئي الأهداف السياسية التعليمية المُلزمة والاتفاقيات ووصف المهام وكذلك الإجراءات القائمة لمعالجة العنصرية والتمييز في القطاع التعليمي. كما سيُشار إلى نقاط الضعف والعقبات التي يجب معالجتها. ويوصي التقرير باتخاذ إجراءات في السياسة التعليمية تتوافق جزئياً بشكل قاطع مع مطالب الخبراء في تورينغن أو مُستقاة من الالتزامات الفاعلة باللوائح المُلزمة والأهداف التي حددتها الولاية لنفسها لتحقيق هذا الغرض. ويشتمل الفصل على اقتراحات وتوصيات معيارية من أجل مواصلة تطوير المشهد التعليمي في تورينغن ودعم الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات والقيام بالوقاية اللازمة بغرض تقليل العنصرية والتمييز. وتعتمد الاقتراحات والتوصيات على تقديرات الخبراء وممثلي المصالح وأعضاء اللجنة البرلمانية الخبراء الذين يمثلون أهمية لهذا الفصل.

ويهدف التقرير إلى توثيق عمليات التحليل والتوصيات التي تمت حتى الآن. فضلاً عن هذا يحتوي التقرير على الأسئلة التي تم جمعها ويجب توضيحها في إطار عملية المشاورات المستمرة للجنة التحقيق البرلمانية.

ب) ***شرح المشكلة***

أظهرت لجان التحقيق البرلمانية التابعة لبرلمان ولاية تورينغن (UA 5/1)[216] والتابعة للبوندستاغ الاتحادي (PUA BT 17/2 و PUA BT 18/3) تقصيرًا في المجال المدرسي. وهي تتحدث عن توصيات لمجال "التعليم" بأكمله. وبالتالي فإنها تخلق الأساس الأول لهذا التقرير. بعد ذلك يتم التذكير ببعض الاستنتاجات المحورية للجان التحقيق المذكورة.

تؤكد التحقيق البرلمانية التابعة لبرلمان تورينغن (UA 5/1) أن "دعم الديمقراطية وزيادة حقوق المشاركة وخلق سياسة ترحيب حقيقية (...) تمثل تدابير وقائية ضد احتقار البشر والتعصب"[217] . أما لجنة تحقيق البوندستاغ (PUA BT 17/2) فتطالب بالنظر إلى الأطفال والشباب بدعم العمل التعليمي السياسي في المدارس وفي المؤسسات غير المدرسية. وتوصي اللجنة بتوفير وتنفيذ عروض خاصة لمواصلة التعليم والتعليم العملي في مجالات التطرف اليميني والعنصرية.[218] كما تؤجد لجان التحقيق على الدور المهم

---

216 انظر أيضا الفصل أ) الأسس الشكلية، I. المشاركة والتكليف بالعمل.
217 قارن الرسالة رقم 8080/5، ص 1630.
218 قارن مطبوعات البرلمان الألماني "البوندستاغ" رقم 14600/17، ص 865 وما يليها؛ مطبوعات البرلمان الألماني 12950/18، ص 1162.

للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في إطار الدعم المستمر للديمقراطية.[219] فهي تقوم غالبًا بمهمة تعليمية حتى وإن تم هذا بشكل غير الهيكل الشكلي المُعتاد. لهذا يحتوي التقرير أيضًا على التوصيات الخاصة بالمجتمع المدني. ومن الواضح: تقع على عاتق الدولة والمجتمع بأكمله حماية الكرامة الإنسانية ودعم الثقافة الديمقراطية ومكافحة العنصرية ومعاداة السامية والنازية الجديدة.[220]

وتؤكد لجان التحقيق الاتحادية والخاصة بالولاية ما يلي: يمكن أن تصبح مساهمة المجتمع المدني في هذه المجالات هدفاً للهجوم من النازيين الجدد والجماعات ذات التوجهات العنصرية. لهذا يجب أن يتم بشكل خاص "دعم وتشجيع ما يساهم أولاً وقبل كل شيء في الاعتراف بالمساهمة الشخصية من خلال السياسة والإدارة. أما تجريم هذه المشاركة والمساهمة الشخصية فله تأثير هدّام ومُحبط ويجب التخلي عنه.[221]" وبالمعنى المقصود في "الدعم المستمر للديمقراطية" يجب دعم المشروعات التي تقوم بهذه المهمة وزيادة وتوطيد الإجراءات التي يقوم بها المجتمع المدني.[222] كما يجب التأكيد على الهياكل التي تدعم وعي الأطراف المعنية بشكل خاص وموجه إلى الجماعات المعنية وتعمل على تأهيلهم موضوعياً. ويتعلق الأمر هنا بشكل خاص بالمنظمات والمبادرات التي تقدم مساهمات في العمل الوقائي والتوعية والتمكين والتعليم. كما ينبغي توطيد المناهج الجديرة بالثقة وبالتالي الإيجابية في مجال العمل التعليمي الوقائي القائم على التمكين في مواجه العنصرية والتطرف. ويجب تحويل الخبرات الممتدة لسنوات والنشاطات ووجهات النظر التي يقوم بها المجتمع المدني إلى مناهج عمل – حيث يمكن بهذا تأمين وتحسين المخزون المعرفي.[223]

وفقاً للتعريف الذي اتفقت عليه لجنة التحقيق البرلمانية للمصطلح يجب مواجهة العنصرية والتمييز في المجال التعليمي على المستوى المؤسسي والحواري/الثقافي والفردي.[224] حيث جاء فيه: يجب زيادة التركيز الحالي على اليمين المتطرف والديمقراطية في إجراءات العمل التعليمي السياسي سواء بشكل موضوعي أو بشكل متخصص ومنهجي. فهذه الطريقة وحدها يمكن التركيز على العنصرية والتمييز بشكل مُحكم.

أكدت أ.د. جومولا في موقفها أنه من الضروري ربط إجراءات التوعية والتمكين فيما يتعلق بالعنصرية وكذلك الوقاية من التمييز بإجراءات الوقاية من التمييز ومكافحته. ومن شأن هذا أن يخلق خطة قابلة للاستخدام للتعليم المدرسي والسياسي. وهذه مطالب سابقة ملزمة أيضاً باتفاقيات حقوق الإنسان ومنصوص عليها في توصيات مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية ومؤتمر وزراء التعليم.[225] وسوف يتطلب هذا وفق رأي أ.د. جومولا "استراتيجية مبتكرة شاملة في المدارس ترتبط بها مجالات المهام بالتعليم السياسي

---

219 قارن مطبوعات ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص 1630؛ مطبوعات البرلمان الألماني رقم 14600/17، ص 914 - 915.

220 قارن مطبوعات ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص 1630؛ مطبوعات البرلمان الألماني 14600/17، ص 866.

221 انظر مطبوعات برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص 1630.

222 قارن مطبوعات ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص 1630؛ مطبوعات البرلمان الألماني رقم 14600/17 ص 866.

223 قارن البرلمان الألماني "البوندستاغ" 17/ 14600 ص 866؛ مطبوعات برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص 1630.

224 انظر B.I.1).

225 قارن الرسالة رقم 1420/6، ص 2.

والتربية الديمقراطية بمناهج مواجهة عدم المساواة في التعليم والتمييز المؤسسي والهيكلي بشكل منهجي"[226]. كما طالب الخبير السيد يلماتس جوناي بعدم التركيز فقط على الحالات والمواقف الفردية؛ بل يجب إدراك عدم التكافوء الاجتماعي الذي يقف خلف هذا، وذلك حتى نتمكن من استيعاب العنصرية والتمييز بشكل جوهري.[227] وبالتالي فإن سياسة الاحتواء ومكافحة العنصرية والتمييز ينبغي أن تشمل الإجراءات الموجهة ضد التمييز المؤسسي، وخاصة ضد العنصرية المؤسسية، وكذلك ضد عدم المساواة في التعليم والعزل العرقي في المجال التعليمي. وتوضح النماذج التالية إشكالية الوضع الحالي حيث توطدت العنصرية في المجال التعليمي في المحتويات التعليمية ومحتويات التدريس.

- التركيز على استخدام المخزونات المعرفية للأغلبية المجتمعية في الخطط التعليمية مع استبعاد المخزونات المعرفية الأخرى
- عدم توافر الإتاحة الكافية خاصة اللغوية منها
- عدم الاهتمام الكافي بالتاريخ الاستعماري (الألماني)
- التجاهل الكبير للاستمرارية الاستعمارية كأحد الأسس التاريخية المحورية لظهور العنصرية ضد السود
- التجاهل الكبير لصياغة الخطط التعليمية والمواد المدرسية بالشكل الذي يراعي اختلاف أنماط الحياة وحقائق الحياة.[228]

كما تشكل الحواجز التعليمية مشكلة في النظام المدرسي. وتظهر هذه الحواجز مثلاً في عدم الإتاحة المتساوية وعدم تكافؤ الفرص في المشاركة، وكذلك تجاهل التنوع الثقافي وعدم تمثيل الأقليات المُعرضة للعنصرية. وبشكل عام فإن الحواجز التعليمية وعدم المساواة في المجال التعليمي هي نتيجة لكل من العنصرية والتمييز على المستوى الفردي والثقافي والهيكلي والمؤسسي.[229] وتقدم الأبحاث المنتظمة للفحص الدولي للخدمات المدرسية (PISA) نتائج واضحة تؤكد هذا: فوفقاً للفحص لا توجد مساواة وعدالة في النتائج المدرسية التي حصل عليها التلاميذ البالغين 15 عاماً بالنظر إلى كونهم من أصول مهاجرة وحسب وضعهم الاقتصادي الاجتماعي وكذلك وفق الجنس.[230] وينبغي أن تكون المدارس مكاناً لعلمية تعليمية ذات نتائج قائمة على الشفافية، ويأخذ بعين الاعتبار كلاً من القانون الأساسي والتنوع بين التلاميذ بالنظر إلى أنماط الحياة والمكونات [الثقافية] المتوفرة.[231] وبالتالي فإن التوجه وفق المعايير المهيمنة وحدها والقدرات المحدودة يشكل عائقاً أمام هذا

---

[226] قارن الرسالة رقم 1420/6، ص 2.
[227] قارن محضر الجلسة 2 ص 92.
[228] قارن محضر الجلسة 2 ص 92؛ محضر الجلسة 3، ص 48؛ محضر الجلسة 11، رقم 11، ص 77؛ الرسالة رقم 2867/6، ص 6.
[229] قارن محضر الجلسة 5 ص 56؛ الرسالة رقم 1420/6، ص 5.
[230] قارن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2012): نتائج الفحص الدولي للخدمات المدرسية (PISA) في بؤرة الاهتمام. ما يعرفه أبناء الخمسة عشر عاماً وكيف يمكنهم استخدام هذه المعارف.
https://www.oecd.org/berlin/themen/PISA-2012-Zusammenfassung.pdf
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009): نتائج الفحص الدولي للخدمات المدرسية (PISA) لعام 2009. ملخص https://www.oecd.org/pisa/pisaproducts/46619755.pdf.
[231] قارن الرسالة رقم 1420/6، ص 10 - 11.

التنوع. كما يمكن أن تؤدي أساليب السلوك الاقتصادية في القطاع المدرسي إلى ظهور أشكال من التمييز. وهذا ما أكدته أبحاث أنجلوسكسونية. لكن هذا المجال البحثي لم يحظَ تقريباً بالبحث في ألمانيا وتورينغن. ويتطلب النظام السياسي الليبرالي في الدولة الفاعلة إعادة تسييس التعليم السياسي – أي أن يكون تعليما سياسيا يمكن التلاميذ من تحليل المجتمع بشكل نقدي أيضاً.[232]

أما دعم المشروعات المفردة التي تتناول العنصرية والتمييز فهي مجرد بداية. أما على المدى الطويل فلن يكون لهذا المنهج تأثير كبير؛ فلا يمكن تناول أشكال العنصرية والتمييز المؤسسي بشكل كامل بهذه الطريقة، ولا يمكن البدء بإجراءات وتدابير مُستدامة بهذه الطريقة. لكن الأمرين ضروريان لمجابهة الخطاب العنصري على المدى البعيد ودعم ثقافة القبول والاعتراف والتكافؤ والمساواة. أما الخبراء والمتخصصون الذين تم الاستماع إليهم مثل د. أبو تام[233] ونقابة التعليم والعلوم (GEW) فقد انتقدوا مشاكل التنسيق والاستدامة للمشروعات المُفردة.[234] كما يجب مراجعة الطابع قصير المدى والنموذجي للإجراءات المتخذة في مجال العمل التعليمي. وينبغي تطبيق المناهج الجديرة بالثقة في الهياكل النظامية للمؤسسات الرسمية والتابعة للمجتمع المدني ومواصلة تطويرها. ويجب أن تشجع الإجراءات التعليمية في مجال العنصرية والتمييز للتعامل مع الظاهرة – وأن تعكس في الوقت بشكل احترازي تعددية المجتمع والتكافؤ بين الثقافات الديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين باعتبار هذا هو الوضع المعياري الطبيعي. ويجب توطيد هذا باعتباره مهمة مشتركة. كما يجب العثور على الأماكن التي تُتخذ فيها إجراءات بشكل موجه وعلى مستوى عالٍ ومحترف مع مراجعة والتأكد من تطبيق هذه الإجراءات.

هناك العديد من الدراسات عن العنصرية والتمييز في القطاع التعليمي. وقد أشار الخبير قويسي أيكنس والخبيرة أ.د. ميشتيلد جومولا إلى أن هذه الدراسات لابد أن تكون مصدر إرشاد في اتخاذ الإجراءات في ولاية تورينغن.[235] انتقدت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) في تقريرها عن ألمانيا المُعدل المرتفع من التمييز في القطاع التعليمي.[236] ووفقاً للتقرير يمكن إثبات حالات من عدم المساواة في التعليم لا يمكن توضيحها فقط من خلال السمات الفردية للتلاميذ والخلفيات الأسرية والاجتماعية، لكنها ناجمة أيضاً عن التمييز الفردي والهيكلي والمؤسسي في القطاع التعليمي.[237] وقد اعتمدت أ.د. جومولا على العديد من الدراسات

---

232 قارن الرسالة رقم 2959/6، ص 9؛ الرسالة رقم 1420/6، ص 10.

233 "يجب أن يكون دعم تحديد المسؤولية الاجتماعية في محور الاستراتيجيات المجتمعية التي تقوم بها الأطراف الفاعلة. تشكل الخدمات الاجتماعية والمدارس والشرطة ومكاتب شؤون الشباب والطفل والإدارات المحلية شبكة لهذا الغرض. لكن بالنظر إلى مستوى فاعلية عمل الاندماج يتضح وجود مشاكل تنسيق واستدامة كبيرة، كما يوجد بعض الخلل بخصوص الطرق المُختارة."

234 قارن الرسالة رقم 2934/6، ص 9.

235 قارن محضر الجلسة 2 ص 26 - 28؛ محضر الجلسة 5، ص 57-77؛ الرسالة رقم 1420/6، ص 1-2.

236 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 29؛ الرسالة رقم 1803/6، ص 1.

237 قارن محضر الجلسة 5 ص 57-58؛ الرسالة رقم 1420/6، ص 8. فعلى سبيل المثال تحول التقلبات في المشاركات التعليمية للمجموعات المختلفة النظر إلى العوامل الهيكلية، بصرف النظر عن مكان وتوقيت زيارة المدرسة.

وقالت في تقريرها: هناك أسباب هيكلية للاختلافات التعليمية. وتكمن هذه الاختلافات في هيكل وإتاحة العروض التعليمية، وهي نتيجة آليات الاختيار الموجودة في النظام التعليمي نفسه.[238] واستكمالًا لهذا أخبر الخبير قويسي بالملاحظات التالية: يمكن أن تؤدي القواعد والإجراءات التي تبدو ظاهرياً محايدة إلى إفراز هياكل عنصرية في القطاع التعليمي.[239] وقد أظهرت عمليات تقييم الأداء المدرسي للتلاميذ والتوصيات المهمة المتعلقة بالمسار المدرسي وجود قصور في صلاحيتها.[240] كما أشارت دراسات نوعية إلى أن التوصيات المتعلقة بالمسار المدرسي تؤثر على التمييز الفردي أيضًا – وذلك على سبيل المثال عندما يقيس المعلمون والمعلمات توصياتهم في حال عدم اتضاح مستويات الأداء من خلال مستويات التعليم بأسرة الوالدين.[241] وتتطابق نتائج الأبحاث هذه مع تقارير وتقديرات المنظمات المعنية، مثل نقابة التربية والعلوم في تورينغن، والمفوضين بمكافحة التمييز في برلين وكذلك منظمه العفو الدولية.[242]

ولا توجد دراسات خاصة عن خبرات التعامل مع التمييز في المجال التعليمي بولاية تورينغن. وهذه الدراسات مطلوبة بشدة وفق رؤية معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ).[243] ففي دراسة أجراها المعهد أفاد 23,8% من الذين تعرضوا للتمييز بأنهم مروا بمواقف تعرض للتمييز في مجال التعليم والعمل.[244] كما يمكن إشراك عدد الجرائم المُسجلة في مجال الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) بمدارس ولاية تورينغن من أجل تقييم الوضع في الولاية.. وقد كان العدد في عام 2015 إلى 68 بينما وصل في 2016 إلى 60.[245] وتتحدث منظمة الاستشارة Mobit على زيادة عدد حالات طلب الاستشارة بشأن التمييز في المدارس ورياض الأطفال.[246] كما أن ممثلي التلاميذ وممثلي أولياء الأمور بالولاية وكذلك إلى حد ما دوائر إدارة المدارس الإقليمية على دراية بمشاكل معروفة لها علاقة بالعنصرية والتمييز. ويضيف هؤلاء أن أولياء أمور التلاميذ لا يعرفون عادة المختص بتقديم الاستشارة داخل المدارس. ويرجع السبب في هذا إلى عدم الشفافية. ومن بين التجارب التي حدثت هو وجود إهانة عنصرية واعتداءات من قبل تلاميذ أو معلمين وكذلك وجود تمييز بسبب التوجه الجنسي.[247] كما أن المعلمات والمعلمين يتعرضون للضرر جراء التمييز. لكنهم في بعض الأحيان يتصرفون بشكل عنصري وقائم على التمييز أيضاً. ويوضح هذا مواقف الطائفة اليهودية ومبادرة أصحاب البشرة السوداء في ألمانيا والمركز الرئيسي للمسلمين وشبكة حماية الغجر من التمييز ومؤسسة دا ميجرا (DaMigra). وتعتمد التقارير على حالات فردية ملفتة للانتباه، وكذلك على نماذج نمطية تُعتبر معروفة لدى الجميع في هذه المجتمعات.[248] ويذكر الخبراء غياب الحساسية لدى أعضاء هيئة

238 قارن محضر الجلسة 5 ص 59؛ الرسالة رقم 1420/6، ص 8.
239 قارن محضر الجلسة 2 ص 26 - 28.
240 قارن بوس وآخرون، 2004: توصيات المسار المدرسي لأعضاء هيئة التدريس للأطفال في نهاية المرحلة التعليمية الرابعة. في: IGLU. بعض ولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية في مقارنة محلية ودولية، ص. 191-228.
241 ارن محضر الجلسة 5 ص 59؛ الرسالة رقم 1420/6، ص 8؛ جومولا/رادتكه 2009.
242 ارن محضر الجلسة 11 الجلسة رقم 11، ص 76؛ قارن الرسالة رقم 1523/6 ، ص 1، 4؛ الرسالة رقم 1837/6 ، ص 14.
243 قارن محضر الجلسة 4 ص 98؛ الرسالة رقم 1274/6، ص 6.
244 قارن محضر الجلسة 6 المرفق ص 28؛ الرسالة رقم 1843/6، ص 28.
245 قارن الرسالة رقم 4071/6، ص 1.
246 قارن محضر الجلسة 4 ص 134؛ الرسالة رقم 1495/6، ص 3.
247 قارن محضر الجلسة 6 ، ص 7-10، 56.
248 قارن محضر الجلسة 6 ص 33 - 34.

التدريس في التعامل مع العنصرية ومعاداة السامية بالمدارس.[249] فقد تحدث أ.د. راينهارد شرام عن واقعة بإحدى مدارس توينغن – ووفقا له فإنه خلال الإبلاغ عن الواقعة حدثت تجارب عنصرية وتمييزية بشكل متكرر. ويعود ذلك حسب رأيه إلى نقص في المعلومات وكذلك الخوف على سُمعة المدرسة.[250]

فضلاً عن هذا تظل الصور المنقولة عبر الكتب المدرسية والخطط التعليمية عن ذوي البشرة السوداء والمسلمين والسينين والغجر قيد الكتمان أو تظل قيد الكتمان بالنسبة لمجموعات من الأشخاص.[251] وقد قالت نقابة التربية والعلوم (GEW) في تورينغن بأن الكثيرين من الذين تعرضوا للعنصرية والتمييز يظلون على غير دراية بالمختصين بالحديث إليهم والهياكل التي تساعد في هذا الأمر بالمدارس والجامعات. فضلاً عن هذا تزيد الأوضاع الهيكلية، مثل النظام المدرسي المُتبع، من تأزم الموقف في الضوابط المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني.[252] ومن المشاكل الرئيسية في هذا هو وجود مناهج ومحتويات تعليمية متجانسة وأحادية الجانب، فضلا عن غياب إمكانيات الحصول على الاستشارة وتقديم الشكاوى والحديث عن أهمية التهميش أو التفضيل لنمو الشخصية والمشاركة المجتمعية للفئات المختلفة من الأشخاص.

تحدثت جمعية Refugio في تورينغن ج.م. عن حالات من التمييز العنصري بحق مستحقين للحماية. ففي بعض الحالات اضطر المتضررون إلى تغيير المدرسة، في حين أن الجناة لم يتعرضوا للمسائلة. كما ثبت عدم وجود مفاهيم حماية ونقص في المترجمين الشفهيين بالمؤسسات التعليمية وكذلك نقص في المعلومات بشأن عروض الدعم المقدمة باللغة التي يتحدثها المتضررون.[253] وقد أشار مجلس اللاجئين في تورينغن وشباب بلا حدود إلى الوضع الخاص للاجئين، حيث يُحرم اللاجئون الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 27 عاماً بشكل خاص من الالتحاق بالنظام المدرسي العادي. فبسبب التفسير المُقيد للنظام المدرسي في تورينغن ينتهي حق المطالبة بالالتحاق بالمدرسة عندما يتم الشخص 16 عاماً – وليس بعد 10 سنوات مدرسية إلزامية. ويؤدي هذا إلى استبعاد اللاجئين الشباب بشكل خاص من مجالات الحياة المرتبطة بالتعليم وبالتالي من المشاركة في المجتمع.[254] كما يساهم في استبعادهم نقص القدرات والشروط الإضافية الكبيرة للحصول على دعم لغوي للسنة المهنية التحضيرية (الدعم اللغوي بالسنة التحضيرية BVJ). كما أن الأطفال القادمين من الدول المعروفة بالدول الآمنة يلتحقون بالمدرسة بشكل متأخر أو لا يلتحقون بها أصلاً بسبب انطلاق المؤسسات التعليمية بأن بقائهم في ألمانيا غير محتمل.[255] كما أن غياب الآفاق والخوف من الترحيل خارج ألمانيا يسبب مشكلة تعوق

---

249 محضر الجلسة 8، ص 71-72؛ اعتمدت الخبيرة عن شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر على على محتويات دراسة بمبادرة ذاتية للشبكة تناولت بشكل كمي ونوعي التمييز والعنصرية الذي يمر به الغجر والسينيون. للمزيد انظر: دانيل شتراوس (إصدار) 2011. دراسة عن الموقف التعليمي الحال للسينين والغجر الألمان. توثيق وتقرير بحثي. ماربورج: I-Verb.de؛ محضر الجلسة 7، ص 35، محضر الجلسة الثامنة ص 27، 32 وما تليها؛ (السيد بركان من الاتحاد المركزي للمسلمين يعتمد في إشاراته بهذا الصدد إلى أبحاث أ.د. كريم فرايدوني)، الرسالة رقم 1513/6، ص 1.

250 قارن محضر الجلسة 6 ، ص 94، 113-114؛

251 قارن محضر الجلسة 7 ص 43؛ محضر الجلسة 8، ص 72-78؛ الرسالة رقم 1887/6، ص 10.

252 قارن الرسالة رقم 1523/6 ، ص 2-4؛ الرسالة رقم 1420/6 ، ص 8.

253 قارن الرسالة رقم 1514/6.

254 قارن محضر الجلسة 7 ص 97 -98؛ محضر الجلسة 8، ص 88.

255 قارن محضر الجلسة 8 ص 88.

التطور التعليمي والنمو الشخصي لدى صغار السن.[256] وقد انتقدت شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر والمنظمات الألمانية الحديثة الفصل من خلال الفصول الإعدادية وفصول الترحيب، حيث أن هذا يؤدي إلى سياسة الطبقتين في النظام التعليمي.[257] ووفقاً لوجهة نظر المفوضة بشؤون الهجرة والاندماج في تورينغن فإن هناك علاقة بين تجارب التمييز والعنصرية التي تحدث في علاقات الارتباط والتعلق كما هو الحال في المجال التعليمي والتي تؤثر سلباً على فرص المشاركة لدى المتضررين من التمييز.[258]

كما تم إشراك أحد الأسس الإضافية لوصف المشكلة وهي توصيات وقرارات مؤتمر وزراء التعليم (KMK). ومن واجب المؤتمر الدائم لوزراء الثقافة يتمثل بشكل خاص في "العمل على ضمان معايير الجودة في المدرسة والتعليم المهني والتعليم العالي[259]". وتأخذ التوصيات والقرارات التي تم اتخاذها موضوع العنصرية والتمييز بعين الاعتبار. فهذه التوصيات هي لخبراء والقرارات للجان سياسية. وقد أشارت أ.د. جومولا في رأيها إلى أهمية قرارات مؤتمر وزراء التعليم (KMK) حول "التعليم بين الثقافي والتربية في المدرسة". وينص القرار مواصلة نظام التعليم لتمكين الأطفال والشباب من المشاركة الشاملة بصرف النظر عن أصلهم الذي ينحدرون منه.[260] لهذا يحتوي تحليل الوضع المدرسي على العديد من مكونات قرار مؤتمر وزراء التعليم (KMK).

ويطمح القرار في فهم التنوع في المدرسة على أنه فرصة. وبالتالي يجب على الثقافة التي تقدر القيم وتعلي من شأنها أن تدعم التنوع وتعمل بفاعلية لمواجهة التمييز – حتى داخل الهياكل المدرسية.[261] وقد ذُكرت الإجراءات التالية بشكل خاص للتطبيق:

- تطوير وتطبيق نظام القبول المنتظم للتلاميذ والتلميذات خاصة من مَن لا تتوفر لديهم معارف ألمانية كافية.
- الاستشارة والمعلومات الملائمة للمستقبلين
- برامج دعم وإرشاد [...] تدريب نظير
- تطوير كود مدرسي [...] كعملية حوارية [...]
- دعم وتقدير مشاركة التلاميذ والتلميذات في الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة العنف والعنصرية ومعاداة السامية ومعاداة الإسلام وجميع أشكال التمييز الأخرى."[262]

---

256 قارن محضر الجلسة 8 ص 90.
257 قارن محضر الجلسة 8 ، ص 71-72؛ قارن الرسالة رقم 1887/6 ، ص 8؛ الرسالة رقم 1830/6 ، ص 10.
258 قارن النموذج رقم 3511/6، ص 2.
259 قارن https://www.kmk.org/kmk/aufgaben.html.
260 قارن محضر الجلسة 5 ص 63.
261 "المدرسة هي عبارة عن مكان للتعلم والحياة للجميع، وعليها أن تتعامل مع جميع التلميذات والتلاميذ بالتقدير وتنمية ثقافة الحوار والصراع بين الثقافي الحساس بما في ذلك المفاضلة بين الأسس المشتركة للحياة المدرسية مما يُشعر جميع الأعضاء بالمجتمع المدرسي بالانتماء إليها. وتمثل المدرسة لجميع التلاميذ توقعات كبيرة وتقدم لهم الدعم الفردي المناسب. كما تُعلي من قدر الخبرات والقدرات لدى جميع التلاميذ وتستفيد منها وتعتبرها مصدرًا للتعليم وتساهم في التنوع ومواصلة التطوير. وتواجه المدرسة بشكل فاعل التمييز بين أفراد أو مجموعات معينة. وهي تراجع مدى إمكانية تأثير الهياكل والروتين والقواعد والإجراءات بشكل يعرض آخرين للضرر والإقصاء ولو بشكل غير مقصود، وتطور مناهج تعامل للتغلب على هذه المشاكل. كما تتعامل المدرسة مع التنوع اللغوي والثقافي للتلاميذ وأولياء الأمور بقدر من الوعي وتعتبره فرصة للتعلم البينثقافي وتراعي هذه الحقيقة في برامجها المدرسية. ويشمل هذا تقدير ودعم القدرات اللغوية للتلاميذ الذي تربوا في بيئة متعددة اللغات، وترحب المدرسة بجميع التلميذات والتلاميذ وأولياء الأمور. كما تقدم المدرسة المعلومات والنصح بشكل فردي خلال طرق التعليم الجماعية وتفتح لهم فرص المشاركة الشاملة." مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 3.
262 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 7.

تساهم المدرسة في اكتساب القدرات البينثقافية في دروس جميع المواد المدرسية من خلال نشاطات غير اعتيادية. والهدف من ذلك هو تمكين التلاميذ من التعامل بشكل واعٍ مع العنصرية والتمييز والتعامل بإدراك مع الصور لديهم عن الآخرين ومعرفة مسؤولية الشروط الإطارية المجتمعية عن نشأة هذه الصور لديهم.[263] ومن أجل تنفيذ هذه المهام نذكر الإجراءات التالية على وجه التحديد:

- "مراجعة المواد التعليمية والتدريسية لمعرفة ما إن كان [...] تنوع التلميذات والتلاميذ يُؤخذ بعين الاعتبار، والقيام عند الحاجة باستكمال المواد التعليمية
- مع مراعاة الأفق المختلفة خلال معالجة محتويات الحصص المدرسية والمواد التعليمية
- للتلاميذ وتقديم الدعم لهم والتشجيع ليناقشوا الاختلافات بأنفسهم."[264]

تحدد المدرسة بشكل فاعل الشراكات التعليمية والتربوية مع الوالدين. يجب أن يحصل أولياء الأمور على تمثيل مناسب عبر منح فرص تواصل وتعاون [...] وتواصل يسهل الوصول إليها وتمكن من المشاركة [...] في الحياة المدرسية وفي اللجان"[265] . وأهم الإجراءات المذكورة هي:

- "إنشاء عروض مُلزمة للقاءات الترحيب
- عقد لقاءات معلوماتية وتقديم الاستشارة للوالدين بشكل دوري
- خلق عروض مشاركة متنوعة ويسهل الوصول إليها
- تأهيل وإشراك الوالدين باعتبارهم أطرافاً فاعلة.[266]"

كما ينبغي إتخاذ خطوات لتحسين الإدارة التعليمية عبر إجراءات إطارية من أجل مشاركة قائمة على المساواة. وبناء عليه يجب موائمة تأهيل المربيات والمربيين والمعلمات والمعلمين ومواصلة تأهيلهم وفق الحاجة ومواصلة هذا التطوير. كما ينغي استقطاب تشغيل موظفين من أصول أجنبية في المجال التعليمي بشكل فاعل.[267] ومن أجل مراجعة تحقيق الأهداف يلزم الحصول على بيانات، حيث

---

[263] "تقدم المدرسةُ الدعم للتلاميذ في اكتساب القدرات البينثقافية وذلك من خلال خلق دوافع تعليمية حول الأبعاد التالية المرتبطة ببعضها البعض:
- المعرفة والإدراك: إدراك الثقافات باعتبارها نماذج تفسير وتوجيه جماعية متغيرة، وتحليل نشأة وتحول الظواهر والتيارات الثقافية الاجتماعية، وإدراك تأثير التجارب الجماعية المُستقاة من الماضي والحاضر بالنسبة للمقابلات البينثقافية، خاصة بالنظر إلى نشأة الصور عن الأجانب.
- الإمعان والتقييم: الإمعان في الصور والنماذج الثقافية الخاصة وكذلك التصنيفات الاجتماعية المتبادلة وبناء الصور النمطية، ودعم الانفتاح على الآخرين وأنماط التفسير الخاصة بهم، وملاحظة التناقضات الموجودة في أنماط التفسير الخاصة بالنفس خلال التواصل مع الآخرين والنظر إلى مراحل النمو الثقافي الاجتماعي إنطلاقا من العديد من المنظورات.
- التصرف واتخاذ التدابير: القيام بالمشاركة في المسؤولية لتطوير المشاركة القائمة على المساواة في المجال الشخصي والمدرسي والاجتماعي، ومواجهة التمييز والعنصرية بشكل واعٍ، وتجاوز العقبات اللغوية والثقافية الاجتماعية والقائمة على المصالح خلال التواصل والتعاون مع الآخرين وحل الصراعات بشكل سلمي." مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 4.

[264] مؤتمر وزراء الثقافة (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 8.

[265] مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 5.

[266] مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 9.

[267] مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 5.

أن هذه المعلومات سوف تتيح إمكانية الحكم على مدى النجاح المدرسي والمناخ التعليمي والرضا عن المدرسى وكذلك توفير البيانات الاجتماعية المكانية في محيط المدرسة.[268]

المزيد من قرارات مؤتمر وزراء التعليم (KMK) التي ينبغي ذكرها هنا:

- توصيات لدعم تربية حقوق الإنسان في المدرسة[269]
- قرار بدعم التربية الديمقراطية[270]
- توصيات مؤتمر رؤساء الجامعات (HRK) ومؤتمر وزراء التعليم (KMK) بشأن تأهيل المعلمين من أجل مدرسة تتميز بالتنوع[271]
- قرار مشترك لمؤتمر وزراء التعليم ((KMK، منظمات الأشخاص ذوي الأصول الأجنبية ودور نشر المواد الإعلامية التعليمية لعرض التنوع الثقافي والاندماج والهجرة في الإعلام التعليمي[272]
- بيان مُشترك من المجلس الأعلى لليهود في ألمانيا ومؤتمر وزراء التعليم لنقل التاريخ اليهودي والدين والثقافة في ألمانيا.[273]
- قرار مؤتمر وزراء التعليم (KMK) حول مباديء ضمان المساواة في الفرص من خلال استخدام لغة ملائمة للأجناس في التعليم والتربية[274]

ت) بيان الوضع

تثبت الفقرة السابقة ما يلي: تظهر العنصرية والتمييز بأشكال مختلفة في مجال التعليم. وبالتالي فإن العنصرية والتمييز صاروا جزءًا من الواقع الحياتي لكثير من الناس. ويركز الفصل التالي على الوضع في تورينغن. ونركز هنا على التقارير التي تم جمعها في إطار المشاورات. وسوف نقتصر من جديد على: لا يمكن القيام بتحليل تفصيلي متنوع للوضع في تورينغن، وذلك بسبب نقص البيانات القوية التي تتناول الحوادث المتعلقة بالعنصرية والتمييز. كما أن هناك حاجة إلى عمليات تحليل علمي وتقييم لهذه البيانات بشكل خاص في تورينغن. في الوقت نفسه سيتم التركيز بالتحليل في إطار عملية

---

268 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 7.
269 مؤتمر وزراء التعليم (2000) (إصدار): توصيات لدعم تربية حقوق الإنسان في المدرسة.
270 مؤتمر وزراء التعليم (2009) (إصدار): دعم التربية الديمقراطية.
271 مؤتمر رؤساء الجامعات (HRK) ومؤتمر وزراء التعليم 2015) (KMK)): تأهيل المعلمين من أجل مدرسة تتميز بالتنوع.
272 مؤتمر وزراء التعليم (2015) (إصدار): عرض التنوع الثقافي والاندماج والهجرة في الإعلام التعليمي.
273 مؤتمر وزراء التعليم (2016) (إصدار): بيان مُشترك من المجلس الأعلى لليهود في ألمانيا ومؤتمر وزراء التعليم لنقل التاريخ اليهودي والدين والثقافة في المدرسة.
274 مؤتمر وزراء التعليم (2016) (إصدار): مباديء ضمان المساواة في الفرص من خلال استخدام لغة ملائمة للأجناس في التعليم والتربية.

التشاور على بعض أوجه القصور بشكل متعمق. وقد بذل الخبراء المشاركون في جلسات الاستماع مجهوداً من أجل القيام بوصف مؤقت للوضع. وسوف نعرض هذا فيما يلي:

يقدم معهد الدراسات الاجتماعية "تورينغن مونيتور" كل عام إصداراً بحالة البيانات الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها.[275] وفيما يتعلق بتأثير التعليم أظهرت التحليلات الممتدة لسنوات ما يلي: درجة التعليم العالية تؤثر على تقليل الموافقة على التصريحات العنصرية. في الوقت نفسه يشير تورينغن مونيتور إلى انتشار المواقف القائمة على عدم المساواة. لهذا فلا عجب مما يلي: تتجلى المواقف العنصرية لدى السكان في تورينغن في السياقات التعليمية أيضاً. وقد توصل إلى هذه النتيجة كل من وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) ومستشارية الدولة في تورينغن (TSK). فقد تحدث كل منهما في جلسات الاستماع عن العنصرية والتمييز في الحياة اليومية المدرسية.[276] وهذا الوضع يدعو للقلق، خاصة بالنظر إلى خلفية القواعد القانونية لمكافحة العنصرية والتمييز التي شُرعت في مجال التعليم المدرسي والمدارس. ومن بين هذه التشريعات حق الإنسان في التعليم بمعني المشاركة الخالية من التمييز لجميع الأطفال والشباب في العروض التعليمية المدرسية، تناغما مع القانون الأساسي والعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون العام للمساواة في التعامل.[277] شرحت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) في تقرير لها عن تنفيذ قرار مؤتمر وزراء التعليم (KMK) "التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة" كالتالي[278]: لم يتم تنفيذ الإجراءات في هذا المجال بالقدر الكافي. وقالت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK): بالرغم من أن التنوع هو الوضع الطبيعي في مدارس تورينغن، إلا إن التنوع الجنسي لم يُراعى مثلاً في الدروس.[279] ولا توجد تقديرات أو دراسات لمعرفة مدى مراعاة أشكال التنوع الأخرى – مثل التنوع بمعنى حقائق الحياة المختلفة (كتجارب العنصرية) أو أنماط الحياة المختلفة (كتلك المتعلقة بالتوجهات الثقافية أو الدينية أو الفكرية). ويجب سد العجز في هذه المجالات من أجل الحصول على بيانات موثوقة تمكن من اتخاذ القرارات السياسية والإجراءات التطبيقية.

ذكرت نقابة التربية والعلوم (GEW) في تورينغن في جلسة الاستماع التحريرية الحاجة إلى إجراءات تعليمية تكميلية ملموسة للمعلمين والمعلمات من أجل تمكينهم من التعامل النقدي مع المناهج والمواد والعروض التعليمية.[280] أشارت دراسة من مركز الاختصاص للتطرف اليميني (KomRex): تُكتسب قدر التعليم الديمقراطي في تورينغن بالأساس في شكل

---

275 قارن محضر الجلسة 4 ص 7-31؛ الرسالة رقم 1267/6.
276 قارن محضر الجلسة 9 ص 40؛ النموذج رقم 3735/6، ص 17-18.
277 قارن محضر الجلسة 5 ص 56.
278 مؤتمر وزراء الثقافة (2017) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة. تقارير الولايات حول تنفيذ القرار، ص 57-60، https://www.kmk.org/fileadmin/Dateien/pdf/Bildung/AllgBildung/2017-05-11-Berichte_Interkulturelle_Bildung.pdf.
279 قارن النموذج رقم 3735/6، ص 18-20.
280 قارن الرسالة رقم 1523/6، ص 3.

كفاءة إضافية من خلال العروض التعليمية التكميلية والإضافية. ويوجد قصور في التأهيل الاعتيادي المنتظم.[281] كما قال أ.د. دايشمان في رأيه التحريري ما يلي: هناك نقص حتى الآن في التأهيل والتعليم التكميلي التربوي السياسي الانعكاسي في مجال تدريب المعلمين.[282] ولا توجد (بعد) قرارات من مؤتمر وزراء التعليم (KMK) بشأن الوقاية والتدخل عند وجود عنصرية وتمييز. لهذا ينبغي العمل على الخبرات المتخصصة المتوفرة من قبل والقرارات المُتخذة سياسياً على مستوى ألمانيا، وذلك من أجل دفع تطوير المدارس في تورينغن إلى الأمام.[283] كما أنه من المهم أخذ الخبرات والتقارير الخاصة بالولايات الاتحادية الأخرى بعين الاهتمام.

فضلاً عن هذا هناك بعض التدابير وقواعد العمل الخاصة في المشهد التعليمي في تورينغن: وهي تمكن من تشكيل الأوضاع التعليمية خاصة في مدارس تورينغن باعتبارها بيئة تعليمية تتعامل بشكل نقدي مع العنصرية وبشكل حساس مع التمييز. ومن بين هذه الإجراءات الخطة التعليمية حتى 18 عاماً – وحق الأطفال والشباب في التعليم.[284] وتعتبر الخطة التعليمية أساساً مهما لمواصلة تطوير المشهد التعليمي في تورينغن. فهذا الخطة لها تأثير فعلي على الحصص الدراسية في مسارات تأهيل المعلمات والمعلمين ي تورينغن وكذلك على مبدأ المدرسة ذات المسؤولية الذاتية المُطبق في تورينغن.

تؤكد العديد من الدراسات والتقارير المذكورة من قبل[285] أهمية الهياكل والآليات في النظام التعليمي التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بأطراف معينة. ويحمي القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) العاملين بالمؤسسات الرسمية من التمييز. لكن القانون لا يسري على التلاميذ أو الدارسين. وقد ذكر الكثيرون من مَن تم الاستماع إليهم هذا الأمر واعتبروه مشكلة. وقد أوصوا باتخاذ التدابير المناسبة على مستوى الولاية والعمل على تطبيقها.[286] لكن أعداد الحالات الخاصة بالتمييز العنصري في تورينغن غير معروفة. كما عقبت نقابة التربية والعلوم (GEW) مثلاً عن موقفها التحريري بشكل نقدي.[287] حيث قالت أن الإبلاغ يتم وفق تصريحات الوزارة المختصة عند وقوع أحداث خاصة في مجال التطرف اليميني والعنف. لكن لم يؤخذ

---

281 قارن دامير او/ماي/باتس، 2018.
282 قارن الرسالة رقم 2959/6.
283 قارن الرسالة رقم 1420/6.
284 وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (2015) (إصدار): الخطة التعليمية في تورينغن حتى 18 عامًا. الحقوق التعليمية للأطفال والشباب، https://www.thueringen.de/mam/.../bildungsplan/thuringer_bildungsplan-18_web.pdf.
285 قارن مثلًا: الرسالة رقم 1420/6، دانيل شتراوس (إصدار) 2011، جومولا/رادتكه 2009، فيرايدوني 2016. فيرايدوني، كريم (2016): تجارب العنصرية والتمييز في الشؤون المدرسية. دراسة عن الممارسات القائمة على عدم المساواة في السياق المهني. فيسبادن: شبرينجر ف.س.
286 قارن محضر الجلسة 2 ص 45؛ محضر الجلسة 5، ص 78؛ محضر الجلسة 8، ص 49؛ محضر الجلسة 11، ص 86؛ قارن الرسالة رقم 1352/6 ، ص 5؛ الرسالة رقم 1830/6 ص 6.
287 قارن الرسالة رقم 1523/6، ص 3.

التسجيل المتمايز بعين الاعتبار. ويرجع السبب في هذا إلى المجهود الإداري الكبير والعجز في أعداد الموظفين بشكل عام.[288]

فضلاً عن هذا هناك نقص وفق منظمة الاستشارة (Mobit) في المشروعات المدرسية للمتضررين من العنصرية في تورينغن.[289] كما لا يتم في جميع المدارس تحديد المعلمات والمعلمين الموثوق بهم الذين ينص عليهم قانون المدارس في تورينغن لكل مدرسة.[290] ولم يصل برنامج الدعم الجدير بالتقدير لموظفات وموظفي الشؤون الاجتماعية وهو البرنامج الإقليمي للعمل الاجتماعي المدرسي إلا إلى 200 من إجمالي 800 مدرسة في تورينغن.[291] ووفق تصريحات ممثلي التلاميذ في الولاية فإن هذه البرامج تعتبر مهمة للتلاميذ في المدرسة.[292] أكدت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) في جلسة الاستماع على أهمية العمل الاجتماعي المدرسي. وقالت إنها تأمل في ترسيخ العمل الاجتماعي المدرسي بشكل قانوني.[293] وهذا هو أحد الأسباب في عدم التطبيق الشامل بشكل عملي للحق القانوني في الدعم الفردي لكل طفل وفق ما يرسخ له قانون المدارس في تورينغن.[294] ولا تتوفر لجميع التلاميذ المعلومات حول آليات الدعم المتوفرة مثل التي تقدمها حزمة التعليم والمشاركة.[295]

حسب دراسة حديثة أجرتها جامعة بيلفيلد فإن كثافة دروس الدراسات الاجتماعية في تورينغن – مقارنة بالولايات الأخرى – أقل من المتوسط.[296] وهناك حاجة لمعرفة هذه النتيجة لإجراء تحليل مقارنة أكثر عمقاً للولايات الألمانية. وقد رسخت تورينغن على العكس من ولايات مثل بريمن وولاية شمال الراين ويسفاليا بجانب دروس الدراسات الاجتماعية التعليم الاجتماعي في مواد أخرى أيضًا. وبالرغم من ذلك فقد أشارت الدراسة إلى أن التعليم السياسي النظامي به قصور. وفي هذا السياق نشير إلى تقدير أ.د. كارل دايشمان: فهو يرى بشكل إجمالي أن الفصل بين المواد الدراسية التاريخية والسياسية مُضرٌ. وقد أثبت الأبحاث في مجال التعليم بالفعل ما يلي: بسبب هذا الفصل تظهر عوائق في إيصال السياقات التاريخية السياسية.[297] لهذا يجب تحليل التركيز على المحتويات في تدريس الدراسات الاجتماعية بشكل نقدي.

---

288 قارن محضر الجلسة 9 ص 42، 54-55.
289 قارن محضر الجلسة 4 ص 147.
290 قارن محضر الجلسة 6 ، ص 15، 20-21، 22.
291 قارن محضر الجلسة 6 ص 35.
292 قارن محضر الجلسة 6 ص 9 ، 15.
293 قارن محضر الجلسة 9 ص 66 -67.
294 قارن محضر الجلسة 6 ص 55 وما تليها.
295 قارن الرسالة رقم 1514/6، ص 7.
296 قارن جوجبودادم.، هيدتكه ر: تصنيف التعليم السياسي 2017. أوراق بحثية عن العمل التعليمي في الدراسات الاجتماعية. https://pub.uni-bielefeld.de/publication/2917005. قارن أيضاً إعداد الخدمات العلمية بالبرلمان الاتحادي"البوندستاغ". الرمز: WD 3000 077/16.
297 قارن النموذج رقم 2959/6، ص 9.

توجد محتويات في الخطط الدراسية السارية على التلاميذ والتلميذات في تورينغن تقدم قدرات في التعامل مع الثقافات المختلفة والتعامل مع الأحكام المسبقة وكرامة الإنسان باعتبار هذا أحد المباديء الرئيسية.[298] ونذكر على سبيل المثال المحتويات الواردة في مواد الدراسات الاجتماعية والتاريخ وكذلك في مادة الأخلاق التي ليست مادة إجبارية سوى على التلاميذ الذي ليس لهم معتقد ديني.

أما الاستعمار باعتباره صلة تاريخية بالعنصرية فلم يرد إلا في نقاط محددة في المنهج التعليمي.[299] كما لا توجد مراجعة نقدية فاصلة في المناهج التعليمية. وتعتبر وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) هذا ضرورياً.[300] وليس من الواضح مدى مراعاة الأشخاص الذي لهم تجارب مع العنصرية والتمييز بشكل مؤكد خلال شغل المجالس الاستشارية والجمعيات واللجان (مثل الخاصة بتعديل المحتويات التعليمية والدراسية).[301]

يقدم معهد مواصلة تأهيل المعلمين وتطوير الخطط التعليمية في توريغن لأعضاء هيئة التدريس التربويين عروضاً تكميلية لإعادة التأهيل في مجال العنصرية والتطرف اليميني. لكن لا يوجد إلزام بمواصلة التعليم في المسارات الدراسية المعنية.[302] وبناء على طلب من لجنة التحقيق البرلمانية أفادت المدارس العليا في تورينغن بتقرير عن الإجراءات التي تتخذها لمكافحة التمييز. وقالت إن جميع المدارس العليا في تورينغن بها جهات اتصال محددة يمكن للطلاب والموظفين التوجه إليها في حال التعرض للعنصرية والتمييز. لكن هذه العروض لم يتم الاستفادة منها حتى الآن إلا بقدر قليل.[303] لكن لمن يمكن تحديد العرض الدقيق بشأن العنصرية/ومكافحتها حتى بعد طلب هذا.[304] ويُعتقد بعدم توافر كفاءات (كافية) بهذا الخصوص وبالتالي بعدم وجود العمل العام أو الوقاية من العنصرية ومكافحتها بالقدر الملائم. كما لم تقم أي جامعة أو مدرسة عليا في تورينغن حتى الآن بعمل استبيان عن الأجواء الطلابية داخل الحرم الجامعي. فمثل هذه الاستبيانات من شأنها استقصاء التجارب التي مر بها الموظفون والطلاب بشأن التمييز والعنصرية أو المساواة بشكل كمي، وكذلك التأكد من مدى انعكاس التنوع الاجتماعي لدى جميع الفئات داخل الجامعة.[305] وقد بدات وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG) حتى عام 2019 استراتيجيات التعددية والإجراءات المصاحبة في إطار الوفاء بأهدافها

---

298 قارن محضر الجلسة 9 ص 46.
299 قارن محضر الجلسة 9 ص 49 -53.
300 قارن محضر الجلسة 9 ص 41 -42.
301 قارن محضر الجلسة 9 ص 42، 48، 51.
302 قارن محضر الجلسة 9 ص 41 ، 58.
303 قارن الرسالة رقم 4005/6؛ المرفق رقم 4، ص 1-14.
304 قارن محضر الجلسة 9 ص 132.
305 قارن الرسالة رقم 4005/6؛ المرفق رقم 4، ص 1-14؛ في جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا سيقوم مركز الاختصاص للتطرف اليميني وتشكيل الديمقراطية والاندماج الاجتماعي (KomRex) على الأرجح بعمل استبيان عن المناخ الطلابي بالحرم الجامعي في العام الجاري 2018.

وتحقيق القدرات اللازمة.[306] ومن المهم أخذ أي شكل من أشكال التمييز والأمور المتداخلة معها[307] في نفس الوقت بعين الاعتبار وبالقدر المطلوب. كما يجب الانتباه إلى أنه يجب أن تحتوي استراتيجيات التعددية بجانب الوظائف القائمة على تطوير العملية التنظيمية واتخاذ الإجراءات الهيكلية وتأخذها بعين الاعتبار وأن تحصل على إمكانيات التصرف الملائمة (استناداً إلى معايير الدعم للسيدات والرجال الذين يعانون من أضرار).

تعطي مبادرة وزير التعليم هيلموت هولتر إشارة إلى مواصلة تطوير التربية الديمقراطية في تورينغن. فقد وضع باعتباره الرئيس الحالي لمؤتمر وزراء التعليم (KMK) الموضوع في مقدمة الاهتمامات. وفي هذا السياق يتم في الوقت الحالي عمل مراجعة شاملة لتوصيات مؤتمر وزراء التعليم (KMK) بشأن التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان.[308]

أما في مجال التعليم غير الرسمي في تورينغن فتؤدي بعض المؤسسات والجهات المُكلفة بمهام عمل محورية. فقد تحدث إلى اللجنة ممثل عن المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي ((LpB، حيث تناول النقطة المركزية التي تناولتها اللقاءات المختلفة عن المعروفة باسم بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي. ومن بين الأشكال الخاصة بفئات محددة مُستهدفة هي مثلاً أيام المشروع التي يُقدم فيها الدعم للمدارس ومؤسسات المعلمين في التعامل مع الهوموفوبيا و "عداء الأجانب". كما يقدم المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي (LpB) تدريبات تكميلية للموظفين التربويين. وبالتالي فإنه ينصاع لتوصية لجنة التحقيق بشأن الخلية السرية النازية التي شكلتها الحكومة الاتحادية.[309]

تطور وتقدم هيئة الإعلام الإقليمية دورات تعليمية تكميلية للمتخصصين التربويين، وعروض تأهيل في مجال التربية الإعلامية ومؤتمرات عن التربية الإعلامية بالمدارس ومواد معلوماتية خاصة بها. كما تطور هيئة الإعلام الإقليمية بالتعاون مع معهد تورينغن لتدريب المعلمين وتطوير المناهج التعليمية والإعلام (Thillm) ما يُعرف باسم "الحقيبة الإعلامية ضد اليمين". وقد وُزعت الحقيبة بالمدارس والمؤسسات الشبابية في تورينغن.[310] وقد رحبت هيئة الإعلام الإقليمية في إطار المشاورات بتطوير "حقيبة إعلامية ضد العنصرية".[311] ومن بين المجهودات التي قامت بها الحكومة الاتحادية بالتعاون مع الولايات مشروع Jugendschutz.net. ويقدم المشروع بشكل خاص التوعية بالتحريض العنصري في الإنترنت.[312]

---

306 قارن محضر الجلسة 9 ص 131.
307 قارن تحديد المصطلح ص 33.
308 قارن محضر الجلسة 9 ص 66.
309 قارن النموذج رقم 3821/6، ص 1-2.
310 قارن محضر الجلسة 9 ص 17-18؛ قارن النموذج رقم 3738/6 ، ص 14؛ النموذج رقم 3815/6 ، ص 1.
311 قارن محضر الجلسة 9 ص 35.
312 قارن محضر الجلسة 9 ص 18.

كما أن عمل الشباب يُعد من مجالات التعليم غير الرسمي. وينبغي أن يكون عمل الشباب مرتبطاً باهتمامات وعوالم الحياة للشباب ويمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم والتصرف بمسؤولية خاصة. لكن الخبرات المرتبطة بالوقاية من العنصرية والتمييز ومكافحتها لا تزال محدودة في عمل الشباب في تورينغن وتختلف قوتها في المناطق المحيطة. [313] وقد عبرت خطة الدعم الإقليمي للشباب 2017 حتى 2021 عن الحاجة إلى عمل الشباب وعمل الشباب في إطار اتحادات بشكل يتخطى الحدود المكانية. أما البرنامج الإقليمي للتقبل والتنوع فقد قال: من التحديات الموجودة هو خلق عدالة في التعامل بين الجنسين وذلك كمساهمة في المساواة في الفرص بين الشباب.[314] كما يجب استكمال هذا بخلق حالة من المساواة في الفرص للأشخاص الذين تعرضوا للعنصرية، أي السود والمسلمين واليهود والسينيين والغجر وكذلك المنحدرين من بلدان إفريقية وأسيوية.

وقد اشتملت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) على لبرنامج الإقليمي للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم (DenkBunt)" في تورينغن. ويحتوي البرنامج الإقليمي على عروض تدريب وتأهيل وعروض مناقشة وتبرير للمعلمين والمعلمات في التعامل مع التصريحات العنصرية أو القائمة على التمييز.[315] كما أن هناك طلب مُتزايد وفقاً لبيانات البرنامج نفسه على البرنامج التكميلي من قبل العاملين في مؤسسات رياض الأطفال ومساعدة الشباب وموظفي الشؤون الاجتماعية والمعلمين.[316] وفي مجال تشجيع التقبل والتنوع قررت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) برنامجاً قياديا يحمل الاسم نفسه. ويشتمل البرنامج على إجراءات شاملة في المجال التعليمي. ويتطلع البرنامج الإقليمي إلى تطبيق المكونات الجوهرية لقرار مؤتمر وزراء التعليم ("(KMK بعنوان "التعليم البينثقافي والتربية"[317] في مجال ذوي الميول الجنسية المختلفة (LSBTTIQ). ونذكر هناك مثلاً الإجراءات التي تهدف إلى التأهيل المهني ومواصلة التعلم واستكمال التعلم، والمراجعة النقدية للمواد التعليمية والتدريسية، وخلق جهة مستقلة لتلقي الشكاوى واتخاذ تدابير بخصوص عمل الوالدين.[318]

---

[313] قارن وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (2016) (إصدار): خطة الدعم الإقليمي للشباب 2017 حتى 2021، ص 111، https://www.thueringen.de/mam/th2/.../landesjugendforderplan_2017_2021_web.pdf.

[314] قارن النموذج رقم 3734/6، ص 34.

[315] قارن محضر الجلسة 9 ص 41.

[316] قارن محضر الجلسة 9 ص 67.

[317] مؤتمر وزراء الثقافة (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة.

[318] قارن النموذج رقم 3734/6، ص 4، 19-24، 32-33.

ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

من خلال المشاورات التي جرت حتى الآن يمكن استنباط عدد كبير من الإجراءات والتدابير. وقد ذكر المشاركون في جلسات الاستماع هذه الإجراءات بشكل جزئي تارة، وبناء على التحليلات وشرح الأوضاع تارة أخرى. في الوقت نفسه تم الإشارة إلى ما يلي: في إطار سير المشاورات يمكن إضافة توصيات جديدة. ويُنصح باتخاذ التدابير التالية:

1. من أجل مواصلة تطوير التعليم الذي يتعامل بشكل نقدي مع العنصرية يجب إنشاء جمعية عمل – مكونة من خبراء من ولايات ألمانية أخرى ومن[319] المجموعات المُصنفة حسب العرق. تقدم الجمعية المشورة إلى وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS)، وتحدد وتراجع الدراسات والتوصيات القائمة فيما يتعلق بتطبيقها في تورينغن، وتطور معايير لتنفيذ التعليم الذي يتعامل بشكل نقدي مع العنصرية من أجل خلق أسس تعليمية تكافح التمييز.[320]

2. يحتاج ممثلو المجموعات المُصنفة حسب العرق والخبراء في مجال التعليم النقدي للتمييز إلى صوت في جميع المجالس الاستشارية في التعليم (مثل المجلس الاستشاري للتعليم الشامل)، واللجان ومجموعات العمل والهيئات[321]وذلك من أجل أ) وضع معايير لتطبيق نظام التعليم الذي يتعامل بشكل نقدي مع التمييز، ومراجعة هذا النظام والتأكد من استدامته، ب) تقصي المجالات التي تشجع على العنصرية أو تمكن من التعامل النقدي مع العنصرية، ت) العثور على نماذج تم تجربتها من قبل (أفضل الممارسات) وكذلك ث) مرافقة عملية التنفيذ في المراحل المختلفة.

3. كما ينبغي خلق عروض يقدمها ضحايا العنصري والتمييز للتوعية ومواصلة التعليم والتمكين.[322] أما في المجال التعليمي فهناك حاجة إلى برامج خاصة للمرشدين والطلاب القدامي المرشدين والحاصلين على المنح – مُقدمة إلى التلاميذ السابقين والحاليين وكذلك طلاب الجامع الذي مروا بتجارب عنصرية. ويحتاج التلاميذ الذين تعرضوا بشكل

---

319 ويمكن سؤال الخبراء التاليين على سبيل المثال من أجل المشاركة الفاعلة في
اللجنة: ماري تيريزا آدن أوجبوماه (ش.م. في شمال الراين ويستفاليا، المركز التربوي في آخن، سارايا
جوميس (إدارة الجودة والشكاوى بمكتب مكافحة التمييز في وزارة
التعليم في برلين)، حاجي بارز (مواد تعليمية عن العنصرية)، أ.د. آسيا كايا
(دراسة تاريخ التعليم، جامعة ميتفايده)، أ.د. ريم شبيلهاوس (التنوع في
الكتب المدرسية، معهد أبحاث الكتب المدرسية في براونشفايج)، أ.د. ميشتيلد
جومولا (التمييز المؤسسي في المدارس)، ممثلون عن أولياء الأمور في ولاية
تورينغن، نقابة التربية والعلوم (GEW) وكذلك وزارة التربية في تورينغن، وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS)، وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG).

320 قارن محضر الجلسة ص 39 ، 47؛ محضر الجلسة 8، ص 45؛ محضر الجلسة 8، ص 52، محضر الجلسة 8 ص 75 ، الرسالة رقم 1787/6 ص 6؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 17.

321 قارن محضر الجلسة 6 ص 67 وما تليها، محضر الجلسة 9 ص 81 ، 85.

322 قارن محضر الجلسة 6 ص 85 -86؛ محضر الجلسة 6، ص 96، محضر الجلسة 8، ص 30-31، محضر الجلسة 8 ، ص 89.

مُحتمل للعنصرية والتمييز إلى إجراءات خاصة لاستعادة ذاتهم وقدراتهم.[323] وينبغي أن تقوم ولاية تورينغن بالبرامج الملائمة وتقديم التجهيزات اللازمة. ويجب أن يشرف الخبراء على البرامج. كما يجب مراجعة توصيات المؤسسات المتخصصة فيما يتعلق بالعمل في مجال مكافحة العنصرية لمعرفة إمكانية تطبيقها في ولاية تورينغن – وذلك مثل شبكة مكافحة التمييز (ADNB)، ومعهد التعليم الخالي من التمييز (IDB) أو مبادرة التربية متعدد التخصصات –I) (Päd).

4. من الضروري جمع معلومات عن المساواة في المدارس (العليا والمهنية) في تورينغن، وفي مؤسسات رياض الأطفال والمؤسسات المعنية بالموضوعات التعليمية (مثل وزارة التعليم، ودور نشر الكتب المدرسية). فبهذا الطريقة يمكن تحليل الوضع وكذلك تطور الإضرار الهيكلي وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي الأضرار. ومن المفترض أن تساعد مثل هذه الدراسات والأبحاث في ولاية تورينغن في التطبيق الحقيقي والتطوير المستمر للخطط التعليمية بالولاية. ومما لا غني عنه هو جمع بيانات إحصائية في المجال التعليمي تتناول محيط التلاميذ والقانون العام للمساواة في التعامل (AGG) وكذلك "الأصل الاجتماعي" لهم.[324] وهدف هذه الدراسة هو توضيح العقبات المؤسسية في مجال التعليم وبالتالي التغلب عليها.[325]

5. وهناك رغبة بالمعاهد العليا في تورينغن بإنشاء أقسام علمية تربوية متخصصة في التعليم – تركز على "تجارب العنصرية والتعليم المكافح للتمييز". ولشغل المناصب العلمية يُشترط بجانب المؤهلات العلمية المتخصصة وجود تجارب عنصرية شوهدت بشكل ذاتي.[326]

6. يجب مواصلة تطوير المدرسة كمنظمة بشكل كامل لتتعامل بشكل نقدي مع العنصرية والتمييز.[327] وقد أكدت الاتفاقيات التي وقعت عليها الحكومة الاتحادية وكذلك القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) في إطار النقاشات بشأن السياسة التعليمية الحق في مواصلة التعليم بشكل يتعاطى مع التمييز بشكل نقدي وذلك كنقطة بداية من التطوير.[328] كما تحتوي مراجعة تطبيق قرار وزراء الثقافة في عام 2013 على تغيير مهم في مسار المجال

---

[323] محضر الجلسة 4 ص 106.
[324] قارن محضر الجلسة 4 ص 98؛ قارن الرسالة رقم 1274/6 ، ص 6؛ الرسالة رقم 1523/6 ، ص 5؛ محضر الجلسة 11 ، ص 79.
[325] قارن الرسالة رقم 1420/6، ص 9.
[326] قارن محضر الجلسة 9 ص 136 -137؛ محضر الجلسة 11، ص 75-87؛ الرسالة رقم 1841/6، ص 4.
[327] قارن محضر الجلسة 3 ص 12؛ محضر الجلسة 3، ص 97-98؛ النموذج رقم 2863/6، ص 12، محضر الجلسة 5. ص 56 وما تليها.
[328] قارن الرسالة رقم 1420/6، ص 2.

التعليمي. ويجب مراجعة ما يلي: ما هي الإجراءات الموجودة بالفعل للتعاطي النقدي مع العنصرية ومكافحة العنصرية في توصيات التربية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم البينثقافي والتربية ويجب تطبيقها أو تنفيذها؟ كما يجب مراجعة المؤسسات التي بحاجة إلى إنشاء محور خاص للتعليم الذي يتعامل بشكل نقدي مع العنصرية وطريقة إنشاء هذه المحاور. وقد يحتوي هذا بجانب الأسئلة المتعلقة بالخطة التعليمية على أسئلة بشأن تطوير المنظمة والموظفين في الدارس (العليا).

7. كما يجب معالجة الخلل القانوني الخاص بالحماية من التمييز في المجال التعليمي بالمدراس. فلا توجد في تورينغن حماية من التمييز (استناداً إلى القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) وكذلك مع أخذ "الأصل الاجتماعي" بعين الاعتبار"). وينبغي أن يشتمل قانون المدارس عليه بشكل عاجل.[329] ويمكن أن يكون قانون المدارس في برلين نموذجاً يُحتذى به في هذا الصدد.[330] فضلاً عن هذا هناك حاجة إلى إلتزام قانوني للمدارس بتطوير خطط ذاتية لمكافحة التمييز وآليات للحماية من التمييز. كما أنه من المهم تقديم الدعم للمدارس في هذا لكي تتمكن من القيام بهذه المهمة.[331]

8. ذكر مسار الاستشارة بشكل متكرر مشاكل في المواد التعليمية والتدريسية الحالية. كما أشارت دراسات علمية أولية إلى هذا.[332] حيث يجب على مستوى الولايات الاطلاع على المواد التعليمية والتدريسية لمعرفة الجوانب العنصرية والقائمة على التمييز فيها. كما يجب بالتعاون مع دور نشر الكتب المدرسية التأكد من كون المواد التعليمية خالية وفق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) من الأحكام المسبقة وتُعلي القيم فيما يتعلق الأصل العرقي والدين والمعتقدات والإعاقة والمحيط الاجتماعي والتوجه الجنسي والجنس. كما يجب دراسة مدى مراعاة فئات معينة أصلاً (مثل المحددة في مؤتمر وزراء التعليم).[333] ويجب مشاركة المجموعات المُصنفة حسب العرق في عملية المراجعة.

---

329 قارن محضر الجلسة 11 ص 80؛ قارن الرسالة رقم 1837/6 ، ص 14؛ الرسالة رقم 1787/6 ، ص 4.

330 قارن محضر الجلسة 11 ص 76 وما تليها.

331 قارن الرسالة رقم 1523/6، ص 4.

332 قارن مارمر، إلينا (2013): العنصرية في الكتب المدرسية من خلال نموذج الصور الإفريقية.
في: مجلة الأبحاث الدولية للتعليم وعلم التربية التنموي 36، ص 25-31.
معهد جورج إيكرت للأبحاث الدولية عن الكتب المدرسية (2011): لا توجد فرصة للانتماء؟ الكتب بالمدرسية بالدول الأوروبية تفصل بين الإسلام وأوروبا الحديثة. أونلاين متوفر عبر الرابط: http://repository.gei.de/bitstream/handle/11428/172/Islamstudie_2011.pdf?sequence=1&isAllowed=y، مفوضة الحكومة الاتحادية للهجرة واللاجئين والاندماج (إصدار) (2015): دراسة عند الكتاب المدرسي بخصوص الهجرة والاندماج. برلين. متوفر أونلاين عبر الرابط: http://repository.gei.de/bitstream/handle/11428/65/820991228_2015_A.pdf?sequence=2&isAllowed=y.

333 قارن مؤتمر وزراء الثقافة (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 8، محضر الجلسة 2 .

9. يجب دعم التعليم السياسي في المدرسة.[334] يجب تطوير الخطط التعليمية المدرسية مع أخذ مباديء التعليم السياسي والذي يتعامل مع العنصرية والتمييز بشكل نقدي كمحتوى تعليمي. كما يجب أن يشتمل محتوى الدروس بجميع المواد على الخلفيات التاريخية والأسباب والسمات الرئيسية وأشكال ظواهر العنصرية ضد الغجر والسينيين وأصحاب البشرة السوداء والمنحدرين من بلدان إفريقية وأسيوية، وعلى العنصرية ضد المسلمين ومعاداة السامية وغير ذلك من أشكال التمييز في المجتمع – وذلك في شكل موضوعات متخصصة ومتقاطعة.[335] يكمن واجب السياسة التعليمية في غرس تعليم حقوق الإنسان بشك كامل في النظام المدرسي، وذلك وفق بيان الأمم المتحدة. كما يتم التركيز على نقل المعارف العامة والمعارف المتعلقة بالحماية من التمييز وكذلك على دعم القدرة على التصرف لدى المتعلمين فيما يخص حقوقهم الشخصية وحقوق الآخرين.[336] فالتعليم الذي يتعامل بشكل نقدي مع العنصرية والتمييز هو شرط مهم لنهج الطريق السليم في عالم تسوده العولمة والتعددية والتعدد الثقافي.[337] وتطالب اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) بخصوص تطبيق التوصية السياسية العامة رقم 10 في الفصل رقم 2 II بما يلي: „يجب التأكد من أن الدروس المدرسية لها علاقة جوهرية بالوقاية من العنصرية والتعصب ومكافحتهما[338]".

10. وينصح العديد من الضحايا المنضمين إلى لجنة التحقيق البرلمانية والخبراء بمعالجة وتغيير التعليم الارتقائي والتأهيلي حول موضوع التطرف اليميني وزيادة هذا التعليم، خاصة للمعلمين والمعلمات والأخصائيين التربويين والموظفات والموظفين في دور رعاية الأطفال.[339] وهنا يجب تحديد العوائق المعرفية والمتعلقة بالمواقف بشكل واضح وذلك في كل من التعليم الارتقائي وعروض التعليم الاستكمالية وكذلك التأهيل المهني نفسه. كما يجب زيادة التعليم التعليم الارتقائي والتكميلي في مجال التعليم (النقدي) البينثقافي وعمل مكافحة العنصرية والتوعية بالتنوع والأحكام المُسبقة وتعليم حقوق الإنسان والأسس القانونية والتوسط والتدريب على صياغة الحجج والبراهين.[340] ينبغي تقديم عروض معرفية محددة. كما أنه من المهم اتخاذ إجراءات للتوعية والوقاية من العنصرية والتمييز، وكذلك توضيح طرق التعامل الهادف مع العنصرية.[341] فضلا عن هذا ينبغي أن يشتمل برنامج تأهيل المعلمين على التغييرات الدراسية للمناهج

ص 44، محضر الجلسة 7 ص 44، محضر الجلسة 8 ص 71؛ الرسالة رقم 1352/6، ص 16.
قارن الرسالة رقم 1841/6 ، ص 2؛ النموذج رقم 2959/6 ، ص 9.

334 قارن النموذج 2959/6، ص 9، محضر الجلسة 5، ص 55.

335 قارن محضر الجلسة 2 ص 28؛ محضر الجلسة 5، ص 58 -59؛ محضر الجلسة 7، ص 44 ، الرسالة رقم 1420/6 ص 9، الرسالة رقم 1523/6 ص 6؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 7، 15؛ الرسالة رقم 1840/6، ص 83.

336 قارن محضر الجلسة 5 ص 78؛ الرسالة رقم 1352/6، ص 5.

337 قارن محضر الجلسة 11 ص 77.

338 الرسالة رقم 1803/6، ص 2.

339 قارن محضر الجلسة 6 ص 35؛ محضر الجلسة 7، ص 39؛ قارن الملحق رقم 2959/6 ، ص 9؛ الرسالة رقم 1352/6 ص 16؛ الرسالة رقم 1523/6، ص 2-5.

340 قارن محضر الجلسة 6 ص 82؛ محضر الجلسة 6، ص 115؛ محضر الجلسة 7، ص 39، محضر الجلسة 8 ص 56، 67؛ الرسالة رقم 1352/6، ص 16.

341 قارن محضر الجلسة 7 ص 39، محضر الجلسة 8 ص 67، محضر الجلسة 8 ص 89 ، الرسالة رقم 1508/6 ص 3-6، الرسالة رقم 1523/6 ص 2 وما تليها و 5؛ الرسالة رقم 1508/6، ص 3، 5 وما تليها؛ الرسالة رقم 1841/6، ص 4.

التي اقترحتها أبحاث مركز الاختصاص للتطرف اليميني (KomRex).[342] كما يحتاج المعلمون إلى فرص تمكنهم من النقد الذاتي وتغرس فيهم ثقافة الأخطاء مما يتيح في النهاية تحسين العمل.[343]

11. لا يمكن في الوقت الحالي العثور على مراكز تقديم الاستشارة والمعلومات والشكاوي (مثل المعلمون محل الثقة والمختصون المستقلون المفوضون بمكافحة العنصرية) في جميع المؤسسات التعليمية، بالرغم من أن القانون ينص على هذا.[344] ويجب تطبيق المعيار القانوني في وقت قريب ودعمه من خلال العروض التعليمية والتمويلية الملائمة. وعند معالجة حالات التمييز العنصري يجب تحسين التعاون بين المدارس ومكاتب رعاية الشباب والأطفال والعمل الاجتماعي وعند الضرورة القضاء والشرطة أيضاً.

12. كرر الخبراء الإشارة إلى بعض الحالات الفردية لم يكن فيها رد فعل المعلمين والمدارس على العنصرية والتمييز بالشكل الملائم.[345] لهذا يجب العمل على وضع خطوط إرشادية ومناهج لكيفية تعامل المدارس مع حالات التمييز والعنصرية. ووما لا غنى عنه هو مشاركة المعلمين والمعلمات والمدارس في وضع هذه الخطوط.[346] وحتى تتمكن المدارس من القيام بهذذه المهام التربوية فإنها تحتاج الموارد المالية والوقت الكافي. كما يجب خلق لجنة[347] للمساهمة في هذه المعالجة التكميلية المطلوبة.

13. ولا يجوز إقصاء الأطفال والشباب الذين بحاجة إلى دعم لغوي أو نفسي اجتماعي أو غيره من الدعم الخاص. كما يجب تمكين جميع الأطفال والشباب من الالتحاق بالمؤسسات النظامية. التطبيق التقييدي لقواعد الإلزامي المدرسي بدوام كامل يستبعد اللاجئين من النظام المدرسي بداية من إتمام 16 عاماً من العمر. ويجب إنهاء هذه الممارسة. حيث يجب تبسيط شروط الالتحاق بالنظام التعليمي.[348]

---

342 قارن محضر الجلسة 2 ص 72، محضر الجلسة 9 ص 139.

343 قارن محضر الجلسة 6 ص 70.

344 قارن محضر الجلسة 6 ص 11 وما تليها، محضر الجلسة 6، ص 33، محضر الجلسة 6 ص 85 وما تليها، محضر الجلسة 11 ص 75؛ قارن الملحق رقم 3511/6، ص 4؛ الرسالة رقم 1523/6، ص 5؛ الرسالة رقم 1805/6ص 6، الرسالة 1830/6 ص 6؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 14 وما تليها.

345 قارن الرسالة رقم 1266/6، ص 23، محضر الجلسة 5، ص 21، محضر الجلسة 6، ص 10، محضر الجلسة 6 ص 56 وما يليها، محضر الجلسة 6، ص 105. كما أفادت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) بما يلي: سُجلت في عام 2014
عدد 45 وفي 2015 عدد 68 وفي 2016 عدد 60 حالة من الجرائم ذات البعد السياسي بمدارس ولاية تورينغن. وهذه البيانات هي جزء من الإجابة على سؤال بشأن طلب بسيط من العضو كونيس برويس بشأن عدد الحالات ذات الخلفية اليمينية المتطرفة والعنصرية والقائمة على التمييز (الرسالة رقم 4071/6).

346 قارن محضر الجلسة 4 ص 144، محضر الجلسة 6 ص 40.

347 انظر أيضاً الفصل B.II.1.c) النقطة 1 بخصوص تعليم مجموعة عمل.

348 قارن محضر الجلسة 7 ص 7 ، 14؛ محضر الجلسة 8، ص 89.

14. تطالب جمعية المعلمين وممثلي أولياء الأمور في تورينغن بتشكيل فرق متعددة القدرات بالمدارس.[349] حيث يمكن لها أن تعمل من أجل المزيد من الشفافية واستقدام المزيد من القدرات. وبهذه الطريقة يمكن معالجة حالات التمييز والعنصرية بشكل أفضل.[350] وتتفق هذه التوصية مع نموذج "قدرة المدرسة المتشابكة" التابعة لجمعية المعلمين في تورينغن.[351] وتقول الجمعية إنه يجب العمل من أجل استقطاب وتشجيع التربويين ودارسي علوم التربية الذين مروا بتجارب عنصرية بشكل فاعل (التربية المبكرة أو ما قبل المدرسة والتربية بالمدارس الأساسية وجميع دوائر التدريس والتربية الاجتماعية).[352] كما يجب في سياسة الموظفين دعم التربويين المنحدرين من أصول أجنبية – وللقيام بهذا ينبغي تحسين الاعتراف المهني؛ كما تلعب فرص التأهيل اللاحق دوراً فارقاً في هذا الأمر.

15. وفق ما اتُفق عليه في قرار وزراء الثقافة[353] فإن هناك حاجة إلى عمل موجه من قبل الوالدين ودعم وجود لجان تطوعية في مجال التعليم. ومن المهم هنا ضمان تقديم عروض دعم مثل دورات اللغة لأولياء الأمور وتوفير مترجمين شفهيين وتحسين عروض الاستشارة والمعلومات المُستحقة.[354]

16. تسجل المدارس في تورينغن حوادث خاصة عبر نموذج تسجيل موجه إلى وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS). حيث يتم الإبلاغ عن الأحداث التي تعتمد على استخدام علامات منظمات مخالفة للدستور وتعتمد على التحريض وربما يصل الأمر إلى الإرهاب. ولا تتوفر حتى الآن إمكانية استيعاب العنصرية والتمييز.[355] وبناء عليه يجب تصحيح نموذج الإبلاغ بشكل عاجل وتقييم حالات الإبلاغ التي تمت حتى الآن. ومن المهم في هذا الصدد مواصلة تأهيل الموظفين المختصين بهذا الشأن لكي يتمكنوا من تصنيف العنصرية بجميع أشكالها وأصنافها.[356]

17. تطبق الجامعات والمعاهد العليا في تورينغن حتى نهاية 2019 استرتيجية التنوع[357] التي تنص بشكل خاص على إدارة الشكاوى. وقد تبلور هذا في اتفاقيات الأهداف والأداء مع ولاية تورينغن. ويجب مراجعة هذا الإجراء – خاصة

---

349 قارن محضر الجلسة 6 ص 35، محضر الجلسة 6 ص 68 ، 71.
350 قارن محضر الجلسة 6 ص 48.
351 قارن محضر الجلسة 6 ص 33.
352 قارن محضر الجلسة 6 41؛ قارن الرسالة رقم 1523/6 ، ص 3؛ الرسالة رقم 1841/6 ، ص 4.
353 قارن مؤتمر وزراء الثقافة (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة.
354 قارن محضر الجلسة 6 ص 60، محضر الجلسة 6 ص 67 -69؛ محضر الجلسة 7، ص 44 ، الرسالة رقم 1523/6 ص 3؛ الرسالة رقم 1841/6، ص 2 وما تليها.
355 قارن محضر الجلسة 6 ص 58؛ محضر الجلسة 9، ص 42؛ قارن الرسالة رقم 1523/6 ، ص 3؛ الرسالة رقم 1837/6 ص 9 وما تليها.
356 قارن محضر الجلسة 6 ص 58؛ محضر الجلسة 6، ص 81 ، 85 وما تليها.
357 وقد أبرمت الجامعات في تورينغن إتفاقيات فردية مع وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG). على سبيل المثال:
https://www.thueringen.de/mam/th6/wissenschaft/zlv_ue_20160120.pdf,
https://www.thueringen.de/mam/th6/wissenschaft/zlv_fsu_20160120.pdf.

مدى سهولة وصول المعلومات الخاصة بالاستراتيجية وشهرتها بها بين الدارسين والموظفين.[358] ويُنصح بالقيام باستبانات عن المناخ [الطلابي وبين العاملين] في مبنى الجامعة. حيث يمكن أن تساهم في معرفة حجم وسياقات التمييز والعنصرية بالجامعات.

ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

من أجل مواصلة المشاورات في مجال التعليم في إطار اللجنة ستكون الأسئلة التالية توجيهية:

1. كيف يمكن تحقيق الأهداف عند توافر شروط انطلاق مختلفة؟ – خاصة فيما يتعلق بالعنصرية ضد تجارب العنصرية لليهود والمسلمين والسود والغجر/االسينيين، وكذلك في حالات الإقامة غير المؤكدة (أهمية الأفق التربوي)؟

2. أين يتم التعرف أو توقع العقبات الهيكلية والمؤسسية؟ ما الذي يُفعل لبحثها ليتم التعامل معها والتغلب عليها؟ كيف يتم ضمان الوصول العادل للتعليم؟ كيف يمكن التأكد من إمكانية وجود عقبات تعليمية وما هي على وجه التحديد؟

3. أين يتم التعرف أو توقع العقبات الحوارية؟ ما الذي يُفعل لتحريها ليتم التعامل معها والتغلب عليها؟ كيف يتم ضمان الوصول العادل للتعليم؟ كيف يمكن تقييم والحكم على إمكانية وجود عقبات تعليمية وما هي على وجه التحديد؟

4. ما هي اللجان ومجموعات العمل والمجالس الاستشارية وما يشبه هذا الموجودة في تورينغن في مجال التعليم؟ كيف تتكون هذه؟

5. كيف يتم التأكد من مشاركة المجموعات المُصنفة حسب العرق – وذلك في جميع المواقع واللجان ومجموعات العمل وفي تطوير وتنفيذ جميع الهياكل والأعمال والمواد التي لها علاقة بالتعليم؟

6. هل تتم مراجعة التجارب المنبثقة من مجالات تمييز أخرى (العنصرية الجنسية، المعيارية المتغايرة، الإعاقة) ومن التنوع (الجنس، اللغة، الضعف) خلال وضع إمكتيات التعامل مع العنصرية (المجلس الاستشاري، الشخص المحقق، مكتب شكاوى مستقل، المفوض، المعايير الخ)؟

---

358 قارن الرسالة رقم 1523/6، ص 3.

7. ما الذي يُعتبر تحدياً محليا؟ كيف يتم التعامل مع هذا؟ ما هي الموارد التي يمكن الاستفادة منها؟ ما هي المفقودة؟ ما التي يجب إدخالها؟

<u>أسئلة موجهة إلى وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS):</u>

1. كيف يتم تطبيق التعليم الشامل؟ ما هو مفهوم التعليم الشامل؟

2. كيف يتم تطبيق التعليم البينثقافي؟ ما هو مفهوم التعليم البينثقافي؟

3. كيف يُطبق مفهوم الاندماج؟ نرجو ذكر أمثلة وإجراءات فعلية عن التغطية الصحفية والتقييم/الحكم.

4. كيث تتطبق الخطة التعليمية؟ نرجو ذكر أمثلة وإجراءات فعلية عن التغطية الصحفية والتقييم/الحكم.

5. كيف يتم نقل نقل تنوع المجتمع والتجارب التاريخية الظالمة (خاصة الاستعمال والنازية وصراع الشرق الأوسط والشعبويّة اليمينية) في المناهج التعليمية والمسارات الدراسية والكتب المدرسية وغير ذلك من المواد وفي اللجان والحياة اليومية بالمدرسة وفي تشكيل مجموعات المتعلمين الخ؟ كيف هو الحال مع تجارب التفضيل أو التمييز (خاصة في التكتلات الحالية)؟ كيف سيتحرك الماء الراكد في الظروف الإطارية التاريخية والاجتماعية والمجتمعية والثقافية والقانونية التي يتم فيها التعليم والفئات المُستهدفة منها؟

6. كيف سيتم تأهيل التربويين وغيرهم من العاملين في السياق التعليمي والمؤسسات (الإدارة، ممثلي أولياء الأمور، دور النشر الخ) من أجل تنفيذ عمل تربوي يتعامل بشكل نقدي مع العنصرية ويكون خالياً من التمييز وداعماً للتنوع؟ ما هو نصيب ومكانة التعليم والدراسة والتأهيل المهني الخالي من العنصرية، وكذلك الحال مع التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي مجال تدريب المعلمين (شاملة مجال الدعم والدعم المهني)، وفي العمل الاجتماعي (المدرسي وغير المدرسي)، وفي علوم التعليم والتربية وغير ذلك؟

7. كيف يمكن التأكد أن جميع المشاركين في العملية التربوية على دراية بالحق في عدم التمييز والحق في المساواة (قانون المساواة في المعاملة – (AGG، خاصة فيما يتعلق بالعنصرية وكذلك التمييز المتداخل؟ ما هي الجهة التي يمكن لليهود والمسلمين والسود والغجر/السينيين (أو كل من يتعرض للعنصرية) التوجه إليها عندما يشعرون أنهم يعاملون بشكل فيه عنصرية أو تمييز ضدهم؟ ما هي الوسائل المتاحة في مثل هذه الحالات؟ كيف يمكن التأكد من أن الشكوى ليس لها آثار سلبية على من تعرضوا للتمييز العنصري؟ كيف يمكن الالتزام بمبدأ عدم الإضرار؟

أسئلة مؤجهة إلى البرنامج الإقليمي (DenkBunt):

1. هل هناك تعاون راسخ بين البرنامج الإقليمي ووزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) ووزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي؟

2. مع هي أشكال التعاون الراسخ الموجودة مع المدارس ومؤسسات التعليم التكميلي والارتقائي بالشركات أو ومؤسسات التعليم التكميلي والارتقائي الشرطية أو الجامعات الخ (مثل اللجان ومجموعات العمل واللقاءات الدورية)؟

3. ما هي الصعوبات الهيكلية التي تراها خلال معالجة موضوع العنصرية والتمييز في مجال العمل الاختصاص بها؟

2) الشرطة والداخلية

أ) مقدمة

بعد أن كشفت "الخلية السرية النازية" (NSU) عن نفسها قرر برلمان ولاية تورينغن تشكيل لجنتين برلمانيتين لتقصي الحقائق. وبهذا فقد شارك برلمان ولاية تورينغن بشكل مكثف في المجهودات الحثيثة للتوعية بالحقائق بشأن "الإرهاب اليميني وتعامل المؤسسات". وكنتيجة لهذا أوصت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية التي انتهت من عملها (1/5) بتحليل أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن بشكل عميق واستنتاج توصيات للتصرف السياسي من خلالها. ولهذا الغرض شكل برلمان ولاية تورينغن لجنة تقصي الحقائق التي تقوم منذ صيف عام 2017 بإجراءات استماع شاملة. والأساس الذي يقوم عليه هذا التقرير المرحلي هي المواقف والخبرات الفنية للخبراء الذين استدعتهم الكتل النيابية وكذلك المرحلة الاستشارية بأكملها. كما تشكل نتائج اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق الإطار والأساس لهذا التقرير المرحلي

وكذلك الأسس المعيارية لجمهورية ألمانيا الاتحادية والاتفاقيات الدولية المُلزمة. وقد كلفت لجنة التحقيق خبراء مستقلين حزبياً لإعداد هذا التقرير.

ويحتوي التقرير المرحلي في مجال "الشؤون الداخلية/الشرطة" على نقاط رئيسية ويعرض لاستراتيجيات واعدة مناسبة للتعامل مع "العنصرية والتمييز". ويتم النظر بشكل خاص إلى طريقة التعامل بشكل فاعل مع الجرائم العنصرية وغيرها من الجرائم غير الإنسانية وكيفية تفادي "العنصرية والتمييز"، من خلال الحفاظ على الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، وكذلك كيفية شرح المشاكل المحتملة خلال القيام بالعمل فعلياً.

ويقدم الفصلُ جرداً لم يكتمل بعد للوضع الحالي في ولاية تورينغن. ويعتمد هذا على السرد الذي قدمه الخبراء والخبيرات في جلسات الاستماع؛ كما تُذكرأهدافٌ واتفاقات ووصف للمهام التي يتسم بعضها بأنه مُلزم من الناحية القانونية. كما تُعرض الإجراءات التي تمت من قبل في هذا الصدد وكانت تعني بموضوع العنصرية والتمييز. كما يتم الإشارة إلى الفراغات وأوجه القصور التي تحتاج إلى مراجعة.

ويظل من الثابت: لا تزال هناك أسئلة دون إجابة – بالرغم من أن جلسات الاستماع قد أعطت معلومات عن هياكل مجال "الشؤون الداخلية" والهياكل الشرطية في ولاية تورينغن. لهذا تُوجه في نهاية التقرير أسئلة مباشرة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في ولاية تورينغن (TMIK) مع التمسك باستجواب المزيد من الأطراف الفاعلة في القضية. وينبغي أن تساعد المعلومات المُراد الحصول عليها بعد في تحسين تحليل المعلومات وبالتالي القدرة على صياغة توصيات سياسية ملائمة بأقصى قدر ممكن.

كما يجب على التقرير المرحلي في مجال "الشرطة/الشؤون الداخلية" أن يواجه أيضًا التحديات الخاصة المتمثلة في قلة المعلومات ونُدرة الدراسات التجريبية. وينطبق هذا الأمر على جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى ولاية تورينغن. فالبيانات التي تتناول وضع وطريقة التعامل مع موضوع "العنصرية والتمييز" غير موجودة إلى حد بعيد، كتلك التي تتناول موقف الشرطيات والشرطيين والمواقف التي يحدث فيها تمييز أو اعتداء من قبل الشرطة (سواء ضد "المواطنين" أنفسهم أو ضد زملائهم في العمل أيضًا). وسوف تُؤخذ الدراسات المتوفرة – حال معرفتها – بعين الاعتبار. وبالتالي فمن المقرر أن يذكر التقرير المرحلي مجالات التحقيق والتصرف التي تمكن من القيام بتحليل مُفصل وتساهم في اتخاذ خطوات وإجراءات واعدة بقوة في الممارسة العملية التطبيقية. ويُنصح بشكل عاجل بالقيام بالجهود اللازمة فوراً من أجل تحسين حالة المعلومات المتوفرة في ولاية تورينغن.

فموضوع "الأمن الداخلي" وعمل الشرطة في تورينغن ليست بالغريبة. وبالتعاون مع وزارة الداخلية والشؤون البلدية في ولاية تورينغن (TMIK) تمكنت اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق من تقديم تحليل أولي حتى الآن عن الخلية السرية النازية

„NSU"، وذلك بفضل جلسة الاستماع التي تمت حتى الآن والنتائج الدراسية والخبرات والقدرات المتوفرة لدى الخبراء المختصين. كما يحتوي الفصل فضلاً عن هذا على توصيات. وينطلق ممثلوا المصالح والمختصون وكذلك أعضاء اللجنة من الخبراء المسؤولين في هذا الفصل من الأمور التالية: الاقتراحات حاسمة من أجل مواصلة تطوير الأمن الداخلي خاصة فيما يتعلق بعمل الشرطة في ولاية تورينغن ودعم الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان وتحسين نظام العقاب والوقاية والتدخل فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز.

ومن أهداف التقرير المرحلي أيضًا مناقشة الأسئلة التي ليس لها إجابة وبالتالي الاسترشاد بمواصلة سير عملية الاستشارة للجنة التحقيق.

ب) شرح المشكلة

جمهورية ألمانيا الاتحادية هي مجتمع متعدد: وهذا يعني أن هناك تصورات وميول متنوعة ومقبولة تتيح للناس تشكيل حياتهم بشكل فردي وجماعي. كما أن المجتمع الألماني يتميز بالهجرة: فحوالي ربع السكان ينحدرون من ما يُعرف باسم "خلفية مهاجرة".

ويعكس تعريف ألمانيا لنفسها بأنها بلد مُستَقطب للهجرة قانون الجنسية الساري منذ عام 2000 من ناحية وكذلك قانون الهجرة الجاري العمل به منذ عام 2005 من جهة أخرى. ويسري هذا بغض النظر عن حالة اللجوء الحالية في العالم.

كما أن تحريم التمييز هو من مبادىء حقوق الإنسان الرئيسية. فقد طبقت ألمانيا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD). كما أن ألمانيا بلد قام بالتوقيع على الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات. وتحظي حقوق الإنسان والحماية من التمييز بمكانة عالية في الدستور الألماني "القانون الرئيسي". كما يضمن القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) ببساطة قانونية منذ عام 2006 توفير الحماية القانونية من التمييز في مجال العمل والتوظيف وكذلك في المعاملات القانونية المدنية العامة. وقد أُردج في قانون العقوبات الجنائية منذ عام 2005 ما يلي: يتم النظر إلى الدوافع "العنصرية"، "المعادية للأجانب" وغيرها من الدوافع "غير الإنسانية" أثناء قياس العقوبة كعامل في زيادة العقوبة (المادة 46 الفقرة 2 من قانون العقوبات الجنائية). وتقدم بشكل خاص النماذج القانونية للجريمة بسبب الفتنة الشعبية الحماية من التصريحات القائمة على التمييز (المادة 130 من قانون العقوبات الجنائية) وكذلك حظر استخدام أو نشر إشارات لمنظمات تتناقض مع الدستور (المادة 86 من قانون العقوبات الجنائية).

الشرطة في ألمانيا ملتزمة بالقانون الأساسي (الدستور). وواجبها هو تنفيذ سيادة القانون. ويجب عليها الحفاظ على الحقوق الأساسية التي لا تقبل المساومة لكل إنسان: "جميع الناس متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحماية نفسها دون تمييز من خلال القانون.

ومن هذا المنظور يجب على القانون تحريم أي تمييز وضمان نفس ودرجة كفاءة الحماية لجميع الناس[359]" ومع اكتشاف الخلية النازية الإرهابية السرية حديثة العنصرية (NSU) بدأ نقاش عن "الإرهاب اليميني" في ألمانيا. وقد أكد البرلمان الألماني "البوندستاغ" بأنه يرغب في العمل على "ألمانيا يمكن أن يكون جميع الناس فيها دون خوف مع اختلافهم وأن يشعروا بالأمان. أن تكون بلداً تظل فيه الحرية والاحترام والتنوع والانفتاح على العالم حية."[360]

وبعد اكتشاف مجمع "الخلية السرية النازية" (NSU) تم استدعاء لجنة تحقيق برلمانية في برلمان ولاية تورينغن (لجنة التحقيق 1/5 – "الإرهاب اليميني وتعامل المؤسسات). أوصت لجنة التحقيق بتشكيل "لجنة تحقيق برلمانية عن العنصرية"، ومهمة لجنة التحقيق البرلمانية هذه هي "وضع معايير وعلى سبيل المثال طرح اقتراحات للتعامل الرسمي مع بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي".[361] وبالتعاون مع لجان التحقيق البرلمانية في البرلمان الألماني "البوندستاغ" (PUA BT) وفي تورينغن اقترحت جميع الكتل النيابية بشكل مشترك إصلاحات مهمة وشاملة – وذلك في مجال الشرطة والقضاء وحماية الدستور والرقابة البرلمانية وكذلك دعم دور المجتمع المدني.[362]

أوصت لجنة التحقيق البرلمانية في تورينغن (UA 5/1) "بتحسين المراقبة الديمقراطية البرلمانية على المؤسسات الفاعلة" فيما يتعلق بمجالي الشؤون الداخلية والقضاء. ومن بين ذلك "إنشاء لجنة تسوية مستقلة للشكاوى المقدمة ضد عمل المؤسسات التي يمكن للمعنيين بالأمر وكذلك الموظفين التوجه إليها" وكذلك "تجهيز مادي ووظيفي كافٍ للجان المراقبة [البرلمانية] مع زيادة حقوق المراقبة وواجبات التسجيل في نفس الوقت".[363] وبناء عليه فمن الضروري "إعادة تنظيم المؤسسات الأمنية والقضائية مع مراعاة الحدود الدستورية القائمة، بما في ذلك تغيير التدابير القانونية"[364].

أكدت لجنة التحقيق في تورينغن: "يجب التعامل بجدية مع مشكلة العنصرية ومناقشتها مجتمعياً بشكل جاد"[365]. وبناء عليه فمن المهم "العمل على مواجهة التطرف اليميني وجميع أشكال بغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي". كما يجب أن "يُغرس في وسط المجتمع" مواجهة "الأفكار العنصرية" وكذلك "العنصرية النسبية القائمة في المؤسسات".[366] والتحديات التالية في مجال "الأمن الداخلي/الشرطة" تعتبر راهنة جداً: هذا ما تؤكده نتائج لجان التحقيق البرلمانية بشأن الخلية السرية النازية „NSU". كما تتجلى التحديات عند مشاهدة الجرائم

---

[359] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1090)، 5.9، مُقتبس في: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "التزامات البعد الإنساني" (2011)، ص 92، 200.

[360] توضيح جماعي للبرلمان الألماني بعد رؤية مجمع "الخلية السرية النازية" (NSU) في عام 2011.

[361] قارن رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، النقطة C.2.ص 1630.

[362] قارن رسالة البرلمان الألماني "البوندستاغ" رقم 14600/17، ص 861 وما يليها.

[363] انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، الفصل 3 ص 1631.

[364] انظر السابق الفصل 4 ص 1631.

[365] انظر السابق C.1. ص 1630.

[366] انظر السابق C.1. ص 1630.

العنصرية الحالية وكذلك الحركات والنقاشات العنصرية. وهي تظهر أيضًا من خلال تقاليد عنصرية لا يزال تأثيرها قائماً حتى اليوم، خاصة انطلاقاً من الخلفية الحالية عن "أشكال الصور العدائية" التي تظهر أيضًا في مواقف مجموعات عريضة من الشعب.

ومن الضروري وجود تحليل موضوعي وصادق لمجال "الأمن الداخلي" و"الشرطة" بشكل خاص. ومثل هذا التحليل يجب أن يضع "يده على الجروح" [تحديد نقاط الضعف] لضمان أمن جميع المواطنين والسكان في ألمانيا، وذلك بشكل مهني في الحاضر والمستقبل.

وقد عرفت لجنة التحقيق البرلمانية ما يلي: ولا تكفي المكافحة التقليدية "للعنصرية" أو الجريمة ذات الدافع "السياسي" لتحقيق الهدف. كما أن طرق التناول والتعامل الاعتيادية غير كافية للتعامل بشكل مهني مع العنف العنصري أو بالأحرى مع الجرائم كلها التي لها علاقة بالأصل أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو المكانة الاجتماعية (المفترضة) للضحية (مثل التشرد). وكانت الأسس التي تقوم عليها هذه المعارف هي عمل وتوصيات لجان التحقيق البرلمانية في ولاية تورينغن وعلى المستوى الاتحادي وكذلك جلسات الاستماع التي تمت في إطار لجنة التحقيق البرلمانية. ومن الثابت: مجتمعنا يتسم بالتعددية، وهو مجتمع متنوع. كما أن الوعد بالمساواة وعدم التمييز له أولوية دستورية. لهذا يجب التركيز في التعاطي بشكل أكبر على النقاط المرجعية الإيجابية المتمثلة في "الديمقراطية" و "حقوق الإنسان". وينطبق الأمر نفسه على الموضوعات الجدلية مثل "العنصرية" و "التمييز". ويحتاج العمل المهني الاحترافي في مجال الشؤون الداخلية إلى شروط إطارية واضحة وتكليفات عمل لا يُساء فهمُها. فبهذه الطريقة يمكن معالجة الأشكال المختلفة للعنصرية والتمييز بشكل يؤدي إلى الهدف قدر الإمكان. كما يجب مراعاة الأشكال الفردية والمؤسسية بشكل خاص. فالأشكال المؤسسية غير مقصودة غالباً، لكن تأثيرها تمييزي كما هو الحال مع الأشكال الفردية.[367]

موظفات/رجال الشرطة ملتزمون بالقواعد القانونية ويمثلون احتكار السلطة من قبل الدولة. "الأمن الداخلي" يمكن أن يعني فقط في مجتمعنا التعددي بالمعنى الذي تقوم عليه دولة القانون جمهورية ألمانيا الاتحادية ما يلي: ويتوفر الأمن لجميع أفراد المجتمع في الوقت نفسه وبالقدر نفسه.

وفيما يلي سنتناول بعض المجالات الجدلية المفردة والتحديات التي توجه العمل في مجال "الشرطة/الشؤون الداخلية":

[367] قارن النموذج رقم 2933/6 ، ص 9؛ النموذج رقم 2863/6 ، محلق ماتريكس.

(1) المواقف والخبرات

ترى أحدث الأبحاث المواقف لدراسة الوسط إنتشار المواقف العنصرية (التي يستخدم لها البحث مصطلح "عداء الأجانب") في عام 2016 بنسبة 20,4% (في 2002 كانت 26,9%)، ومعاداة السامية بنسبة 3,4% (في 2002 كانت 5,2%) وعداء المسلمين بنسبة 41,1 (في 2009 كانت 21,4%).[368] ويقيس معهد الدراسات الاجتماعية "تورينغن مونيتور" [Thüringen–Monitor] كل عام انتشار المواقف العنصرية. في عام 2017 بلغت نسبة بُعد الاستعلاء العرقي 41% (كان أعلى مستوى 2003 و 2005 بنسبة 51% لكل منهما) .[369] كما أظهر 14% من المواطنين في تورينغن مواقف معادية للسامية.[370] أما تصريح "المسلمون في ألمانيا لديهم مطالب أكثر من اللازم" فقد حظي بموافقة الأغلبية بنسبة 62%.[371] أما تصريح "الإسلام ينتمي إلى ألمانيا" فقد رفضته عام 2016 أغلبية السكان في تورينغن.[372] وقد أظهرت دراسة حول مواقف أعضاء النقابات في عام 2017 ما يلي: كان أعضاء النقابات مقارنة بمجموع السكان بقدر يفوق المتوسط ذو ميول نحو "اليمين المتطرف"؛ كما وافقوا على آراء "معادية للأجانب/عنصرية". وقد مثل هذا بشكل خاص الموظفين في وظائف مسؤولة والعمال والعاملات البسطاء.[373]

إذا كن الموظفون في مجال "الداخلية"، أي الشرطيات والشرطيون، هم مرآة المجتمع، فمن الضروري "مناقشة التأهيل المهني والاستكمالي وكذلك التدريب، وهو ما يعني الحرفية الذاتية بأن تُراعى الكرامة الإنسانية لدى الجميع وأن يتم غرس الحماية من التمييز في القانون الأساسي بشكل بدهي. وبالنسبة للعاملين في مجال الأمن الداخلي فإن متطلبات التعامل وفق القانون هي متطلبات عالية. ولا يشتمل هذا فقط على معرفة الحقوق الأساسية، لكنه يشتمل أيضًا على التعرف على التمييز شاملاً العنف ومعالجته بشكل قائم على التعامل مع المشكلة.[374]

ويشمل هذا التعامل مع الخبرات والممارسات القائمة على التمييز بشكل نقدي وتغييرها. "من المهم في التعامل مع مشاكل المعالجة الرسمية خلال التعامل مع العنصرية، خاصة العنف العنصري، تناول العنصرية المؤسسية خلال التحقيق في الجرائم العنصرية. [...]

---

368 قارن ديكر، أوليفر، كيس، يوهانس & بيرهلر، إيلمار (إصدار) 2016: الوسط خفيف الموانع.
المواقف الاستبدادية واليمينية المتطرفة في ألمانيا. دراسة الوسط الصادرة من لايبتزيج. جيسن:
دار الدراسات النفسية الاجتماعية للنشر، ص 50 وما يليها. ملاحظة عن الدراسة: "عداء المسلمين تم تناوله بداية من المعالجة المتأخرة للدراسة، لهذا توجد بيانات مختلفة؛ كما ظل وصف المواقف والآراء العنصرية في
الدراسة بمصطلح "المعادي للأجانب".

369 قارن تورينغن مونيتور 2017، ص 135.

370 قارن تورينغن مونيتور 2017، ص 137.

371 قارن تورينغن مونيتور 2017، ص 161.

372 قارن تورينغن مونيتور 2016، ص 43.

373 قارن تساونر، بودو/جيستر، يوحن/فيشتر، ميشائيل/كرايس، يواخيم/شتوس، ريتشارد 2007:
النقابات والتطرف اليميني: اقتراحات من أجل العمل التعليمي
والتفاهم السياسي الذاتي بالنقابات الألمانية، مونستر: فيسفاليشس دامبفبوت.

374 قارن شيلنبيرج، بريتا 2018: العنف العنصري: مشاكل التخطيط
والمعالجة، *في: هانس يورج ألبرشت، ريتا هافكامب، شتيفان كاوفمان وبيير تسوخه (إصدار): الأمن (عدم الأمن) في مرحلة التحول. سلسلة: الأمن المدني. إصدارات عن الحوار المتخصص أبحاث الأمن، برلين: دار ليت للنشر 2018 (في طور الطباعة).*

الأطر القانونية لخدمة الدولة [يجب] أن تُراجع بشكل نقدي لمعرفة طرق التفكير القائمة على التمييز ومراجعة القيم التي يمثلها المجتمع." كما يجب أن تؤدي المعارف التي يتم الحصول عليها إلى اتخاذ إجراءات وتدابير فاعلة، حتى يمكن ضمان توفير حماية ملائمة لجميع المواطنين من خلال عملية ملاحقة قضائية فاعلة."[375]

تقوم لجنتا تحقيق للحكومة الاتحادية بتسجيل معلومات بشكل منهجي وآراء عبر مهلة زمنية طويلة تتناول بشكل خاص "العنصرية/عداء الغرباء/عداء الأجانب" – وكذلك مناهج التطرف اليميني ومباديء بغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي (GMF). وتؤكد اللجنتان في الوقت الحالي: زاد تقبل عداء المسلمين والغجر والسينيين واللاجئين في المجتمع.[376] وبالتالي فإن هناك خطر: الأشخاص المذكورون مهددون بالتعرض بشكل خاص للعنصرية والتمييز، ومع ذلك فلا تقوم المؤسسات في المجتمع إلا بالقليل لحماية هؤلاء الناس ومواجهة العنصرية والتمييز.

أبدت الخبيرتان السيدة أيسه جوليك والسيدة أ.د. إيمان عطية الملاحظات التالية: لن تكفي إجراءات مواصلة التأهيل وحدها، وذلك بشكل خاص لأنها تقدم محتويات ذات توجهات ثقافية وعرقية غير مناسبة للتعامل بشكل مهني مع الأشخاص المُعرضين للعنصرية.[377]

كما أن الموظفين ذوي الأصول الأجنبية غير ممثلين بالقدر الكافي مجال "الداخلية" و "الشرطة". وهذه مشكلة خاصة في معالجة "العنصرية والتمييز"، حيث يُخشى من وجود أو إمكانية ظهور "ثقافة الشرطة". وفي هذه الثقافة يمكن أن يتحول الأشخاص الذي يعانون مجتمعياً بقوة من التصورات والمواقف السلبية وعمليات الإقصاء إلى "موضوع" عمل الشرطة دون أسباب موضوعية، وذلك لتأكد الأحكام المُسبقة بحقهم. ومن التحديات الشديدة هو قبول المهاجرين في القطاع الشُرطي. وهذا الرغبة يتداخل فيها نقاش مكثف عن الهجرة والاندماج، تختلط فيه نقاشات التحقير القديمة بعقبات الموضوعات الحالية. ويؤدي هذا النقاش إلى زعزعة الثقة لدى شرائح كبيرة في المجتمع – عادة في شكل تكهنات مختلفة تماماً.

---

375 انظر محامون، المنظمات غير الحكومية & وباحثون 2015: تقرير موازي عن التقرير الرسمي التاسع عشر حتى الثاني والعشرين لجمهورية ألمانيا الاتحادية المواجه إلى لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD). العنصرية المؤسسية من خلال حالة المجموعة الإرهابية"الخلية السرية النازية" (NSU) والخطوات الضرورية لحماية الأفراد والمجموعات من التمييز العنصري، أبريل، برلين، ص 9.

376 قارن ديكر، كيس & بريهلر 2016؛ تسيك، أندرياس/بياته كوبر/أندرياس هوفرمان 2011: تحقير الآخرين. شرح للموقف الأوروبي من التطرف والأحكام المسبقة والتمييز، برلين: FES، ص 2، 4، 6.

377 انظر محضر الجلسة 3 ص 52 وما يليها، محضر الجلسة 5، ص 16.

تستقي السياسة والقيادة الشرطية مباديء عملها من ثقافة شرطية تستند على قيم تلتزم بالحقوق الأساسية الديمقراطية. وفي الواقع يخرق أو يُخل موظفو الشرطة بهذه الثقافة الشرطية في تصرفاتهم الفردية. فعلى سبيل المثال كانت هناك اعتراضات على افتتاح قسم شرطة الحماية للشرطيات. ويستند هذا الاعتراض على الصور الذكورية والمثل الذكورية للمجتمع الذكوري الذي يعمل وفق نماذجه وتصوراته الخاصة ولا يتفق مع مباديء العمل التي تقوم عليها السياسة. وقد تمثل التحدي في تغيير الصور والقناعات – لكن الأمر لا يزال قائماً حتى يومنا هذا. لهذا فمن المطلوب وجود سياسة موظفين استراتيجية وموائمة محتويات التعليم الاستكمالي والارتقائي. وبهذا الطريقة يمكن التغلب على الاعتراضات على الانفتاح القائم على التعددية للشرطة للأشخاص الذين تعرضوا للعنصرية والأشخاص المنحدرين من أصول مهاجرة.

(2) روح الجماعة و"ثقافة الأخطاء"

لا يمكن القيام بأعمال مهنية باحترافية إلا إن تم التعامل مع الأخطاء بشكل نقدي. كما أنه من المهم وجود طرق واضحة ومنهجية للتعامل مع الأخطاء. "من المطلوب بشكل عاجل تطوير سياسة أخطاء بدلاً من التمسك بمفهوم خاطيء عن روح الجماعة – فروح الجماعة الخاطيء أعاق بقوة عمل التوعية بلجنة التحقيق"[378]. ومن المطلوب التعلم من الأخطاء وإعادة التفكير بشكل نقدي في المسارات المعتادة وكذلك الحديثة في التعامل مع الأخطاء. وهنا لا يجب فهم "النقد الذاتي والوعي الذاتي [...] على أنه نوعٌ من الضعف الشخصي، بل على أنه إشارة إلى القدرة على العلم من الأخطاء الخاصة[379]".

(3) الفهم، العقاب، الوقاية

ويُوكدُ على: التقسيم الحالي باعتباره "ذو حافز سياسي" أو "متطرف" لا يؤدي إلى الهدف المنشود لفهم وملاحقة الجرائم المُرتكبة في مجال "العنصرية" والتمييز والجرائم القائمة على الأحكام المسبقة بشكل مهني. بل إن هذا يؤدي إلى معالجة وإدراك هذه الظواهر بشكل أقل.

من المشاكل المحورية في التعامل مع العنصرية، ومع العنف العنصري، هو التصنيف القائم في ألمانيا تحت مصطلح ,التطرف (اليميني),، حيث أن هذا المفهوم السائد يعيق غالباً مفهوم العنصرية وبالتالي يعيق التعامل الهادف مع المشكلة بشكل أكبر.[380]" فغالبا ما يُنتقد منهج التطرف – خاصة من قبل المنظمات الدولية[381]، وبالأبحاث العلمية[382] وفي التقارير الرسمية المستقلة[383]،

---

378 انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، الفصل C.4 ص 1631.
379 انظر السابق الفصل 4 ص 1631.
380 منظمة محامون، والمنظمات غير الحكومية وباحثون 2015، ص. 6.
381 قارن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب 2009 (ECRI): تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) عن ألمانيا (جولة المراجعة الرابعة)، صدر في 2008/12/19، ستراسبورغ، صدر في 26 مايو، ص 16.

والمنظمات غير الحكومية[384] وكذلك لجنة التحقيق في الخلية السرية النازية (NSU) بالبرلمان الاتحادي "البوندستاغ"[385]. وأكدت لجنة الأمم المتحدة ضد التمييز العنصري (CERD) عام 2015 بشكل قاطع ما يلي: بالرغم من أن هناك اعتراف في ألمانيا بأهمية مكافحة التطرف اليميني والنازية الجديدة، إلا أن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD) قلقة من أن الاستخدام (الحصري) للمصطلحات يعيق معالجة المشكلة المعقدة الواجب معرفتها ومعالجتها بشكل عاجل المتمثلة في التمييز العنصري.[386]

ويُنظر بعين النقد إلى تصنيف منهج "جرائم الكراهية" ضمن مفاهيم التطرف. كما أن من بين المشاكل فرضية اعتبار هذا ضمن مفهوم التطرف وكذلك الحال مع نظام المفاهيم حول "الجريمة ذات الحافز السياسي" (PMK)، لأن هذا يجعل الأمر يدور بالضرورة حول عمل "سياسي".[387]

فإذا لم تؤخذ العنصرية وغيرها من أشكال بغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي بعين الاعتبار خلال تحديد الجرائم والتحقيق فيها وملاحقتها فسوف يؤدي هذا إلى مشاكل أمنية. فالعنصرية والجريمة القائمة على الأحكام المُسبقة (Hate Crimes) لا تعتبر في ألمانيا مفاهيم مستقلة تُفهم من خلالها الجرائم. وبهذا تنشأ فجوة في أمن المواطنين والمواطنات والأشخاص والموظفين في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني – وبالتالي في حماية دولة القانون الديمقراطية.[388] فتصنيف العنصرية وجرائم الكراهية كأصناف "سياسية" ينزع عن المطالب الخاصة القائمة على حقوق الإنسان وسياسة المساواة وعدم التمييز "الحُجج التي تقوم عليها". كما أن هذا التصنيف يتعارض مع المعارف المُكتسبة من أبحاث الأحكام المسبقة وأهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ([389].(OSZE

أكد معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ): انتقد اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) عدم وجود "منهجية إحصائية موثوقة" في ألمانيا لتسجيل جرائم الكراهية وخطاب الكراهية. وقال المركز أن الإحصائيات الحالية لا تساعد في عملية رصد على أساس متين – مما يجعل من غير الممكن الحكم على حجم العنصرية والهوموفوبيا والفوبيا التحولية. لكن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) رحبت بالتصنيف الفرعي "جريمة الكراهية" الموجودة في التصنيف "الجريمة ذات الحافز

---

382 قارن ملخص وقائمة في شيلنبيرج، 2018: اليمين المتطرف.
اقتراحات حول فهم وتحليل مناسب للعصر، في: علم النفس السياسي.
مجلة علم النفس السياسي (في طور الطباعة).

383 قارن شيلنبيرج، بريتا/ لانج، كاتي 2016: التسامح وعدم التمييز. مكافحة التمييز وجرائم الكراهية، في: المعهد الألماني لحقوق الإنسان (إصدار): . تطبيق إلتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSZE) بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية في ألمانيا. تقرير تقويمي مستقل بمناسبة رئاسة ألمانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2016 (OSZE)، برلين: المعهد الألماني لحقوق الإنسان، 10-40.

384 قارن هيومان رايتس ووتش 2011: رد فعل الدولة على"جرائم الكراهية" في ألمانيا. نيويورك/برلين، ص. 3.

385 قارن PUA BT عام 2013، الرسالة رقم 14600/17، ص 861.

386 قارن لجنة مكافحة التمييز العنصري (CERD)عام 2015: الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD): ألمانيا. CERD/C/304/Add.115، ص 4.

387 قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 19.

388 قارنشيلنبيرج، بريتا 2014: النقاش حول التطرف اليميني. الصفات والصراعات والتبعات، فيسبادن: شبرينجر ف.س. (الطبعة الثانية)؛ شيلنبيرج في سيفو 2018 (في طور الطباعة).

389 قارن شيلنبيرج في سيفو 2018 (في طور الطباعة).

السياسي" (PMK) في الإحصائية الشرطية. فبالرغم من أن هذه الإحصائية تفرق بين سمات التمييز المختلفة، إلا أنه ليس من الصحيح وفقا للمركز الأوروبي تصنيف جرائم الكراهية في فئة الجرائم ذات الحافز السياسي. لأن: ليس كل اعتداء عنصري أو قائم على معادة المثلية "الهوموفوبيا"" أو التحول ذا حافز سياسي. كما يسري النقد ذاته على الجرائم ذات الحافز الديني (هي صنف فرعي آخر). فضلا عن ذلك لا توجد حتى الآن إمكانية لتصنيف جرائم الكراهية بسبب الهوية الجنسية. وقد فُهمت على سبيل الخطأ باسم "التوجه الجنسي". ويؤدي التصنيف المذكور في "الجريمة ذات الحافز السياسي" (PMK) إلى: لا يصنف الموظفون الكثير من الجرائم باعتبارها جرائم كراهية، لعدم القدرة على معرفة حافز سياسي.[390]

ومن غير الواضح التصنيف الفرعي لجرائم الكراهية وفق نظام المفاهيم الذي أورده تصنيف "الجريمة ذات الحافز السياسي" (PMK): كيف يمكن فصل مصطلحي "العنصرية" و "عداء الغرباء" [أيضًا: عداء الأجانب] عن بعضهما البعض؟ كما أن مصطلح "عداء الغرباء" جدير بالنقد من حيث المبدأ: فمن خلال كلمة "الغرابة" يحمل المصطلح رؤية المجرمين العنصريين. وبالتالي يتم التهوين من شأن البعد الاجتماعي للعنصرية.[391]

وبشكل عام توجد مشكلة بيانات وملاحقة، خاصة بسبب غياب الوضوح في التسجيل. ونظراً لأن معرفة وإدراك حالات جرائم الكراهية مختلف بشكل فردي بسبب مراحل التعلم والخبرات الفردية والإدراك الفردي، فإن هناك درجة عالية من عدم الوضوح والغموض والتعسف. وهذا يشكك في أهلية كافة الإحصائيات الرسمية في ألمانيا.[392]

وبسبب كل الغموض المذكور يمكن أن ينشأ انطباع خطير أن هناك فرق بين كون أن أحد النازيين الجدد المنظمين يقوم بإحراق منزل للاجئين يسكن به أصحابه وبين خارق للقانون يمارس العنصرية والعدالة الذاتية.[393]

يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) بتشغيل "نظام المعلومات الرقمي عن التسامح وعدم التمييز "http://tandis.odihr.pl) "“tandis/) والمنصة الرقمية "الإبلاغ عن جرائم الكراهية" [Hate crime reporting]

---

390 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 7-8.

391 قارن تيركيسدس، مارك 2004: ابتذال العنصرية. مهاجرو الجيل الثاني يطورون رؤية جديدة، بيلفيلد: دار ترانسكريبت للنشر، ص 44 وما يليها؛ كلاينرت، كورينا 2004: عداء الغرباء. آراء ألمان شباب عن المهاجرين. فيسبادن: VS Verlag؛ المعهد الألماني لحقوق الإنسان 2014/03، ص 1 وما تليها؛ شيلينبيرج/لانج 2016.

392 قارن جليت، ألكه 2009: مفهوم جرائم الكراهية بألمانيا: طرق التصنيف وتسجيل الجرائم ذات الحوافز وتطبيق نظام جرائم الكراهية وفق نظام القانون الألماني. مجلة الجرائم، متوفرة على الإنترنت، جليت، ألكه 2011: الهيكل الاجتماعي والملاحقة الجنائية لجرائم الكراهية في ألمانيا. دراسة تجريبية لمراحل عملية الانتقاء الشرطية والقضائية في معالجة الجرائم ذات الأبعاد القائمة على الأحكام المسبقة. سلسلة معهد ماكس بلانك للشؤون الأجنبية والقانون الجنائي الدولي، فرايبورج/برلين: دروكر & هومبولدت.

393 قارن شيلنبيرج، بريتا 2016: خطاب الكراهية، جرائم الحكام المسبقة والتطرف اليميني في ألمانيا، في: فولفجانج بينتس (إصدار): أعداء الأجانب والمواطنون الغاضبون. هل يفقد المجتمع الديمقراطية وسطيته؟، برلين: دار ميتروبول للنشر، 99-116، ص 35 وما يليها.

(http://hatecrime.osce.org/what-odihr-doing)). حيث يتم هنا توفير بيانات عن جرائم الكراهية بالدولة وخلفيات جمع البيانات وكذلك معلومات عن النشاطات والمنشورات المهمة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSZE).[394] ويجب الانتباه إلى ما يلي: يتم الحصول في ألمانيا من الحكومة على البيانات بشأن الخاصة بالجريمة ذات الحافز السياسي" (PMK) والعنصرية.[395]

نؤكد بشكل إجمالي على: الأشخاص الذين يقومون بالتسجيل ليسوا على درجة كافية من الوعي والفهم بالمحتويات الحالية للجرائم ذات الحافز السياسي (مجالات الاختصاص والأصناف). وفي إطار المشاورات كان من الواضح ضرورة وجود وضوح عام حتى لدى الموظفين أنفسهم. وقد لاحظ د. ديكمان (معهد الديمقراطية والمجتمع المدني) ما يلي: لن يتمكن الموظفون والضحايا من التعرف على حافز سياسي غالباً في جرائم الكراهية (مثل الواقعة العنصرية والكراهية المثلية "الهوموفوبيا"). وبالتالي فإن إدراك وملاحقة جرائم الكراهية يظل صعباً.[396] وحتى في في المفهوم (الجديد) للجرائم المعادية للإسلام تظل التوعية اللازمة غير موجودة. وقد أكد السيد باركان من الاتحاد المركزي للمسلمين: ويُتوقع الحصول على بيانات موضوعية فقط في المستقبل القريب بعد إدخال المفهوم الجديد.[397] كما قال السيد كريست من نقابة الشرطة (GdP): "بخصوص التصنيف: يجب أن أقول في الحقيقة أن هذه هي قضية تأهيل وتدريب مهني ومواصلة تأهيل لزملائنا [...]. وأعتقد أن موضوع التصنيف كهجوم عنصري هو [...] لم يُنفذ بعد بالقدر الكافي في شرطة تورينغن ولم يحظ بالأولوية الكافية بعد وأنه من اللازم التفرقة فيه. وأعتقد أني لو قمت اليوم بسؤال عشرة من الزميلات والزملاء في الخارج الآن فسوف يقولون لي أني لا أعرف هذا على وجه الدقة – والفرق معروف بالطبع، لكنهم لن يقوموا في اعتقادي باعتباره حرجاً ومهمًا ويقومون بتعريفه بشكل جوهري فارق. وهذه ورطة في هذه القصة في اعتقادي.[398]"

(4) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي

وقد طالبت لجنة التحقيق التابعة لبرلمان تورينغن (UA 5/1) ولجنة تحقيق البوندستاغ (PUA BT) بضرورة تحسين التعامل مع ضحايا وشهود ضحايا الجرائم ذات الدوافع العنصرية. وطالبوا بالتالي: حماية شهود الضحايا، وتقديم الدعم لهم خلال حصولهم على حقوقهم، وتعريفهم بالهياكل الاستشارية والحقوق القائمة بشكل واضح (بلغتهم الأم)، وتوفير المواد المعلوماتية لهم وتأهيل الموظفين (التأهيل المهني للموظفين المختصين) بشكل موجه، وتوعيتهم بمطالبات التعويض المكفولة لهم. كل هذا مرتبط بالمطالبة الواضحة

---

394 قارن http://hatecrime.osce.org/what-do-we-know/our-mandate؛ بخصوص ألمانيا: http://hatecrime.osce.org/germany؛ قارن OSCE/ODHIR (2014): مجموعات بيانات جرائم الكراهية.
395 قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 20.
396 قارن محضر الجلسة 4 ص 111.
397 قارن محضر الجلسة 8 ص 43.
398 ص 14 وما تليها.

بتوثيق هذه المجهودات.[399] ومن الظواهر المهمة هو الإيذاء الثانوي، أي أن يصبح الإنسان ضحية جديدة بعد الجريمة الفعلية. وقد تكون تبعات الإيذاء الثانوي أسوأ من الإيذاء الأساسي الذي يحدث بسبب الجريمة الأصلية.

من خلال دراسة نوعية أوضح مركز استشارة الضحايا (ezra) ما يلي: 47% من ضحايا جرائم الكراهية شعروا بأن الشرطة لم تأخذهم على محمل الجد. 56% لم يكن لديهم انطباع أن التوعية الخلفية السياسية للجريمة كان مهما بالنسبة للشرطة. حوالي الخمس قال بأن الشرطة اتهمتهم بالمشاركة في الذنب. وقر تركز استبيان "لم يأخذونا على محمل الجد" على "التجارب والأحاسيس والآراء التي أدلى بها الضحايا. وكان الأساس ومحور الانطلاق هو فكرة الإيذاء. ويلعب الإيذاء الثانوي بشكل خاص دوراً.[400]"

ووفق مركز تورينغن مونيتور [Thüringen–Monitor] فإنه في عام 2016 وثق 64% من جميع السكان في تورينغن بالشرطة، بينما لم يثق فيها سوى 11%. وقد أوضحت نتائج دراسة أجراها معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ) في تورينغن ما يلي: إن نظر الإنسان إلى الأشخاص ضحايا التمييز فسوف تختلف القيم بشكل جذري.[401] وفي الاستبانة عبر 34% فقط من من تعرضوا للتمييز في تورينغن عن ثقتهم بالشرطة، بينما قال 36% منهم أنهم لا يثقون بها. وبالرغم من أن الاستبانة لا تمثل جميع ضحايا التمييز، إلا أن الفرق يعطي إشارة لها أساس علمي وهو أن جزءاً من سكان ولاية تورينغن لا يثقون بمهنية الشرطة إلا بشكل جزئي.[402]

نتائج دراسة رئيسية حول موضوع "اللاجئين" بجامعة يينا. „في نتائجنا ربما يمكن القول أن هناك معدلات مرتفعة من الموافقة على التمييز قائمة على أساس ما يمكن أن نعتبرها أشكال غير مضرة من التمييز، مثل التعامل غير المهذب في السوبر ماركت – فقد قال حوالي 50% بأن هذا قد حدث معهم في الفترة الأخيرة – في حين أننا لا نحصل من جهة أخرى، أي عندما يتعلق الأمر بالأشكال الخطيرة من التمييز/الإضرار، إلا على نسب موافقة متدنية، حتى من قبل المؤسسات الرسمية.[403]"

وقد قالت الخبيرة السيدة د. شيلنبيرج ما يلي: في دراسة تجريبية عن الهجمات العنصرية (شيلنبيرج 2014) اتضح „أنه كلما كان محامو الضحايا وموظفو مكاتب تقديم الاستشارة للضحايا موجودين أثناء عمليات التحقيق كلما انعدم وجود تصريحات عنصرية على الأقل، وأن هذه المحاضر كانت تتم حينها بشكل أكثر مهنية بشكل إجمالي". وبالتالي فمن المهم أن تكون

---

399 قارن رسالة ولاية تورينغن رقم 8080/5، C.5. ص 1633؛ رسالة البرلمان الألماني رقم 14600/17، ص 862، النقطة 13، 14، 15.
400 انظر محضر الجلسة 4 ص 124 وما يليها.
401 قارن تورينغن مونيتور 2016، ص 78.
402 قارن محضر الجلسة 6، الملحق 1، ص 30.
403 انظر محضر الجلسة 6 ص 140.

هناك إمكانية لتوافر مكاتب تقديم الاستشارة للضحايا والموظفين وأن يحضر مع الضحايا محامون حتي تُقدم الحماية والمعلومات القانونية للأشخاص ضحايا التمييز/العنف العنصري.[404]

(5) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة

دائما ما توجد تقارير عن حالات تصرف فيها موظفو الشرطة والشرطة نفسها كمؤسسة بشكل عنصري. تم يدور الحديث عن غير ذلك من أشكال التمييز من قبل الشرطة، لكن لا يمكن معالجة هذه التقارير بشكل مُرضٍ، وذلك لعدم وجود لجنة محايدة تحقق في الأمر.

وقد تم تنبيه ألمانيا بشكل متكرر من خلال تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية وتقارير تقويم مستقلة إلى تعرض أقليات إلى أضرار من قبل الشرطة. كما أن التقرير المستقل للمعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR) قد أشار إلى سوء الوضع هذا – وقد توصل إلى هذا بعد سؤال منظمات المجتمع المدني، من بينها منظمات خاصة بالمجموعات المتضررة (الضحايا).[405]

وقد تركزت الإشارة بشكل خاص على الأضرار التي يعاني منها المسلمون، والمناخ الرافض للغجر من قبل الشرطة، والاستعداد غير الكافي للتعامل مع السود عند طلبهم مساعدة الشرطة في حال تعرضهم لهجمات عنصرية، والاتهامات العامة للضحايا السود أو الإهمال في ملاحقة الجناة. وقد أكدت لجنة مكافحة العنصرية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) ومنظمة العفو الدولية قلقهم بشأن ما يلي: هناك تقارير متكررة عن تصرفات عنصرية في مخافر الشرطة وسوء معاملة للأجانب، بمن فيهم طالبي اللجوء، وكذلك للمواطنين الألمان المنحدرين من أصول أجنبية. وكان الجناة هم موظفون يعملون بمؤسسات الملاحقة القانونية.[406] وبسبب إحراق قوري جالوه في مخفر للشرطة تأسست مبادرات مثل „اكسر حاجز الصمت" (في ذكرى قوري جالوه).[407]

---

404 انظر محضر الجلسة 3 ص 108.

405 قارن شيلنبيرج/لانج 2016.

406 شيلنبيرج/لانج 2016، ص 24، قارنبشكل ملموس لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري ((CERD، الملاحظات الختامية 2001 و 2015،
الفصل 11: اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) عام 2009: تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI)
عن ألمانيا (جولة المراجعة الرابعة)، صدر في 2008/12/19، ستراسبورغ، صدر
في 26 مايو. متوفر عبر الرابط:
http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/Country-by-country/Germany/DEU-CbC-IV-2009-019-DEU.pdf
(قبلها أيضًا: تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب 1998 (ECRI) و 2004)؛ هيومان رايتس ووتش 2011.

407 قارن https://initiativeouryjalloh.wordpress.com.

(6) التشخيص العنصري

كما يمثل التنوع المتزايد داخل المجتمع تحديًا للشرطة. ومن المهم هنا تجنب أدوات "التشخيص العنصري" (Racial Profiling). فالعمل الشرطي المهني يعني عدم الاشتباه بالناس بسبب لون البشرة أو معتقدهم الديني. بل يجب التعامل مع أعمالهم بشكل يتسم بالموضوعية ويكون خالياً من التأثيرات الشخصية والقائمة على المشاعر. ولا يجوز أن يكون لون البشرة وملامح الوجه، والسمات العرقية أو الثقافية الظنية وكذلك التوجه الجنسي للشخص هو أساس اتخاذ القرار في الإجراءات الشرطية، مثل عمليات الفحص الشرطة والتحقيقات والمراقبة. وقد طالب المعهد الألماني لحقوق الإنسان بالتعامل النقدي مع هذه الظاهرة. وقال المعهد: فبالرغم من أن عملية المراقبة الفعلية تُعد مشكلة، إلا أن أن تكليفات العمل والتدخل القانونية للشرطة مقدمة على عمليات الفحص والتفتيش العملية. وهنا يجب على الشرطة كمؤسسة وعلى المُشرع أن يراجعا على سواء ما يلي: إلى أي مدى تساهم طرق التعامل ذات التنسيق الجيد والقواعد الموجودة حالياً في إعطاء أولوية للتمييز الذي يتنافى مع الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان؟ ما مدى قوة تأثير الممارسات العنصرية المتكررة على نجاح الملاحقة والعقاب، وفق ما تثبته التحقيقات المتعلقة بعمليات الاغتيال التي قامت بها الخلية السرية النازية (NSU).

وتم توجيه النقد إلى ممارسة "التشخيص العنصري" في العديد من المقالات وشجبها باعتبارها مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان تخالف مبدأ الحماية من التمييز.[408]

وهناك ملاحظات نقدية على: هناك مؤسسات مختلفة لا تأخذ هذه المشكلة على محمل الجد. وربما يكون لهذا علاقة بكون أن التمييز العنصري يُفهم عادة بأنه سلوك مقصود فقط. وهنا يتم تجاهل الإجراءات التي تتم في كل الأحوال دون وجود نية للتمييز والعنصرية. لكن هذه الإجراءات ذات تأثير عنصري وسلبي غالباً (فرديا، ونحو المجموعات المعنية المحددة، وبشكل مجتمعي عام).[409]

أكد كريمر من المعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR): لا تقع مخالفة حظر التمييز وفق المادة 3 الفقرة 3 الجملة 1 من القانون الأساسي فقط عندما تكون المعاملة غير القائمة على المساواة مرتبطة بالسمات المذكورة سواء بشكل حصري أو أساسي فقط، بل إن هذه المخالفة تكون موجودة إن كان عامل التفرقة غير المسموح به في حالة تجمع أكثر من دافع يمثل أحد العوامل المحورية من بين عوامل أخرى. وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في راينلاند بفالتس هذا المبدأ واعتمدت في ذلك على الحكم القضائي الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا. فقد رأت المحكمة بطلان التفتيش غير المتعلق بالاشتباه لإحدى العائلات الألمانية السوداء في أحد القطارات الإقليمية. ووفقاً للمحكمة فإن عملية التفتيش التي قامت بها الشرطة

---

408 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 9 وما تليها، محضر الجلسة 7، ص 98 وما تليها؛ قارن الرسالة رقم 1352/6 ، ص 17؛ الرسالة رقم 1274/6، ص 9، محضر الجلسة 4، ص 127؛ محضر الجلسة 8، ص 27؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1 وما تليها.

409 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 7 وما تليها، محضر الجلسة 2، ص 28.

الاتحادية بالقطار ارتبطت بلون بشرة الضحايا.[410] كما أكدت منظمة العفو الدولية: وليس من المهم ما إن كانت المعايير العنصرية هي السبب الوحيد في التفتيش أم أن هناك أسباباً أخرى للتفتيش. كما أن الاستناد إلى معايير مثل "لون البشرة" أو "الأصل" الظني لا يكون فقط قائما على التمييز وبالتالي ليس محظوراً إلا إن كان المظهر هو سبب موضوعي، في شكل مُلاحقة (بسبب تسجيلات فيديو لإحدى الجرائم مثلا).[411]

وقد انتقدت منظمة العفو الدولية قانون المهام الشرطية في تورينغن: تحتوي المادة 15 الفقرة 1 رقم 5 على لائحة تثير عملية تفتيش عنصرية وتمييزية من قبل الشرطة – وذلك من خلال صياغة محددة. فالمادة تسمح بعمليات تفتيش دون سبب "في الممرات (الطرق الاتحادية السريعة، الطرق الأوروبية وغيرها من الطرق ذات الأهمية المحورية لحركة المرور العابرة للحدود) والمؤسسات العامة التابعة لحركة المرور الدولية من أجل حماية ومنع تخطي حدود الدولة بشكل غير مشروع أو الإقامة غير المشروعة أو بغرض مكافحة الجريمة العابرة للحدود". وبالرغم من أن المعيار "يبدو للوهلة الأولى خالياً من التمييز، لكن مجال التطبيق العملي يتحدد من خلال غرض الإجراء، وهو بشكل خاص "منع الإقامة غير المشروعة". ولا يمكن أن يعني هذا إلا غير الألمان، حيث أن عمليات التفتيش المعنية تصبح موجهة وفق الشكل الخارجي. وبهذا تتأكد الفرضية القائمة على التمييز شديدة الانتشار بأن المواطنة الألمانية يمكن معرفتها من خلال السمات الخارجية الظاهرية. فالمواطنون الألمان الذين لا يتمتعون بمظهر "ألماني اعتيادي" يخضعون وفقاً للوائح مثل المادة 15 الفقرة 1 رقم 5 من قانون المهام الشرطية (PAG) أو المادة 22 الفقرة a1 من قانون الشرطة الاتحادية (BPolG) لعمليات تفتيش منتظمة التي تُشعر صاحبها بسبب التكرار المعهود بأنها مهينة للغاية".[412]

وقد تحدث ممثلون عن المركز الاتحادي للمسلمين وعن شبكة مناهضة التمييز ضد الغجر بالتفصيل عن تجارب سلبية ومدى تأثير هذه الممارسة على أعضاء من هذه المجموعات أو بالأحرى على الأشخاص الذين يُنسب إليهم الانتماء إلى فئات معينة. وقال السيد باركان: الضحايا هم غالباً رجال شباب أو أشخاص ذكور "يُوسمون بأنهم مسلمون"[413].

أما السيد كريست، الرئيس الإقليمي لنقابة الشرطة (GdP) في تورينغن فقد وصف الصعوبات في التعامل مع مسألة التشخيص العنصري من وجهة نظر الشرطة. وقال: لا يوجد في الوقت الحالي حلٌ يمكن من خلاله تجنب عمليات التفتيش المعنية.[414]

---

410 قارن محضر الجلسة 5 ص 82.
411 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 7 وما تليها.
412 انظر الرسالة رقم 1837/6، ص 7 وما تليها.
413 انظر محضر الجلسة 8 ص 27؛ وقارن أيضًا الرسالة رقم 1532/6، ص 1 وما تليها.
414 محضر الجلسة 8 ص 9 وما تليها وص 14 وما تليها. "كلنا يعرف مصطلح "التشخيص العنصري" وأحاول استغلال كل مناسبة من أجل عمل دعاية له لدى الشرطة، حتى وإن لم يكن الأمر سهلاً دائماً.
فعندما أعين أحد رجال الشرطة الاتحادية من أجل إجراء التفتيش في القطارات [...] مثلا أو بالطرق السريعة ومراقبة دخول البلاد بشكل غير شرعي فلن يقوم هذا الشرطي في الحالات العادية

(7) التأهيل ومواصلة التدريب

العنصرية هي "نقاش الاختلاف" الأيديولوجي. وهي تخلق تبريراً للإقصاء. ويدافع الشرطيون عن نفسهم من تهمة التمييز المقصود وبالتالي من مخالفة حقوق الإنسان الدولية. وحجتهم الرئيسية في كثير من الإجراءات هي: "شعور داخلي" أو "من الخبرة". لكن هذا يعتمد غالباً على منطق نظامي داخلي. وبالرغم من أن هذا المنطق يبدو مُبرراً من خلال النجاحات الجزئية، إلا أنه ينطلق من تقسيمات بسيطة ومن الوصم والأحكام المسبقة التي تستند إلى التهوين والتحقير لأقصى درجة. فهذا الوصم يعطي الفرد المعني بالأمر توجهاً داخل المحيط الاجتماعي. فمن خلال علامات قليلة تقوم/يقوم [الشرطي] بعمل استنتاجات تجاه الآخر. وتشكل عمليات الوصم هذه الموقف، وتقلل من التنوع وتساهم في إتخاذ قرارات سريعة. كما تعمل على توجيه العدوانية في إتجاه محدد. وهذا يجعل هذه الآليات غير المهنية "مفيدة" جداً في الحياة اليومية للشرطة.

أما التحدي الذي يواجه مستقبل عمل الشرطة في مجتمع تعددي هو تطوير استراتيجيات تمكن موظفات وموظفي الشرطة من القيام بمهامهم دون تشخيص تمييزي. ومن المهم لتحقيق هذا هو نقل كفاءة "التعددية" لهم. كما أنه من المهم النظر في محتويات التأهيل المهني ومواصلة التدريب؛ حيث يجب على الشرطيين والشرطيات أن يكونوا قادرين على التحرك بشكل وجداني وبين ثقافي في محيطهم. وأهم أحجار الزاوية لهذه الاستراتيجية هي آلية القيادة الداخلية ونقل القيم ودعم قوة المقاومة. فالعمل الشرطي يحتاج لكل هذا بشكل حتمي في عالم متعدد ومتنوع – وربما عالم "مُلون".

بالحديث إلى الناس الذين تظهر عليهم ملامح وسط اوروبية كلاسيكية،
بل سيتحدث عادة مع الأشخاص الذين تبدو بشرتهم مختلفة،
أو الذين تبدو ملامح وجههم أسيوية. وبالتالي فسوف يخضع هؤلاء للتفتيش
لكنني لستُ متاكداً من إمكانية الحديث هنا فعلاً عن وجود عنصرية داخل الشرطة،
لأن هذا السؤال سيكون بكل صدق صعباً على
رجل الشرطة بسبب تعليمه والخبرات التي تتوفر لديه، والتي
جمعها ربما خلال بضع سنوات من عمله في موقعه وتعرف فيها وخلالها على نظام مختلف.
لكني أقول إنه من السهل على رجل شرطة في بلد في وسط أوروبا
الارتياب في شخص يتوقع أن يكون قد دخل بشكل غير شرعي، بناء على
مظهره الخارجي بأنه "من غير المحتمل أن يكون مولوداً هنا". وهذا هو النظام. وهكذا
تعمل الشرطة، وهكذا تدور الأفكار في الشرطة. [...] التشخيص العنصري. وأعتقد
فعلا - وأنا أعترف أنها ليس صحيفة للشهرة - أن الشرطة لا تمتلك في الوقت الحالي
خطة بهذا الشأن. [...] لكن طريقة تعامل زميلاتي وزملائي مع الموضوع
لا ينبغي أن تكون محلاً للتجريح وينبغي أن تُعامل في الظروف الطبيعية - كما ندعو إليه ونعلمه -
بأقصى قدر من المهنية والهدوء والصبر بما يتيح
لمن يتعرضوا للتفتيش للشعور بالشيء نفسه. وهذا هو في اعتقادي الطريق الوحيد، لأنه
لا تتوفر لدينا في الظروف الراهنة إمكانيات أخرى من الناحية الفنية للتخلي عن هذا. فنحن
يمكننا الادعاء بأننا قررنا - وهو ما سيكون بلا فاعلية - بأن نتخلى يوم الإثنين
في القطارات والمطارات وفي كل مكان بشكل مبدئي عن تفتيش الناس ذوي البشرة المختلفة
. لكن هذا لن يكون مجدياً، ولن يكون صحيحا، فهذا ليس هو طريق الحل.
بل يجب إيجاد طريق آخر للحل، لكن ليس لدي أفكار بهذا الخصوص. كما لا يمكن
في الوقت الحالي مناقشة نوع آخر من التفتيش والمراقبة." (السابق ص 14-15).

كما يجب اتخاذ إجراءات وتدابير مبتكرة وذات توجه عملي من أجل التعريف بالقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية بشكل أكبر، خاصة المتعلقة بموضوعات العنصرية والحماية من التمييز وملاحقة جرائم الكراهية وتوفير الحماية والتعامل مع ضحايا العنصرية وجرائم الكراهية. فمن شأن هذا أن يحظى بالقبول والتطبيق في الحياة المهنية اليومية.[415]

وقلما أو ربما لم يعالج على الإطلاق حتى الآن في التأهيل المهني والتعليم التكميلي للموظفين في قطاع "الداخلية" (مثل الشرطيات والشرطيين) موضوعات العنصرية والتمييز وجرائم الكراهية وكذلك التعامل مع ضحايا العنصرية. لذا فمن الضرورة مناقشة هذه الموضوعات بعمق من أجل زيادة الوعي بهذه الظواهر في التعليم والتعرف على الجرائم المعنية بشكل أفضل والقدرة على ملاحقة مرتكبيها.[416]

وقد ثبت وجود نقاط الضعف التالية على نطاق واسع: لا توجد مواد تأهيل خاصة للشرطة بخصوص موضوعات العنصرية والتمييز وجرائم الكراهية أو لم يُذكر في المؤسسات محل الاستبيان (استبيان على مستوى ألمانيا عن التأهيل المهني والاستكمالي للشرطة).[417]

كما لم تُشرح أو لم يتم تناول مشكلة العنصرية المؤسسية أو التمييز المؤسسي في مراحل التأهيل المهني والاستكمالي إلا بشكل قليل أو بشكل فردي أو تم تجاهلها على الإطلاق. ولم تُقدم حلول للتعامل مع هذه الظاهرة أو لم تُقدم إلا بشكل فردي. لذا فمن الضروري بشكل خاص مناقشة التشخيص العنصري كنموذج حالة.[418] فالحديث عن هذا الموضوع يزداد على الأقل في مجال التأهيل الشرطي والدورات التكميلية. لكن لا تزال الخطوات الجوهرية لمواجهة التشخيص العنصري بجدية غير موجودة بألمانيا.[419]

كما أن موضوعات التأهيل المهني والمحتويات المهنية الفردية تمثل خطراً في إمكانية غرس أو زيادة الأحكام المُسبقة القائمة على التمييز الإثني أو الثقافي. وينطبق هذا الأمر على إجراءات التأهيل والدورات التكميلية التي من المُفترض أن تزيد من القدرات البينثقافية. لكن هذه الإجراءات لا تتناول موضوع "العنصرية" والتمييز.[420] فالأحكام المسبقة – كما أوضحت التحقيقات الغائبة في قضية الخلية السرية النازية (NSU) – تُعيق التوعية وملاحقة الجرائم. ويوضح هذا بشكل جلي التقرير الذي أعده المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية في بادن فورتمبيرج بتاريخ 30 يناير 2007، في سياق اغتيالات الخلية السرية النازية: "انطلاقا من خلفية أن قتل إنسان يُعتبر في محيطنا الثقافي أمراً شديد الحُرمة، فيمكن استنتاج أن المجرم في هذه الحالة قد ابتعد في نظامه السلوكي عن النظام الأخلاقي والقيمي المحلي".[421]

---

415 موقف مشترك للخبراء، لقاء الخبراء بتاريخ 29 مايو 2018. قارن
أيضًا: شيلنبيرج/لانج 2016، ص 35.

416 قارن الرسالة رقم 1352/6، ص 17؛ تم الاقتباس من OSZE و CERD و ECRI في شيلنبيرج/لانج 2016، ص 27؛
الرسالة رقم 1837/6، ص 13؛ محضر الجلسة 4، ص 127؛ الرسالة رقم 1841/6، ص 4.

417 قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 28.

418 قارن الرسالة رقم 1841/6، ص 4.

419 قارن محضر الجلسة 5 ص 83.

420 قارن محامون، المنظمات غير الحكومية، باحثون: التقرير الموازي للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD) لعام 2015، ص 11.

421 انظر رسالة البرلمان الألماني "البوندستاغ" رقم 14600/17. ص 575.

وأنماط التأهيل المُعتادة في مؤسسات التأهيل الشرطي والدورات الاستكمالية هي بشكل خاص "الهجرة والجريمة" و "الهجرة والتطرف" وكذلك "الإسلام" و "السلفية". أوضح تحليل للجدول المحاضرات والمناهج ما يلي: هنا تُقدم بشكل خاص "الخصائص الثقافية للمنطقة العربية" وكذلك "المعايير الثقافية الخاصة والغربية". وتُعالج موضوعات التطرف والإرهاب، وغالباً بشكل خاص التطرف اليميني، في سياق "الأجانب"، التطرف الإسلامي"، "الغرباء".[422] أشارت منظمة محامون، المنظمات غير الحكومية، باحثون إلى: يتم تدريس تصنيفات سلبية قائمة على التعميم تجاه غير المواطنين والمهاجرين وأصحاب الأديان المغايرة لدين الأغلبية، مما (يمكن أن) يؤدي إلى تأكيد الحكام المسبقة. ومن أجل عمل مهني للشرطة: يجب مواجهة الأحكام المُسبقة المحتملة والربط العام للأقليات والمهاجرين وغير المواطنين بالجريمة والتطرف والإرهاب.[423]

(8) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني.

ومن منظور السياسة الأمنية يجب التحلي بالشجاعة والعزيمة للاعتماد على شركاء التعاون خارج الجهاز الأمني. ومن شركاء التعاون المهمين للعمل المهني في مجال "الأمن الداخلي" الأطرافُ الفاعلة الرسمية الأخرى، خاصة البرلمانيون والبرلمانيات. ولا غنى عن تبادل الخبرات والعمل مع منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات ذات التنظيم الذاتي للمهاجرين أنفسهم. فالقدرة على الحوار والتعاون هي وسيلة مهمة لتحقيق هدف الأمن الاجتماعي. حيث يساعد الحوار على إفهام جميع الناس مميزات النظام الأساسي القائم على الحرية والديمقراطية. ومن بين هذه الاعتراف بشكل خاص بحرية كل إنسان بمفرده والمساواة أمام القانون والحرية، وكذلك حرية الاعتقاد والدين. ويجب معرفة أن الديمقراطية تمنح خيارات التنوع، كما أنها تتطلب احترام الآخرين. وهذه المطالب تؤدي ثمارها من خلال الحقوق الأساسية المكفولة في الدستور . وبالتالي فإن السياسة الأمنية تعني السياسة القائمة على الحوار والتعاون.

وقد ثبت: التعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص مع هيئات تقديم الاستشارة للضحايا لا يزال لا يعمل بشكل جيد بالقدر المطلوب. فمن النادر أن تتعاون منظمات المجتمع المدني، خاصة منظمات حماية ضحايا جرائم الكراهية، مع مؤسسات تأهيل واستكمال تأهيل الشرطة.

وقد توصلت لجان التحقيق في تورينغن وفي الحكومة الاتحادية إلى: يجب تطوير الإجراءات الجديدة الضرورية "للتعاون مع "ذوي البشرة الملونة" [People of Color] من ذوي الأصول الأجنبية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني[424]". وقد أوصت لجنة

---

422 قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 29.
423 قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 29.
424 انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، C.1. ص 1630.

تحقيق البوندستاغ (PUA) بتطوير مباديء دعم مناسبة. ومن المهم هنا "مشاركة مبادرات المجتمع المدني" من أجل الاستفادة من "الخبرات والقدرات" المتوفرة في "التصميم التنظيمي والضمني".[425]

ت) بيان الوضع

(1) المواقف والخبرات

تبلغ نسبة السكان ذوي الأصول الأجنبية 20% من إجمالي عدد السكان. أما نسبتهم في الشرطة في ألمانيا فتقل عن واحد في المائة.[426] وتهدف مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية والشرطة الاتحادية إلى زيادة نسبة الموظفات والموظفين المنحدرين من أصول أجنبية.[427]

وهذا هو رأي وزارة الداخلية والشؤون البلدية في ولاية تورينغن (TMIK) أيضًا. وقد أكد مساعد الوزير السيد جوتسه ما يلي: يكون البحث عن الموظفين بناء على "المعايير التخصصية"، ويتم الاختيار "دون تمييز". وهناك "إمكانية قليلة جداً" لإدخال نقاط معينة في إعلان التوظيف. ولا يمكن "لأسباب قانونية" إدخال معيار "الانحدار من أصول مهاجرة كمعيار اختيار". كما أكد أن ظروف التقدم للوظائف في تورينغن لا يمكن مقارنته للوضع في ولاية هيسن أو شليسفيج هولشتاين، حيث "يجلس أمامي أناس متنوعون". وبدلاً من هذا فإن المتقدمات والمتقدمين لشغل الوظائف في تورينغن هم "سكان محليون متجانسون جداً".[428]

وقال رئيس حماية الدستور السيد كرامر: يركز حماية الدستور بشكل تخصصي في موضوعات "محاربة التطرف الإسلامي" و "تطرف الأجانب" بشكل خاص على الوصول إلى "أشخاص من أصول مهاجرة وذوي خلفية حضارية" إلى المجال الذي تهتم به مؤسسة حماية الدستور بالمعنى الشامل. لكن هناك "استعداد" في ولاية تورينغن "لسلك طرق جديدة، ولفعل المزيد".[429]

وقد طالبت العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والخبراء بلجنة التحقيق البرلمانية بما يلي: يجب زيادة الجهود من أجل تعيين المزيد من الموظفين المنحدرين من عائلات أجنبية. لكن هذا لا يكفي وحده، حيث يجب في الوقت نفسه تغيير الهياكل والمناهج التي تسبب مشكلة من أجل التمكن من معالجة الموضوع بشكل أفضل فعلاً.

---

425 قارن رسالة البرلمان الألماني "البوندستاغ" رقم 14600/17، ص 866 وما يليها.

426 قارن أوين، روبرت كريست فان 2017: الشرطة والأجانب - نحو موضوع مزعج (مثير للقلق) في مرآة الأدب الحديث، في: كوبكه، كريستوف/فولفجانج كونيل (إصدار): الديمقراطية والحرية والأمن. إصدار بمناسبة بلوغ هانس جيرد ياشكه 65 عاماً. إصدارات علمية لجامعة الاقتصاد والقانون في برلين. العدد 63، بادن بادن: نوموس، ص 273-282 و ص 276.

427 قارن الرسالة رقم 1780/6، ص 45.

428 انظر محضر الجلسة 9 ص 125.

429 انظر محضر الجلسة 4 ص 81 وما يليها.

ويمكن فتح الشرطة للمهاجرات والمهاجرين من وجود دَفعة ديمقراطية داخل المؤسسة، بشكل يشبه إدماج السيدات في شرطة الحدود. وفي فترة السبعينات والثمانينات كان مبرر مشاركة السيدات هو حجة قلة عدد الرجال الذين يتقدمون لشغل الوظائف. كما لاحظت القيادة الشرطية بأنه لا يمكنها مواصلة غض الطرف عن المطالبة بالمساواة وبالتالي إتاحة الوظيفة التقليدية للرجال للنساء أيضًا." وتوجد في الوقت الحالي تصريحات مشابهة بخصوص إتاحة الالتحاق بالشرطة للمهاجرات والمهاجرين. ولهذه الخطوة مبرراتها الديموغرافية وكذلك الديمقراطية النظرية. فالنقاش الذي يدور في أغلب المجالات المجتمعية تقريبا يجد طريقه في مؤسسة الشرطة التي تنمو تاريخياً. فهي تتحرك في مجالات: أنشأت مؤسسة الشرطة قواعد "تقليدية"، وموظفوها هم جزءٍ من المجتمع، كما أن المؤسسة يجب أن تكون مؤسسة مواكبة للزمن في مجتمع متعدد.

وقد لاحظت الخبيرة جوليتس ما يلي: لا يكفي تعيين موظفين من أصول مهاجرة، حيث لا يكفي زيادة النسبة المئوية وحدها لزيادة الفهم الروتيني والمتابعة. "أعلم [...] من شرطيين الذين ذهبوا إلى الشرطة من ذوي الأصول الأجنبية يعانون من ضغط كبير في التأقلم على الوضع، لأنهم يمثلون أقلية في هذا الجهاز الأمني. وهذا يعني أن هناك عادات يتم فرضها ببساطة". فهناك آليات تُطبق بصرف النظر عن حصة التمثيل بالنسبة المئوية. ويجب العمل على هذا.[430]

(2) روح الجماعة و"ثقافة الأخطاء"

"من المطلوب بشكل عاجل تطوير سياسة أخطاء بدلاً من التمسك بمفهوم خاطيء عن روح الجماعة – فروح الجماعة الخاطيء أعاق بقوة عمل التوعية بلجنة التحقيق". ومن المطلوب التعلم من الأخطاء وإعادة التفكير بشكل نقدي في المسارات المعتادة وكذلك المسارات الحديثة في التعامل مع الأخطاء. وهنا لا يجب فهم "النقد الذاتي والوعي الذاتي [...] على أنه نوع من الضعف الشخصي، بل على أنه إشارة إلى القدرة على العلم من الأخطاء الخاصة[431]".

(3) الفهم، العقاب، الوقاية

ويعني التعلم من الأخطاء عن طريق التحليل: التحقيقات الفاشلة في معضلة الخلية السرية النازية (NSU) يجب أن تصبح نقطة انطلاق لرؤية ذاتية نقدية من قبل الشرطة.

ففي إطار معالجة الخلية السرية النازية (NSU) تم فحص حالات القتل من جديد، وتحديداً تلك التي تم تسجيلها في إحصائية المجتمع المدني بأنها ذات طابع عنصري أو معادي للسامية أو ذات حافز يمني متطرف. وقد كلفت ولاية براندنبورج بهذا المهمة إحدى المؤسسات الخارجية، وهي أحد المعاهد بجامعة بوتسدام. وقد رحبت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI)

430 انظر محضر الجلسة 3 ص 52 وما تليها.
431 انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، الفصل 4 ص 1631.

بهذه الخطوة. ويُلاحظ ما يلي: يجب في عمليات التحقيق تكليف مؤسسات مستقلة، مثل مراكز الأبحاث بالجامعات. ويمكن أن يدعمها لجنة استشارية مكونة بشكل خاص من ممثلين لوزارة الداخلية ومؤسسة التعليم التكميلي بالشرطة والمجتمع المدني. وقد يكون من المفيد: ممثلين للشرطة والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني يتواصلون فيما بينهم؛ وبالتالي يمكن أن يزيد مفهوم العمل من أجل بعضنا البعض. ولم توجد حتى الآن مثل هذه الدراسة في ولاية تورينغن.[432]

"انتقدت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) التابعة للمجلس الأوربي في فبراير 2017 أن إحصائيات منظمات المجتمع المدني، كما في ولاية ساكسونيا، قد ذكرت عدد أكبر من الجرائم ذات الحافز العنصري من نظيرتها الرسمية، وهو ما أرجعته اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب إلى الفهم الضيق لهذه الجرائم في العمل الشرطي. لكن لم يُبحث بالقدر الكافي العوامل والأسباب التي أدت إلى العجز في الملاحقة الجنائية[433]." بل إن هناك بيانات مختلفة داخل الشرطة نفسها في المنطقة: فقد سجلت الشرطة في برلين عام 2014 مثلا 74 جريمة لها علاقة بالهوموفوبيا أو الترانسفوبيا، من بينها 24 جريمة عنف.[434]

وتُسجل الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) في نظام إبلاغ موحد على مستوى ألمانيا. والأساس لذلك هو تعريف أصدرته جمعية العمل المكونة من رؤساء ورئيسات المكاتب الاتحادية الإقليمية للتحقيقات الجنائية بالتعاون مع المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية (AG Kripo) (نسخة 1 يناير 2017).[435] وحتى تاريخ إدخال الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) في عام 2001 سجلت ولاحقت الشرطة جرائم تتعلق بحماية الدولة، وذلك استنادًا إلى مبدأ التطرف. وقد تركز ذلك على الجناة وموقفهم الأيديولوجي. ولم يمكن تسجيل أبعاد مواقف لا تستند على أسس متطرفة، مثل العنصرية ومعاداة السامية. ومن خلال إدخال الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) تم تجاوز التسجيل التقليدي. لكن التقسيم الإشكالي العام إلى "يمين" و "يسار" سياسياً ظل قائماً. فقد نُظر إلى "عداء الأجانب" باعتباره صنفاً فرعياً من "اليمين السياسي".[436] وفي إطار النقاش حول معضلة الخلية السرية النازية (NSU) تم إنشاء مجموعة عمل من أجل تعديل الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK). كما أُضيف بعد تسجيل إضافي في الجريمة ذات الحافز السياسي وهو جرائم الكراهية.[437] وبالتالي صار 11 صنفاً من الجرائم: "معادي للسامية"، "معاداة الغجر"، "معاداة الأجانب"، "الإعاقة"،

---

432 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 7 وما تليها؛
http://www.mmz-potsdam.de/todesopfer-rechtsextremer-gewalt-in- brandenburg.html.

433 انظر الرسالة رقم 1352/6، ص 9.

434 قارن مشروع مناهضة العنف (MANEO): التقرير السنوي 2014، ص 90. لكن على مستوى ألمانيا لم يتم تسجيل سوى 60 جريمة بسبب التوجه الجنسي، من بينها 34 جريمة عنف في إطار الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK). (قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 20.)

435 قارن النموذج رقم 3980/6، ص 10-12.

436 قارن فورستر، هانس يورجن 1986: إختفاء الجاني بين الإحصائية الشرطية الجنائية وإحصائية الملاحقة الجنائية من خلال نموذج جريمة السطو في لوبيك 1978 حتى 1980، كارلسروهه: na؛ قارن شيلينبيرج SiFo 2018، في إطار الطباعة.

437 قارن محضر الجلسة 9 ص 126.

"معاداة المسيحيين"، "الوضع الاجتماعي"، "معاداة الإسلام"، "العنصرية"، "الانتماء الإثني الآخر"، "أديان أخرى"، "التوجه الجنسي".[438] وقد نُشرت البيانات التي تم جمعها بشكل غير موحد في الوقت الحالي. فقد نُشرت جرائم في مجال "جرائم الكراهية"، وبشكل خاص "عداء الأجانب" و "معاداة السامية" وكذلك بشكل إضافي بيانات عن "العنف العنصري". كما لم تُعالج هذه الظواهر كمشكلة ولم يتم توضحيها. وبالتالي فمن غير الممكن فهم الوضع الحقيقي للجرائم العنصرية والجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة. ولهذا هناك رغبة في خطة العمل القومية ضد العنصرية في المراجعة ومواصلة التطوير.[439] وقد لاحظ السيد مينتسل من وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) ما يلي: نظام التعريف مُحدد على مستوى ألمانيا. ولا يمكن لتورينغن مخالفة هذا النظام، حتى وإن كان هذا مبررًا بشكل تخصصي.[440]

كيف يمكن الآن تسجيل الجرائم في تورينغن في قسم الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK)؟ توجد "إرشادات عمل مشتركة" من مديرية الشرطة الإقليمية (LPD) والمكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية (LKA). يجب على الموظفات والموظفين في جميع حالات جرائم العنف التأكد من احتمال وجود دافع سياسي خلف الجريمة.[441] ومن أجل التأكد من جودة معالجة الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) فقد تم إنشاء قسم جديد (K4) في جميع أقسام الشرطة الجنائية. وفي المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية (LKA) يوجد قسم خاص بجرائم حماية الدولة (Abt.2). وبهذا يمكن التأثير في إطار المراقبة المتخصصة على قسم الشرطة القائم بالعملية.[442] وقد ذكرت نقابة الشرطة (GdP) في موقفها قسم "الوقاية الشرطية من التطرف". ومن خلال هذا القسم تُقدم عروضٌ وقائية، مثل تقديم الاستشارة إلى التنظيم الشرطي.[443]

فضلا عن هذا انتقد الخبراء بشكل مباشر وقاطع خلال جلسات التباحث المشتركة ما يلي: إنشاء هيئة "التطرف" في عام 2012 على وجه التحديد، أي بعد أن كشفت الخلية السرية النازية عن نفسها مباشرة، يجب أن يكون مفاجأة. فلجنة التحقيق (UA 5/1) ولجنة التحقيق البرلمانية تناقش مع المؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية/الأطراف الفاعلة في منظمات المجتمع المدني تصور التطرف بشكل نقدي، لأن هذا يسمح بفهم والعنصرية والتمييز وطرحهما للنقاش.[444]

438 انظر الرسالة رقم 1780/6، ص 19؛ محضر الجلسة 9، قارن أيضا محضر الجلسة 9، ص 108.
439 قارن الرسالة رقم 1780/6، ص 41.
440 قارن محضر الجلسة 9 ص 126.
441 قارن النموذج رقم 3836/6، المرفق 2.
442 قارن النموذج رقم 3980/6، ص 10 وما يليها.
443 قارن الرسالة رقم 1511/6، ص 2.
444 قارن النقد التفصيلي الموجه من أطراف متعددة لتصور العنصرية؛ قارن شيلنبيرج 2018، بولبسيتش، في إطار الطبع.

(4) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي

ذكر السيد مينتسل من وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) في جلسة الاستماع قرارا وزاريا يهدف إلى دعم موقف شهود الضحايا خلال عملية التحقيق. وبهذا يكون قد تحقق أحد مطالب لجتن التحقيق. فخلال عملية قبول البلاغات تلتزم الجهات المعنية بتوثيق الرؤية الشخصية للضحية في نموذج.[445] وقد تم تنبيه الجهات المُستقبلة للبلاغ بتقديم عروض المساعدة والدعم إلى الضحايا. وبهذا ينبغي على الموظفين تنبيه الضحايا بعروض المساعدة التي تقدمها الجمعيات ومراكز تقديم الاستشارة.[446] ويوجد لدى شرطة تورينغن معيار لحماية الضحايا يمكن تطبيقه بالتعاون مع اتحادات حماية الضحايا.[447]

وقد أبرمت إتفاقية إطارية للخدمة للتعامل داخل المؤسسات مع التمييز، وذلك لموظفي وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) والمؤسسات التابعة لها وشرطة تورينغن شاملة مجالس الموظفين. وبناء على الاتفاقية يوجد موظفون مختصون في الشؤون الاجتماعية لحماية الموظفات والموظفين. كما يوجد في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) مكتب لتقديم الشكاوى وفق المادة 13 الفقرة 1 من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG).[448] قال وكيل الوزارة جوتسه: قررت وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) عن وعي وإدراك بعدم إنشاء مركز تقديم الشكاوى الشرطية كقسم داخلي للشكاوى، بل جعله فقط مركزًا لشكاوى المواطنين[449] (انظر النقطة رقم ب. (5)).

(5) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة

وقد طالبت العديد من الجهات بإنشاء هيئة مستقلة للشكاوى من التصرفات الشرطية الخاطئة، وذلك مثل اللجنة الأوربية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI)، ومجموعة عمل الأمم المتحدة، ومفوض حقوق الإنسان بالمجلس الأوربي، ومنظمة العفو الدولية والمعهد الألماني لحقوق الإنسان.[450] وتوجد حالياً بالفعل مراكز للشكاوى من تصرفات الشرطة في بعض الولايات الألمانية. ففي ولاية راينلاند بفالتس تم في عام 2014 تعيين مفوض شرطة لدى مكتب المواطنين عليه تقديم التقارير إلى لجنة الداخلية بالبرلمان. ويتلقى المفوض شكاوى من الشرطيين والشرطيات والأوضاع الداخلية السيئة. في ولاية شليسفيج هولشتاين يعالج منذ 2016 موظف مختص

---

445 قارن محضر الجلسة 9 ص 101 وما تليها.
446 قارن محضر الجلسة 9 ص 104، النموذج 3837/6.
447 قارن محضر الجلسة 9 ص 113؛ النموذج رقم 3838/6، محضر الجلسة 9. ص 107.
448 قارن النموذج رقم 3980/6، ص 2؛ النموذج رقم 3980/6، ص 5-9.
449 قارن محضر الجلسة 9 ص 99 وما تليها.
450 قارن توبفر، إيريك، بمشاركة يوليا فون نورمان (2015): مراكز مستقلة للشكاوى من الشرطة. الركائز الأساسية لتجهيزها. أوراق شرطية رقم 27. معهد حقوق الإنسان، برلين؛ تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) عام 2009 ص 11) كانت هناك مطالب مشابهة متكررة خلال جلسات الاستماع من لجنة التحقيق البرلمانية.

شكاوى المواطنين وتصريحات موظفي الشرطة العاملين بالشرطة الإقليمية. الشرطة لديها صلاحيات شاملة، مثل حق الاستجواب والاطلاع على الملفات والتفتيش؛ كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني التقدم بالشكوى.[451] كما أوصت لجنة التحقيق في تورينغن (1/5) بإنشاء مكتب للشكوى.[452] وقال وكيل الوزارة السيد جوتسه في جلسة التحقيق بأن مكتب الشكاوى من أخطاء الشرطة في تورينغن قد بدأ عمله قبل بضعة أسابيع. وأضاف أن المكتب يخضع لوكيل الوزارة مباشرة.[453]

(6) التشخيص العنصري

التشخيص العنصري هو أحد أشكال العنصرية المؤسسية. لهذا فإن نقاش التشخيص العنصري لا يدور حول السؤال ما إن كانت الشرطية أو الشرطي عنصري. ويتصدر هذا العنصرية المؤسسية التي يمكن أن تحدث بصرف النظر عن القناعة الشخصية أو الحافز.

ويظهر "التشخيص العنصري" أشكال مختلفة، خاصة من خلال عمليات المراقبة التي تقوم بها الشرطة الاتحادية على الحدود والتعامل مع المارة والسكان فيما يُعرف بالمناطق الخطرة. ففي هذه الأماكن تكون الشرطة مخولة وفق القانون المحلي بتفتيش الأشخاص بصرف النظر عن الاشتباه بهم.

"ضحايا "التشخيص العنصري" يتحدثون عن شكواهم غالباً، وبعضهم يتصل بالمحكمة. وفي بعض الحالات يعتبرون عمليات التفتيش التي تقوم بها الشرطة بأنها تجارب صعبة وظالمة يتم وضعهم فيها علناً في سياق إجرامي ووصمهم به. وانطلاقاً من هذه الخلفية تنتقد منظمات الضحايا مثل "مبادرة أصحاب البشرة السوداء في ألمانيا" بشكل كبير علميات التفتيش العنصرية التي تمارس عملياً،

حيث أن "التشخيص العنصري" يشكك في انتماء الضحايا عملياً إلى المجتمع، وبالتالي فإن هذه الممارسة لها تبعات اجتماعية سلبية شاملة على التعايش السلمي وعلى الثقة في الشرطة وعلى الانتماء والمشاركة الاجتماعية للمجموعات ضحية هذه الممارسات. ويجب على مؤسسات الدولة الالتزام بحق الاحترام الشخصي لجميع الناس وفق المبدأ القائم على احترام الكرامة الإنسانية. لهذا لا يجوز لهم اتهام الناس بشكل شامل انطلاقاً من السمات المتغيرة[454]."

---

451 شيلنبيرج/لانج 2016، ص 29.

452 وبناء على التحليل البرلماني المفصل للتقصير سلطات التحقيق
والسلطات الأمنية في إطار قضية الخلية السرية النازية (NSU) أوصت لجنة التحقيق في تورينغن (UA 5/1) بـ"إنشاء لجنة إيضاح مستقلة للشكاوى من المؤسسات الرسمية يمكن للضحايا وكذلك الموظفين التوجه إليها بالشكوى" (الرسالة 8080/5 النقطة C.3. ص 1631).

453 قارن محضر الجلسة 9 ص 99 وما تليها.

454 انظر محضر الجلسة 5 ص 83.

في الوقت نفسه هناك إشارات إلى وجود *ممارسة جيدة*: فبين الحين والآخر توجد في بعض الولايات إجراءات لتفادي "التشخيص العنصري" في إطار عمليات التفتيش البعيدة عن الاشتباه، من خلال حظر قانوني مثلاً. "كما يزيد الحديث أيضًا عن موضوع التأهيل واستكمال التعليم الشرطي. لكن لا تزال الخطوات الجوهرية لمواجهة هذه الممارسة بجدية غير موجودة بألمانيا.[455]

قال السيد لي، مدير مركز التعليم بشرطة تورينغن، ما يلي: يوجد في الوقت الحالي تأهيل حول التعامل مع التشخيص العنصري في تورينغن.[456]

(7) التأهيل ومواصلة التدريب

فجرائم الكراهية قلما كانت حتى الآن موضوعاً في التأهيل والتعليم التكميلي، لكن هناك بالفعل ممارسة جيدة: فالشرطة الاتحادية (DIPOL) تتناول الموضوع بشكل صريح. ناقشت كلية الإدارة العامة (HfÖ) في بريمن في وحدة دراسية عن "جرائم الكراهية – الجريمة ذات الحافز السياسي" بشكل خاص سمات جرائم الكراهية ومجموعات الضحايا وتأثير المضايقات وطرق الوقاية. لكن لا توجد إلا القليل من الإشارات الواضحة إلى المجموعات المُعرضة للتمييز. فعلى سبيل المثال تعتبر المدرسة الشعبية العليا للإدارة العامة في ولاية شمال الراين ويسفاليا المعاقين والمشردين مجموعاتٍ مصابة بشكل خاص. وتضم مدرسة الشرطة في راينلاند بفالتس الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض مؤسسات اللاجئين. وتعتني براندنبورغ في قسم التعليم التطبيقي الإلكتروني في قسم "المعارف الأساسية عن التطرف اليميني" في عروض التعليم الاستكمالي بمعاداة السامية وعداوة الإسلام.[457]

وقد توصل تحليل لوضع التعليم التأهيلي والاستكمالي في مؤسسات الشرطة الإقليمية والشرطة الاتحادية إلى النتيجة التالية: يتم تناول التشريعات الوطنية والدولية، وكذلك حقوق الإنسان – لكن بقدر مختلف تماماً.[458] لكن هذا لا يعني أن التعليم يتم بطريقة ذات توجه عملي وبشكل مفهوم وبالتالي تصبح ذات أهمية للممارسة العملية الشرطية. ويصبح الموضوع ذا أهمية عملية في التطبيق عندما يتم ربطه بعمل الشرطة، خاصة بروتين الحياة العملية.

وتوجد ممارسة جيدة في ولاية براندنبورغ وراينلاند بفالتس وفي مدينة مونستر: فقد عُقدت هنا ندوات عن موضوع "حقوق الإنسان والشرطة" (المدرسة العليا للشرطة، المعهد العالي للشرطة في براندنبورغ، معهد الشرطة، المعهد الألماني للشرطة، معهد الشرطة في راينلاند بفالتس/المعهد الألماني للشرطة).

ويتم عادة تناول موضوع حماية الضحايا بشكل عام. ولا تُراعى جرائم الكراهية بشكل واضح. وقد ناقشت دراسة بالمعهد العالي للشرطة في زاكسن أنهالت طريقة تعامل الشرطة مع الضحايا المهاجرين عند وقوع جرائم عنصرية. وهناك حاجة للعمل في هذا المجال بالذات:

---

455 انظر محضر الجلسة 5 ص 83.
456 قارن محضر الجلسة 9 ص 107.
457 قارن شيلنبير ج/لانج 2016، ص 28.
458 قارن شيلنبير ج/لانج 2016، ص 28.

فهناك مؤشرات واضحة حسب الدراسة إلى وجود نقص في الحساسية لدى موظفي الشرطة في التعامل مع شهود الضحايا من المهاجرين عند وقوع جرائم ذات حوافز قائمة على أحكام مسبقة.[459] وتوجد ممارسة جيدة في براندنبورغ فيما يتعلق بموضوع "حماية الضحايا": فقد تناول المعهد العالي للشرطة في براندنبورغ (FHPol) موضوع حماية الضحايا والتعامل مع الضحايا بشكل مُستدام: ويقدم منهج تعليمي لمدة خمسة أيام عن "حماية الضحايا" معلومات بشكل خاص عن التعاون مع المؤسسات التي تساعد الضحايا. وفي هذا المنهج يُقدم أيضًا الدعم من منظور الضحايا إلى ضحايا العنف اليميني والعنصري والمعادي للسامية.[460]

ونادراً ما يوجد تعاون وتبادل خبرات مع منظمات المجتمع المدني، خاصة منظمات حماية ضحايا جرائم الكراهية. وفي ولاية زاكسن أنهالت هناك تعاون مع مؤسسة تقديم الاستشارة المتنقلة للضحايا في مدينة هاله ورابطة العمال الخيرية (AWO). كما توجد ممارسة جيدة في ساكسونيا السفلى: وقد تم تناول الموضوع في أكاديمية الشرطة (PA): ويتناول التأهيل بشكل خاص "تفكيك الفرضيات الثقافية للجريمة لدى المهاجرين التي تظهر لدى الدارسين بشكل متزايد في البداية". كما تتناول المحاضرات الحديث عن نظريات الجريمة والميول المتزايدة لتقديم البلاغات ضد المهاجرين والتبعات السلبية للاتهام الانتقائي والتعامل مع التنوع المدني.[461]

ممارسة جيدة: ومن أجل الوصول إلى نتائج جيدة قدر الإمكان لدى سلطات التحقيق وتفادي النماذج السلوكية الصعبة تركز بعض المؤسسات على دعم القدرات الاجتماعية (مثل قدرات حل الصراعات، والتأمل الذاتي، وتحمل الغموض). وإن كانت القدرة الاجتماعية هي أحد المؤهلات المحورية في عمل الشرطة الحديث فإن قدرة "التعددية" لدى الموظفات والموظفين لا يمكن إلا أن تكون ذات نتائج طيبة في ألمانيا. [462]

(8) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني.

قال السيد لي من مركز التعليم بشرطة تورينغن، ما يلي: نقوم [...] بإدماج أطراف المجتمع المدني في مجال التأهيل." ومن المفيد هنا وجود "برنامج إقليمي أيضًا للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم". وبشكل خاص نعمل "بالتعاون مع مديرية الشرطة الإقليمية" على "أن تصل العروض فعلاً إلى الشرطيات والشرطيين". وهذا ما تقوم به أطراف مختلفة مثل شبكة منع العنف [Violence Prevention Network] ومؤسسة الاستشارة المتنقلة [Mobit].[463] وقد أكد السيد كرامر، مدير حماية الدستور في تورينغن: من الضروري تبادل الخبرات مع الآخرين، مثل أطراف المجتمع المدني من أجل معالجة العنصرية المؤسسية في المصالح الحكومية.

---

459 قارن أسموس، هانس يواخيم/إنكه، توماس 2016: تعامل الشرطة مع الضحايا المهاجرين. فيسبادن: شبرينجر ف.س. ص 147؛ شيلينبيرج/لانج 2016:

460 قارن شيلنبيرج/لانج 2016، ص 28 وما تليها.

461 انظر شيلنبيرج/لانج 2016، ص 29.

462 موقف مشترك للخبراء، لقاء الخبراء بتاريخ 29 مايو 2018؛ وكذلك: شيلنبيرج/لانج 2016، ص 29؛ لجنة التحقيق المكونة من الخبراء.

463 انظر محضر الجلسة 9 ص 107.

ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

(1) الأسس المعيارية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز

أ) يجب إنشاء مجموعة عمل "العنصرية والتمييز" من أجل دفع المزيد من العمل الإيجابي بالداخلية إلى الأمام. ويجب أن تكون المجموعة صغيرة وواضحة (8–12 شخص) – ومكونة من متخصصين في وزارة الداخلية في تورينغن/الشرطة، وبرلمانيين وباحثين وممثلين لمنظمات غير حكومية والمجموعات المُصنفة حسب العرق. وينبغي أن يدعم البرلمان المجموعة بشكل مباشر. ويتمثل واجبها في تقديم الاستشارة إلى وزارة الداخلية في تورينغن وكذلك (أ) مراجعة القواعد الحالية والقوانين والتقاليد بشكل نقدي فيما يتعلق بالتمييز، (ب) تطوير معايير جودة تتعامل بشكل نقدي مع التمييز وكذلك (ت) المساهمة في خلق بيئة على وعي بالتمييز.[464]

ب) يجب تقوية طابع سياسة مكافحة التمييز بشكل هيكلي. وقد اقترح الخبراء ما يلي: يجب أن تحظى سياسة مكافحة التمييز بمكانة وزارية. وينبغي توطين المؤسسة خارج وزارة الداخلية، ويمكن في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK). ومن المهم وجود تبادل معلومات في مجال "الداخلية". وهنا يجب مشاركة ممثلي مجموعة العمل (من غير الوزراء) عن "العنصرية والتمييز" (قارن النقطة أ).[465]

(2) المواقف والخبرات

أ) ينبغي وجود دراسة جديدة حول انتشار الأحكام المسبق والعنصرية لدى الشرطيين. فهذه الطريقة تكفل الحصول على معلومات بشأن التحديات الحالية، حيث أن آخر دراسة أجريت في ألمانيا تعود لعام 1996. وبهذا يمكن لتورينغن إن فعلت أن تتبوأ مكانة رائدة في هذا المجال.

ب) من المهم ذكر الهياكل والتقاليد المختلفة عليها وربما غير المسموح بها في مجال عمل وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK). وهكذا يمكن الوصول إلى جودة أفضل في معالجة الأمور. كما يساهم هذا في تطوير استراتيجيات لتعامل الخبير،

- ومن بين هذا التعامل القدرة على الدراسة النقدية لموضوع العنصرية والإضرار بالمجموعات التي تعاني العنصرية في المؤسسات والأدوات والقوانين الخ.[466]

---

464 قارن محضر الجلسة 3 ص 39، 47؛ محضر الجلسة 8، ص 45؛ محضر الجلسة 8، ص 52، محضر الجلسة 8 ص 75؛ الرسالة رقم 1787/6 ص 6؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 17.

465 الموقف المشترك للخبراء، جلسة الخبراء، برلين في 2018/4/8.

466 قارن محضر الجلسة 3 ص 12، محضر الجلسة 3، ص 103.

- كما ينبغي إجراء تقييم نقدي لقوانين الشرطة الإقليمية وتعديلها.[467] ويجب الانتباه إلى تحجيم السلطة التقديرية خلال تفتيش الأشخاص،[468] يبنغي بشكل خاص مراجعة المواد 15 الفقرة 1 رقم 5. وذلك لأن سلة التقدير تحتوي على لائحة تستدعي في صياغتها عملية مراقبة تمييزية وعنصرية (وهي تفتيش الأشخاص دون داعٍ).[469]
- كما ينبغي مراجعة بن مكافحة العنصرية بدستور الولاية. يُناقش هذا في ولايتي برلين وبراندنبورغ أو حدث هذا بالفعل.[470]

ت) تواجد المواطنين المنحدرين من أصول مهاجرة بالشرطة هو تعبير عن الوضع الطبيعي. أحد الأعراض الجانبية مهم من ناحية سياسة الاحتواء. إن تم تعريف المعرفة على أنها القدرة على السلوك الاجتماعي فيمكن لهذه المعارف تحسين سلوك الشرطة في مهامها الفعلية وفتح طرق ذات آفاق جديدة. لكن المميزات المعرفية لا تخلق في ظروف إطارية اجتماعية وعقلية معينة فرص السلوك ذاتها بشكل آلي. لكن هذه المعرفة مرتبطة من خلال الاحتواء الاستراتيجي الفاعل لهذه الإمكانية. كما ينبغي مواصلة تحسين جهود تعيين الأشخاص المنحدرين من أصول أجنبية. ويمكن الاستعانة هنا بالنماذج الجيدة الموجودة في إطار الحكومة الاتحادية والولايات الأخرى.[471]

ث) ينبغي القيام بإجراءات وتقديم عروض تساهم (بشكل محتمل) وتشجع على حماية الموظفين الضحايا من العنصرية والتمييز. كما ينبغي مراجعة مدى تعاون الولاية مع غيرها من الولايات التي حققت تقدماً في هذا الأمر.

(3) التعلم من معضلة "الخلية السرية النازية" (NSU) وتطوير ثقافة الأخطاء

أ) أكدت لجنة التحقيق (PUA) في البوندستاغ ما يلي: وينبغي بشكل خاص تطوير "ثقافة الأخطاء" و "التحليل" بشكل نقدي في مجالات "الداخلية" و "القضاء".[472] والتعلم من الأخطاء يعني أخذ التحقيقات الفاشلة في قضية "الخلية السرية النازية" (NSU) لتكون نقطة انطلاق لرؤية ذاتية نقدية، وذلك بشكل واضح في قطاع الشرطة وحماية الدستور. وينبغي على ولاية تورينغن أن تنظم عملية تبادل المعلومات والخبرات، خاصة بين المنظمات غير الحكومية/الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK)/الشرطة، والبرلمانيين والباحثين ولجنة حماية الدستور. ويمكن أن يحدث هذا كخطوة أولى من خلال مناقشة الاغتيالات/الفروق بين البيانات الرسمية وبيانات مؤسسات المجتمع المدني.

---

467 قارن الرسالة رقم 1352/6، ص 17.
468 قارن المحضر ص 98 وما تليها؛ الرسالة رقم 1274/6 ص 7؛ محضر الجلسة 2، ص 28؛ الرسالة رقم 1274/6، ص 7؛ محضر الجلسة 4 ص 99.
469 قارن المنشورات رقم 1837/6، ص 7-8، محضر الجلسة ص 127.
470 قارن محضر الجلسة 3. ص 92؛ محضر الجلسة 3، ص 45؛ محضر الجلسة 8، ص 65.
471 قارن محضر الجلسة 4 ص 127.
472 قارن رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، الفصل C.4 ص 1631.

ب) ينبغي على تورينغن أن تبحث من جديد الاغتيالات ذات الحافز العنصري من منظور المجتمع المدني – وذلك عن طريقة لجنة/هيئة مستقلة.[473] ويمكن الاستناد في هذا إلى الممارسة الجيدة في ولاية براندنبورغ. ففيها بدأ معهد موزيس ميندلزون بجامعة بوتسدام دراسة.[474]

(4) الفهم، العقاب، الوقاية

أ) كما يُوصى بوجود توعية واضحة محددة وإدراك للعنصرية وجرائم الكراهية لدى الشرطة. وقد تم التأكيد مراراً على: التقسيم باعتباره "ذو حافز سياسي" أو "متطرف" لا يساعد على فهم وملاحقة الجرائم المُرتكبة في مجال "العنصرية" والتمييز والجرائم القائمة على الأحكام المسبقة.[475] وحتى بعد المناقشة المتعمقة لمفهوم الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) من الصعب فهمه بشكل واضح. لهذا يُتوقع: حتى بالنسبة للشرطيين في الخدمة فإن نظام التعريف والتسجيل غير واضح.

لهذا يجب اتخاذ إجراءات تسمح للشرطيات والشرطيين بفهم وبالتالي بمعالجة هادفة للجرائم العنصرية والجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة. ولا يمكن لولاية تورينغن تغيير النظام المعهود على مستوى ألمانيا دون إمعان نظر، بالرغم من ذلك ينبغي تطوير وتحقيق مواد وتعليمات وتدريبات حتى يتعرف موظفوها على الجريمة العنصرية والجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة ويوثقونها ويلاحقونها. كما يجب خلق معايير مفهومة يؤكد بوضوح معنى جريمة الكراهية والجريمة القائمة على الأحكام المُسبقة.[476]

ب) عندما يتم خلق المواد والتعليمات والتدريبات فيجب القيام بمراجعة على مستوى النظام وبشكل موجه للمشكلة لمعرفة طريقة القيام بالتقسيم والتوضيح الملائم. وبهذه الطريقة يمكن تسجيل وتوثيق وملاحقة الجرائم العنصرية والمنافية لحقوق الإنسان بشكل أفضل.

كما ينبغي إشراك وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK)/الشرطة، والمنظمات غير الحكومية/ومنظمات المجتمع المدني والمجال العلمي والممارسة التعليمية (مثل تعليم حقوق الإنسان والديمقراطية) في عملية التطوير. فضلا عن هذا ينبغي على الأطراف الفاعلة مراجعة المنتجات المذكورة ومناقشتها بشكل نقدي. وبهذه الطريقة قد تتمكن تورينغن من تحقيق السبق في هذا المجال – وذلك

---

473 قارن رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، الفصل C.4.c ص 1631.

474 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 7 وما تليها.

475 منظمة محامون، والمنظمات غير الحكومية وباحثون 2015، ص. 6. اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) عام 2008، ص 16؛ هيومان رايتس ووتش 2011، ص 3؛ لانج، كاتي (2015): تقرير عن خلفية "التقرير الموازي للتقرير الألماني الرسمي الموجه إلى لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز"؛ http://rassismusbericht.de/wp-content/uploads/Hintergrundpapier-Dr-Kati-Lang.pdf ص 7 وما تليها؛ شيلنبيرج/لانج 2016، ص 19. ملخص وقائمة في شيلنبيرج 2018، Psychopol في طور الطباعة؛ لجنة تحقيق البوندستاغ، لجنة رقم 14600/17، ص 861، التقرير الموازي للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD) لعام 2015: ملاحظات ختامية، ص 4.

476 قارن محضر الجلسة 4 ص 103 وما تليها.

من خلال ممارسة جيدة في التسجيل والتوثيق وملاحقة الجرائم العنصرية والجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة. وعلى المدى المتوسط يمكن لتورينغن أن تدعم الإصلاح (المتواصل والمُراد) في نظام التسجيل الشرطي في ألمانيا بشكل يتميز بالكفاءة.[477]

ت) يجب أن يحتوي التأهيل المهني والتكميلي للشرطة على المواد التعليمية والبرامج التدريبية (قارن رقم أ و ب) في المناهج التعليمية. ومن أجل تجهيز البرامج التدريبية بالمحتويات يجب مراعاة المعارف التالية:

فمفهوم العنصرية غير صالح لمعالجة موضوعات "العنصرية" و "التمييز". بل يجب تجنب هذا المفهوم فيما يتعلق بالعمل الوقائي،

كما يُفضل التخلي عن مصطلحات مثل "عداء الأجانب"، لأن هذه المصطلحات تنفي عن صاحبها الانتماء وتنبثق منها طرق تفكير إثنية وقومية.

ث) ينبغي تسجيل وتوثيق وملاحقة لغة الكراهية.[478]

ج) تشير الدراسات الاجتماعية إلى العلاقة السيئة بين حقول البيانات الواضحة وحقول البيانات المظلمة في مجال جرائم الكراهية والعنف العنصري.[479] وينبغي على نظام الإحصاء المُحسن أن يدون كل من حقول البيانات الواضحة وحقول البيانات المظلمة. وهكذا يُفعل في الولايات المتحدة الأمريكية.[480]

ح) يجب مراجعة طرق الإبلاغ أونلاين للشرطة لمعرفة مدى سهولة استخدامها، حيث يجب أن تكون مُتاحة ويسهل الوصول إليها.[481]

خ) ينبغي عمل "تحقيق مستقل" للإجابة على السؤال التالي: هل يتم إدراك وملاحقة الجرائم ذات الحافز العنصري في الوقت الحالي بالشكل المطلوب – بالشكل المطلوب من لجنة تحقيق البوندستاغ (PUA TH) والبرلمان الاتحادي نفسه؟ يجب التركيز على "العواقب الفعلية في الممارسة" أي "لمعرفة إلى أي مدى تغير عمل في الملاحقة التي تقوم بها الشرطة والنيابة".[482]

د) يُنصح بإدخال نظام مستقل لجمع البيانات بشكل كمي ونوعي التي تسجل حجم العنصرية في كافة المؤسسات بالولاية. ويجب أن يسجل النظام حالات التشخيص العنصري أيضًا؛ فحجم الممارسات بهذا الشأن ليست معروفة.[483]

---

477 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 7 وما تليها.
478 قارن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب ((ECRI؛ محضر الجلسة 4 ص 97 -116.
479 قارن بشكل خاص جيشكه، دانيل 2017: الجميع يتحدث عن الكراهية. ما الذي يقف خلفها؟ مدخل، في: المعرفة تخلق الديمقراطية، سلسة من إصدار معهد الديمقراطية والمجتمع المدني، 1 ص 168-190، ص 50؛ كوستر، مارك 2017: مفهوم الجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة وتبعاتها على الممارسات الشرطية، في: كوبكه، كريستوف/فولفجانج كونيل (إصدار): الديمقراطية والحرية والأمن. إصدار بمناسبة بلوغ هانس جيرد ياشكه 65 عاماً. لإصدارات علمية من جامعة الاقتصاد والقانون في برلين. العدد 63، بادن بادن: نوموس، ص 167-182 ص 171.
480 قارن كوستر، ص 177.
481 قارن موقف مؤسسة أمادو أنطونيو، ص 4 لجنة التحقيق في تورينغن.
482 انظر محضر الجلسة 5 ص 80 وما يليها.
483 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 9 وما تليها.

(5) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان

أ) هناك مطلب خاص يتمثل في "تحسين الوضع الفعلي والمحتمل لضحايا العنف واليميني". ومن المحوري لتحقيق هذا "توفير الحماية لشهود الضحايا وتقديم المساندة لهم في الاستفادة من حقوقهم[484]." ومن المحوري: يجب على الشرطة تبصير الضحايا بشكل أفضل بحقوقهم. ومن بين هذا: „واجب التنبيه إلى عروض تقديم الاستشارة للضحايا بالتوازي مع مؤسسة "فايسر رينج" (EZRA) عن طريق تسليم بيانات اللجنة الخاصة بها باليد وتوفير المواد المعلوماتية المعنية في قاعات الشرطة والقضاء[485]"والتنبيه إلى إمكانية تقديم دعوى عارضة والحق في العودة الآمنة إلى البيت بعد العمل والإرسال الإلزامي للمعلومات عن طريق عروض تقديم الاستشارة.[486] كما ينبغي نقل القواعد التي تحمي الضحايا بشكل استباقي أيضًا – مثل قيام مستشارة/مستشار لحماية الضحايا بمرافقة المجني عليهم خلال التحقيق وحضور المواعيد لدى المحكمة.[487]

ب) ينبغي تحسين الشروط التي تشجع الضحايا على الإبلاغ عن الجرائم العنصرية والجرائم الأخرى القائمة على الأحكام[488] المُسبقة. ومن المهم في هذا الصدد تأهيل وتعيين مختصين مؤهلين في مجال جرائم الكراهية بالمؤسسات الشرطية.[489] كما ينبغي التأكد من إمكانية إنشاء هيئة تظلم تعتني بالضحايا وذويهم.[490]

(6) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة، إيذاء ثانوي

أ) تم إنشاء هيئة شكاوى من الشرطة. لكن هيئة الشكاوى ليست مستقلة. بعد تقديم معلومات تفصيلية عن التكليف بالعمل وطريقة عمل هيئة الشكوى من المقرر مواصلة التشاور في جلسة الاستماع التالية: ما هي الخطوات المُقترحة من أجل تمرير المشاكل الداخلية الحساسة عبر الهيئة؟ كما يجب التأكيد على ضرورة مناقشة استقلالية الهيئة. كما يجب على الهيئة إعلان الشكاوى رسمياً.[491] أوصت

---

484 انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، التوصيات C.5. ص 1633.
485 انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، التوصيات C.5. ص 1633.
486 قارن محضر الجلسة 4 ص 126؛ دراسة ezra (الرسالة) 39-40 ، محضر الجلسة 6، ص 145.
محضر الجلسة 8 ص 31.
487 قارن محاورة المدعي العام ر. كيستنر هينجست بتاريخ 2016/4/6، في دراسة ezra 2014، ص 40.
488 قارن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا MC.DEC/9/09 ،(2009) (OSZE)، ص 2 رقم 3، مُعاد ذكره في: المعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR) عام 2016، ص 30.
489 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 7-8.
490 قارن توصيات منظمة محامون، والمنظمات غير الحكومية وباحثون 2015، ص. 6.
491 كما كانت هناك توصيات مشابهة ذكرها في موقفهم أعضاء اللجنة الخبراء
السيد يلماتس جوناي والسيدة د. شيلنبيرج وكذلك ممثل
لجنة تقديم الاستشارة للضحايا ((ezra؛ قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 7-10؛ قارن توبفر، إيريك، بمشاركة
يوليا فون نورمان (2015)؛ تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) ص 11.

لجنة التحقيق في تورينغن (UA 5/1) بأن يصبح "إنشاء هيئة تسوية" الشكاوى من التصرفات الحكومية يمكن للضحايا وكذلك الموظفين التوجه إليها".[492] وينبغي مراجعة هذا الاختيار.

ب) الإيذاء الثانوي هي مشكلة متزايدة بشكل جاد ذات تبعات خطيرة على الضحايا. ولا توجد في ألمانيا إلا القليل من الدراسات عن هذا الموضوع. لهذاينبغي طلب عمل دراسة تقوم بدراسة وفحص تجارب ضحايا العنف العنصري والجريمة القائمة على الأحكام المُسبقة مع الشرطة. ينبغي مراجعة إمكانية قيام هيئة الاستشارة ezra بعمل طبعة جديدة من الدراسة التي قامت بها مع التركيز الواضح على العنصرية والتمييز والجريمة القائمة على الأحكام المُسبقة. كما ينبغي عمل دراسات منتظمة كمية ونوعية عن الموضوع.[493]

(7) التشخيص العنصري

أ) الصيغ والإجراءات التي قد تحتوي على تشخيص عنصري أو يكون التشخيص العنصري من تبعاتها يجب أن تحظى باهتمام خاص أثناء المراجعة النقدية وتعديل القواعد والتقاليد الخ (قارن السابق). يُنصح بإلغاء الفقرات المعنية أو استكمالها بشكل يتناول المشكلة أو إعادة صياغتها عند الضرورة. كما يجب التأكيد هنا على معايير الاشتباه المُبرر للقيام بالتفتيش وإجراءات المراقبة والتحقيقات.[494]

ب) في الوقت نفسه ينبغي تطوير استراتيجيات تطبيقية تتيح ممارسة موافقة لحقوق الإنسان وخالية من التمييز وتحقق في الوقت ذاته الغرض منها. وينبغي على مجموعة العملة المقترحة أعلاه أن تقوم بالتطوير أو تشرف عليه على الأقل.

ت) وباعتبارها *ممارسة جيدة* يتم التأكيد على "حملة من أجل ضحايا العنف العنصري على يد الشرطة (KOP)" في برلين. فهي تحتوي منذ العام 2000 على سرد تاريخي لحملات التفتيش العنصري التي تقوم بها الشرطة في برلين. أما بالنسبة لولاية تورينغن فلا توجد حتى معلومات عن حالات فردية موثوقة[495]: لهذا يُنصح بعمل مبادرة ودعم لدعم مثل هذه الحملات.

---

492 انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، الفصل C.3. ص 1631.

493 قارن محضر الجلسة 6 ص 132.

494 قارن الرسالة رقم 1352/6 ، ص 17؛ الرسالة رقم 1274/6 ، ص 9. تمت الإشارة في المشاورات إلى دراسة المعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR) في عام 2013، وهي بعنوان: "التشخيص العنصري - تفتيش الأشخاص المخالف للقانون"، الذي يتحتوي على العديد من التوصيات الموجهة إلى المؤسسات والسياسة. أوصت منظمة العفو الدولية بضرورة إعادة صياغة المادة 15 الفقرة 1 رقم 5 من قانون المهام الشرطية (PAG) بشكل يجعل الشرطة لا تبحث بشكل موجه عن الأشخاص "من غير ذوي المظهر الألماني" وكذلك قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 9 وما تليها.

495 قارن محضر الجلسة 7 ص 98 وما تليها.

(8) التأهيل ومواصلة التدريب

أ) الهدف من التأهيل ومواصلة التدريب هو تغيير عمليات الاختيار وزيادة الوعي لدى الموظفين – وصولاً إلى تحسين معرفة وملاحقة الجرائم العنصرية والجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة. ومن الأمور الجوهرية هنا ضم أبعاد مكافحة التمييز وأبعاد مكافحة العنصرية وأبعاد الإدراج. كما يجب هنا مراعاة الإطار القانوني القائم على الدستور وحقوق الإنسان. ويجب دعم توفير المعارف وتنمية القدرات مثل دعم الشعور والتعاطف وكذلك دعم القدرة على التصرف. فالتعليم الذي يتعامل بشكل نقدي مع العنصرية والتمييز هو شرط مهم لانتهاج الطريق السليم بشكل يتفق مع القانون ومهمة العمل في عالم تسوده العولمة والتعددية والتعدد الثقافي.[496] كما يجب تحقيق تعلم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك رقة المشاعر واحترام التنوع والبُعد عن الأحكام المسبقة كمطلب رئيسي. ويجب أن يحتوي التأهيل والتعليم الاستكمالي الاعتياي على الموضوعات التالية[497]:

- العنصرية والتمييز
- حماية الضحايا، وبشكل واضح لضحايا التمييز وجرائم الكراهية
- جرائم الكراهية
- الاحتواء الإلزامي لمنظورات مكافحة التمييز ومنظورات مكافحة العنصرية في التديب المهني لخلق قدرات بينثقافية

كما ينبغي أيضا مراعاة تكوين القدرات الاجتماعية بجانب توفير المعارف الحسية. وبجانب حل المشاكل وحل الصراعات ينبغي اتخاذ إجراءات وقائية للوقائة من العنصرية والتمييز. ومن المهم أيضًا توفير الإمكانيات التي تساعد في التعامل مع العنصرية بشكل بنّاء .[498]

ويُنصح كذلك بتجنب "تنمية القدرات البينثقافية" بشكل ساذج. فهناك تصورات ثقافية مختلفة في ألمانيا، ولا يرجع السبب في هذا فقط إلى وجود عدد كبير من الناس ينحدرون من أصول أجنبية أو لكونهم أجانب. لهذا لا مفر من التدريب على القدرات "التعددية". فيجب أن تحتوي "تنمية القدرات البينثقافية" على موضوعات "العنصرية والتمييز" وفهم "علم تربية الهجرة". وإلا فإن هناك خطر: يُنظر في السياق الشرطي إلى الأشخاص المنحدرين من أصول مهاجرة على أنهم "الآخرون" التي تُعتبر ثقافتهم القيمية سلبية من حيث الظاهر

---

496 قارن محضر الجلسة 11 ص 77.

497 قارن الرسالة 1352/6 ص 17؛ الرسالة رقم 1841/6 ص 4؛ المعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR) ص 27؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 13.
محضر الجلسة 4، ص 127؛ محضر الجلسة 6، ص 35؛ محضر الجلسة 7، ص 39، النموذج 2959/6.
ص 9؛ وكذلك شيلنبيرج/لانج 2016، ص 35.

498 قارن محضر الجلسة 7 ص 39؛ محضر الجلسة 8، ص 67؛ محضر الجلسة 8، ص 89 ، الرسالة رقم 1523/6 ص 2 وما تليها، 5؛ الرسالة رقم 1508/6، ص 2 و 5 وما تليها.

مقارنة بقيم الشرطة والعاملين فيها (من غير ذوي الأصول المهاجرة). ويجب تفادي هذا الخطر لتجنب العمل غير المهني في المستقبل.[499]

ب) ينبغي إنشاء مجموعة عمل (قارن أعلى النقطة الأولى). وتعتمد هذه المجموعة على النتائج (البينية) للجنة التحقيق البرلمانية – ولاحقا على نتائج الدراسة المستقلة. ومهمة مجموعة العمل هي وضع استراتيجيات ومعايير جودة وإجراءات فعلية يمكن من خلالها معالجة موضوعات لجنة التحقيق البرلمانية ورؤياها في التأهيل المهني والتكميلي لدى الشرطة في تورينغن. ومن واجبها أيضًا متابعة التطورات عن "العنصرية" و "التمييز" و "جرائم الكراهية" و "التعامل مع ضحايا الجرائم العنصرية الخ". وعليها أن تقوم بعملية حصر منهجي. ولتحقيق هذا ينبغي عمل دراسة مستقلة عن حالة التأهيل المهني والتكميلي للشرطة في ولاية تورينغن.

ت) وقد ذكرت لجنة التحقيق في الخلية السرية النازية بضرورة تطوير "ثقافة الأخطاء". ويحتوي هذا على رؤية ذاتية نقدية للعمل الخاص والقدرة الحوارية والنقدية المؤسسية.[500] ويعني هذا بالنسبة للتأهيل المهني والتكميلي: ينبغي التدريب على القدرة التحليلية النقدية. كما يلزم التعاطي مع أخطاء التحقيق. وينبغي أن يمثل موضوع الخلية السرية النازية أساس مثل هذا التعاطي في عملية التأهيل المهني والتكميلي، خاصة العمل الخاطيء للشرطة في إطار "العنصرية والتمييز". كما يجب تطوير وتطبيق تدريبات خاصة بعملية التأهيل المهني والتكميلي. وتعمل على هذا في الوقت الحالي الخبيرة السيدة د. شيلنبيرج (جامعة لودفيج ماكسيماليان في ميونخ) من خلال مشروعات مختلفة مكونة بشكل أساسي من مجموعات صغيرة من الخبراء في مجال الشرطة. وينبغي على تورينغن دعم هذا المشروع بشكل فاعل والذي يقوم على المعارف التي توصلت إليها لجنة التحقيق في تورينغن (1/5) والتقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية. وينبغي على تورينغن دعم المشروع بشكل فاعل وبذل الجهد من أجل تعميق مبادرة تطوير المواد التأهيلية في مجال الشرطة ومواصلة تحسينها. وعلى المدى القصير ينبغي على تورينغن أن تؤسس لجنة علمية مستقلة – بالتعاون مع خبراء من وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK)/الشرطة، وممثلين عن المجموعات المُصنفة حسب العرق يشرفوا على تطوير التدريبات الشرطية أو يكونوا مسئولين عنها.

---

499 قارن عمل التحقيق حول اغتيالات الخلية السرية النازية (NSU) والجرائم وغير ذلك في تحليل لجنة التحقيق في تورينغن (UA 5/1) وفي لجنة التحقيق التابعة للبوندستاغ (PUA).

500 قارن رسالة البرلمان الألماني "البوندستاغ" رقم 14600/17، ص 909، 911.

(9) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني.

أ) من خلال إنشاء "مجموعة عمل مشتركة" كما اقتُرح أعلاه (النقطة ث) (1) يتم دعم التعاون بين وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK)/الشرطة والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ويتوافق هذا مع المزيد من الإجراءات المُوصى بها، مثل التحقيقات المستقلة في حالات القتل/العنف العنصري والجرائم القائمة على الأحكام المُسبقة. وينبغي الانتباه إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية "بالتعاون مع من يُعرفون باسم ذوي الأصول المغايرة [People of Color] والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني".[501]

ب) وينبغي التأكد من: كيف يمكن تنفيذ إلزام الشرطة بتقديم عروض المساعدة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، خاصة التي تقدمها ezra وغيرها من المؤسسات التي تعمل في مجال العنصرية والتمييز، بشكل يحقق الهدف المنشود؟ يمكن توثيق هذا التقديم.

ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

من أجل مواصلة المشاورات في مجال "الداخلية" في إطار اللجنة ينبغي الإجابة عن الأسئلة التالية:

(1) الأسس المعيارية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن *(TMIK)***

أ) في أي المعايير تُذكر الأسس اللازمة صراحة، خاصة في قسم الخدمة/الولاء وفق المادة 54 من قانون الموظفين في تورينغن (ThürBG)، عقد العمل، التنبيهات القانونية/"قانون التنبيهات"، في معايير ضمان الجودة عبر مراقبة الخدمة؛ في نماذج وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) والمؤسسات التابعة لها؟ نرجو ذكر صيغ محددة.

ب) هل يُحتمل وجود أفكار واقتراحات تؤدي إلى مصطلحات أكثر وضوحا للمعايير؟ ما هي؟

[501] انظر رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، C.1. ص 1630.

أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم

ما هي الممارسة الجيدة الموجودة (فيما يتعلق بالمجالات المذكورة في رقم A.a) في ولايات أخرى أو على المستوى الاتحادي؟

(2) المواقف والخبرات

(أ) **أسئلة مُوجهة إلى المُستمع إليهم**

أ) ما هي طريقة التعيين التي تتبعها مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) والشرطة الاتحادية خلال طلب الموظفين المنحدرين من أصول مهاجرة؟

ب) ما الذي تنصح به اتحادات ومنظمات ضحايا العنصرية والتمييز – مثل الرابطة الاتحادية للمثلي الجنس من الذكور والإناث لدى الشرطة – من أجل اتخاذ إجراءات داخلية تساعد على مكافحة التمييز والتمييز المضاعف؟

(3) التعلم من معضلة "الخلية السرية النازية" (NSU) وتطوير ثقافة الأخطاء

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (*TMIK*)**

أ) هل تم مراجعة طرق التعامل مع القضية والنماذج والمحتويات التعليمية باعتبارها عواقب ناجمة عن أخطاء التحقيق في مشكلة الخلية السرية النازية ((NSU؟

- نرجو ذكرها على وجه التحديد. متي تم إدخالها؟ متى وكيف جرى تنفيذها وتطبيقها؟ (مثلا قوائم المعايير، الوحدات التعليمية، أدوات المراقبة)

- نرجو ذكر الإجراءات بالتفصيل وعمل قائمة بالإجراءات التي تم تنفيذها بناء على ثقافة الأخطاء التي طالبت بها لجنة البوندستاغ (PUAs TH) ولجنة التحقيق (BT).
- ما هي صعوبات التنفيذ وفق تقدير وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK؟

ب) ما هي التغييرات الوظيفية التي بدأت أو تحققت في إطار كشف الفشل في الخلية السرية النازية (NSU)/فشل المؤسسات؟ نرجو ذكر قائمة بالمفصولين والمنقولين.

<u>أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم</u>

أ) دعوة أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية بالبوندستاغ (PUAs) بشأن الخلية السرية النازية (NSU): نرجو ذكر الرأي حول موضوع "روح المجموعة وثقافة الأخطاء" بشأن الخلية السرية النازية (NSU) حينها واليوم – إن أمكن. ما هي الخطوات التي بدأت وما هي مشاكل التنفيذ؟

ب) دعوة المؤلفين وأساتذة ومدرسي الجامعات والمعاهد البحثية: تقارير عن نتائج الدراسة ومناهج التأهيل المهني والتكميلي بشأن موضع "روح المجموعة" و"ثقافة الأخطاء"

ت) مراجعة مستقلة لحالات القتل بسبب عنف على أساس عنصري الخ: يمكن أن يتحدث أ.د. كوبكه (كلية الاقتصاد والقانون، برلين؛ سابقا في معهد موزيس ميندلزون بجامعة بوتسدام) عن المشروع البحثي الذي جرى الانتهاء منه براندبورغ وأن يذكر التحديات والفرص التي تواجه مثل هذه الدراسة.

(4) الفهم، العقاب، الوقاية

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن *(TMIK)***

أ) كيف يتم التأكد من أن الشرطيات والشرطيين في تورينغن يقومون بمعرفة وملاحقة وعقاب جرائم العنف العنصرية أو غيرها من الجرائم المنافية لحقوق الإنسان؟ – حتى وإن لم يعتبروها "ذات حافز سياسي" وذات توجه "يميني"؟ نرجو ذكر جيمع النقاط المهمة (مثل مواد التوعية والمعلومات، التدريبات الإلزامية).

ب) هل هناك خطة محترفة للوقاية من الجريمة تضمن توفير الحماية لضحايا العنصرية وغيرها من التمييز (مثل ذوي الميول الجنسية الأخرى *LSBTTIQ)؟

ت) هل تم إشراك ولاية تورينغن إلى عملية التقويم ومواصلة التطوير الاتحادية؟[502] من هو المسؤول عن هذا على المستوى الاتحادي؟ من في تورينغن؟

ث) ما الذي يمكن أن تقوم به تورينغن من أجل معاقبة جرائم (العنف) العنصرية وغيرها من الجرائم المناهضة لحقوق الإنسان بشكل افضل؟

أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم

ما هي التدابير التي تنفذها ولايات ألمانية في مجال "الداخلية" وتراعي فيها مكافحة التمييز والعنصرية و/او جرائم الكراهية كظاهرة مستقلة؟ كما ينبغي التشاور بشكل خاص مع الدائرة الاتحادية للتحقيقات الجنائية (BKA) وكذلك ولاية براندنبورغ وبرلين وساكسونيا السفلى. هل توجد

- توجيهات؟
- مواد إعلامية؟
- تدريبات؟
- أخرى؟

[502] قارن الحكومة الاتحادية 2017: خطة عمل وطنية ضد العنصرية. المواقف والإجراءات للتعامل أيديولوجيات عدم التكافؤ وما يترتب على ذلك من تمييز. https://www.bmfsfj.de/blob/116798/5fc38044a1dd8edec34de568ad59e2b9/nationaler-aktionsplan-rassismus-data.pdf.

(5) التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (*TMIK*)**

أ) إلحاق مرسوم وزاري، لائحة حماية الضحايا، نموذج عن التوثيق.[503] شرح التنفيذ (الفعلي، في شكل خطوات) في الممارسة العملية. وخلاله تناول صعوبات التطبيق المحتملة.

ب) أخصائيون اجتماعيون ومختصون بالتواصل ومفوضون مختصون:

- نرجو إلحاق وصف العمل وتحديد وظيفة المختصين بالتواصل في المؤسسات. هل تم استدعاء أخصائيين اجتماعيين بضحايا الجرائم العنصرية وغيرها من الجرائم المنافية لحقوق الإنسان و/أو كانوا مختصين بذلك؟ ما هي مجالات بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي أو الجرائم القائمة على الأحكام المُطلقة التي يوجد بها أخصائيون اجتماعيون؟
- بخصوص المفوضين المختلفين: هل هناك مفوضون مهمتهم ومجال عملهم الأساسي هو "العنصرية" وبُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي؟ إلحاق شرح العمل على وجه التحديد وتحديد الوظيفة وكذلك اتفاقية الخدمة الإطارية.
- كيف ومتى تم تأهيل أو مواصلة تاهيل الموظفين الاجتماعيين والمفوضين في مجال "العنصرية والتمييز"؟
- كيف حصل الموظفون على المعلومات بشأن هذا العرض؟
- كيف كان من الممكن توفير هذه المعلومات والعروض إلى الموظفين بشكل أكثر فاعلية؟

ت) التأكد من توعية ضحايا الجرائم العنصرية/جرائم الأحكام المُسبقة بحقوقهم وعروض المساعدة لهم:

- نرجو إلحاق التعليمات واستمارة عروض المساعدة وكذلك النموذج الذي يساعد الشرطيات والشرطيين على تقديم المعلومات عن حقوق ضحايا الجرائم العنصرية/جرائم الأحكام المُسبقة والعروض المقدمة للضحايا. هل يجب من باب الإلزام توعية الضحايا بحقوقهم وبعروض المساعدة عند تواجدهم في الشرطة؟ في أي الحالات أو في أي الجرائم يحصلون على المعلومات؟

[503] قارن محضر الجلسة 9 ص 96 -127.

- مؤسسة "فايسه رينج" ليست متخصصة في عروض ضحايا الجرائم العنصرية أو جرائم الكراهية. كيف يمكن ضمان أن ضحايا الجرائم العنصرية/جرائم الأحكام المُسبقة على علم بمن هم مختصي التواصل المعنيون؟ هل هناك معالجة منهجية للعروض الواضحة التي يمكن لضحايا الاستفادة منها؟ إرفاق ورقة الإخبار/صحيفة المعلومات المعنية.
- هل هناك تدابير إلزامية أو على الأقل عروضٌ في التأهيل المهني والتكميلي تعرف الشرطيات والشرطيين بالمواقف والتعامل مع ضحايا الجرائم العنصرية/جرائم الأحكام المُسبقة وتمنحهم المعلومات عن حقوق وعروض المساعدة المُقدمة للضحايا؟ ما هي؟

ث) هل هناك استراتيجية للتعامل مع عدم معرفة الجرائم العنصرية وجرائم الأحكام المُسبقة؟ اقتراحات؟

أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم

أ) طلب آراء الأشخاص في الشرطة الإقليمية والاتحادية الذين لديهم خبرات بتطبيق الإجراءات المُوصى بها (قارن أعلى)

ب) دعوة ممثلي اتحاد مراكز تقديم الاستشارات لضحايا العنف اليميني والعنصري والمعادي للسامية ج.م. (VBRG): هل هناك إجراءات ممكنة لتحسين تقديم الدعم للضحايا؟

(6) السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (*TMIK*)**

أ) ما هي العقوبات الممكنة في حال التصرف الخاطيء للشرطيات والشرطيين؟ عرض إجراءات تبدأ بالحديث إليه وتصل إلى إنهاء الخدمة.

ب) مكتب الثقة في الشرطة:[504]

- نرجو إلحاق وصف العمل والمهمات الرسمية

[504] قارن محضر الجلسة 9 ص 96 -127.

- هل يتعاون مكتب الثقة في الشرطة في تورينغن مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، مثل مكتب تقديم الاستشارة للضحايا والمنظمات ذات التنظيم الذاتي لمجموعات الضحايا؟ مع أيها؟ هل هناك تبادل عمل ذو هيكل واضح معها؟ هل هناك اتفاقية تعاون؟ ما هي؟ هل هناك إجراءات تنبه المواطنين إلى هذه العروض؟ ما هي؟
- هل هناك "محامية" في مجال "العنصرية والتمييز" مؤهلة للتعامل مع الضحايا؟ أو هل يوجد تخطيط لتأهيل من هذا النوع؟

أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم

أ) طلب تقارير خبرة من المكاتب المستقلة لتقديم الشكاوى من الشرطة في راينلاند بفالتس وشليسفيج هولشتاين. التحديات والفرص والعقبات؟

ب) طلب مواقف ممثلي "حملة من أجل ضحايا العنف العنصري على يد الشرطة" في برلين (KOP) بخصوص التسلسل التاريخي

(7) التشخيص العنصري

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (*TMIK*)**

في حال إنشاء مجموعة عمل أو الأمر بتبادل ذو طابع هيكلي حول الموضوع: من الذي ينبغي أن يكون ممثلا فيها من وجهة نظرك؟[505] هل مشاركة مؤسسات تأهيل وتدريب الشرطة ذات جدوى؟

أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم

أ) طلب تقارير ممثلي الشرطة في ساكسونيا السفلى وبريمن لمعرفة الممارسات والإجراءات لديها

[505] قارن رسالة برلمان ولاية تورينغن رقم 8080/5، النقطة C..إجراءات في الوثيقة نفسها، بشكل محدد: التوصية بإنشاء مجموعة عمل في مجال "الداخلية".

ب) في أي الدول أو الولايات الاتحادية يوجد حظرٌ قانوني واضحٌ؟

(8) التأهيل ومواصلة التدريب

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن *(TMIK)***

أ) أي من الموضوعات المذكورة أدناه هي أجزاء ثابتة في التعليم والتأهيل المهني/المناهج؟ أين، لمن وكيف يتم عرض الموضوعات؟ الشرح بشكل محدد كيفية مناقشة الموضوع:

- موضوع "مكافحة التمييز"
- موضوع "العنصرية"
- موضوع "جرائم الكراهية"
- موضوع "التعامل مع الضحايا" وبشكل خاص مع العنصرية والتمييز وجرائم الكراهية

ب) تقول وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK): في "المؤسسات التعليمية توجد عروض تأهيل تكميلي عن موضوع الإسلام السياسي/الإرهاب، والتطرف اليميني والتطرف اليساري وحماية الضحايا تقدم المعارف اللازمة عن العنصرية والتمييز في شكل محتوى رئيسي."[506] نرجو ذكر على وجه التحديد كيفية تناول موضوع العنصرية والتمييز هنا.

ت) فعاليات فردية: نرجو ذكر قائمة بجميع الفعاليات الخاصة حول موضوع "العنصرية" و"التمييز" و"جرائم الكراهية" و"التعامل مع الضحايا" منذ عام 2012.

ث) عروض التأهيل التكميلي للشرطة والإدارة في إطار البرنامج الإقليمي موجودة "في صفحة [507]."denkbunt-thüringen.de

- هل يتعلق الأمر بفعاليات فردية؟ جزء من المنهج التعليمي؟
- هل يمكن استدعاء العروض من عند الشرطة مباشرة وإن كان "نعم" فأين؟ أم يجب على الشرطيين والشرطيات الذهاب إلى صفحة البرنامج الإقليمي DenkBunt؟

[506] قارن محضر الجلسة 9 ص 96 -127.
[507] قارن محضر الجلسة 9 ص 96 -127.

- من هم العاملون في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) الذين يختصون بالعروض؟ المصلحة؟ مجالات العمل؟ العدد؟
- التقييم: كيف يتم تقييم العروض من قبل الموظفين؟ (هكذا فقط يمكن الحكم على جدوى ما يقوم به الموظفون ومدى فائدته.) ما هي المشاكل من وجهة نظر وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن ((TMIK؟ كيف يمكن تحسين العروض بشكل مُجدٍ؟

ج) قسم شرطة المدرسة الشعبية العليا للإدارة العامة في تورينغن، كتاب الوحدة الدراسية:[508] ذكر طريقة وحجم معالجة موضوعات "العنصرية" و"التمييز" في المحاضرات النظرية والعملية. إمكانيات التحسين؟

ح) بخصوص ظاهر "الدعم السلبي" توجد حاليا أولى الإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) لمواجهة الظاهرة (مثل تغيير الموظفين الإداريين).[509] ما هي الإجراءات الأخرى التي تبدو مفيدة؟

خ) بشكل عام: أين ترغب وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) بإجراء المزيد من التحسينات؟

<u>أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم</u>

أ) دعوة/سؤال ممثلي مؤسسات التأهيل والتدريب الذين يمتلكون أولى الممارسات الجيدة (قارن أعلى: الشرطة الاتحادية ((DIPOL، شرطة ساكسونيا السفلى الخ) بخصوص الوحدات التعليمية/المحتويات والخبرات.

ب) طلب رأي أ.د. كوبكه (كلية الاقتصاد والقانون) بخصوص الدراسات عن موضوع التقييم في عملية مواصلة التأهيل الشرطي.

ت) طلب رأي الوزارة الاتحادية للداخلية والبناء والوطن (BMI) والشرطة الاتحادية – محتويات محددة للإجراءات الداخلية التي تزيد من الفهم وقبول الاحترام وتنفيذ حقوق الإنسان في مجال العنصرية والتمييز؛ وقد ذُكرت هنا الفعاليات الخاصة بتعريف العنصرية وفق معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية (ICERD) و"التشخيص العنصري"[510]. أين ومتى ومن يمكنه التنفيذ؟

---

508 قارن محضر الجلسة 9 ص 96 -127.
509 قارن محضر الجلسة 9 ص 96 -127.
510 قارن الحكومة الاتحادية 2017: خطة عمل وطنية ضد العنصرية.

(9) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني.

(أ) **أسئلة موجهة إلى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (*TMIK*)**

أ) ضم المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني لدى وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) ومراكز الشرطة ولدى مؤسسات التأهيل المهني والتكميلي للشرطة، ولدى حماية الدستور؟

- من الذي يتم إشراكه عبر البرنامج الإقليمي؟ بشلل مُنتظم؟
- مع أي من المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني توجد اتفاقيات تعاون أو غيرها من الاتفاقيات؟
- ما مدى تكرار النشاطات المشتركة؟ ما هي الأطراف الفاعلة؟ ما هي النشاطات؟

ب) اقترح رئيس مؤسسة حماية الدستور إنشاء مركز وقاية اتحادي.[511] هل يمكن عمل هيكل مشابه على مستوى ولاية تورينغن؟ ذو جدوى؟ كيف يجب حينها أن يبدو؟ قدم اقتراحات.

أسئلة مُوجهة إلى آخرين من المُستمع إليهم

طلب نماذج للمارسات الجيدة: ""التبادل/التعاون" بشكل عام في مجال "الداخلية" وبشكل خاص في عملية التأهيل المهني والتكميلي في ولايتي براندنبورغ وزاكسن أنهالت.

[511] قارن محضر الجلسة 4 ص 66 -96.

3) القضاء

أ) ***ملاحظات أولية***

يتركز الشرح التالي على القضاء. من أجل الوضوح سيتم تقسيم الفصل من خلال الإجراءات الجوهرية التي ذُكرت في إطار المشاورات: 1. إدخال إحصائية قضائية ومراجعة الآثار القانونية من خلال بيانات المساواة ومكافحة التمييز؛ 2. هل يمكن تجاوز ثغرات الحماية عبر القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) على المستوى الإقليمية عن طريق سن قانون لمكافحة التمييز على مستوى الولاية أو تشريح لمكافحة العنصرية في الدستور و 3. إجراءات في مجال التأهيل والتعليم التكميلي للموظفين في مجال القضاء.

ب) ***شرح المشكلة***

السلطة القضائية مُلتزمة بحظر التمييز المنصوص عليه في الدستور وفق المادة 3 الفقرة 3 من القانون الأساسي (GG) والمساواة العامة أمام القانون وفق المادة 3 الفقرة 1 من القانون الأساسي (GG). بعد تحقيقات قام بها مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية جرت 5% من مشاورات التمييز في مجال القضاء – خاصة لأسباب عنصرية (15%)، أو بسبب الإعاقة (15%) أو بسبب الجنس (11%).[512] لا ينص القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) على وجود استحقاقات قانونية للضحايا في حالات التعرض للتمييز بسبب التصرفات الرسمية. وحتى في مجال القضاء نفسه توجد حاليا بعض صور التمييز. وقد تبين هذا من خلال تجربة الخلية السرية النازية (NSU). وكان السؤال عن التصرفات القضائية الخاطئة المحتملة في قضية الخلية السرية النازية نقطة مهمة في لجان التحقيق البرلمانية في تورينغن وعلى المستوى الاتحادي.[513] فقد ثبت في التقرير النهائي للجنة التحقيق (UA 5/1) وجود أخطاء وقصور في مجال القضاء. وتشمل هذه مجال التحقيق

---

512 قارن مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية (2017) (إصدار): التمييز في ألمانيا. التقرير الجماعي الثالث لمركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية والمختصين المعنيين في مجال اختصاصهم بالحكومة الاتحادية والبرلمان الألماني "البوندستاغ"، ص 45، 139.

513 قارن رسالة ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص 1630؛ رسالة البرلمان الألماني رقم 14600/17.

بلجنة التحقيق ومرتبطة بتوصيات مقدمة إلى القضاء، مثل تحسين تأهيل وتدريب القضاء ووكلاء النيابة. كما تشير استنتاجات لجنة التحقيق الاتحادية (PUA) بالبوندستاغ إلى وجود قصور منهجي في مجال القضاء أدى إلى قصور في المعلومات.[514]

(1) إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية

من أجل إصدار صورة عن الوضع وعن عدد ومسار الجرائم ذات الدوافع العنصرية يجب جمع البيانات المطلوبة. فعندما يتم جمع البيانات بشكل ذي مدلول فيجب تحديد الدوافع العنصرية. ويبدأ هذا بأن تقوم الشرطة بتحديد الدوافع العنصرية خلال إعداد الملف. وهكذا يمكن فهم دور وأهمية ظروف هذه الجرائم مرورًا بالإجراءات كلها وصولا إلى الانتهاء منها على يد القضاء.[515] وترتبط المطالبة بإحصائية مسار قضائي بالمطالبة بجمع بيانات عن المساواة ومكافحة التمييز. وسيتم تناول هذه النقطة في الفصل رقم B.II.5) بعنوان مجالات العمل الأخرى. فإن طُبقت هذه المطالبات فيمكن مكافحة واقع العنصرية والتمييز في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية بشكل أفضل. وبهذا يمكن القيام باستراتيجيات مناهضة بشكل فاعل.[516]

ومن المهم بالنسبة للأشخاص الذين كانوا ضحية لجريمة عنصرية الحصول على عرض الاستشارة المتنقلة (ezra): ويجب ذكر دافع الجريمة خلال معالجة المحكمة لها وخلال إصدار الحكم.[517] وقد أكد وزير العدل لاوينجر المساهمة التي يمكن أن تقدمها الإحصائية القضائية في كشف تجارب التمييز. وقد أشار إلى تسجيل الجرائم "اليمينية المتطرفة" و"المعادية للأجانب" وفق معايير موحدة على مستوى ألمانيا منذ 1992.[518] وقد أُدخلت إحصائية عن جرائم الكراهية منذ عام 2018. وسوف تحتوي هذه على الإجراءات القضائية ضد موظفي الشرطة بسبب العنصرية. لكن لا توجد في ولاية تورينغن إحصائية مسار قضائي تتخطى ما ذُكر. ولا توجد حاليا خطة بها.[519] لهذا يمكن إثبات ما يلي: لا توجد إحصائية مسار قضائي متنوعة. وهذا يصعب من عملية الرصد خاصة للتمييز العنصري الراسخ هيكليا ومؤسسيًا. ولا يمكن التعرف على توجهات التطور العنصري إلا بصعوبة.[520] ولا يعيق عدم وجود بيانات متمايزة عن التمييز والمساواة[521] تقدير الآثار القانونية بشكل صحيح فقط في النهاية،. بل يجب قبل سن

514 قارن رسالة ولاية تورينغن رقم 8080/5، ص -15851579، 163-1633؛ رسالة البرلمان الألماني البوندستاغ، ص 863-864.
515 قارن محضر الجلسة 2 ص 28.
516 قارن محضر الجلسة 2 ص 34؛ محضر الجلسة 7، 39؛ النموذج 2867/6، ص 8.
517 قارن محضر الجلسة 6 ص 131.
518 قارن محضر الجلسة 9 ص 153.
519 قارن محضر الجلسة 9 ص 161، 167.
520 قارن محضر الجلسة 2 ص 44.
521 قارن أيضًا: B.II. 5.

القوانين مراجعة مدى احتمال أن يكون القانون يستدعى تأثيرات عنصرية مقصودة أو غير مقصودة. كما أن القواعد القوانين التي تبدو بشكل يائس خالية من العنصرية يمكن أن تكون ذات تاثير عنصري غير مقصود. وبهذا يتواصل وجود هياكل عنصرية. ويمكن أن تؤدي مراجعة واضحة خالية مع العنصرية للآثار القانونية إلى مواجهة هذا. لكن هذا لا يحدث.[522] لهذا فإن حظر القوانين القائمة على التمييز والالتزام بمنع التصرفات القائمة على التمييز التي تقوم بها المؤسسات والموظفين هو جزء من حظر التمييز بشكل شامل ومتوافق مع حقوق الإنسان. وقد التزمت جمهورية ألمانيا الاتحادية بهذا من خلال توقيعها معاهدة حظر التمييز.[523]

(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور

يحتوي دستور ولاية تورينغن على حظر التمييز. لكن التطبيق القانوني لهذا الحظر غير موجود. وتحدث ثغرات الحماية بشكل خاص في المجالات التي لا يشملها القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). ولا يقدم القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) تطبيقاً بسيطاً من الناحية القانونية للالتزامات بالقانون الدولي النابعة من اتفاقية مكافحة العنصرية.[524] وعلى المستوى الاتحادي يطالب الأطراف الفاعلون في المجتمع المدني بتنقيح القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). وقد وردت هذه المطالبة في خطة العمل القومية للحكومة الاتحادية لمكافحة العنصرية.[525] فالناس في تورينغن لا يحظون بالحماية الفاعلة من التصرفات القائمة على التمييز على أيدي الجهاز الإداري في تورينغن أو الشرطة أو موظفي القطاع التعليمي.

لكن هناك مشكلة إضافية: المعايير الأوروبية القائمة التي تهدف إلى مكافحة التمييز في القطاع العام والخاص[526]، لم تُطبق حتى الآن إلا بشكل جزئي أو لم تُطبق أصلا في القطاع العام.[527] وقد عبر العديد من المنظمات والضحايا والخبراء في إطار جلسة الاستماع عن رغبتهم في قيام الولاية بعمل لسد هذه الثغرة في الحماية. [528]

---

522 قارن محضر الجلسة 2 ص 28؛ قارن الملحق رقم 2867/6 ، ص 4؛ قارن أيضًا B.II. 4.
523 قارن محضر الجلسة 5 ص 78.
524 قارن محضر الجلسة 2 ص 44؛ محضر الجلسة 5، ص 78 وما تليها.
525 قارن الرسالة رقم 1780/6، ص 98.
526 قارن RL 2000/43/EG و RL 200/78/EG و RL 2016/54/EG وكذلك RL 2004/113/EG.
527 قارن الرسالة رقم 1787/6، ص 3-4.
528 قارن محضر الجلسة 2 ص وما تليها44؛ محضر الجلسة 8. ص 54؛ محضر الجلسة 8، ص 72؛ محضر الجلسة 9، ص 10؛ محضر الجلسة 11، ص 32؛ الرسالة رقم 1787/6، ص 2.

(3) الموظفون/التأهيل المهني والتكميلي

من الشروط اللازمة للتصرفات الخالية من التمييز في مجال القضاء هو أن يمتلك الموظفون المعارف الكافية. وهذا ما أكدته ممثلة عن الكنيسة الإنجيلية من خلال مثال لإحدى الإجراءات الجنائية. ويؤدي النقص المعرفي لدى القضاء ووكلاء النيابة إلى عدم التعرف على خلفية الجريمة وبالتالي عدم معرفة مقدار العقوبة.[529] فمراعاة خلفية الجريمة كان سيؤدي إلى تقييم آخر لدوافع الجريمة (جريمة الكراهية) وإلى مقدار عقوبة مختلف (المادة 46 الفقرة 2 ص 21. قانون العقوبات الجنائية). في خطة العمل القومية ضد العنصرية يتم الإشارة إلى الوحدات التعليمية التكميلية للقضاة ووكلاء النيابة عن موضوع العنصرية.[530] أما البرنامج الإقليمي للتقبل والتنوع فقد أخبر بما يلي: لا يوجد لدى النيابات العمومية موظفون لديهم حس ومؤهلون بالقدر الكافي عن جرائم العنف المُعادية لذوي الميول الجنسية المُغايرة (LSBTTIQ*).[531]

(4) الملاحقة القضائية/قانون الإجراءات

تثبت أخطاء التحقيق في الخلية السرية النازية (NSU) عيوب الملاحقة القضائية الفاعلة للجرائم ذات الدوافع العنصرية. ونتيجة لذلك غيّر المشرع عام 2015 قانون العقوبات الجنائية ومعايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV) بالنظر إلى دوافع الجريمة ذات الحافز العنصري.[532] في قانون قياس العقوبة المادة 46 الفقرة 2 ص 21. نسخة من قانون العقوبات الجنائية تم إدخال الدوافع العنصرية والمعادية للأجانب وغيرها من الدوافع المنافية لحقوق الإنسان إلى القانون. ويجب مراعاة هذا بشكل واضح في قياس العقوبة.[533] كما حدث تغيير مشابه في معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV).[534] وقد وافقت ولاية تورينغن على التغييرين في مجلس الولايات الاتحادي.[535] وبجانب الواجب المنصوص عليه قانونًا بملاحقة الجرائم فإن مؤسسات الملاحقة القضائية لها وظيفة وقائية.[536] وقد أشار المعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR) في لجنة التحقيق البرلمانية إلى حاجة أخرى في الإصلاح: التصنيف "عداء الأجانب" كدافع للجريمة. كما أن هناك نقاط خلل كبيرة خلال الملاحقة القضائية الفعلية للجرام ذات الدافع العنصري. كما انتقدت مبادرات ومنظمات أخرى وكذلك الضحايا هذا الخلل في خطة العمل القومية ضد العنصرية.[537] قالت مؤسسة أمادو أنطونيو ما يلي: المُلاحقة

---

529 قارن محضر الجلسة 6 ص 124.
530 قارن الرسالة رقم 1780/6، ص 41.
531 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 13.
532 قارن محضر الجلسة 5 ص 80 وما تليها؛ الرسالة رقم 1352/6، ص 8؛
533 قارن المادة 46 الفقرة 2 ص 21. نسخة قانون العقوبات الجنائية.
534 قارن رقم 15، الفقرة 5 من معايير ((RiStBV)؛ رقم 86 الفقرة 2 من معايير (RiStBV).
535 قارن النموذج رقم 3864/6، ص 4 وما تليها.
536 قارن محضر الجلسة 9 ص 153.
537 قارن محضر الجلسة 5 ص 80؛ الرسالة رقم 1780/6، المرفق III ص 18-21؛

القضائية للحكايات العنصرية والقائمة على التمييز في الإنترنت معيبة. وتصر المنظمات الدولية على مكافحة أكثر فاعلية للغة الكراهية – وضم المؤسسة صوتها لهذه المطالب.[538]

ت) بيان الوضع

(1) إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية

ومن النماذج الجيدة في تسجيل البيانات القضائية للجرائم ذات الدوافع العنصرية هي الممارسة الموجودة في سويسرا. فهناك تجمع اللجنة الاتحادية السويسرية ضد العنصرية (EKR) منذ عام 1995 بيانات إجراءات عن المحاكمات الجنائية. ومن خلال هذه البيانات يمكن تحليل مجموعات الجناة والضحايا. وقد سلم جهاز الاستخبارات الفيدرالي إلى اللجنة الاتحادية السويسرية ضد العنصرية (EKR) أحكاماً وقرارات صادرة من الكانتونات السويسرية بخصوص الجرائم ذات الدوافع العنصرية. وتلتزم السلطات في الكانتونات بإخبار جهاز الاستخبارات الفيدرالي (NDB) بكافة الأحكام والقرارات في سياق الجرائم ذات الدوافع العنصرية. وتعتمد في هذا على لائحة الإخبار بالقرارات الجنائية في الكانتون. وتُعد اللجنة الاتحادية السويسرية ضد العنصرية (EKR) ملخصاً مُبهم الهوية لجميع الأحكام والقرارات التي تم إرسالها.[539]

وقد اتفقت مجموعة عمل عابرة للولايات في ألمانيا على نموذج تسجيل لما يُعرف باسم إحصائية REX. والهدف منها هو تحسين جمع البيانات. وتحتوي إحصائية REX على بيانات وفق المعايير الاتحادية المُوحدة عن الجرائم اليمينية المتطرفة والمعادية للأجانب. وقد نشرت وزارة العدل الاتحادية هذا. كما سُجلت جرائم تتوافر فيها مؤشرات بوجود توجه "يميني" لدى الجُناة، خاصة الجرائم ذات الصلة بالقومية الشعبية أو العنصرية أو النازية.[540] وفي "نموذج التسجيل التابع للنيابة بخصوص إحصائية REX" وُصفت الجرائم التالية كـ "يمينية متطرفة" و/أو "معادية للأجانب": الجرائم التي تتوافر فيها مؤشرات بوجود توجه "يميني"، وذلك مع تقدير الجريمة و/أو موقف الجاني، دون أن يكون هدف الجريمة بالضرورة هو تعطيل أو إلغاء أحد عناصر النظام الأساسي

538 قارن الرسالة رقم 1277/6 ، ص 4؛ الرسالة رقم 1803/6 ، ص 2.
539 قارن الرسالة رقم 1818/6، ص 9.
540 قارن النموذج رقم 3864/6 المرفق 3.

الديمقراطي الحر (التطرف بالمعنى الدقيق).[541] كما تُسجل بشكل خاص الجرائم الموجهة ضد أشخاص "بسبب رأيهم السياسي، أو جنسيتهم أو الانتماء أو العرق أو الأصل أو لون البشرة أو الدين أو المنشأ أو بسبب وجود إعاقة لديهم او بسبب توجههم الجنسي أو وضعهم الاجتماعي أو مظهرهم الخارجي".[542] والمقصود بالجرائم "المعادية للأجانب" هي الجرائم الموجهة "ضد أجانب أو من يُعتقد أنهم أجانب (مثل المواطنون المُجنسون أو الألمان ذوي المظهر "الأجنبي" (هكذا!))"[543].

تُسجل النيابات العامة في تورينغن بيانات مماثلة منذ 1 يناير 2018. وبجانب دوافع الجريمة يتم تسجيل ما إن كانت الجريمة المعنية قد ارتُكبت على يد أحد العاملين بمصلحة رسمية. والهدف من هذه هو الوصول إلى استنتاجات بشأن جرائم الكراهية ذات الطابع المؤسسي. ومن المُتوقع الحصول على أولى الأعداد بالتقرير في النصف الثاني من عام 2018.[544] وقد أشار الوزير لاوينغر إلى السمات التي لا تزال مفقودة في نموذج جمع البيانات، كما أشار إلى القواعد الموحدة على مستوى ألمانيا التي لا يمكن أن تغيرها تورينغن بشكل أُحادي. وأكد الوزير موافقته على العمل من أجل المزيد من الإصلاحات.[545]

ووفقاً للمعارف الموجودة حتى الآن لا توجد مُراجعة واضحة للآثار القانونية المتعلقة بالعنصرية في ولاية تورينغن أو في جمهورية ألمانيا الاتحادية. على العكس من هذا توجد في مجالات أخرى، مثل الاقتصاد والاستدامة، إجراءات وآليات لمراجعة الآثار القانونية.[546]

(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور

وقد وصفت المنظمات التي أشارت إلى الثغرات في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) إلى ثغرات الحماية في قانون المؤسسات والمجال التعليمي بشكل خاص. وطالبت بإدخال قانون الشكوى من الهيئات وكذلك بتوسعة القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) ليشمل مجالات القانون المدني وقانون العمل. ونظرًا لأن الناس يتعرضون أيضًا للتمييز بسبب وضعهم الاجتماعي فينبغي زيادة سمات التمييز.[547] ويمكن أن يكون قانون المساواة في تورينغن نموذجا لقانون مكافحة التمييز على مستوى الولاية وفق رأي المنظمات الألمانية الحديثة.[548] كما

541 انظر النموذج رقم 3864/6، المرفق 3 ص 1.
542 انظر النموذج رقم 3864/6، المرفق 3 ص 1.
543 انظر النموذج رقم 3864/6، المرفق 3 ص 2.
544 قارن محضر الجلسة 9 ص 158 وما تليها.
545 قارن محضر الجلسة 9 ص 166.
546 قارن محضر الجلسة 2 ص 34 وما تليها.
547 قارن محضر الجلسة 8 ص 54؛ محضر الجلسة 11، ص 32.
548 قارن الرسالة رقم 1787/6، ص 3 وما تليها.

توجد عمليات تشريع مشابهة حالياً في برلين. أما في براندنبورغ فإن قانون مكافحة العنصرية مذكور في دستور الولاية.[549] وقد تحث تحالف العمل في براندنبورغ عن إدخال القانون: أعلنت براندنبورغ في 2013 أن مواجهة العنصرية من خلال تغيير الدستور هو من أهداف الولاية. وقد حُذف مصطلح "العرق" من نص الدستور واستُبدل بعبارة "لأسباب عنصرية".[550] ويجب التأكيد هنا على: رفض وجود أجناس بشرية لم يؤدي إلى حذف مصطلح العرق من النصوص القانونية – حتى في ولاية تورينغن. وذكّر تحالف العمل بوضوح بما يلي: حذف مصطلح العرق وحده يخلق ثغرة حماية – حيث يجب في الوقت نفسه وضع صياغة تُسمي العُنصرية. كما شرح تحالف العمل فائدة البنك القانوني من خلال نموذج عملهم الشخصي: من السهل على شبكة المجتمع المدني الوصول إلى الأطراف الرسمية الفاعلة؛ كما يمكنها الاستناد بشكل آمن على هدف الدولة خلال التعامل مع السلطات.[551]

أكدت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK): خلال تطبيق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) توجد بعض العوائق. منح المشرع بالولاية في إطار التشريع التنافسي إمكانية سن تشريعات بشكل ذاتي عبر قانون مكافحة التمييز بالولاية.[552] ومن الضروري في كل حال تبصير الموظفين بالجهاز الإداري الرسمي وفي المصالح الحكومية بخصوص ثغرات الحماية الموجودة في القانون العام للمساواة في التعامل AGG).[553])

(3) الموظفون/التأهيل المهني والتكميلي

قال الوزير لاوينغر بشأن مجال وزارة الهجرة والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) وفي المجالات اللاحقة وكذلك العدالة والنيابات العمومية: لا توجد داخل المصلحة مشكلة مهمة مع العنصرية والتمييز.[554] وأشار إلى أن "دوافع الجرائم والجرائم المعادية للأجانب واليمينية المتطرفة" من الموضوعات التي تُدرس في تأهيل القانونيين بجامعة فريدريش شيللر في يينا. كما تحدث عن عروض التأهيل التكميلية للقضاة ووكلاء النيابة.[555] بالإضافة إلى هذا قدم معلومات عن الحلقات الدراسية المقدمة لموظفي المؤسسات العقابية والعاملين بها والتي تتناول نقل القدرات بين الثقافات وبين الأديان وكذلك المناهضة للبلطجة والهوموفوبيا في المؤسسات التعليمية بالسجن. ويشارك موظفو المؤسسات العقابية والعاملون بها حسب كلام لاوينغر في البرامج التأهيلية والتكميلية التابعة للبرنامج الإقليمي DenkBunt.[556] وفي مؤسسة

549 قارن محضر الجلسة 11 ص 32؛ محضر الجلسة 11، ص 40.
550 قارن محضر الجلسة 11 ص 40.
551 قارن محضر الجلسة 11 ص 47 وما تليها.
552 قارن محضر الجلسة 9 ص 24 وما تليها.
553 قارن محضر الجلسة 9 ص 10.
554 قارن محضر الجلسة 9 ص 150.
555 قارن النموذج رقم 3864/6، ص 5 وما تليها.
556 قارن محضر الجلسة 9 ص 152 ، 155.

تنفيذ القانون نفسها يتم بشكل حازم منع أي تحريض يهدف إلى إضعاف النظام الأساسي الديمقراطي الحُر. ويساعد في هذا برامج منع التطرف في إطار إجراءات إعادة التأهيل الاجتماعي وكذلك من خلال تقديم إجراءات تربوية تدعم القيم والقناعات الديمقراطية.[557]

أشار المعهد الألماني لحقوق الإنسان إلى أهمية التأهيل المهني والتكميلي من التسجيل والعقاب الفاعل للجرائم ذات الدوافع العنصرية. وبالتالي يمكن تغيير الممارسة القانونية إن تم دعم القدرة لدى النيابة العام والقضاة في التعرف على الدوافع والجرائم العنصرية ومعاقبتها. كما يهدف التأهيل المهني والتكميلي والتعليم الإضافي إلى معرفة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية.[558]

(4) الملاحقة القضائية/نظام المرافعات

وأشار الوزير لاورينغر عن قناعة إلى: بهذه الطريقة لن تتكرر أخطاء التحقيق في الخلية السرية النازية ((NSU، وذلك بناء على تعليم المحاور الرئيسية لدى النيابات العمومية وبفضل عملهم الجيد.[559] وقد تم التوسع في السنوات الأخيرة في تعليم المحاور الرئيسية لدى النيابات العمومية. ومن أجل تشكيل الملاحقة القضائية للجرائم اليمينية المتطرفة بشكل أكثر فاعلية كان هناك مرسوم إداري مُعمم في فبراير 2013 صادر من النائب العام في تورينغن وكذلك مراسيم من المدعين العموميين بالوظائف القيادية. وقد جاء في المرسوم،

- إعداد الإجراءات المُعالجة من خلال "الهيكل التنظيمي الخاص، التحقيقات المركزية والتوعية الهيكلية – يمينًا" (BAO ZESAR) بشكل حصري في الإدارات السياسية الخاصة،
- رصد التحويل إلى إدارات حماية الدولة عن طريق رؤساء الأقسام بشكل خاص وكذلك
- تطبيق القواعد الخاصة بإجراءات القضايا الجماعية (المادة رقم 25–27 من معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV)) بشكل حازم وعدم استخدام القواعد الاستثنائية ((المادة رقم 25 الجملة 2 من معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية) إلا بشكل مُقيد."[560]

المعلومات الخاصة بالجُناة الذي سُجلوا من قبل موجودة في سجل الإجراءات النيابية المركزي (ZStV). وفي النيابة العامة في تورينغن تم تسمية رئيس قسم مستقل وإدارة مستقلة لتكون مختصاً ثابتاً بالتواصل "الهيكل التنظيمي الخاص، التحقيقات المركزية والتوعية الهيكلية – يمينًا" (BAO ZESAR). وهم مسؤولون في قضايا الاختصاص وغيرها من القضايا التنسيق والوظائف الرقابية في مجال التطرف اليميني.[561]

---

557 قارن محضر الجلسة 9 ص 154 وما تليها.
558 قارن محضر الجلسة 9 ص 81.
559 قارن محضر الجلسة 9 ص 160.
560 انظر النموذج رقم 3864/6، المرفق 2 ص 2 وما تليها.

ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

(1) الإحصائية القضائية/مراجعة الآثار القانونية

- التسجيل المتمايز لبيانات المسار القضائي من أجل القدرة على فهم الدور الذي تلعبه بداية الإجراءات على المكون العنصري المدون بالسجلات في مسار القضية[562]
- إنشاء مراجعة الآثار القانونية من منظور عنصري نقدي[563]

(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور

- صياغة قانون لمكافحة التمييز على مستوى الولاية [564]
- إدخال بند مكافحة العنصرية في دستور ولاية تورينغن[565]
- حذف مصطلح "العرق" من الدستور والنصوص القانونية[566]

(3) الموظفون/التأهيل المهني والتكميلي

- زيادة برنامج التأهيل المهني والتكميلي فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز: إدخال الوحدات التعليمية التكميلية المُقترحة من وزارة العدل الاتحادية بالتعاون مع المعهد الألماني لحقوق الإنسان، المذكورة بعنوان„العنصرية وحقوق الإنسان – دعم القضاء الجنائي" في برنامج التأهيل المهني والتكميلي للقضاء ووكلاء النيابة في ولاية تورينغن[567]

---

561 قارن النموذج رقم 3864/6، المرفق 2 ص 2.
562 قارن محضر الجلسة 2، ص 34.
563 قارن محضر الجلسة 2. ص 34 وما تليها.
564 قارن محضر الجلسة 2 ص 45؛ محضر الجلسة 8، ص 54؛ محضر الجلسة 9، ص 44؛ محضر الجلسة 11. ص 31 وما تليها؛ المطبوعات رقم 1787/6، ص 3-4.
565 قارن محضر الجلسة 2 ص 92؛ محضر الجلسة 8 ص 65؛ محضر الجلسة 11، ص 40.
566 قارن محضر الجلسة 7 ص 33 ، 39؛ محضر الجلسة 11، ص 43.

- زيادة برنامج التأهيل المهني والتكميلي من أجل فهم ظواهر التمييز العنصري ومتعدد الأبعاد والقدرة على مكافحته بشكل أفضل[568]

(4) الملاحقة القضائية/قانون الإجراءات

- التطبيق الفعلي للوائح الخدمة (المعدلة) عند إجراء تغييرات على لائحة الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV) من خلال تدريب مُوجه[569]
- مراعاة الحافز العنصري خلال تقدير العقوبة عن طريق التأهيل التكميلي للقضاة ووكلاء النيابة[570]
- ضمان حماية بيانات الضحايا بشكل موثوق وكذلك الشهود في القضايا الجنائية[571]

ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

(1) إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية

– كيف يتم جمع البيانات القضائية في تورينغن في الجرائم ذات الدوافع العنصرية – استنادًا إلى التسجيل المتمايز لبيانات سير الإجراءات باللجنة الاتحادية السويسرية ضد العنصرية؟ ما هي الأسس القانونية أو اللوائح دون القانونية التي يجب خلقها لتحقيق هذا؟

567 قارن محضر الجلسة 5 ص 81.
568 قارن محضر الجلسة 6 ص 132؛ محضر الجلسة 8
569 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 13.
570 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 13.
571 قارن الرسالة رقم 1277/6، ص 4.

(2) القانون الإقليمي لمكافحة التمييز/لائحة مكافحة العنصرية في الدستور

- هل يتم دعم طابع سياسة مكافحة التمييز من خلال جمع البيانات على مستوى وزاري (برلين: وزير العدل وحماية المستهلك ومكافحة التمييز)؟
- كيف تساهم مسودة القانون الإقليمي لمكافحة التمييز الموجودة في برلين قيد التصويت على الاختصاص وتُعد الأولى من نوعها على مستوى ألمانيا في الإجراءات التشريعية في حماية مكافحة التمييز في برلين؟
- ما هي التحسينات القانونية الفعلية والإجراءات الداعمة المُقررة؟
- ما هي علاقة القانون الإقليمي لمنع التمييز (LADG) بالتشريعات الأخرى لمكافحة التمييز في برلين؟

(3) الموظفون/ التأهيل المهني والتكميلي

- كيف تبدو الإجراءات التربوية المذكورة في المؤسسات العقابية، وأيٌّ منها يساهم في دعم القيم الديمقراطية وقناعات السُجناء؟ من الذي ينفذها؟ كيف تُمولُ الإجراءات؟

4) الإدارة العامة

يتركز الشرح التالي على مجالات الإدارة العامة غير المشمولة بشكل واضح من مجالات أخرى (مثل "الشرطة والداخلية" و"العدل" و"التعليم" الخ). وسوف تُلخص فيها التحقيقات وتقارير الخبرة عن العنصرية والتمييز وكذلك الإجراءات المُقترحة التي ذكرها المدعوون في المجالات الفرعية المعنية. ويحاول التقرير المرحلي تحديد الثغرات المحتملة ويعرض توصيات العمل التي اقترحها الخبراء المدعوون في مجال الإدارة العامة.

أ) مقدمة

في النموذج رقم 2952/6 الصادر من البرلمان الإقليمي لولاية تورينغن اتفقت الكتل النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) واليسار (DIE LINKE) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وتحالف 90/الخضر (BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN) على برنامج عمل لجنة التحقيق البرلمانية. وسبقت مرحلة "جمع المعلومات" التقرير المرحلي. وكان المقرر أن يتم عرض والاستماع إلى أسباب وأشكال وتبعات انتشار المواقف العنصرية وبُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي، والثقافة والتنمية السياسية في تورينغن وخبرات التمييز وتحليل الأوضاع في العديد من المصالح الحكومية والوزارات في تورينغن وكذلك استراتيجيات الولايات الأخرى والحكومة الاتحادية والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. في النموذج رقم 3134/6 اتفقت الكتل النيابية المذكورة في برلمان تورينغن على الاستماع إلى أعلى المصالح الإقليمية في مجال "الإدارة العامة" في تورينغن وكذلك إلى المؤسسات والهيئات ومؤسسات القانون العام وغيرها من المؤسسات الخاضعة لمؤسسات الرقابة القضائية والمتخصصة. وبهذا يمكن معرفة "استراتيجيات مواجهة العنصرية في المصالح والوزارات المختلفة في تورينغن"[572]. وقد تحدثت مجموعة من الخبراء والأطراف الفاعلة والخبراء في مجال التمييز عن العنصرية والتمييز في مجالات مُختلفة – وتناول بعضهم الإدارة. بجانب هذا تم الاستماع (شفهياً أو تحريرياً) إلى المصالح التالية من الإدارة العامة:

- مستشارية الدولة في تورينغن
- وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن
- وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن

[572] انظر النموذج رقم 2974/6، ص 1.

- وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن
- المختصة في تورينغن عن المساواة بين الرجل والمرأة
- المختص عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن
- المختصة في تورينغن عن الأشخاص ذوي الإعاقة
- الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورينغن
- المركز الإقليمي للتعليم السياسي في تورينغن
- مكتب حماية الدستور في تورينغن
- شؤون الطلبة في تورينغن
- الإدارة المحلية في يينا
- مدينة شتول (رئيس مجلس البلديات)
- وكالة العمل الألمانية – الإدارة الإقليمية لولايتي زاكسن أنهالت تورينغن

ب) شرح المشكلة

وفقاً لمركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية فإن مجال المكاتب والسُلطات يحتل المرتبة الثالثة من بين أكثر المجالات التي يواجه فيها الناس التمييز.[573] أفاد المختص عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن بالقول: ما يقرب من نصف عدد الماهجرين إلى ألمانيا تحدثوا عن تجارب تمييز بحقهم – خاصة لأسباب عنصرية، بينما قال ربعهم أن هذه التجارب كانت في الـ 24 شهراً الأخيرة. وقد حدثت الكثير من هذه

[573] قارن مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية (2017) (إصدار): التمييز في ألمانيا. .
التقرير الجماعي الثالث لمركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية
والمفوضين المختصين التابعين للحكومة الاتحادية والبرلمان الألماني"البوندستاغ"، ص 120-121.

التجارب في المصالح الحكومية وسوق العمل. وهذان مجالان يؤديان وظيفة حيوية للمشاركة الاجتماعية للضحايا.[574] لا يُعرف داخل هذه المجموعة سوى القليل من أشكال التمييز الرسمي.[575] فالدولة تقوم في شكل مصالح ومؤسسات حكومية بالإدارة العامة كطرف فاعل في الحياة اليومية للسكان. وواجب الإدارة هنا هو تنفيذ سيادة القانون. وتخضع الإدارة نفسها أيضًا لسيادة القانون.[576] ومن حيث المبدأ فإن المؤسسات السيادية ملتزمة بحظر التمييز وفق ما ينص عليه الدستور وبمباديء المساواة العامة الذي أكد عليها الدستور الألماني "القانون الأساسي". بالرغم من ذلك هناك ثغرة حماية للضحايا الذين يتعرضون للتمييز جراء التصرفات الرسمية،[577] حيث أنه في حال وقوع تصرفات عنصرية أو تمييز في هذا المجال فإن الضحايا ليس لهم استحقاقات قانونية وفق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). وهذا يعرض الضحايا للتمييز بشكل كبير إن اعترفنا حقاً بسيادة القانون وأدركناه كشيء مشروع. كما أن "الإدارة العامة" هي نفسها في النهاية أحد ممثلي استراتيجيات العمل ذات المسؤولية الاجتماعية .[578]

يزداد المجتمع تنوعاً، وهناك انفتاح ثقافي. ويرى الخبير د. أبو تام: بالتالي تواجه المكاتب والسلطات تحديات إضافية. "من الناحية الرسمية النظرية يجب على الدولة إتاحة السلع الجماعية لجميع أفراد المجتمع في نفس الوقت وبالقدر الكامل. ومن أجل القيام بهذا يجب على الدولة أن توائم مؤسساتها بشكل دائم مع التحولات الاجتماعية والضمنية وأن تراعي في هذا أن جميع المواطنين بالنظام التعددي لا تتوفر لديهم دائماً الشروط والاحتياجات نفسها بالضرورة[579]" وبناء على تحقيق قام به مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية تبين وجود ثلاثة أشكال من التمييز في مجال "الإدارة العامة": التمييز بسبب اللوائح القانونية أو غياب الإتاحة أو الأشخاص المسؤولين.[580] سيتم تناول هذه المجالات فيما يلي من خلال إفادات وتقارير الخبراء والضحايا.

بخصوص اللوائح القانونية: يعتبر الأشخاص من غير ذوي العمل المدفوع اللوائح القانونية لقانون قانون الشؤون الاجتماعية بالفصل الثاني (SGB II) بأنها تمييزية، حيث ترتبط هذه عادة بضغط عالٍ في الأداء المتصل بمخاوف من الفشل وقلة التأمين في حال العقوبات وانتهاك الخصوصية وحماية البيانات من خلال الإلزام بتقديم كشوف حسابات مصرفية مُسودة.[581]

وقد وصف إتحاد السيدات الإقليمي تقسيم الأزواج وتنقيح قانون الضرائب بأنها لوائح تمييزية: دخل الزوجات أقل عادة، ومكانتها أسوأ ولا يتم حاليا تغطية الاحتياجات اللازمة للسيدات المعيلات وحدهن.[582] وقد شرحت مفوضة المرأة والرجل في تورينغن التمييز الهيكلي، خاصة الذي

---

574 قارن النموذج رقم 3511/6، ص 3.
575 قارن محضر الجلسة 6 ص 140.
576 قارن النموذج رقم 2934/6، ص 12.
577 قارن مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية (2017) (ADS)، ص 121.
578 قارن النموذج رقم 2934/6، ص 9؛ مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية 2017) (ADS)) ص 121، انظر أيضًا الفصل B. I. 2.
579 النموذج رقم 2934/6، ص 12.
580 قارن مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية (2017) (ADS)، ص 121.
581 قارن محضر الجلسة 7 ص 73 -75.
582 قارن الرسالة رقم 1493/6، ص 1.3.

ينشأ جراء اللوائح والهياكل المؤسسية.[583] وتحدث مفوض ذوي الإعاقة عن المساعدات الاجتماعية المُحتسبة بشكل تافه أو مُطبقة دون إحساس.[584] وأضاف أن قواعد الإلزام والعقوبات تتسبب في المزيد من العقبات – مثل المشاركة في دورات اللغة والتوجيه، فشروط المشاركة في دورات اللغة وعام الإعداد المهني (BVJ) مُصنفة كعالية جداً؛ مما يقلل من فرص مشاركة الضحايا. [585]

فضلاً عن هذا يجب تسجيل ما يلي وفق جلسات الاستماع: يشعر الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الألمانية بعدم المساواة من خلال اللوائح القانونية مقارنة بالأشخاص الذين يمتلكون الجنسية الألمانية. وهذا يسبب مشكلة بشكل خاص بسبب وجود علاقة ارتباط بين الإدارة العامة والضحايا.[586] ويتعلق هذا بلوائح قانونية معينة – مثل القواعد الخاصة بالدارسين الأجانب الذين لا يمكنهم العمل إلا لعدد معين من الأيام، وذلك على العكس من الدارسين الآخرين.[587]

كما توجد لوائح قانونية تؤثر بالتمييز بشكل مباشر على الضحايا. في الوقت نفسه توجد لوائح قانونية تبدو من حيث الظاهر محايدة، لكنها تُعد تمييزية لمجموعات معينة. ويشمل هذا بشكل خاص السيدات اللاتي ترتدين غطاء الرأس (الحجاب).[588] فهذه السيدات تتعرض في الخدمات العامة للتمييز: حيث يُحرمن من مبدأ الحياد الذي تكفله الدولة بارتداء الحجاب. ويؤدي هذا إلى إقصاء السيدات المُسلمات. أما الأديان الأخرى، مثل المسيحية، فليست مرتبطة بارتداء رموز دينية ظاهرة. لهذا فلا تعنيهم هذه اللائحة القانونية.[589] كما يمكن أن يؤدي غياب لوائح قانونية معينة إلى الشعور بالتمييز – مثل عدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية التي تم الحصول عليها من الخارج.[590]

ويتجلى هذا بشكل خاص في إطار مقرات إيواء اللاجئين ومؤسسات الاستقبال الابتدائية واللوائح غائبة التطبيق فيها. كما ذُكرت العيوب الكبيرة الموجودة بمقرات الإيواء الجماعية للاجئين، بسبب عدم كفاية معايير الإيواء وعدم القدرة على تقديم الشكاوى، والقواعد التي لا تتسم بالشفافية، وإجراء عمليات الترحيل في منتصف الليل، شاملة تفتيش الشقق السكنية والفصل بين العائلات.[591] ففي مقرات إيواء اللاجئين هذه يتم إيقاف العمل بالحقوق الأساسية التي من المفترض أن تُطبق على جميع الناس في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وذلك كالحق في عدم حُرمة السكن (المادة 13 من القانون الأساسي).[592] ونظراً لغياب مفاهيم الحماية لمجموعات معينة، مثل ذوي الميول الجنسية المغايرة LSBTTIQ* أو الأشخاص المسيحيين، في مقرات الإيواء الجماعية فقد أدى هذا إلى حدوث أعمال تمييز وعنف.[593]

---

583 قارن محضر الجلسة 9 ص 78.
584 قارن الرسالة رقم 1510/6 ص 1.
585 قارن محضر الجلسة 7 الملحق ص 14؛ الرسالة رقم 1274/6، ص 6.
586 قارن محضر الجلسة 7 ص 90.
587 قارن الرسالة رقم 1509/6، ص 2.
588 قارن النموذج رقم 3511/6، ص 3.
589 قارن محضر الجلسة 2 ص 50 -51.
590 قارن محضر الجلسة 6 ص 41؛ الرسالة رقم 1513/6، ص 2.
591 قارن محضر الجلسة 7 ص 93، 99، 106؛ الرسالة رقم 1496/6، ص 29.
592 قارن محضر الجلسة 9، ص 94-95.
593 قارن محضر الجلسة 8 ص 55-56؛ الرسالة رقم 1496/6، ص 26-29.

أكدت جمعية Refugio في تورينغن ج.م. ما يلي: قل التمييز الهيكلي ضد اللاجئين، مثلاً عن طريق سحب وجوب الإقامة. في الوقت نفسه زادت نسبة التقسيم الفعلي للاجئين إلى مجموعات – مُصنفة حسب حالة إذن البقاء. ويؤدي هذا إلى التمييز بحق من كانت فرص بقائهم سيئة على ما يُعتقد.[594] فقد أُغلقت في وجوههم طرق الحصول على الخدمات، كما ظلوا يعانون بشكل مستمر من عدم الأمن والخوف من السلطات الرسمية.[595]

كما تُعد بعض المواصفات التي تحددها المصالح الحكومية من الأسباب الهيكلية للتمييز ضد الأشخاص ذوي الحاجة الشديدة للاستشارة – وذلك مثل الإطار الزمني القليل للقاءات الاستشارة، والأسس القانونية المختلفة لفرص التعليم التكميلي وغياب الإشراف أو بسبب مواقف مديريات المصالح الحكومية.[596] كما يوجد هنا خطر التمييز المرتبط بالنظام لأن العديد من الإدارات تتصرف وفق الأسس القانونية المختلفة لإمكانيات التمويل والتعويض المختلفة بالولاية.[597]

ومن الأشكال الأخرى للتمييز هو عدم إتاحة الدخول إلى الإدارات والمصالح الحكومية. والمقصود بذلك هو عدم إتاحة أو تعثر إتاحة الوصول إلى الخدمات من قبل المعرضين للتمييز و/أو ذو الاحتياجات الخاصة. ويمكن أن يكون هذا الدخول ذو طابع مكاني أو يتعلق بالمعلومات المتوفرة والاستمارات وإمكانيات التواصل. ويُصعب هذا إمكانيات الوصول إلى الخدمة ويُعيق إمكانيات التواصل. وقد انتقد مفوض ذوي الإعاقة في تورينغن نقصان إمكانيات دخول ذوي الإعاقة إلى المباني العامة وقلة العروض العامة في وسائل الإعلام الرقمية. كما لا توجد حرية إتاحة في الإنترنت حسب قوله – ولا حتى في إدارة مجلس الولاية، كما لا تتم الإشارة غالباً إلى إتاحتها لذوي الإعاقة.[598] وتظهر العوائق اللغوية بشكل خاص، لكن ليس الوحيد، مع الأشخاص من غير ذوي الأصول الألمانية. كما أن المستندات والاستمارات لا تتوفر غالباً إلا باللغة الألمانية. وقد أبدت منظمة أشخاص دون عمل مدفوع الملاحظات التالية: فقد صِيغت بطريقة صعبة يصعب فهمها حتى بالنسبة لمن يتحدثون اللغة الألمانية كلغة أم ولا تناسب ذوي الإعاقة.[599] كما تبين ما يلي: تطلب المصالح الحكومية التوقيع على مستندات محتواها غير مفهوم للمعنيين [المتضررين] لأسباب لغوية.[600] ويؤدي المبدأ الأساسي بأن اللغة الأم هي الألمانية بشكل ضمني إلى تبرير التمييز نحو الأشخاص من غير متحدثي اللغة الألمانية. وبالتالي يتم استبعادهم من عروض الخدمات العامة.[601] كما أن هناك مشكلة أخرى: عادة لا

---

594 قارن الرسالة رقم 1514/6، ص 6-7.
595 قارن محضر الجلسة 8 ص 86؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1-2.
596 قارن الرسالة رقم 1513/6 ، ص 3؛ الرسالة رقم 1531/6 ، ص 3.
597 قارن محضر الجلسة 9 ص 94.
598 قارن محضر الجلسة 9 ص 82؛ الرسالة رقم 1510/6، ص 1.
599 قارن محضر الجلسة 7 ص 75؛ محضر الجلسة 9، ص 82.
600 قارن محضر الجلسة 7 ص 75؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1.
601 قارن الرسالة رقم 1531/6، ص 2-3.

يعرف الضحايا شيئاً عن حقوقهم وواجباتهم بسبب عدم توافرها باللغة التي يفهمونها. وبالتالي لا يمكنهم الاستفادة من الفرص المتوفرة لمواجهة التمييز، لأنهم لا يعرفون اللوائح الإدارية بهذا الشأن وبالتالي لا يتواصلون مع الإدارات والمصالح الحكومية المختصة.[602]

وهناك تحدٍ آخر يواجهه الضحايا، خاصة من يعيش منهم في مناطق ذات طابع ريفي؛ وهي أن عروض المعلومات والاستشارة والرعاية والمساعدة على مستوى البلديات لا تتوفر – إن توفرت أصلاً – إلا بشكل محدود وليس لجميع المجموعات المُستهدفة.[603]

فضلاً عن هذا هناك تمييز من مقدمي الخدمات بالمؤسسات أنفسهم. ومن الواضح بالتالي وجود عقبات في ثقافة العمل نفسها؛ حيث أن تمثيل الأقليات القومية والمنحدرين من أصول أجنبية والسيدات قليل للغاية خاصة في الوظائف القيادية بالمصالح الإدارية وعلى مستوى الولاية. ويسري هذا بشكل عام بين الموظفات والموظفين.[604] وقد تحدث المفوض المختص عن ذوي الإعاقة بوجود عوائق في عقول الموظفات والموظفين أنفسهم، فبسبب غياب الشعور لدى الموظفهم تراهم لا يراعون الظروف الحياتية ولا يستجيبون لحاجات هؤلاء الناس أو يتصرفون معهم بتمييز مقصود.[605] وبهذا يتصرف الموظفون العاملون في الوزارات والمصالح الحكومية بنوع من التمييز ضد هؤلاء الناس. ويعتبر قلة الشعور في الجهاز الإداري تجاه حاجات ذوي الإعاقة مشكلة عامة.[606] وقد تحدث مجلس اللاجئين في تورينغن ومؤسسة "الأبواب المفتوحة" [Open Doors] وشبكة مكافحة التمييز ضد الغجر عن أوضاع طالبي اللجوء في مراكز الإيواء الجماعية للاجئين، حيث قالوا أن الوضع هناك هو نموذج صارخ على الصراع على السلطة بين الموظفين والسكان.[607] لكن تقديم الشكاوى وتقديم البلاغات من التصرفات القائمة على التمييز في السياق الإداري غير ممكن إلا لدى المتسبب نفسه، وهذه مشكلة كبيرة للسبب المذكور؛ حيث أن الكثيرين من الضحايا يخافون الحديث عن العنصرية والتمييز، خاصة بسبب الصراع على السلطة والتوزيع والفرص غير المتساوية للوصول إلى المعلومات.[608]

وتعتبر تجارب التمييز في التعامل مع العاملين في الإدارات والمصالح الحكومية من الممارسات اليومية. وقد تحدثت شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر ومؤسسة سبرينتبول (Sprintpool) ومنظمة شباب بلا حدود وجمعية Refugio في تورينغن ج.م. والاتحاد المركزي للمسلمين وجمعية تقديم الاستشارات إلى الضحايا (ezra) عن التعامل غير المحترم والمعاملة العامة السيئة والأحكام المسبقة والصور النمطية الموجودة

602 قارن محضر الجلسة 6 ص 126؛ قارن الملحق رقم 3511/6، ص 3؛ الرسالة رقم 1496/6، ص 27؛ الرسالة رقم 1532/6 ص 1 وما تليها.
603 قارن محضر الجلسة 8 ص 61؛ النموذج رقم 3511/6، ص 3-4.
604 قارن محضر الجلسة 9 ص 11؛ قارن الرسالة رقم 1493/6 ، ص 2؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1.
605 قارن الرسالة رقم 1510/6، ص 2.
606 قارن محضر الجلسة 9 ص 80؛ الرسالة رقم 1510/6، ص 1.
607 قارن محضر الجلسة 7 ص 90، 94-95؛ الرسالة رقم 1496/6، ص 2؛ محضر الجلسة 8، ص 73.
608 قارن محضر الجلسة 7 ص 91 -94.

لدى الموظفات والموظفين.[609] كما قال الضحايا أن الإدارات تنتقص من قدر الأشخاص من الأصول غير الألمانية وتتهمهم بسوء استغلال اللجوء أو تقول أنهم يدعون أنهم مثلي الجنسية.[610]

كما تحدث الأشخاص من غير ذوي العمل المدفوع والمفوض المسؤول عن ذوي الإعاقة في تورينغن ومؤسسة "الأبواب المفتوحة" [Open Doors] وشبكة مكافحة التمييز ضد الغجر عن تعنت من المؤسسات الحكومية، عن طريق تخفيض المساعدات الاجتماعية مثلاً دون إبداء الأسباب.[611] وقالوا إن أسباب ذلك تتمثل في عدم معرفة الموظفات والموظفين باللوائح القانونية وكذلك التأهيل غير الكافي.[612] كما شرحت جمعية Refugio في تورينغن ج.م. حالات سوء استغلال السلطة من قبل الموظفين بالمصالح الحكومية في تورينغن. ففي إحدى الحالات تحول منح تصريح عمل لإحدى اللاجئات بسبب توقيعها الأول إلى مغادرة طوعية للبلاد.[613] كما تواجه أطراف فاعلة في المجتمع المدني وفقاً لمنظمة الاستشارة المتنقلة (Mobit) رفضاً متزايداً وتعنتاً لدى السلطات، خاصة عند تسجيل المظاهرات.[614]

كما أن آثار التمييز الناجمة عن علاقة الاعتماد خطيرة على الضحايا؛ فقد ذكرت المفوضة المختصة عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن تبعات ذلك على فرص المشاركة المجتمعية، وكذلك على الشعور النفسي والبدني.[615] وذكرت أن من بين هذه الآثار الرضا المنخفض نسبياً عن الحياة واليأس والانعزال والعدوانية وسوء الأحوال الصحية وزيادة الارتباط بالمكان الذي ينحدر منه الإنسان أصلاً. كما أن كثيرين من مَن يعانون التمييز لا يبحثون عن عروض المساعدة أصلاً. وقد ذُكرت الأسباب المُحتملة التالية لهذا: وبالتالي ينتاب المعنيون والمتضررون حالة من سوء الظن العميق بالمؤسسات الحكومية. بل إنهم يتوقعون عند زيارة مصلحة حكومية أن يصبحوا ضحية التمييز العنصري من مرة أخرى.[616] كما لا يملك الكثيرون من طالبي اللجوء الجرأة على تقديم شكوى خشية أن يؤدي هذا إلى سوء حق البقاء المكفول لهم.[617] ويعني هذا بالنسبة لمجموعات معينة مثل السنتيون والغجر العبء المزدوج – نظراً للصدمة بين الأجيال، أي انتقال الصدمة إلى الأجيال اللاحقة من خلال الإبادة الجماعية في الحقبة النازية التي قامت بها السلطات [في حينه].[618]

---

609 قارن الرسالة رقم 1532/6، ص 1 وما تليها؛ محضر الجلسة 6، ص 120؛ محضر الجلسة 8، ص 27؛ الرسالة رقم 1514/6، ص 2-3.
610 قارن محضر الجلسة 8 ص 55؛ الرسالة رقم 1531/6، ص 2.
611 قارن محضر الجلسة 7 ص 74 ، 80؛ محضر الجلسة 9، ص 80-81؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1.
612 قارن الرسالة رقم 1496/6، ص 28 وما تليها.
613 قارن الرسالة رقم 1514/6، ص 5.
614 قارن الرسالة رقم 1495/6، ص 2.
615 قارن النموذج رقم 3511/6، ص 2.
616 قارن محضر الجلسة 8 ص 73؛ محضر الجلسة 8، ص 87؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1.
617 قارن محضر الجلسة 6 ص 120؛ الرسالة رقم 1514/6، ص 2.
618 قارن محضر الجلسة 8 ص 74.

ت) بيان الوضع

يحتوي مجال "الإدارة العامة" بشكل إجمالي على عدد كبير من الأطراف الفاعلة. ويتركز الحديث في النص التالي على الوزارات في ولاية تورينغن والمصالح التابعة لها التي أفادت بمعلومات في لجنة التحقيق البرلمانية في إطار إجراءت جللسات الاستماع A4. وسيتم هنا عرض تعامل السلطات الرسمية الداخلي مع العنصرية والتمييز من ناحية، وتعاملها مع الآخرين من ناحية أخرى. وبشكل عام يُطبق في القطاع الإداري بجمهورية ألمانيا الاتحادية المباديء الأساسية لحظر التعسف والتمييز وتطبيق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG).[619]

وهناك بالفعل إجراءات متنوعة في مجال المساواة بين الجنسين على وجه التحديد. وتُعد المساواة بين الرجل والمرأة من أهداف قانون المساواة في تورينغن[620] الراسخة. وبناء عليه تلتزم المصالح التي يوجد بها موظفون يبلغ عددهم 50 على الأقل بتعيين مفوضين لشؤون المساواة. ويُطبق هذا أيضًا في وزارات ولاية تورينغن والمصالح التابعة لها.[621] وعلى هؤلاء المفوضين القيام بمهام وحقوق معينة كما هو الحال مع مفوضي المساواة في البلديات، حيث يساعدون مديريات المصالح في تطبيق القانون.[622] كما ينص القانون على وضع خطط لدعم السيدات من أجل زيادة فرص السيدات في الخدمة العامة وخلق طابع نموذجي للقطاع الخاص. ومن خلال خطة مُتفق عليها ترغب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) في التأكد من قيام المؤسسات المحلية والبلدية بتنفيذ هذه الخطط أيضًا.[623] كما تحدثت مصالح أخرى مثل وكالة العمل الألمانية والإدارة الإقليمية لولايتي زاكسن أنهالت تورينغن في جلسة الاستماع عن خطط بشأن المساواة بين الجنسين.[624] ففي وكالة العمل الألمانية لا يزال هناك مفهوم ذاتي ثابت يقوم على المؤسسة كرب عمل يقوم على المساواة في الفرص بين الجنسين. وتنتهج الوكالة في هذا الخطوط الإرشادية للعمل بالاتحاد الأوروبي وكذلك خطة العمل الوطنية بجمهورية ألمانيا الاتحادية. وتلعب المساواة بين الرجل والمرأة دوراً كبيراً في هذا، وكذلك التوافق بين العمل والأسرة والحياة الخاصة، ودعم ذوي الإعاقة الشديدة، والتنوع الثقافي والهوية الجنسية.[625] وانتقدت الموظفة الكلفة المختصة في تورينغن عن المساواة بين الرجل والمرأة الوضع قائلة: بالرغم من وجود قواعد قانونية جيدة للمساواة إلا أنه لا توجد التزامات و/أو عقوبات موحدة.[626]

---

619 قارن محضر الجلسة 9 ص 150.
620 قانون المساواة في تورينغن (GleichstG TH) عام 2013.
621 قارن محضر الجلسة 9 ص 12 -13؛ محضر الجلسة 9، ص 73؛ محضر الجلسة 9، ص 128-129؛ محضر الجلسة 9 ص 150؛ النموذج رقم 3980/6، ص 2.
622 قارن محضر الجلسة 9 ص 72.
623 قارن محضر الجلسة 9 ص 72.
624 قارن الرسالة رقم 1659/6، ص 2.
625 قارن الرسالة رقم 1659/6، ص 2-3.
626 قارن محضر الجلسة 9 ص 77.

وقد قدمت الوزارات والمصالح الحكومية المدعوة في تورينغن معلومات شاملة عن تعامل المصالح الداخلي مع العنصرية والتمييز. ويعتبر القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) الإطار اللازم لهذه المساواة.[627] لكن التحدي الأكبر للأطراف الفاعلة هو التنفيذ والتصميم.[628] وأكد جمع الأشخاص الذين قدموا معلومات من وزارات ولاية تورينغن على وجود مكاتب للشكوى وفق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) أو وجود مختص بالنزاعات أو مفوضة بشؤون المساواة أو شخص ثقة لذوي الإعاقة الشديدة.[629] حيث قالوا: هناك مفوضون ومكاتب لتقديم الشكاوى في البلديات وأماكن التقاضي والنيابات، وفي اثنتين من إدارات المدارس وفي أكثر الأماكن بالمدارس العليا في تورينغن.[630] وكان من الملفت للنظر انخفاض عدد الحالات المُبلغ عنها فيما يتعلق بالتمييز في الوزارات في تورينغن. فقد قامت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) باستقصاء رأي الموظفين ورصد تسع حالات من التمييز داخل مستشارية الدولة في تورينغن.[631] وقالت مفوضة تورينغن لشؤون المساواة بين الرجل والمرأة بأنها تقدم الاستشارات داخل المصالح والأقسام التابعة لها – وذلك بالرغم من أن التمييز داخل المؤسسات بالمعنى المنصوص عليه في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) ليس من مجال اختصاصها.[632] ولم توجه حالات شكاوى من التمييز إلى مكاتب الشكوى داخل وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF).[633] وبررت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) العدد القليل من الحالات بتجانس شغل الوظائف في الإدارات بولاية تورينغن. ففي مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) لم يُفد أي من الموظفين بأنه منحدر من أصول أجنبية.[634] بالرغم من ذلك يُقدم من خلال خطة لتنمية الموارد البشرية بالحكومة الإقليمية إطار عمل موحد لإدارة الموظفين. والهدف من الخطة هو خلق تنوع في الإدارة بالمصالح الحكومية وفرص للتعليم التكميلي عن التنوع والتعددية للموظفين. ومن المقرر تطبيق هذه الخطة داخل مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) مُستقبلاً.[635] وأفادت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) بما يلي: تُطبق الوزارة إجراءات تعديل الأضرار في التأهيل المهني لموظفي مؤسسات القضاء من أجل ضمان فعلي للمساواة، خاصة بالنسبة لذوي الإعاقة.[636] وقال مكتب حماية الدستور في تورينغن بأن هناك رغبة

---

627 قارن محضر الجلسة 9 ص 10 ، 39.
628 قارن محضر الجلسة 9 ص 43.
629 قارن محضر الجلسة 9 ص 12 -13؛ محضر الجلسة 9، ص 41؛ محضر الجلسة 9، ص 73؛ محضر الجلسة 9، ص 128 -129؛ محضر الجلسة 9، ص 150؛ النموذج رقم 3980/6، ص 2.
630 قارن محضر الجلسة 9 ص 41؛ محضر الجلسة 9، ص 130؛ محضر الجلسة 9، ص 150-151 ، الرسالة رقم 1734/6، ص 1.
631 قارن النموذج رقم 3820/6، ص 3.
632 قارن محضر الجلسة 9 ص 76-77؛ الرسالة رقم 1512/6، ص 2.
633 قارن محضر الجلسة 9 ص 72 وما تليها؛ محضر الجلسة 9. ص 129.
634 قارن محضر الجلسة 9 ص 11؛ النموذج رقم 3820، ص 3.
635 قارن محضر الجلسة 9 ص 13 -14؛ محضر الجلسة 9، ص 70.
636 قارن محضر الجلسة 9 ص 151.

أكبر من أي وقت مضى لتعيين الأشخاص المنحدرين من أصول أجنبية.[637] ومن أجل دفع الانفتاح بين الثقافي إلى الأمام تم العمل بنظام الضبط الجنساني والتنوع للموظفين المسؤولين وفي القوى القيادية المعنية.[638]

يتم تنظيم المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك بين الرجال والنساء في الدوائر الحكومية. ولا توجد حصص أخرى لشغل الوظائف. وأفادت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) بما يلي: لا يُراعى الأشخاص الذين مروا "بتجارب تمييز وتجارب عنصرية" بشكل مُوجه في عملية التخطيط للتوظيف.[639] وأشارت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) إلى معايير الاختيار الصارمة في تعيين الموظفين. ويجب بشكل خاص عمل مراجعات موضوعية لتوافر الشروط لدى العاملين بمؤسسات الولاية.[640]

كما ذكر الأشخاص الذين قدموا معلومات في إطار جلسات الاستماع بوجود إجراءات وقائية من التمييز في مجال عملهم. فقد أفادت وزارات تورينغن والمصالح التابعة لها بأن العاملين يشتركون في برنامج التأهيل التكميلي التابع للبرنامج الإقليمي „DenkBunt".[641] وترتبط بالبرنامج الإقليمي للتسامح والتعدد بعض الإجراءات الإضافية والتأهيل التكميلي الذي يتناول التنوع الجنسي.[642] ويتوقع مجلس اللاجئين والسيدة أ.د. ناختيجال ما يلي: يُتوقع أن ترفض المصالح الحكومية والبلديات في الوقت الحالي إجراءات التعاطف ولن ترى أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل.[643] كما أن مشاركة الموظفين غير إلزامية، لكنها تُعد محورية حسب رأي وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) من أجل تقييم الموظفات والموظفين بشكل منتظم.[644] وقد اشارت مستشارية الدولة (TSK) في تورينغن إلى الاختبارات السنوية التي تخضع لها الوظائف القيادية التي تتناول أيضًا إجراءات الوقاية من التمييز وتلتزم بالمباديء الأساسية للوظائف القيادية.[645]

وتوجد في الوقت الحالي اتفاقية خدمة إطارية في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) بين الوزارة والمجلس الرئيسي للموظفين داخل الوزارة والشرطة في تورينغن. وتهدف الاتفاقية إلى حماية الموظفين من البلطجة والتحرش الجنسي والتمييز. وقد تم تعيين أخصائي تواصل اجتماعي مسؤول عن الموظفين لهذا الغرض.[646] كما تُتخذ إجراءات في وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) نفسها والمصالح التابعة لها للوقاية من العنصرية والتمييز، وكذلك عن طريق ممارسة ملائمة في إدارة الموظفين والخدمة الداخلية وقسم التنظيم. كما توجد مكاتب لتقديم الشكاوى. ومن المقرر دعم الرؤية (الذاتية) النقدية في الممارسة الإدارية: وذلك من خلال مبدأ

---

637 قارن محضر الجلسة 4 ص 81.
638 قارن الرسالة رقم 1659/6، ص 2-3.
639 قارن محضر الجلسة 9 ص 41 -42.
640 قارن محضر الجلسة 9 ص 151.
641 قارن محضر الجلسة 9 ص 13؛ محضر الجلسة 9، ص 41 ، 45؛ محضر الجلسة 9، ص 129-130؛ محضر الجلسة 9. ص 152، 154-155؛ قارن الرسالة رقم 1632/6 ، ص 1؛ الرسالة رقم 1734 ، ص 2.
642 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 51.
643 قارن محضر الجلسة 7 ص 111؛ محضر الجلسة 8، ص 50.
644 قارن محضر الجلسة 9 ص 120.
645 قارن محضر الجلسة 9 ص 11 -12.
646 قارن النموذج رقم 3980/6، ص 6.

الرقابة "مبدأ العيون الأربعة"، والإمكانية المبدئية في الطعن على التصرفات الإدارية وكذلك ضمان توفير الحماية القانونية.[647] والهدف من هذا هو مواجهة التمييز.

وقالت وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG) بأنها تطبق المتطلبات القانون المذكورة في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). فضلاً عن هذا لا توجد إجراءات أو برامج لمكافحة التمييز والعنصرية في الوزارة.[648] ولا تلعب مسائل التعامل مع التمييز والعنصرية دوراً داخل الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورينغن (TLM).[649]

وتناقش لجنة التحقيق البرلمانية موضوع العنصرية والتمييز داخل الإدارة العامة. ومن المهم أيضًا تناول الوسائل المتاحة داخل المؤسسات لمواجهة العنصرية والتمييز ضد الآخرين. ويلزم بشكل خاص اتخاذ تدابير إضافية لسد ثغرة الحماية في القطاع العام.[650] وتحتوي القائمة التالية على المعلومات التي قُدمت إلى اللجنة. لكن القائمة غير مكتملة. ويجب توضيح القضايا القائمة في إطار عمل اللجنة المستمر.

توجد في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) مكتب تنسيق لقضايا مكافحة التمييز (المركز الإقليمي لمنع التمييز – LADS). وهي منفتحة منذ 2014 لتلبية مطالب الآخرين.[651] وتركز مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) على الأهداف المحورية التالية: تحسين التواصل والتعاون بين المواطنين وبرلمان الولاية والإدارة بشكل نوعي؛ إدارة الشكاوى والنزاعات بين المواطنين والدولة بشكل فاعل؛ الإقبال على الاقتراحات التي يتقدم بها المواطنون أو الباحثون عن النصيحة أو المساعدة بشكل فاعل سواء في العمل في مكافحة التمييز أو في مجال الميول الجنسية المغايرة (LSBTTIQ*) ووفق القانون المذكورة في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG).[652] وقد استنتج مكتب مكافحة التمييز من هذا الأهداف التالية: عمل المبادرات والإشراف ودعم التخطيط، وتنفيذ المشروعات أو العمليات المفردة في المجال غير الرسمي والإشراف عليها؛ والقيام ورعاية التعاون في مجال العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات؛ العمل في مجال ذوي الميول الجنسية المغايرة LSBTTIQ* في تورينغن عن خلال تنفيذ البرنامج الإقليمي للاحترام والتنوع؛ الإشراف على حالات فردية في مجال ذوي الميول الجنسية المغايرة *LSBTTIQ؛ عمل شبكة للمفوضين لدى حكومة الولاية في مجال العمل متعدد الأبعاد بشأن التمييز والعنصرية.[653] وبالتالي فإن المكتب يركز على التمييز بسبب المنشأ أو الأصل أو الانتماء العرقي أو المكانة الاجتماعية أو أو اللغة أو القناعة الدينية أو العقدية أو الجنس أو التوجه الجنسي. كما يركز على العنصرية التي بالرغم من كونها لا تؤدي بشكل مباشر إلى تفضيل أو إضرار بالناس (التمييز)، إلا

647 قارن محضر الجلسة 9 ص 150 -152.
648 قارن محضر الجلسة 9 ص 129.
649 قارن النموذج رقم 3738/6، ص 3.
650 قارن محضر الجلسة 9 ص 39.
651 قارن النموذج رقم 3735/6 ، ص 2؛ النموذج رقم 3736/6 ، ص 15.
652 قارن محضر الجلسة 9 ص 22-23؛ النموذج رقم 3736/6، ص 15.
653 قارن محضر الجلسة 9 ص 22-23؛ النموذج رقم 3469/6، النموذج رقم 3735/6 ص 3-4 ، 8.

إنها تُعد أيضًا مشكلة للمجتمع المنفتح الديمقراطي. وانطلاقا من هذه الأهداف يتأتي عمل مكتب مكافحة التمييز القائم مبدئياً على مشروعات. "فالمركز يعمل بشكل موجهة من أجل غرس الشعور داخل المجتمع، والعمل الوقائي وتقديم الاستشارة داخل وخارج المصالح الحكومية وكذلك عمل العلاقات العامة. ويساهم المركز بشكل داعم ضمنيًا لمجالات العمل التي يقوم بها مختصون آخرون في حكومة الولاية بخصوص التمييز.[654]" كل هذا يقوم به مركز مكافحة التمييز، من خلال تقديمه الاستشارة لحكومة الولاية في إجراءات التشريع وسن المبادىء الأساسية، وكذلك الحفاظ على التعاون مع الحكومة الاتحادية والولايات الأخرى التي تعمل في مجال مكافحة التمييز، ومن خلال تنسيق عمل المفوضين بالتخصصات الأخرى، والحفاظ على التعاون مع الجمعيات غير الحكومية، والإشراف على العمل في مجال ذوي الميول الجنسية المغايرة ((LSBTTIQ*، ودعم هذا العمل، والمبادرة بثقافة الاستشارة الموجهة وفق الحاجات المطلوبة، وتقديم الاستشارات للمصالح والمؤسسات الحكومية والعامة في مجال تنفيذ القانون العام للمساواة في التعامل ((AGG، والتنبيه بشكل فاعل في العمل العام إلى العمل في مجال مكافحة التمييز والعروض المقدمة في هذا الشأن وكذلك تحديد الأشكال المختلفة للتمييز.[655] ويتركز العمل في الوقت الحالي في مجال العنصرية والتمييز على زيادة اللغة المفهومة السليمة من الناحية القانونية في الوقت نفسه، عند قيام الجهاز الإداري بالرد وتقديم المعلومات على سبيل المثال. فضلا عن هذا يتركز العمل على طرح أفضل تصميم ممكن على الإنترنت لمشروع "خريطة أكثر من طفل" [Mehrkindkarte] بالرابطة الوطنية الذي يهدف إلى دعم العائلات ذات الأطفال الكثيرة، وتحسين العمل العام لمركز مكافحة التمييز، وتنفيذ البرنامج الإقليمي للاحترام والتنوع، وتطبيق إجراءات التقدم للوظائف دون إفصاح عن البيانات الشخصية للمتقدم في مجال الإدارة العامة وكذلك في القطاع الخاص، ومواصلة وتعميق عمل جمعية "التسامح والتنوع" وكذلك إدارة والإشراف على الخطط والمشروعات في مجال "معاداة الغجر والسينيين" ودعم العمل فيها.[656]

بالإضافة إلى مكتب مكافحة التمييز يوجد منذ عام 2017 مكتب بالشرطة لتلقي شكاوى الأطراف الأخرى بحق الشرطة. وهذا القسم موجود في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK). ومكتب الشكاوى لا يعمل قطعاً بشكل داخلي، أي ليس داخل جهاز الشرطة. والهدف من إنشائه هو تنمية ودعم ثقافة القيادة والأخطاء داخل الشرطة. ولتحقيق هذه الهدف تتعاون مكتب الشكاوى مع المواطنين ومع مؤسسات خارج الشرطة.[657]

وبهذا فإن المفوضين بولاية تورينغن مختصون كمكتب للاستشارة والمعلومات وتلقي الشكاوى. أفاد المختص عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن بالقول: يمكن لضحايا التمييز التوجه إلى مكتب مكافحة التمييز الموجود في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) – وكذلك إلى

654 قارن محضر الجلسة 90 ص 144؛ النموذج رقم 3735/6، ص 4-5.
655 قارن النموذج رقم 3735/6، ص 8؛ النموذج رقم 3736/6، ص 15.
656 قارن النموذج رقم 3735/6، ص 11.
657 قارن محضر الجلسة 9 ص 99؛ النموذج رقم 3980/6، ص 8.

مفوضي المواطنين في تورينغن في حال تعرضهم للتمييز من قبل الإدارة العامة.[658] كما يعمل منسقون متطوعون في مكتب المفوضين، يقومون بالإشراف على المنظمات ذات التنظيم الذاتي للمهاجرين ويقدمون الاستشارة لتأسيس الجمعيات وينظمون الفعاليات عن هذا الموضوع.[659] لا توجد موارد منصوص عليها بشكل قاطع لدعم هذه المنظمات والاتحادات الخاصة.[660]

نبهت الموظفة الكلفة المختصة في تورينغن عن المساواة بين الرجل والمرأة إلى تقارير المساواة قائلة: يتضح من هذه التقارير وجود تمييز منهجي يحدث أيضًا بسبب القواعد القانونية بالمؤسسات.[661] وتهدف هذه الإجراءات إلى منح المرأة القدرة على تطوير سيرة مهنية مستقرة واتخاذ قرارات تساعدها عند بلوغ سن التقاعد.[662] كما تمت الإشارة بشكل خاص إلى التطبيق المزعوم للمعايير الدنيا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لحماية السيدات اللاجئات من العنف في مقرات إيواء اللاجئين. كما تم الحديث عن خطة لتنفيذ منزل سيدات مُتاح لذوي الإعاقة.[663]

مفوض تورينغن المختص بذوي الإعاقة هو الموظف المختص بالتواصل وممثل المصالح العامة لهم. وقد نشر المفوض مواد إعلامية بلغة سهلة، ويقوم ببحث الإتاحة لذوي الإعاقة في الحياة العامة في تورينغن وكذلك مدى توفر هذه الإتاحة لهم في سوق العمل.[664] أما قانون المساواة لذوي الإعاقة فهو محل تصويت في الوقت الحالي. ويرغب المفوض في الحصول على مكانة أفضل وحقوق أكثر وقدرات أكبر على التدخل من أجل إتمام مراحل اتخاذ القرار بالمؤسسات بأسرع وقت ممكن وبالتالي القدرة على تقديم دعم أفضل لذوي الإعاقة.[665]

وكإجراء إضافي في مجال مكافحة التمييز أشارت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) إلى الدعم الذي تقدمه الوزارة: الدعم الذي يتم الحصول عليه من الصندوق الاجتماعي الأوربي مرتبط بـ "مكافحة العنصرية والتمييز". وتُطبق الوزارة هذه اللوائح عند المنح.[666] كما يُطبق منذ ديسمبر 2017 مشروع "التنقل العادل". والهدف منه هو حماية الموظفين الأجانب من الاستغلال.[667] أما في مجال مكافحة التمييز حسب العُمر فقد أشارت الوزارة إلى برنامج "التعايش التضامني بين الأجيال" والتحالفات الإقليمية وكذلك إلى قانون مشاركة الكبار في اتخاذ القرار. كما تم التعريف في مجال حماية المُعاقين بفحص معايير القوانين ومُسودات القوانين. والغرض من الخطوة هو معرفة مدى موافقة النص لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة. كما يراجع المعهد الألماني لحقوق الإنسان الخطوات المتخذة في هذا المجال. كما عرضت الوزارة في مجال "الأشخاص ذوي الأصول المهاجرة" مشروع "SprInt" – وهو

---

658 قارن الرسالة رقم 3511/6، ص 4.
659 قارن محضر الجلسة 9 ص 175 -176.
660 قارن محضر الجلسة 9 ص 180.
661 قارن محضر الجلسة 9 ص 77 -78.
662 قارن الرسالة رقم 1512/6 ، مُلحق المؤتمر عام 2017 ص 5.
663 قارن محضر الجلسة 9 ص 88 -89.
664 قارن محضر الجلسة 9 ص 79 وما تليها؛ الرسالة رقم 1510/6، ص 1؛ https://www.thueringen.de/th10/bb/materialien/index.aspx.
665 قارن محضر الجلسة 9 ص 82.
666 قارن محضر الجلسة 9 ص 72.
667 قارن محضر الجلسة 9 ص 73.

مشروع يدعم مشاركة مترجمين ومحاضرين في دورات الاندماج؛ أما في منظمة IPSO فيُقدم الدعم للمختصين النفسيين الاجتماعيين من مَن تتوفر لديهم خلفيات بينثقافية.[668]

أما بخصوص الإجراءات المتعلقة بطرف ثالث فيمكن أخذ إجراءات البرامج الإقليمية بعين الاعتبار. وقد اشتملت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) على لبرنامج الإقليمي للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم. زمن أهدافه المحورية مواجهة التمييز والعنصرية؛ وأهم استراتيجية لتحقيق هذا الهدف: العمل الرسمي وعمل المجتمع المدني. كما تُقدم إجراءات على مستوى المحليات لمكافحة العنصرية والتمييز.[669] كما أن عروض التأهيل التكميلي للبرنامج الإقليمية موجهة إلى الموظفين في الدوائر والمصالح الحكومية. وتهدف الدورات التكميلية إلى خلق معاملة الآخرين دون تمييز.[670] أما البرنامج الإقليمي "الاحترام والتنوع" فيركز بشكل خاص على موضوعات ذوي الميول الجنسية المغايرة "LSBTTIQ*". كما يوفر قدم البرنامج إجراءات لتوعية العاملين في الإدارة العامة.[671] كما يشتمل البرنامج على مراجعة عملية التقدم للوظائف في مجال الإدارة العامة دون إفصاح عن هوية صاحبها.[672] كما يضع البرنامج ذوي الميول الجنسية المغايرة "LSBTTIQ*" من المهاجرين نصب عينيه، حيث تُوضع لهم قواعد خاصة في لائحة السكن المشترك والرعاية الاجتماعية في تورينغن. ومن أجل القدرة على عمل خطط حماية من العنف ملائمة للمكان يجري العمل حاليا على تجهيز مواد معلوماتية. كما يتم توعية المشرفين في المؤسسات والموظفين في الإدارة.[673] وبجانب مكتب مكافحة التمييز الموجود حالياً في تورينغن من المقرر إنشاء مكتب تنسيق بإدارة من المجتمع المدني بشأن ذوي الميول الجنسية المغايرة "LSBTTIQ*" ويعمل أيضًا كهيئة في تقديم الاستشارات.[674]

واعترفت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) بما يلي: لم يتم الالتزام بمعايير إيواء اللاجئين في مراكز الإيواء الجماعية عم 2015 لأسباب تتعلق بالقدرة والكفاءة.[675] وأشارت الوزارة إلى عدم قدرتها بشكل جزئي على التدخل في حال وجود شكاوى. فبالرغم من أن الرقاب الفنية تقع على عاتق الوزارة، إلى أن الرقابة الميدانية تقع على عاتق الدوائر والمدن الخالية من الدوائر.[676] ويتم العمل في الوقت الحالي على الالتزام بالمعايير أو رفع كفائتها، وذلك عن طريق زيادة المبالغ الشاملة للرعاية الاجتماعية. كما تحدثت وزارة الاندماج

668 قارن محضر الجلسة 9 ص 74 -75.
669 قارن محضر الجلسة 9 ص 45؛ الرسالة رقم 1734/6، ص 2.
670 قارن محضر الجلسة 9 ص 45 -46.
671 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 50-51.
672 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 51.
673 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 45، 47.
674 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 70.
675 قارن محضر الجلسة 9 ص 172.
676 قارن محضر الجلسة 9 ص 172 ، 176.

والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) عن تطبيق خطط الحماية من العنف في مقرات الإيواء وإنشاء مكاتب شكاوى مستقلة يسهل الوصول إليها.[677]

وقد قدمت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك وكذلك المفوضة المختصة عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن خطة للاندماج في عام 2017. ويشكل التعاون بين إجراءات الاندماج وإجراءات الوقاية من التمييز أحد الافتراضات الأساسية لهذه الخطة.[678]

الخلاصة:

بعد جلسات الاستماع الشفهية وتحليل الرسائل يتضح ما يلي: في الإدارة العامة توجد في الوقت الحالي تطورات نموذجية وأخرى متراجعة في مجال "العنصرية والتمييز". ويتركز العمل في مجال الدوائر العليا بالولاية من خلال مكتب مكافحة التمييز والمفوضين المختصين بالاندماج وكذلك المفوضين المختصين بالمساواة. وتوجد في جميع المصالح الحكومية مكاتب لتقديم الشكاوى وفق المادة 13 من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG).

توجد ثغرات معلوماتية في الوقت الحالي بشأن تطبيق الإجراءات – ويُعد مكتب مكافحة التمييز نموذجا لهذا. ما هي الإجراءات التي يتم تنفيذها؟ ما هو (أو ماذا كان) تأثير الإجراءات؟ في عام 2016 بلغت ميزانية الإجراءات 20 ألف يورو. أُنفق منها 12219 يورو فقط.[679] وليس من المعروف عدد الحالات التي أشرف عليها المكتب أو قدم لها المشورة. لكن يبدو أن العدد هو بشكل عام غيضٌ من فيض: وقد تم الحديث خلال جلسات الاستماع عن بعض الإجراءات التي تقدم الدعم والمساعدة للمجموعات المتضررة. ولم تُذكر في بعض وزارات ولاية تورينغن والإدارات التابعة لها (مثل مؤسسة حماية الدستور) أي إجراءات داعمة، في حين لم تُذكر لدى أخرى (مثل وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV)) أي إجراءات توعية. لكن هذا يجب ألا يعني عدم بذل الجهود هناك. لكن عدم الذكر يؤكد عدم وجود وزن للموضع هناك. ويوجد على ما يبدو بشكل عام في جميع وزارات ولاية تورينغن والإدارات التابعة لها هياكل للشكوى سواء كانت محددة بوضوح أم لا يمكن من خلالها الشكوى من أشكال التمييز المختلفة. كما يتم التعامل مع إجراءات التوعية بشكل مختلف – فمرة تكون مُلزمة في التأهيل المهني، ومرة تكون تطوعية في التأهيل التكميلي، ومرة تكون جزءًا من الهيل الإداري القائم.

ومن أهم الشروط المحورية لمكافحة العنصرية والتمييز بشكل ناجح في السياق المؤسسي: مناقشة موضوع العنصرية، والدور الذي تقوم به البلديات والمحليات في وضع الشروط الإطارية والعمل المُستدام والمتشابك على مستوى المحليات من أجل تشجيع الاندماج، وخلق هياكل

677 قارن محضر الجلسة 9 ص 173.
678 قارن محضر الجلسة 9 ص 154.
679 حساب الميزانية في تورينغن 2016، العدد a2 ص 52.
.https://www.thueringen.de/mam/th5/tfm/haushalt/rechnung/hh_rechnung_2016_band_2a.pdf

إدارية تتوافق مع التغييرات المجتمعية وكذلك خلق ثقافة حوار مناسبة.[680] وتتمثل أكبر العقبات في غياب عمليات الرصد الكافية عن جميع حيزات الاختصاص وعلى جميع المستويات الإدارية بشكل بعيد. وبالتالي لا يتم رصد أو تسجيل وضع الضحايا الذين يمرون بتجارب عنصرية وتمييز في السياق الإداري بشكل مُفصل. وبهذا يصبح من غير الممكن أيضًا الحكم بشكل محترف على الإجراءات التي يتم اتخاذها. وينطبق هذا على العنصرية والتمييز داخل المصالح الرسمية وكذلك في تعامل المصالح الحكومية مع المجتمع. ولا يمكن للرؤى البينية الانتقائية والسطحية للمصالح والدوائر الرسمية وغياب البيانات عن عدد حالات الضحايا التي قُدمت لهم المشورة والمنظمات الذاتية أن تكون بديلاً عن الحصر الكامل لجميع الحوادث من هذا النوع. كما أنه من غير الواضح حجم الحالات التي تحدثت عنها لجنة التحقيق البرلمانية التي تعرضت للعنصرية والتمييز.

ث) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

في إطار المشاورات كان هناك عدد كبير من إقتراحات الإصلاح في مجال الإدارة العامة:

1. وقد أظهرت عملية الاستماع ما يلي: مكتب مكافحة التمييز غير معروف بالقدر الكافي في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK). وبالتالي هناك ضرورة إلى المزيد من العمل العام المناسب للمجموعات المُستهدفة.[681] كما لا يحصل المعنيون والضحايا على عروض مناسبة لهم في البلديات بالمناطق ذات الطابع الريفي. وبالتالي فمن المهم نشر العروض بالقدر الكافي. وهذا يحتاج بشكل خاص إلى وجود مراكز التقاء للإبلاغ عن حالات التمييز.[682]

2. وبشكل عام هناك حافز للقيام بتطوير شامل تنظيمي شامل في الإدارة العامة. ومن بين هذا التطوير نقل نماذج موجهة وفق مباديء مكافحة التمييز والعنصرية. وبالتالي يمكن تطبيق الحماية من التمييز عند توافر المعارف اللازمة عن الإمكانيات القانونية.[683] ويتطلب هذا أن تتفاعل الإدارة مع مُتطلبات المجتمع المدني – بشكل مشابه لخطة العمل التي تقوم بها برلين لمكافحة العنصرية.[684]

---

680 قارن محضر الجلسة 2 ص 22؛ النموذج رقم 2934/6، ص 9، 11.
681 قارن الرسالة 1274/6 ص 5؛ الرسالة رقم 1508/6 ص 3؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 3.
682 قارن النموذج رقم 3511/6 ، ص 4؛ الرسالة رقم 1531/6 ، ص 3.
683 قارن النموذج 2863/6، ص 12، محضر الجلسة 3، ص 98؛ الرسالة رقم 1531/6، ص 3.
684 قارن محضر الجلسة 2 ص 92.

3. وتقوم الخطة على جذب السيدات والأشخاص من ذوي الأصول المهاجرة بشكل مُوجه للعمل في الإدارة العامة. وبهذا يمكن تحقيق انفتاح ثقافي للجهاز الإداري. كما يساهم هذا في تحسين الصفة التمثيلية للأشخاص المنحدرين من أصول أجنبية.[685] كما يساعد إدخال نظام التقدم لشغل الوظائف دون إفصاح عن هوية صاحبها إلى التركيز على القدرات عند تعيين الموظفين ومنع الاستبعاد من التعيين بالوظائف لأسباب عنصرية.[686]

4. ومن المهم أيضًا في عملية الترابط بين العاملين وتحقيق المزيد من الانفتاح في الجهاز الإداري جمع بيانات المساواة بشكل متمايز. وهنا يجب تصوير جميع آليات التمييز داخل الجهاز الإداري غير المرتبطة بالخلفية الأجنبية وبالنظر إلى تجارب التمييز المتعدد[687]. ويمكن أن يكون الجمع أساساً لإجراءات للتخلص من التمييز. كما يساهم هذا في مراجعة فاعلية إجراءات مكافحة التمييز والإجراءات الإيجابية.[688]

5. يجب توفير وثائق الإدارة العامة والنماذج والمواد الإعلامية بلغة بسيطة.[689] ومن الضروري أيضًا وجود ترجمات إلى لغات أخرى.[690]

6. ومن أجل دعم مجموعات المعنيين يجب منح سلطة هيكلية ثابتة، تتمثل في معرفة المعنيين لحقوقهم الخاصة. ومن المهم أيضًا التعريف بعروض المساعدة ونقاط الاتصال وكذلك تحسين ثقافة الحوار في الإدارة العامة.[691]

7. تحدثت الوزارات في تورينغن بشكل خاص عن برامج التأهيل المهني والتكميلي والإضافي التي تتناول مكافحة التمييز والتوعية الثقافية. وطالبت الوزارات بدعمها وجعلها إلزامية للموظفين العاملين في الإدارة العامة.[692] ومن المهم أيضًا العروض التكميلية والمحتويات التي تتناول الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، والحماية من التمييز، وتدريبات التنوع ومكافحة العنصرية، والقدرات

---

685 قارن محضر الجلسة 4 ص 81؛ الرسالة رقم 1531/6، ص 3.
686 قارن محضر الجلسة 9 ص 13؛ قارن الملحق رقم 3734/6، ص 51؛ الرسالة رقم 1274/6.
687 قارن تحديد المصطلح ص 33.
688 قارن محضر الجلسة 9، ص 27-28، 32.
689 قارن محضر الجلسة 7 ص 75؛ الرسالة رقم 1510/6، ص 1.
690 قارن محضر الجلسة 8 ص 67؛ الرسالة رقم 1531/6، ص 3.
691 قارن محضر الجلسة 4 ص 126؛ محضر الجلسة 7، ص 41؛ محضر الجلسة 7، ص 76؛ محضر الجلسة 7، ص 145؛ محضر الجلسة 8،
692 قارن محضر الجلسة 9 ص 90؛ الرسالة رقم 1514/6، ص 8.

البينثقافية، والتعاطف، والتسامح، واحترام اختلاف الأدوار، والتسامح مع الغموض، وكذلك إجراءات تأهيل خاصة للأشخاص الذين يتعاملون كثيرًا مع اللاجئين.[693]

8. لتجنب التمييز الهيكلي يجب تحليل الممارسات بالمصالح الحكومية في تورينغن. بعدها يجب موائمتها مع توصيات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD) واللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI). وتوجد بالفعل في الوقت الحالي لائحة قوانين للمؤسسات واللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة في تورينغن وفق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة.[694] كما تحتاج مثل هذه اللائحة أيضًا معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية.[695] ومن المهم أيضًا إلغاء قواعد ومسودات القوانين القائمة على التمييز – أو يجب تغيير وموائمة القوانين التي تشكل تمييزًا بحق بعض المجموعات.[696]

9. ومن أجل اتخاذ إجراءات في العنصرية والتمييز خارج الإدارة العامة يُنصح بربط منح الطلبيات والتكاليف بقبول سياسة مكافحة التمييز الألمانية. ويمكن تحقيق هذا مثلاً من خلال الاعتراف بالاحتواء والاندماج أو عبر توقيع "معاهدة التعددية" أو تطبيق نظام تقدم للوظائف قائم على عدم الإفصاح عن البيانات الشخصية.[697]

10. كما يجب زيادة شهرة معاهدة التعددية والقيم المرتبطة بها. ولتحقيق هذا ينبغي على المؤسسات والشركات عمل دعاية لتوقيع وتطبيق التصورات التي تحتوي عليها المعاهدة.[698]

11. وينبغي أن يجب تقرير جزئي للولاية على العقبات الموجودة في الإدارة العامة والإجراءات التي يمكن اتخاذها، وذلك بشكل مُصنف حسب المجموعات.[699]

12. معايير مُلزمة أفضل في إيواء اللاجئين في مرافق التسجيل الإبتدائي ومراكز الإيواء الجماعية وفي الإيواء في المحليات والبلديات.[700] ومن الضروري تغيير لائحة السكن والإيواء في تورينغن ((ThürGUSVO، خاصة فيما يتعلق بإدخال خطط

---

693 قارن محضر الجلسة 7 ص 91؛ محضر الجلسة 8، ص 76؛ قارن الملحق رقم 2934/6 ، ص 12؛ الرسالة رقم 1352/6 ص. 16، الرسالة رقم 1496/6 ص 41؛ الرسالة رقم 1514/6، ص 8؛ الرسالة رقم 1531/6، ص 4.

694 قارن النموذج رقم 4133/6.

695 قارن محضر الجلسة 2 ص 28؛ محضر الجلسة 3، ص 97؛ قارن الرسالة رقم 1274/6 ؛ الرسالة رقم 1531/6 ، ص 3؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 9.

696 قارن محضر الجلسة 7 ص 82؛ قارن الرسالة رقم 1493/6 ، ص 1؛ الرسالة رقم 1496/6 ، ص 12.

697 قارن الرسالة رقم 1274/6 ، ص 6؛ الرسالة رقم 1510/6 ، ملحق مراقبة الاحتواء ص 17.

698 قارن الرسالة رقم 1274/6، ص 6-7.

699 قارن الرسالة رقم 1510/6، ص 2.

للحماية من العنف ووضع معايير جودة تتمتع بالشفافية. ولا غنى عن إجراء عملية فحص ومراجعة بانتظام.[701] كما يجب توفير أشخاص محل ثقة لتلقي الشكاوى في مقرات الإيواء يمكن للباحثين عن اللجوء وضحايا العنف التوجه إليهم.[702]

ج) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

- كيف يمكن أن تنجح عملية التسجيل المتمايز لواقع التمييز داخل الإدارة في تورينغن؟ ما هي أشكال الخطاب المُخطط لها من أجل مد موظفي الإدارات والعاملين بالجهاز الإداري بالمعلومات الخاصة بحقوقهم وطرق تقديم الشكاوى بشكل أفضل؟

- ما هو الدور الذي يلعبه توطيد إمكانية الشكوى؟ هل يُنظر إليها ربما على أنها غير مستقلة بالقدر الكافي لكي يمكن التقدم بالشكاوى دون الخوف من تبعات الشكوى؟ هل ينبغي إنشاء مكتب لتقديم الشكاوى عبر قانون مكافحة التمييز بالولاية ((LADG؟

- كيف يمكن أن تنجح عملية زيادة حصة الأشخاص ذوي الأصول الأجنبية ومن لديهم تجارب مع العنصرية في الإدارة العامة؟ (انظر مثلاً شرطة برلين بخصوص الأصول الأجنبية، كما يجب التعرف على غير ذلك من النماذج الجيدة)

- ما هي الإجراءات القابلة للمراجعة التي يمكن القيام بها لزيادة القدرات داخل الإدارة لمكافحة العنصرية؟ كيف يمكن تقييم التعليم التكميلي مثلا؟

- كيف يمكن ضمان مراعاة القدرات البينثقافية والمقاومة للعنصرية أو القدرة على مكافحة التمييز في مجال الإدارة في تورينغن، وذلك خلاص اتخاذ القرارات بتعيين الموظفين؟

- كيف يمكن تحديداً تقييم الإجراءات في مجال مكافحة التمييز والحكم عليها؟ كيف يمكن توطيد هذا التقييم في إطار مراعاة التأثير الشامل للإجراءات؟

أسئلة موجهة إلى مستشارية الدولة في تورينغن (TSK)/مكتب التنسيق لمكافحة التمييز

---

700 قارن محضر الجلسة 7 ص 102 ، 108؛ محضر الجلسة 8، ص 55؛ محضر الجلسة 8، ص 87 وما تليها.
701 قارن محضر الجلسة 7 ص 91-94؛ الرسالة رقم 1496/6.
702 قارن محضر الجلسة 7 ص 102 -103.

- هل مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) قادرة في إطار عملها التنسيقي على ضمان عمل داخلي وخارجي في مجال مكافحة العنصرية والتمييز بالوزارات والجهاز الإداري في تورينغن؟

- كيف يمكن لمكتب التنسيق تقييم فاعلية عمله والحكم عليه بالنظر إلى معالجة الآليات المختلفة لمكافحة التمييز؟

- يُظهر عمل لجنة التحقيق البرلمانية ما يلي: يجب تسجيل ومعالجة التمييز العنصري في تورينغن بشكل شامل ومتمايز. كيف يمكن التأكد من قدرة مكتب مكافحة التمييز على استنفاذ الموارد الممنوحة له مُستقبلاً بشكل كامل؟

- ما هي الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يقوم بها مكتب مكافحة التمييز للحد من التمييز العنصري في تورينغن؟

- ما هي احتياجات مكتب مكافحة التمييز من أجل توطيد عمله بشكل مُستدام؟

- كيف يمكن تحسين العمل التنسيقي لمكتب مكافحة التمييز من أجل مكافحة التمييز في وبين الوزارات في تورينغن؟

- كيف تقيّم مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) المعارف في مجال الإدارة وتحكم عليها وفق الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان، التي يرتبط بها العمل الإداري مباشرة، خاصة معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية؟ كيف تقيّم مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) وتحكم على التعامل الداخلي لديها مع الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتعلق بالتمييز؟

5) مجالات عمل إضافية

في هذا الجزء من التقرير المرحل سيتم تناول المزيد من مجالات العمل التي لم تُناقش أو نُوقشت بشكل جزئي فقط من قبل لجنة التحقيق البرلمانية. لهذا لن يتم تناول الموضوعات المذكورة هنا بالتفصيل.

كما توجد مجالات لا يمكن ضمها إلى أي من النقاط الأخرى 4 – (B.II.1). وكانت هذه النقاط تشكل أهمية أثناء جلسات الاستماع وبالتالي لم يكن من المقبول تجاهلها. فضلاً عن ذلك ينبغي الآن ذكر الإجراءات العامة ومتداخلة الموضوعات.

أ) ***قاعدة بيانات غير كافية***

من الموضوعات العامة وجود قاعدة بيانات غير كافية عن التمييز. فقد اعتُبر هذا الأمر مشكلة في العديد من جلسات لجنة التحقيق: توجد بيانات قليلة للغاية من أجل معرفة الواقع الفعلي للتمييز في ومن خلال الإدارة في ولاية توينغن وكذلك في مجالات أخرى مثل المجتمع المدني.[703] فهناك نقص في البيانات سواء فيما يتعلق بالسمات المحمية وفق قانون المساواة في التعامل (AGG) أو لدى المجموعات الأربعة المعُترف بها في ألمانيا التي تعاني بشكل خاص من التمييز:

- أصحاب البشرة السوداء
- السنتيون والغجر
- اليهود
- المسلمون[704]

ومن المفترض أن تسمح لنا هذه البيانات إن وجدت بمعرفة تطور معدلات التمييز في تورينغن بشكل متمايز وتقييم إجراءات مكافحة التمييز وغيرها من الإجراءات المضادة والحكم عليها. فضلا عن هذا فإن من شأن هذه البيانات أن تقدم لنا مؤشرات مهمة عن التنوع وتسمح لنا بتقييم إجراءات مكافحة التمييز ودعم التنوع المجتمعي. ومن المهم هنا ضرورة القيام بجمع البيانات بشكل متمايز. حيث يجب عدم اقتصارها على تصنيف "الخلفية المهاجرة" فقط. وقد تم التأكيد مرارًا على هذه المشكلة: التصنيف حسب "الخلفية المهاجرة" غير دقيق وليس مناسباً بشكل متزايد للحصول على معلومات مفصلة حول التمييز؛ من ناحية، لأن بعض الناس قد يكونوا من أصول مهاجرة دون أن يعانون من التمييز؛ ومن ناحية أخرى لأن هذا التقسيم يقتصر على الجيل الأول والثاني

---

703 قارن النموذج 2867/6، ص 8، محضر الجلسة7، ص 39، محضر الجلسة 8، ص 48؛ محضر الجلسة 11، محضر الجلسة 11، ص 89، محضر الجلسة 11، المرفق رقم 1 ص 8؛ الرسالة رقم 3511/6، ص 2؛ الرسالة رقم 1508/6 ص 6؛ الرسالة رقم 1787/6، ص 6؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 10.

704 قارن الرسالة رقم 1780/6، ص 10 - 12.

وبالتالي لا يؤخذ الأشخاص الآخرون الذين يعانون التمييز بعين الاعتبار، وذلك مثل من ينتمون إلى الجيل الثالث أو الأجيال اللاحقة له، وكذلك الحال مع من ينتمون إلى أقليات قومية معترف بها، وكذلك الأشخاص ذوي البشرة السوداء الذين ليس لهم تاريخ هجرة الخ.[705]

أشار العديد من المشاركين في جلسات الاستماع إلى ما يلي[706]: تم من قبل جمع بيانات المساواة عن الجنس بنجاح. وأكدوا أن جمع هذه البيانات يلعب دورا محوريا في الاطلاع على التمييز وتحجيمه. فضلا عن هذا: التزمت جمهورية ألمانيا الاتحادية بجمع بيانات تفصيلية، وذلك وفقالمعاهدة الدولية لتفادي كل أشكال التمييز العنصري (ICERD) بتاريخ 7 مارس 1966.[707]

وفق أقوال مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) يتم مراجعة إمكانية جمع مثل هذه البيانات. لكن توجد بعض المشكلات المتعلقة بحماية البيانات من الناحية القانونية.[708] وقد أخبرت منظمة مواطنون من أجل أوروبا [Citizens for Europe] والمنظمات الألمانية الحديثة منظمة التحقيق البرلمانية بمعايير أوروبية شاملة ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

- عدم الكشف عن الهوية
- مراعاة استعلام طلب الهوية الذاتية
- طوعية المشاركة
- توضيح بشأن مغزى وغرض جمع البيانات
- مشاركة المجموعات التي تعرضت للتمييز في عملية جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها
- إمكانية ذكر العديد من أسباب التمييز والهويات و/أو النسبة للأجانب

---

705 قارن محضر الجلسة 9،

706 قارن محضر الجلسة 11 ص 89 - 90؛ محضر الجلسة 11، ص 79؛ الرسالة رقم 1787/6، ص 6 - 7؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 17؛ تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتطرف (ECRI) حول ألمانيا (جولة الاختبار الخامسة)، https://www.institut-fuer-menschenrechte.de/fileadmin/user_upload/PDF-Dateien/Europarat_Dokumente/ECRI_Bericht_Deutschland_5_2014_de.pdf; الرسالة رقم 1830/6، ص 6؛ الرسالة رقم 1841/6، ص 5 - 6.

707 قارن الملاحظات الختامية للجنة مكافحة التمييز العرقي: ألمانيا 2008، https://www.institut-fuer-menschenrechte.de/fileadmin/user_upload/PDF-Dateien/Pakte_Konventionen/ICERD/icerd_state_report_germany_16-18_2006_cobs_2008_de.pdf ملاحظات ختامية 14؛ https://www.institut-fuer-menschenrechte.de/fileadmin/user_upload/PDF-Dateien/Pakte_Konventionen/ICERD/icerd_state_report_germany_19-22_2013_CoObs_2015_en.pdf، ملاحظات ختامية.

708 قارن محضر الجلسة 9، ص 25.

– تطبيق مبدأ عدم الإضرار[709]

تحدث المفوض بمكافحة التمييز في الإدارة التعليمية في برلين بجلسة التحقيق البرلمانية عن أول عملية جمع بيانات عن التمييز والمساواة لدى القيادات.[710] وقد يكون جمع البيانات نموذجاً يُحتذى.

ب) التعامل مع الاستعمار الألماني

من بين الموضوعات العامة للتعامل مع الاستعمار الألماني والتعامل مع الإبادة الجماعية للغجر والسنتيين في الحقبة النازية. ويشمل هذا عمليات الإقصاء السابقة وكذلك عمليات الإقصاء التالية للحقبة النازية. ولا تقتصر هذه المعالجة على مجال التعليم فقط؛ حيث يجب التأكيد في المناهج التعليمية على الإقصاء المنهجي وإبادة الشعوب التي تعرض لها الغجر والسنتيون وكذلك التعامل مع الاستعمار الألماني باعتبار أن له علاقة بالعنصرية.[711] كما أن هناك حاجة لمعالجة إجتماعية ورسمية على مستويات مختلفة. ومن الضروري فتح نقاش عام وعلى سبيل المثال إعادة تسمية الشوارع التي سُميت بأسماء مجرمين مستعمرين. بهذا تتأجل منظورات – وبهذا يمكن أن تنشأ العدالة التاريخية في الذاكرة الجمعية.[712]

ت) الإعلام والفضاء العام

(1) شرح المشكلة

تؤثر المواقف العنصرية والعنف النفسي والعضوي على الفضاء العام بشكل مختلف. فالتمثيل العنصري الذي يقوم على تحقير الآخر يظهر في المظاهرات والمنشورات واللوحات الإعلانية وفي الإنترنت والقاعات وكذلك في وسائل المواصلات المحلية وفي المحيط الاجتماعي (الجيران، تسوق السلع والخدمات، استديوهات اللياقة البدنية، الديسكو، الخ)؛ فهنا تظهر مواقف عنصرية وتحدث اعتداءات وهجمات ذات طابع عنصري. وقد قال العديد من من تم الاستماع إليهم: لقد زاد التمثيل العنصري والقائم على التمييز في وسائل الإعلام؛ حيث توجد مواقف

---

709 قارن محضر الجلسة 11، ص 89 -91؛ محضر الجلسة 11، المرفق رقم 1 ص 10؛ الرسالة رقم 1830/6، المرفق 2، ص. 38.
710 قارن محضر الجلسة 11، ص 79؛ محضر الجلسة 11، المرفق 1.
711 قارن محضر الجلسة 9، ص 53.
712 قارن النموذج رقم 2681/6 ، ص 5؛ النموذج رقم 3177/6 ، ص 2.

عنصرية متزايدة في الحياة اليومية؛ وتزيد أعداد العداوة في المحيط العام.[713] ومن بين هذا هي الغوغائية التي تحدث في قطارات الترام أو في الشارع عندما يتحدث بعض الناس بلغة أخرى غير اللغة الألمانية. كما يظهر هذا في شكل عنف عضوي عام واعتداءات على المنازل والمراكز الدينية الخ. وتعود هذه التغييرات إلى تحولات في الحوار في وسائل الإعلام. كما أن هناك علاقة بين هذا وبين تصريحات بعض السياسيين. فقد أدى هذا إلى انخفاض واضح في الرادع للتعبير عن عنصرية صريحة [714]" . وقد أشار المعهد الألماني لحقوق الإنسان (DIMR) إلى هذه القضية، وكذلك الحال مع الاستشارة المتنقلة في تورينغن (Mobit) باعتبارها نقطة تحول تسللت إلى الخطاب. وقد بدأ هذا التحول قبل حوالي عشر سنوات تقريباً.[715] قالت مؤسسة أمادو أنطونيو ما يلي: وفقاً لدراسات فإن هذا التطور ينعكس بشكل خاص في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وصل الحشد للكره وبُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي مستوى جديدًا على مستوى ألمانيا. كما أن هناك وسائل تعبير في تورينغن تحض على الكراهية والتحريض وهي بالتالي ملائمة للإضرار بالخطاب السياسي بشكل مستمر.[716]

وتلعب الخطابات الإعلامية دورًا محورياً في انتشار المواقف والقناعات القائمة على أحكام مُسبقة بحق مجموعات معينة. وقد توصلت دراسة جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا إلى النتيجة التالية: تعود بعض المواقف الرافضة وانتشارها في تورينغن إلى طريقة استيعاب بعض محتويات الخطاب القومي والسياسي والإعلامي.[717] ووفقاً للدراسة فإن الخطاب الإعلامي مرتبط بصور سلبية. وهذا ما أكده أيضًا باحثون وضحايا.[718] في الوقت نفسه لا توجد سياسة لتمثيل الكل في الفضاء العام. ويجب أن تعكس مثل هذه السياسة تجارب الأشخاص الذين تعرضوا للعنصرية، أو ان تراعي بشكل إيجابي الأقليات وتاريخها في ألمانيا، عند تسمية الشوارع والميادين مثلاً.[719]

تترسخ الصور السلبية المنقولة إعلامياً ومعايير التبرير في وسط المجتمع. وتحدث من جرى الاستماع إليهم عن مدى تنتشر المواقف والآراء العنصرية والقائمة على التمييز في وسط المجتمع. وتعود هذه المواقف إلى الخطاب الإعلامي أيضًا وإلى طريقة عرض الأقليات فيها. ويقود

---

[713] قارن محضر الجلسة 6، ص 118؛ محضر الجلسة 6، ص 81؛ الرسالة رقم 1513/6، ص 151؛ الرسالة رقم 1514/6، ص 2، محضر الجلسة 8، ص 49؛ قارن الرسالة رقم 1843/6؛ محضر الجلسة 6، المُلحق، ص 28؛ محضر الجلسة 8، ص 26؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 2.

[714] انظر محضر الجلسة 5، ص 93، محضر الجلسة 7، ص 33.

[715] „الأمر يدور حول تزايد وجود المواقف العنصرية أو غيرها من المواقف غير الإنسانية بشكل متزايد في الفضاء العام. وقد تجلى هذا مثلاً في عامي 2009 و 2010 عندما نشر أحد أعضاء مجلس إدارة البنك الألماني "دويتشه بنك"، وهو تيلو زاراتسين، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي ((SPD أطروحات عنصرية في دور نشر ومجلات مشهورة بشكل خاص ضد الأتراك أو العرب أو المسلمين. كما أكدت لجنة الأمم المتحدة أن التصريحات التي أدلى بها السيد زاراتسين عام 2009 في مقابلة مع مجلة *ليتر إنترناشيونال* هي تصريحات عنصرية واضحة. كما أن هناك تصريحات في هذا الصدد، مثل التي أدلت بها شخصيات قيادية بأحد الأحزاب دعت فيه إلى إطلاق النار على اللاجئين أو التحريض ضد أحد لاعبي كرة القدم الألمان أو المطالبة بالتخلص من بعض الناس أو السخرية من ضحايا العنف النازي. ويكون هذا مقصودًا عندما أقول أن هناك أطرافاً فاعلة ترغب في تأجيل ما يمكن قوله ويعتبرون هذا - عن طريق المراجعة أيضًا - استراتيجية". انظر محضر الجلسة 5، ص 93؛ الرسالة رقم 1495/6، ص 7.

[716] قارن الرسالة رقم 1277/6، ص 1.

[717] قارن الرسالة رقم 1267/6، ص 4.

[718] قارن محضر الجلسة 8 ص 28؛ قارن الرسالة رقم 1267/6 ، ص 4؛ الرسالة رقم 1532/6 ، ص 1.

[719] قارن محضر الجلسة 3 ص 48؛ محضر الجلسة 6، ص 123؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 1.

هذا في النهاية إلى شكل مقبول اجتماعياً للعنصرية في الحياة اليومية.[720] وبهذا يبدأ الضحايا بفقدان الشعور بالأمان وفقدان الثقة في المجتمع.[721]

ومن تبعات العنصرية اليومية الإيذاء النفسي والعضوي. ومنه أيضًا: تنعكس أشكال العنصرية الهيكلية والتمييز الهيكلي في مجالات أخرى، مثل النظام التعليمي أو في القضايا المؤسسية.[722]

(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع

تناولت أمانة اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب بالمجلس الأوروبي (ECRI) خيارات العمل التي تمتلكها تورينغن لمواجهة خطاب الكراهية.[723] أشارت الخبيرة السيدة د. شيلنبيرج إلى المسؤولية المشتركة للإعلام في الخطاب العنصري؛ وقالت إنه من الضروري مراجعة طريقة العمل الصحفية.[724]

---

720 قارن محضر الجلسة 2، ص 26؛ الرسالة رقم 1352/6، محضر الجلسة 3، ص 33-34؛ الرسالة رقم 1267/6، ص 4، محضر الجلسة 7، ص 34؛ الرسالة رقم 1352/6، ص 13-16.

721 "لا يمكن للإنسان معرفة هذا إلا إن تكلم معهم [...]. فالأخبار التي ترد في الصحف تبدو مختلفة بكل بساطة. كما لا تُلاحظ في مجتمعنا. [...] عندما يتحدث الإنسان مع الناس بشكل سريع إلى حد ما ويظهر لهم تعاطفه أو يدخل معهم في نقاش يصبح الكثيرون منهم غير قادرين على الكلام ولا يرغبون في الكلام ويرغبون في نسيان هذا." انظر محضر الجلسة 6. ص. 120 وما تليها أو بالأحرى: „التمييز والعنصرية يواجهان الضحايا في كل مجالات الحياة. ونحن على دراية بالحالات التالية في إطار عملنا:
- في شركات النقل والمواصلات (التهديد برفض التنقل)؛
- سوق السكن (رفض الإيجار، الفسخ التعسفي من المؤجرين)؛
- في صناعة الضيافة؛
- زيارة الأطباء (رفض منح موعد بسبب مشاكل في التفاهم)؛
- إهانات عنصرية في المجال العام؛
- تعليقات كراهية في شبكات التواصل الاجتماعي (يوتيوب، فيسبوك، إنستجرام)؛
- حرائق متعمدة لمباني تسكن فيها بشكل خاص عائلات الغجر (انظر حاليا مدينة بلاون)؛
- تصريحات عنصرية لسياسيين (مثل هانس توماس تيلشنايدر)؛
– مشاهد عنصرية في وسائل الإعلام/الأفلام (أحدث مثال: مغامرة نيللي)" قارن الرسالة رقم 1532/6.
أشار الاتحاد المركزي للمسلمين بشكل واضح إلى التجارب التي حدثت مع موظفيه في مدينة إيرفورت ومدينة فايمر: "لا يحتاج الإنسان لإحصاء المجالات المعنية لأنها جميع المجالات التي يحدث بها تمييز أو عنف عنصري. وهذا واضح تماماً في مجال الخدمات، حيث يجب مثلا على اللاجئين الذين يذهبون إلى نوادي اللياقة البدنية أو يكونون بوسائل المواصلات العامة أن يمروا بمواقف تتكرر فيها تعليقات تمييز من قبل المختصين بالأمن أو من السائقين. وهذا المجال يعتبر من العنصرية اليومية." انظر محضر الجلسة 8 ص 7 -16.

722 قارن محضر الجلسة 2، ص 48؛ قارن الرسالة رقم 1837/6 ، ص 14؛ الرسالة رقم 1780/6 ، خطة العمل الوطنية ضد العنصرية،
https://www.bmfsfj.de/blob/116798/5fc38044a1dd8edec34de568ad59e2b9/nationaler-aktionsplan-rassismus-data.pdf, S. 9.

723 وبناء عليه يجب على السياسيين ووسائل الإعلام عدم استخدام أو نشر خطاب الكراهية وتنفيذ التوصيات السياسية العامة رقم 15 الصادرة من اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب (ECRI). فوفق المادة 6 منها ينبغي على سبيل المثال على برلمان الولاية والحكومة ووسائل الإعلام والاتحادات التي تمثلها أن تُسن قواعد سلوك تحظر استخدام لغة الكراهية وتنص على عقوبات فاعلة وآليات عقابية على خطاب الكراهية، (https://www.coe.int/t/dghl/monitorinWecri/activities/GPR/EN/Recommendation_N15/REC-15-2016-015-ENG.pdf، نسخة مختصرة https://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/GPRiEN/ENG-Rec%2015%20-%20KeyTopics.pdf). قارن الرسالة رقم 1803/6.

724 „النقاشات العامة والإعلام - هذا أيضًا موضوع مهم - كيف يتم مواصلة تأهيل الصحفيين، وما هو الوقت المتاح فعلاً للحديث مع ذوي الضحايا ثم الحصول بعدها على الاستنتاجات الخاصة وليس نسخها بالكتابة فقط". انظر محضر الكلمة ص 98 „لم يحدث فقط – لهذا أكدت مرة أخرى على الإعلام - مع سلطات التحقيق والسلطات المدنية بالولايات المختلفة [الخلية السرية النازية]، لكن هذا سيطر على الخطاب المجتمعي بأكمله بشكل كبير لدرجة أنه يمكننا وصفه بعنصرية الخطاب والمؤسسة". انظر محضر الجلسة 3. ص 100-101.

وقد شرحت المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) خيارات العمل.[725] حسب رأي المؤسسة الإعلامية في تورينغن ([726](TLM لا يلعب التعامل مع العنصرية والتمييز داخل المؤسسة "دورًا سائداً" – على خلاف التعامل مع المحتويات المعنية بالمواد الإعلامية الإلكترونية. وفي عام 2017 كانت هناك حاجة لسبب معاصر لتحليل محاور عن "المحتويات المعادية للاجئين والأجانب في الإنترنت" بالتعاون مع مؤسسات إعلامية إقليمية أخرى بالولاية. وقد ثبت وجود أكثر من 100 من الإعلانات المحلية والإقليمية في تورينغن "تحتوي بشكل محتمل على محتويات يمينية متطرفة". وفي بعض الحالات تم توثيق حالات اشتباه لمحتويات غير مسموع بها وتعرض الشباب للخطر وتعيق النمو. وقد أرسلت المحتويات الجنائية إلى النيابات المختصة وفتحت لجنة الحماية الإعلامية للشباب (KJM) تحقيقا في الأمر. وكان تحليل صفحات الإنترنت منهجا مثمراً. لكن حرية التعبير المسموح بها قانونا بشكل ضمني تسمح وفقاً للتجربة بالكثير من الآراء؛ كما أن الكثير من المخالفات القانونية لا يُعرف الشخص مصدرها بشكل واضح.

وترى المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) أن أحد واجباتها الرئيسية يتمثل في منح المعلومات وتوعية مقدمي الخدمات الإعلامية والرأي العام. كما تضغط المؤسسة من أجل تناول موضوعات مثل العرقية والهجرة والأقليات الاجتماعية في التقارير الإخبارية بشكل أكبر. ويجب عدم عرض الناس ذوي الأصول الأجنبية والأقليات العرقية بشكل تخطيطي. ولن يتم هذا إلا في حال السماح بمراجعة محتويات محددة. فالخلل الهيكلي في البرامج و"النظريات الإجمالية" لا يمكن عادة معاقبتها.

وترى المؤسسة الإعلامية في تورينغن [727](TLM) بشكل خاص في القوانين المتوفرة إمكانيات لمواجهة المحتويات الإعلامية العنصرية والتي تدعو للتمييز – لكن هذا لا يشمل سوى الراديو والتلفزيون. ويحتوي الإنترنت بشكل خاص على صعوبات عملية (وجود الدليل، التنبوء). لكن المؤسسة تتعاون بالرغم من ذلك مع مؤسسات إعلامية – في مجال المعلومات والوقاية والتوعية. ومن الواجبات المحورية الأخرى حسب رأي المؤسسة هو "الرقابة الكلاسيكية" والتأهيل المستمر بانتظام لمقدمي الخدمات الإعلامية وإتاحة التعليم الإعلامي لجميع الأجيال في مجال العنصرية والتمييز. وهي تعتمد في هذا على تأمين مصادرها المالية. وتواجه

---

[725] „نحن على علم بالطبع أن بعض الفئات من الناس يتم تصويرها اليوم بشكل نمطي وفي حالات أيضًا بطريقة التهميش، إلا في حالة أن يتعلق الأمر بأحداث معينة تؤثر بشكل كبير على التقارير الصحفية والإعلامية، وإلا فنحن أمام مشكلة تهميش تبدأ بتقارير صحفية سلبية بشكل عام وعروض صحفية سلبية للمعنيين وصور نمطية لهم، سواء تعلق الأمر بالسيدات أو بذوي الميول الجنسية المغايرة (LGBT) أو بالأقليات العرقية. وهذه بالفعل مشكلة تواجهنا في كل مكان. وكرقابة إعلامية - وهذا هو جوهر الأمر ربما - لدينا أسس قانونية يمكن من خلالها التصرف عند وجود محتويات متطرفة، والتصرف بشكل رقابي ضدها، ودائما ما يكون هذا في وقت لاحق بعد حدوثها، لأننا لدينا حظر المراقبة، لكن نقوم بمراقبة المحتويات فيما يتعلق باحتوائها على محتويات تمييز ويمكن على أساس قانون العقوبات مثلا التصرف لمواجهة التحريض في الإنترنت، وكذلك في مجال حماية الشباب. وفي حماية الشباب تلعب مسائل عرض محتويات تمييزية في تقييم العروض مع مراعاة مدى إضرارها بالنمو المحتملة بالنسبة للفئة المستهدفة دورا كبيرا جداً لكن - وهو ما يجب أن يُضاف - في مجال الرقابة يجب علينا أن نقوم بتقييم العروض الفردية، وهذا يعني لا يمكنني القول أن العرض بأكمله مثلاً يحتوي على خلل. ففي عرض بعض المجموعات من الأشخاص والأقليات يكون دائما جميع العرض مشكلة فعلاً لأن التصوير النمطي والتهميش والتوجهات تكون بالطبع دائماً موضوع كامل العرض وليس كل حلقة بمفردها. وبالتالي تقتصر هذه العلاقة على العرض المفرد للإمكانيات المتوفرة لدينا للتعامل ضد هذه العروض النمطية، ولهذا فنحن مهتمون بشكل أكبر بالعمل مع مقدمي الصفحات والمحتويات وتقديم المعلومات لهم والقيام بالأبحاث والبدء بالحوارات، مثلاً في مجال "الناس ذوو الإعاقة" - ونحن لدينا منذ سنوات كثيرة هيئة رصد نطلب فيها من التلفاز الخاص أن يخبرونا بكم المحتويات الموجودة لديهم التي تحتوي مثلاً على ترجمة سفلية بالشاشة وكيف تتعامل هذه القنوات مع هذا الموضوع مثلاً. وهنا يمكننا بالفعل رؤية أن هذا قد يكون ذو دوافع إيجابية للغاية عبر السنوات حتى وإن استعلم الإنسان عن ذلك مرارا وطلب منهم أن يوضحوا طريقة التعامل مع هذا الموضوع. لكن هنا يجب على الإنسان أن يفكر بعمق وبشكل مستدام جدا وطويل الأمد جدا ويعمل على هذا." انظر محضر الجلسة 9. ص 19 -20.

[726] قارن النموذج رقم 3738/6، ص 3.

[727] قارن محضر الجلسة 9، ص 15 -21.

المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) المحتويات الإعلامية القائمة على التمييز بسبب التوجه الجنسي أو الأصل الاجتماعي أو الانتماء العرقي أو السمات الجسدية. لكن هذا لا ينطبق إلا على العروض المفردة؛ فلم يكن كامل المحتوى يوماً موضوع الإجراءات. ولهذا السبب تتخذ المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) إجراءات بغرض تقديم المعلومات والتوعية وقائمة على الخطاب الإعلامي. ويجب أن يتناول الأمر خلق المعرفة والاطلاع. ومن بين هذا تقديم عروض محتويات معلوماتية لأعضاء هيئة التدريس والوالدين والشباب. لكن العرض تناول حتى الآن التطرف اليميني بشكل أكبر ولم يلمس موضوع العنصرية إلا بشكل محدود.

كما ترى مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) في شغل مجالس الإذاعة إمكانية التأثير على التنوع في الراديو القانوني العام. ويُقال أن[728] اتحاد مثلي الجنسية في تورينغن يعد اقتراحا للتقدم به إلى مجلس تلفزيون القناة الألمانية الثانية (ZDF). في الوقت نفسه هناك نية لإصلاح تشكيل مجلس راديو وسط ألمانيا (MDR) بطريقة مشابهة، حتى تجد الفئات الاجتماعية غير الممثلة لفترة طويلة مكاناً فيه.

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

(أ) يجب زيادة العلاقات الجيدة بتاريخ الهجرة، وذلك عن طريق إعادة تسمية الشوارع والميادين العامة مثلاً.[729]

(ب) هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية فيما يتعلق بالصور في وسائل الإعلام.[730]

(ت) ينبغي استخدام وتقييم والحكم على البرنامج الإقليمي للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم في تورينغن وتوسعته بالمنظومات اللازمة.[731]

(ث) كما ينبغي إدخال تمويل نظامي لتكاليف الاستعانة بمترجمين شفهيين (في جميع المجالات).[732]

(ج) مراعاة الإلزام بالتدخل: يجب مواجهة التصريحات العنصرية في السياق السياسي والحياة العامة بشكل قوي وبلا هوادة. ومن المهم فرض عقوبات على المخالفين.[733]

---

728 قارن محضر الجلسة 9، .
729 قارن محضر الجلسة 2، ص 92؛ محضر الجلسة 3، ص 48.
730 قارن محضر الجلسة 2، ص 92.
731 قارن الرسالة رقم 1508/6، محضر الجلسة 6، ص 146؛ قارن الرسالة رقم 1787/6 ، ص 3؛ الرسالة رقم 1837/6، ص 16.
732 قارن محضر الجلسة 9، ص 90.

(ح) يجب بشكل عاجل تحسين وعي الصحفيات والصحفيين من خلال دورات تعليمية تكميلية ومن خلال التعامل مع ضحايا العنصرية والتمييز.[734] يجب مواصلة تطوير قواعد السلوك ضد الخطاب العنصري.[735] ويجب على الفئات المهنية والمنظمات الإعلامية قبول هذه القواعد.

(خ) ينبغي إلزام اللجان الرقابية بتطبيق التعديلات التي دخلت على مجلس راديو وسط ألمانيا (MDR) – بحيث لا تُمثل فقط المجموعات الاجتماعية الممثلة حالياً.[736]

(د) دعم قدرات التلاميذ والشباب والتربويين في التعامل مع العنصرية والتمييز في الفضاء الرقمي[737]

(ذ) هناك حاجة لتوعية الرأي العام ووضع استراتيجيات للتعامل مع العنصرية في الإنترنت. ويجب تطويرها وتحديثها بانتظام.[738]

(ر) يجب تكثيف التعليم الإعلامي بشكل أكبر.[739] ومن الأمثلة الجيدة لهذا هو المركز الإقليمي للتعليم السياسي في ولاية شمال الراين ويستفاليا. فهناك يوجد مكتب التنسيق الإقليمي لمكافحة التطرف اليميني. وقد طور المكتب "خطة عمل متكاملة ضد التطرف اليميني".[740] لكن لابد بالطبع من التفرقة الواضحة بين العنصرية والتطرف اليميني – كما هو الحال أيضًا مع جميع الإجراءات التعليمية السياسية الأخرى.

(ز) يجب تقديم برامج الراديو/التلفزيون باللغة الخاصة ودعم الإنتاج الإعلامي لهذه العروض. ويسري هذا بشكل خاص على الناس المنحدرين من أصول أجنبية والأقليات القومية المعترف بها وكذلك على السنتيين والغجر.[741]

---

733 قارن محضر الجلسة 2، ص 41 -43؛ محضر الجلسة 2، ص 102؛ محضر الجلسة 6، ص 91؛ محضر الجلسة 8 ص 71؛ قارن الرسالة رقم 1352/6، ص 17؛ الرسالة رقم 1513/6، ص 2، الرسالة رقم 1803/6 ص 2. قارن https://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/GPR/EN/ENG-Rec%2015%20-KeyTopics.pdf20%.

734 قارن محضر الجلسة 3، ص 107؛ محضر الجلسة 3، ص 98؛ الرسالة رقم 1803/6، ص 2.

735 قارن محضر الجلسة 3 ص 98؛ الرسالة رقم 1803/6، ص 2.

736 قارن محضر الجلسة 9، ص 21.

737 قارن الرسالة رقم 1277/6، ص 5.

738 قارن الرسالة رقم 1837/6، ص 16.

739 قارن محضر الجلسة 9، ص 35؛ الملحق رقم 3738/6، ص 17.

740 قارن الرسالة رقم 1842/6، قارن ورقة الركائز الأساسية: http://www.nrweltoffen.de/aktuelles/nachrichten/Eckpunktepapier/Eckpunkte_eines_integrierten_Handlungskonzepts_gegen_Rechtsextremismus_15-02-02.pdf.

741 قارن محضر الجلسة 8، ص 81.

(س) كما يجب توفير عروض المعلومات عن الوضع القانوني وعروض المساعدة لضحايا خطاب الكراهية، وذلك بلغة سهلة ومفهومة. وينطبق الأمر ذاته على إجراءات المعلومات والتاهيل التكميلي الذي له علاقة بثقافة النقاش الرقمي الديمقراطي والبحث عن المصادر والاستخدام العملي للمعلومات .[742]

(ش) هناك حاجة لدمج المنظمات ذات التنظيم الذاتي في لجان وصياغة تعريف للمشكلة من وجهة نظر الضحايا.[743]

(ص) يجب أن تتحدث الأطراف الرسمية الفاعلة عن رفضها للعنصرية.[744]

(ض) ويجب أن يكون ميثاق التعددية أكثر شهرة.

(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

(أ) يجب على لجنة التحقيق البرلمانية الاستماع بشكل أكثر في مجال الإعلام على الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني كالباحثين والدارسين في مجال الحضارات. وبهذا يمكن معرفة كيف تتناول التغطية الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي ضحايا العنصرية والتمييز. ويشتمل هذا على باحثين ودارسين في مجال الحضارات الذين كانوا هم أنفسهم من ضحايا العنصرية والتمييز.

(ب) ويجب سؤال الصحفيين والاتحادات المهنية لمعرفة طريقة تحسين التأهيل المهني والتكميلي بشأن موضوع العنصرية والتمييز.

---

742 قارن الرسالة رقم 1277/6، محضر الجلسة 4، ص 118 وما تليها.

743 "التعامل السياسي الفاعل مع تخيص العنصرية المقرون بالعمل [...] يحتاج إلى مشاركة مباشرة وشاملة للمجموعات المتضررة من العنصرية. [...]. فالتكذيب والاستهانة والتقليل من شأن الحقائق العنصرية هو أحد أشكال العنف الذي يُنكر فيه أهمية أو ربما وجود المعرفة والتجارب الجماعية للمجموعات التي عانت من العنصرية". انظر الرسالة رقم 2867/6، ص 7.

744 "المعاهدة الدولية لتفادي كل أشكال التمييز العنصري (ICERD) تحتوي على التزامات للدول الموقعة بمكافحة العنصرية في الإطار السياسي وفي الحياة العامة. فإن تم التشهير العلني مثلاً بأتباع أقليات أو بالفارين إلى ألمانيا فإن الأطراف الرسمية الفاعلة يصبح من واجبها مواجهة هذا التشهير. وردود الفعل الرسمية ليست مقتصرة على رد الفعل فقط على التصريحات العنصرية في حال تخطي هذه التصريحات حدود حرية التعبير أو ملاحقتها جنائيا، بل من المهم أيضًا أن ترد الأطراف السياسية الفاعلة على هذا التصرف بإلقاء خطاب مقابل يرد على التصريح العنصري مباشرة -وذلك بجانب المسؤولية الجنائية عن العمل. [...] ولا يقتصر هذا الإلتزام بالتدخل على واجب الحماية المكفول وفق القانون الأساسي وحقوق الإنسان من قبل الدولة تجاه المجموعات التي تعرضت للتشهير، لكنه يعتبر مقاومة للاعتداء على المجتمع الديمقراطي وعلى حقوق الإنسان بأكملها". انظر الرسالة رقم 1352/6.

(ت) كما ينبغي الاستماع إلى رأي الاتحادات الخاصة بالصحفيين من أجل الاطلاع بشكل عام على أنظمة التقدم بالشكاوى. كما يجب التفكير بخصوص هذا النقطة في طرق تحسين الوضع. ومن بين هذا معرفة العقبات التي (يمكن أن) تحدث بشكل منهجي المترتبة على الشكاوى.

ث) ***المجتمع المدني***

(1) شرح المشكلة

أكد مركز الاختصاص للتطرف اليميني (KomRex) في رسالته: هناك تحديات تواجه المجتمع المدني الديمقراطي تتمثل في آليات الاحتقار والإقصاء بسبب التمييز.[745] وقد أشارت منظمة الاستشارة المتنقلة (Mobit) إلى استمرار وجود عداء الإنسان وعداء الديمقراطية في أوساط المواطنين في تورينغن وإلى وجود المشهد اليميني المتطرف بقوة.[746]

ويمنح معهد الديمقراطية والمجتمع المدني والكثير من الأطراف الفاعلة الأخرى المجتمع المدني *الديمقراطي* قوة. وقد تناولت الكثير من المواقف والآراء والرسائل جدوى المجهودات المبذولة من أجل إعادة إحياء الإجراءات الوقائية التي تقدم للشباب بشكل خاص معلومات عن النازية الجديدة. ومن الجهات الفاعلة بشكل خاص في ولايات شرق ألمانيا هي مساهمة المواطنين في مكافحة العنصرية – التي يتم تنفيذها من خلال البرنامج الإقليمي في تورينغن „DenkBunt" بخطط عمل محلية وتنسيق محوري من وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن ((TMBJS، وكذلك مشروع الاحترام والتعددية لذوي الميول الجنسية المغايرة (LSBTIQ*) فضلا عن المشروعات واتحادات المواطنين وغيرها من المبادرات الأخرى. لكن بالطبع هناك قصور في إيضاح تنظيم المجموعات التي تعاني بشكل سلبي من العنصرية. ويجب تجاوز هذا القصور مستقبلاً، على سبيل المثال لدى مجموعة الضحايا من السنتيين والغجر.[747]

---

745 انظر الرسالة رقم 1267/6: "يمثل استمرار انتشار الأحكام المُسبقة والمواقف الرافضة للأقليات العرقية والثقافية في أوساط المواطنين في تورينغن تحدياً خاصًا للثقافة السياسية والمجتمع المدني الديمقراطي في الولاية. وهذه المواقف الموجودة في "الوسط" الاجتماعي تخلق مناخاً معاديا للهجرة والاندماج في سياقات خاصة محلياً لا يشعر فيه من ناحية أتباع أقليات عرقية وثقافية (أو المواطنون الذين يُنظر إليهم باعتبارهم "الأجانب" أو "الغرباء") بالترحيب أو ربما يخافون ممارسة الاحتقار والتمييز ضدهم، كما أن هذا يضفي من ناحية أخرى شرعية على مرتكبي أعمال العنف، أي على من يعتبرون أنفسهم منفذي "إرادة الشعب" المزعومة."

746 قارن الرسالة رقم 1266/6، ص 1.

747 „في تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) يتم التأكيد على قلة الاهتمام حتى الآن بحماية ودعم السنتيين والغجر الذين يعيشون في ألمانيا، ومكافحة التعصب ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الجنس والمتحولين جنسيا (LSBT). فلا توجد في الوقت الحالي وفقاً لمعارف المؤلفة مشروعات محددة في البرنامج الإقليمي للولاية موجهة بشكل محدد إلى حاجات السنتيين والغجر، بالرغم من تعرضهم للتمييز العنصري في ولاية تورينغن أيضًا". انظر الرسالة رقم 1274/6، ص 4.

(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع

وقد تحدث رئيس مجلس البلديات بالمدينة السيد شتول عن الإجراءات الوقائية.[748] فعلي المستوى المحلي تم إنشاء شبكة من البرامج مثل "دعم التسامح – تقوية القدرات"، و "التعددية ذات أثر جيد. شباب من أجل التعددية والتسامح والديمقراطية"، و " بكفاءة من أجل الديمقراطية – شبكات الاستشارة لمكافحة التطرف اليميني". برنامج "نعيش الديمقراطية. نعمل بإيجابية ضد التطرف اليميني والعنف وبُغْضُ الجِنْسِ البَشَرِيّ" جاري تنفيذه حاليا وعمل شبكة محلية منه. ويحصل البرنامج الوطني "شتول تعترف بالألوان" [المقصود: التعددية – ملاحظة المترجمة] على دعم مالي.

أفاد المركز الإقليمي للتعليم السياسي في تورينغن بما يلي[749]: وتعتني الكثير من الفاعاليات بها بموضوعات العنصرية والتمييز وبُغْضُ الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي. وتكون المشاركة في هذه الفعاليات عادة جيدة للغاية. وقد تحدث مشاركون ومشاركات في إطار الفعاليات كثيرا عن مواقف من التمييز والاستخفاف. وهذا أمر جدير بالملاحظة، لأن الحديث في المجال العام عن خبرات وتجارب التمييز يتطلب شجاعة من نوع خاص. لهذا يُعتقد أن العدد الحقيقي لحالات التمييز بين المشاركين هي أكبر من هذا بكثير. وقد اشتكى المركز الوطني في تورينغن من عدم وجود منظمة مجتمع مدني قوية للمهاجرين.

وهناك شرط سياقي مهم وهو: عدد المنظمات ذات التنظيم الذاتي لضحايا العنصرية قليلة نسبياً في ولاية تورينغن. وفي أعوام 2016 و 2017 و 2018 كانت هناك فعاليات تبادل وتواصل، قام بها مكتب التنسيق الشرفي لدى مفوضة الهجرة والاندماج واللاجئين. وكانت فعاليات التبادل والتواصل تهدف بشكل جزئي إلى دعم ومساعدة هياكل المجتمع المدني.

كما قال الضحايا المعنيون: لا توجد في الأماكن ذات الطابع الريفي في تورينغن سوى القليل جداً من عروض الاستشارة والمعلومات والرعاية والمساعدة.[750] لا يوجد في تورينغن مكتب مستقل غير رسمي لمكافحة التمييز يقدم استشارة تتمتع بالكفاءة عن قانون المساواة في التعامل (AGG) وغيره من الأسس القانونية الأخرى.[751] وهذا يختلف عن الكثير من الولايات الألمانية الأخرى. وفي حال وجود مكتب مستقل غير رسمي لمكافحة التمييز سيكون تصحيحًا للهياكل الرسمية التي لا تصل إلى فئات معينة بالقدر الكافي.[752] ومن النماذج الجيدة في هذا المضمار أحد البرامج في ولاية هيسن. فمشروع RAHMA يقدم الدعم للمسلمين، خاصة السيدات والأطفال،[753] عند تعرضهم للعنصرية أو التمييز، ويطور مناهج عمل وقائية ويقوم بالتوعية بالحقوق المكفولة.

---

748 قارن الرسالة رقم 1734/6.
749 قارن النموذج رقم 3821/6.
750 قارن محضر الجلسة 8، ص 61؛ النموذج رقم 3511/6، ص 3-4.
751 قارن الرسالة رقم 1840/6.
752 "كرد فعل على العمل الذي تقوم به الدولة في إطار التنظيم والمشاركة والاشتراك يمكن ألا يحظى ما تقوم به الدولة بالقبول لدى المجتمع، وفي هذه الحالة يقوم أطراف المجتمع المدني بالتدخل وتصحيح الوضع." (انظر الرسالة رقم 2924/6، ص 12.).
753 قارن محضر الجلسة 8، ص 33.

ومن النقلات النوعية التي نشأت في هذا الصدد شبكة "MigraNetz Thüringen". فهذ الشبكة تضم ما يزيد عن دستة من المنظامات. والجزء الأكبر من هذا العمل كان ولا يزال تطوعياً. وسوف توضح السنوات المقبلة مدى إمكانية ضمها جميعا تحت سقف واحد ثابت. كما ستتم مراجعة طريقة تحول العمل بها إلى عمل محترف وتحسين التوعية العامة به. ومن الخطط الحالية إنشاء ودعم مكتب تنسيق يتبع المجتمع المدني ويقوم على إدارته المجتمع المدني، وذلك في إطار البرنامج الإقليمي "الاحترام والتعددية" لذوي الميول الجنسية المغايرة LSBTTIQ*).[754])

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

(أ) هناك حاجة لدعم المنظمات ذات التنظيم الذاتي واستراتيجيات الوقاية وتوعية ضحايا العنصرية والتمييز، بما في ذلك دعم لجنة المصالحة مع لجنة الغجر.[755] والهدف من هذا دعم المنظمات ذات التنظيم الذاتي مالياً وضمهم إلى اللجان وزيادة القدرات لديهم – على سبيل المثال في اللجنة التي تدخل فيها حكومة الولاية في حوار مع المنظمات ذات التنظيم الذاتي.[756]

(ب) يجب دعم المجتمع المدني الديمقراطي وثقافة النقاش بشكل كامل، خاصة مبدأ المساواة – على سبيل المثال من خلال برامج دعم تساهم بشكل واضح في مكافحة العنصرية وتجعل هذا على رأس أولوياتها.[757]

---

754 قارن النموذج رقم 3734/6، ص 69-70.

755 قارن محضر الجلسة 6، ص 123؛ قارن الرسالة رقم 1352/6، ص 16؛ الرسالة رقم 1532/6، ص 3، الرسالة رقم 1495/6 ص 3؛ محضر الجلسة 7، ص 41، محضر الجلسة 6، ص 123-138؛ قارن الملحق رقم 3511/6 ، ص 4؛ الرسالة رقم 1512/6، ص 5، محضر الجلسة 8، ص 30؛ محضر الجلسة 8، ص 75؛ محضر الجلسة 8، ص 92 ، الرسالة رقم 1841/6 ص 3؛ الرسالة رقم 1787/6، ص 7.

756 على سبيل المثال مكاتب مكافحة التمييز الحكومية وغير الحكومية، محضر الجلسة 11، ص 13.

757 قارن الرسالة رقم 1495/6 ، ص 3؛ الرسالة رقم 1532/6، محضر الجلسة 7، ص 41، محضر الجلسة 6، ص 123، 138، الرسالة رقم 3511/6 ص 4؛ الرسالة رقم 1512/6، مؤتمر وزيرات المساواة وأعضاء المجالس النيابية بالولايات (GFMK) عام 2017؛ ص 5؛ محضر الجلسة 8، ص 30.

محضر الجلسة 8 ص 75؛ محضر الجلسة 8، ص 92؛ محضر الجلسة 11، ص 75 -87.

ويجب أن ينضم إليها قدر الإمكان المنظمات ذات التنظيم الذاتي والأفراد حتى يمكن استيعاب منظورها. إن كان لا يوجد في الوقت الحالي عدد كثير على الإطلاق من المنظمات ذات التنظيم الذاتي في تورينغن فمن المهم دعم هذه المنظمات الذاتية، بموارد مالية أيضًا. قارن محضر الجلسة 6، ص 123. أوصى المعهد الألماني لحقوق الإنسان في بيان موقفه بالقول: دعم مبادرات المجتمع المدني التي تعمل في مواجهة العنصرية.

قارن الرسالة رقم 1352/6، ص 16. ويجب تقصي قلة الدعم الهيكلي للعمل في مجال مكافحة التمييز ضد الغجر. قارن الرسالة رقم 1532/6، ص 3.

التنسيق الاتحادي للوقاية لا يعني من وجهة نظري الإعلان عن التجارب الجيدة التي ربما تحققت بشكل ما في حين أن الكثير من التجارب لا يتم الإعلان عنها أو معرفتها، بل ينبغي أن يمثل برنامج أفضل ممارسة إمكانية وفرصة لعدم اختراع العجلة من جديد، أو ارتكاب الأخطاء نفسها أو عدم تكرار التجارب السيئة من جديد. وأعتقد أنه يجب تحسين بعض الأمور، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل، حتى تصل الموارد والأموال الموجودة بالفعل إلىالمكان الصحيح الذي تستحقه، خاصة إلى مبادرات المجتمع المدني. وليس لهذا علاقة كبيرة الآن بالإدارات أو المصال الحكومية. انظر محضر الجلسة 4، ص 72.

أوصت المنظمة الألمانية الحديثة (ndo) بوجود سياسة دعم هيكلي لمنظمات المهاجرين والمنظمات الألمانية الجديدة. ومن أجل انتهاج سياسة اجتماعية قائمة على المشاركة تحتاج الهيئات الممثلة للمصالح (منظمات المهاجرين والمنظمات الألمانية الحديثة) إلى مصادر مالية. والهدف منها هو البعد عن تمويل المشروعات والانتقال إلى دعم الهيكل المؤسسي. ويتركز الدعم على توفير الحد الأدنى من المعايير لضمان توفير البنية التحتية. قارن الرسالة رقم 1787/6، ص 7.

ويجب إشراك الفئات الاجتماعية التي تتعرض للتمييز الهيكلي والعنصرية في الإجراءات الوقائية بشكل فاعل، وتلعب مناهج التمكين هنا دورًا مهمًا، حيث تدعم الأشخاص الذين تعرضوا للضرر وتجعلهم قادرين على التصرف في المواقف التي يتعرضون فيها للتمييز. قارن الرسالة رقم 1841/6، ص 3.

(ت) هناك حاجة إلى إنشاء مكتب لمكافحة التمييز يتميز بالاستقلالية ويسهل الوصول إليه ويتوافق مع حاجات الفئة المُستهدفة. ويجب أن يكون موافقا لحاجات مجموعات الضحايا ويُستخدم كمكتب للمراجعة وتقديم الشكاوى. ومن الأهداف الأخرى تقديم الاستشارة لضحايا العنصرية والتمييز وكذلك التوعية عبر تقديم عروض تعليمية وعمل حملات لمواجهة التمييز.[758] ومن المهم كذلك توفير عروض استشارة مستقلة ومهنية ويسهل الوصول إليها حتى في المناطق ذات الطابع الريفي. وينبغي كذلك دعم زيادة عروض المساعدة وخلق مراكز استشارة يمكن قصدها عند الحاجة.[759] وقد نصحت رابطة مكافحة التمييز بعمل نموذج في تورينغن من أجل تطبيق الاستشارة ذات الكفاءة لمكافحة التمييز.[760] ويجب أخذ جميع التوصيات بعين الاعتبار. وينطبق الأمر نفسه على توصيات اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI).[761]

ج) ***العمل والسكن***

(1) شرح المشكلة

أشار الخبير السيد أيكنس إلى ما يلي: غالباً يتم إقصاء الأشخاص ضحايا العنصرية من مجالات جوهرية في المجتمع بشكل منهجي – وذلك بالرغم من الالتزام الرسمي للدولة باحترام حقوق الإنسان الاجتماعية وحمايتهم من اعتداءات الغير وتحقيق هذا الالتزام. فالمجموعات المُصنفة حسب العرق تعاني من عدم المساواة في الحصول على التعليم والعمل والصحة وسوق السكن بشكل أكبر من المجموعات غير المُصنفة حسب العرق. ولا يجوز قصر العنصرية على المواقف البيولوجية اليمينية المتطرفة. لأن هذا يزيد من صعوبة مكافحة هذا الإقصاء.[762]

أشارت دراسة معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ) إلى: حوالي 35% من ضحايا العنصرية والتمييز مروا بتجارب عنصرية وتمييز أيضًا في سوق العمل و/أوالسكن.[763]

---

758 قارن محضر الجلسة 3، ص 103؛ محضر الجلسة 4، ص 127؛ محضر الجلسة 7، ص 91، محضر الجلسة 8 ص 83؛ قارن الملحق رقم 3511/6، ص 4؛ الرسالة رقم 1274/6، ص 4؛ الرسالة رقم 1508/6 ص 6.

759 قارن النموذج رقم 3511/6 ، ص 4؛ الرسالة رقم 1508/6.

760 قارن محضر الجلسة 11، ص 12-13؛ قارن الرسالة رقم 1840/6 ؛ الرسالة رقم 1941/6.

761 قارن الرسالة رقم 1803/6، ص 2.

762 "ويشجع هذا وجود سياسة تعليمية مجتزأة للتعامل التاريخي من النازية الذي يتكتم أيضًا على استمراريتها الاستعمارية المحورية وما يترتب على ذلك مت القدرة على ضم السياسة النازية العنصرية حتى لدى التحالف (الذين مارسوا حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة تمييز عنصرية له أساس قانوني)". انظر النموذج رقم 2867/6؛ الرسالة رقم 2863/6، ص 10.

763 قارن الرسالة رقم 1843/6، ص 25.

وتنبه العديد من الدراسات إلى: يمكن الانطلاق من تركيز/كثافة سكنية عالية لدى بعض المهاجرين، خاصة ذوي الأصول التركية والدول العربية والغجر. وغالبا ما تكون هناك "زيادة قائمة على التمييز" – حيث يجب عادة دفع مبالغ إيجار أعلى من الأشخاص الذين وُلدوا في ألمانيا.[764] وهذا مثال يوضح تحول العنصرية بالحياة اليومية إلى تمييز هيكلي.[765]

والوضع مشابه في سوق العمل والتدريب المهني، بالرغم من قلة العمالة المتخصصة والتغيرات الديموغرافية. لكن هناك فروق واضحة بين المجموعات المختلفة: الأسيويون والأشخاص القادمون من دول أوروبية أخرى لديهم فرص مشابهة في عملية التقدم للعمل وغيره بالفرص التي يحصل عليها الألمان البيض. أما السود والمسلمون فيجب عليهم التقدم لعدد مرات أكبر بكثير من أجل الحصول على مقابلة بغرض التوظيف.[766] وقالت الخبيرة السيدة جوليك مشيرة إلى سوق التأهيل المهني والسكن: الشباب الذين يحملون أسماء تبدو من أصول مهاجرة لديهم فرص أسوأ في الحصول على دعوة أصلا من أجل مقابلة بغرض التوظيف.[767]

طالبت مفوضة شؤون الهجرة والاندماج واللاجئين بالتركيز على الأشخاص الذين يعانون من أشكال مختلفة من التمييز، خاصة السيدات التي ترتدي الحجاب.[768] وهذا ما أكدت عليه أيضاً شبكة "DaMigra"، وهي شبكة لمنظمات المهاجرين تعمل في كل ألمانيا، في بيان رأيها بخصوص فرص العمل للسيدات اللاجئات.[769]

أوصت شؤون الطلبة بالنظر إلى وضع الدارسين القادمين من دول خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية. فبسبب الوضع القانوني يعانون وضعاً أسوأ من غيرهم من الدارسين: فبداية من 120 يوم عمل كامل أو 240 نصف يوم عمل يجب الحصول على موافقة من وكالة العمل ومصلحة شؤون الأجانب من أجل السماح بالعمل. ويؤدي هذا إلى أن "الدراسين الأجانب يعانون عادة من صعوبات بشكل أكبر أو ربما من عدم القدرة أصلا على تمويل دراستهم من خلال عملهم الخاص، وذلك لأن الدارسين سيكونون أكثر جاذبية لأرباب العمل لولا هذه القيود."[770]

---

764 قارن مثلا مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية: التمييز في سوق السكن. استراتيجيات إثبات الأضرار العنصرية. https://www.antidiskriminierungsstelle.de/SharedDocs/Downloads/DE/publikationen/Expertisen/Expertise_Wohnungsmarkt_20150615.pdf?__blob=publicationFile).

765 الرسالة رقم 1837/6، ص 14.

766 قارن حاليا مركز العلوم للدارسات الاجتماعية في برلين: التدرج الهرمي العرقي في اختيار المتقدمين: دراسة ميدانية حول أسباب التمييز بسوق العمل، https://bibliothek.wzb.eu/pdf/2018/vi18-104.pdf. وهذا يعني أن بلد المنشأ (الظني) والانتماء الديني والنمط الظاهري يمكن أن تتغلب على مسألة الكفاءة والقدرة أو الإنتاجية.

767 „وسوف تتحسن هذه الفرص بشكل كبير إن وُضعت على نماذج التقدم أسماء غير ألمانية وصور غير ألمانية. ومما يؤكد علاقة التمييز العنصري هي على سبيل المثال الدراسة التي أجراها في 2014 مجلس خبراء المؤسسات الألمانية بدعم من مؤسسة روبرت بوش". انظر محضر الجلسة 3. ص 32.

768 قارن النموذج رقم 2511/6.

769 "يزداد خطر التمييز بشكل كبير في الحياة العملية. فالتمييز يحدث في جميع مجالات الحياة، ويزداد بشكل أكبر في الحصول على فرصة عمل وفي محل العمل. [...] وتمر السيدات المهاجرات أو اللاجئات كل يوم بتجارب التمييز هذه. ونحن نرى كل يوم أن شهادات العمل التي تحملها سيدات من أصول مهاجرة أو اللاجئات لا يتم الاعتراف بها رغم وجود التأهيل الكافي. [...] ولا تكاد السيدات اللاجئات تجدن فرصة واقعية للاندماج في سوق العمل الألماني. ومما يزيد الطين بلة هو سوء فرص البقاء لديهن بألمانيا مما يزيد الوضع سوءاً. كما تؤكد العديد من الدراسات أن الأشخاص المنحدرين من اصول أجنبية لكنهم ولدوا ونشأوا في جمهورية ألمانيا الاتحادية يعانون أيضًامن التمييز في سوق العمل." انظر الرسالة رقم 1513/6، ص 2.

770 انظر الرسالة رقم 1509/6، ص 2.

كما تؤكد الدراسات المذكورة والتجارب العملية ما يلي: كما أن الدخول إلى سوق السكن مغلقا بشكل خاص في وجه السود والسنتيين والغجر واللاجئين أو غير ممكن أو مقرونا بممارسات قائمة على التمييز.[771] وقد أشارت شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر في جوتنجن إلى التفاوت حتى داخل مجموعة المواطنين الواحدة نفسها حسب الاعتقاد.[772]

أكد مجلس اللاجئين في تورينغن: ولا تكفي على الإطلاق المعايير الموجودة حتى الآن، مثل لائحة السكن المشترك والرعاية الاجتماعية في تورينغن. فالتسكين هو أمر يخص الدائرة والبلدية. وهي تحتوي على نماذج مختلفة تماماً.[773] كما نبه الكثيرون من مَن جرى الاستماع إليهم إلى ما يلي: حتى إيواء الباحثين عن اللجوء والحاصلين على تصريح مؤقت حتى البت في أمرهم في مقرات إيواء جماعية ذات معايير عالية ليس حلاً يتوافق مع حقوق الإنسان.[774]

(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع

الحق في العمل هو جزء من حقوق الإنسان الاجتماعية المُلزمة، والمذكورة في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الميثاق الاجتماعي للأمم المتحدة) والقانون الدولي. ومن هذه الحقوق الحق في مستوى معيشة مقبول (الغذاء والكساء والسكن) أو الحق في أقصى قدر ممكن من الصحة العضوية والعقلية. لكن المطالب تبتعد عن الواقع الفردي لحقوق الإنسان. ويمكن الطعن على الانتهاكات أمام المحكمة.

ويهدف البرنامج الإقليمي "توظيف عام مدعوم" إلى مواجهة الإقصاء الاجتماعي للعاطلين عن العمل لفترة طويلة.[775] مكافحة العنصرية والتمييز من الأهداف المحورية التي نص عليها الصندوق الاجتماعي الأوربي (ESF)؛ حيث تنص معايير الدعم بالصندوق على "مكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو المنشأ أو الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد أو لوجود إعاقة أو بسبب العمر أو التوجه الجنسي."[776]

---

771 قارن النموذج رقم 2867/6 ، ص 6؛ النموذج رقم 2850/6 ، ص 2-3؛ محضر الجلسة 7، ص 89 ، 96-87

772 ,,يعاني السنتيون والغجر الألمان من مشكلة العنصرية في السكن، وهذه نتيجة لاحقة لسياسة السكن فيما بعد عام 1945. حيث كان الناجون من معسكرات الاعتقال النازية يتم إيوائهم في معسكرات تقع على ضواحي المدينة. ولم يكن هنك حينها ماء نقيا أو كهرباء الخ. وبالرغم من أن الوضع تحسن إلى حد ما في الوقت الحالي إلا أنه لا يزال سيئاً. فالكثيرون من السنتيين والغجر الألمان لا يزالون يسكنون في مثل هذهذ المنشئات السكنية - بسبب حقيقة أن سوق العمل لا يزال عنصرياً وأنه لا يمكنهم الانتقال. [...] وحتى وإن كان لا يمكن رؤية هذا فقد يكون ذكر عنوان السكن في التقدم للحصول على شقة سكنية أو ظيفة علامة يمكن من خلالها معرفة: نعم، إنهم السنتيون.

ويعاني المهاجرون الغجر والرومانيا القادمون من الاتحاد الأوروبي من عنصرية معتادة في السكن. وهذا يعني،

أنه ربما لا يوجد إلا بيت واحد من بيوت الجيران الذي يقبل سكانا من الغجر والرومانيا القادمين من الاتحاد الأوروبي. زيادة مبلغ الإيجار: هناك حالات من زيادة مبالغ الإيجار يتم فيها ابتزاز الوضع المقفر للناسوالحصول على 100 يورو في الشهر مقابل مرتبة في شقة من غرفة واحدة بها عشرة أشخاص. لدينا مشكلة التشرد، أي عدم وجود شقة سكنية على الإطلاق أومرتبة، لا يوجد شيء أبداً حينها، والكثير من العوائق البيروقراطية. [...] لأني لا أمتلك عنوانا بتسجيل محل السكنلا أحصل على وظيفة. [...] لأني لا أمتلك وظيفة لا أحصل على شقة. ولأني لا أمتلك عنوانا بتسجيل محل السكن فلا يمكنني طلب المساعدة الاجتماعية [...].

طالبو اللجوء من دول العالم الثالث: [...] هناء إيواء عنصري أيضًا، مثل السكن في حاويات أو غرف ضيقة أو خارج المدن أو وجود ظروف حياتية سيئة. وهناك دراسة أيضًا قامت بها RomnoKher أثبتت تعرض حقوق الأطفال في هذه المساكن إلى انتهاكات خطيرة." انظر محضر الجلسة 8، ص 72 وما تليها.

773 قارن محضر الجلسة 7، ص 92.

774 قارن محضر الجلسة 8 ص 86؛ محضر الجلسة 8، ص 55.

775 قارن محضر الجلسة 9، ص 71.

776 انظر اللائحة المشتركة للصندوق الاجتماعي الأوربي https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2013:347:0320:0469:DE:PDF ،(ESF)، الفقرة 13، ص.

وتطبق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) هذه المعايير نحو المُعرضين المحتملين للضرر (العاطلون عن العمل لفترة طويلة، المعيلون وحدهم، المنحدرون من أصول أجنبية)، وذلك عبر جمعية دعم العمل والاقتصاد بولاية تورينغن ذات المسؤولية المحدودة (GFAW[777]).

ويهدف تطبيق قانون شفافية الأجور إلى التغلب على التمييز في نظام الأجور. وقد تأكدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) أن القانون ليس قوياً بالقدر الكافي. لكن الاقتراحات المُقدمة لتشديد القانون لم تحظ بالأغلبية في مجلس الولايات الاتحادي.[778]

وتدعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن مشروع "التنقل العادل". والمشروع موجه بشكل خاص إلى العاملين القادمين من دول الاتحاد الأوروبي الخارجية. والهدف من المشروع هو منع الاستغلال في العمل.[779]

وقد تم التركيز في الاتفاقات بشأن تحديد الأهداف بين مكتب العمل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن من ناحية والهيئات الوسيطة المصرح بها من ناحية أخرى على دعم المجموعات المُستهدفة المُعرضة للضرر. وقالت الوزارة بأنها ليست على علم بحالات حدثت بها العنصرية والتمييز.[780]

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

(أ) كما يجب فحص معايير القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان في تورينغن – بما يتفق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة.[781]

(ب) ويجب دعم بناء الشقق السكنية الاجتماعية.[782]

(ت) ويجب توزيع اللاجئين بشكل إقليمي، وذلك وفق الموارد المتاحة مثل العمل والآفاق المستقبلية وفرص السكن، وليس حسب الحصص المتصلبة.[783]

.322-321

[777] قارن محضر الجلسة 9 ص 72.
[778] قارن محضر الجلسة 9، ص 73.
[779] قارن محضر الجلسة 9، ص 73.
[780] قارن محضر الجلسة 9، ص 72.
[781] قارن محضر الجلسة 9، ص 74؛ الرسالة رقم 1837/6.
[782] قارن محضر الجلسة 7، ص 88 -112؛ محضر الجلسة 7، ص 107.
[783] قارن محضر الجلسة 7، ص 103.

(ث) يجب العمل بشكل أفضل على حماية السيدات من العنف في مقرات السكن الجماعية.[784]

(ج) كما يجب تحسين الظروف في مقرات السكن الجماعية. ويجب ضمان الالتزام بالحد الأدنى من المعايير.

(ح) كما يجب على الولاية الاستمرار في المشروعات الموجهة إلى العاطلين عن العمل (ما عرفت سابقا باسم LOKAST).[785]

(خ) يجب توفير أماكن سكنية كافية للدارسين الأجانب.[786] وهنا يجب الانتباه إلى الاختلاط الاجتماعي في المدن الجامعية من أجل تجنب انفصال الدارسين الأجانب عن الدارسين المحليين.

(د) يجب القيام بإجراءات لكافحة التمييز بشكل مناسب في سوق السكن.[787]

(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

من الضروري الاستماع في هذا المجال للمزيد من المختصين واتخاذ الإجراءات المناسبة. ويجب ألا تكون هذه الإجراءات عبارة عن جزر معزولة وأن تؤسس لطريقة حياة يحددها الإنسان بنفسه وتكون فيها المشاركة ممكنة.

ح) ***الصحة***

(1) شرح المشكلة

الجزء الأكبر من البحث التجريبي الذي يتناول العلاقة بين التمييز والصحة العضوية مصدره الولايات المتحدة الأمريكية. وتستند أغلب الدراسات بالتمييز العرقي للأمريكيين من أصول إفريقية.[788] وقد أثبتت الدراسات الإبستولوجية عن الصحة وجود مستوى

---

[784] قارن محضر الجلسة 9، ص 88.
[785] قارن محضر الجلسة 7، ص 76.
[786] قارن الرسالة رقم 1509/6، ص 2.
[787] قارن محضر الجلسة 8، ص 92.

صحي متدنٍ غالبا مقارنة بالفئات المقابلة من الأمريكيين ذوي البشرة البيضاء. ويمكن أن يؤدي تأثير التمييز العرقي إلى أمراض مختلفة.[789] وفي بعض الحالات لا يمكن الشعور بالآثار العضوية إلا بعد فترة طويلة. وفي حالات أخرى تحتاج الاستجابة العضوية إلى وقت ما لتكوين الصورة المرضية (مثل أمراض القلب، الوزن الزائد، مرض السكري). وفي حالات أخرى يمكن قياس الاستجابة فوراً (مثل ارتفاع ضغط الدم). وفي جزء كبير من الفحوصات ثبت وجود علاقة متعددة الأوجه بين التمييز العرقي الذي تحدث الناس بأنفسهم عنه وبين المشاكل الصحية، مثل وجود عمليات تأثير غير مستقيمة أو أن هذا يصيب مجموعات محددة فقط بشكل خاص. وفي النهاية يشير عدد كبير من نتائج الفحص إلى ما يلي: تنتهي تجارب التمييز بمخاطر صحية أكبر بشكل مستمر، وذلك كأمراض القلب والمفاصل. وبالتالي يؤدي إلى زيادة خطر الوفاة.

أما بخصوص الدراسات عن موضوع الصحة النفسية فإنها تتركز على الأمراض المتعلقة بالتوتر والاكتئاب.[790] ويثبت الجزء الأكبر من الدراسات العلمية وجود علاقات واضحة بين المرور بتجارب تمييز وبين التوتر.[791] فالتمييز العرقي يمكن أن يكون أحد عوامل التوتر ويؤثر بشكل مختلف على الصحة. ويحتاج المُعرضون بشكل متكرر للتمييز إلى مجهودات أكبر باستمرار ويعانون إرهاقاً شديداً في التغلب عليه. ويمكن أن يكون التمييز العنصري سببا للتوتر المزمن في حال تكراره كثيراً، على سبيل المثال بسبب الرفض الاجتماعي أو الإقصاء بسبب الانتماء العرقي. ويمكن أن يؤدي المرور المتكرر بتجارب التمييز العرقي إلى تغيير رؤية الناس – وذلك بالنظر على سبيل المثال إلى المواقف والنقاشات الجديدة على أنها تمثل صراعات محتملة وربما تشكل تهديداً. ويمكن أن تزيد الحياة المليئة بالتوتر من الإضرار بالصحة.

كما ثبت بشكل متكرر أن المشاكل والأمراض النفسية الشديدة قد تكون نتيجة التمييز.[792] وتتناول الدراسات بشكل خاص التشخيص السريري للاكتئاب واضطرابات القلق والقيود والأوهام وغيرها من الاضطرابات النفسية. كما تتناول دراسات أخرى عمليات التقييم الفردي للحالة الصحية الخاصة، مثل الشعور الذاتي بالراحة (well–being) والسعادة (happiness) وكذلك

---

788 قارن مثلا كريجر، ن (2000): التمييز والصحة. في: ل. بيركمان و ي. كواتشي (إصدار): الأوبئة الاجتماعية (ص. 36-75). أوكسفورد: منشورات الجامعة؛ بارديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35، 888-901.; ويليامس، د.ر. نايبورس، هـ. و. & جاكسون ي.س. (2003). التمييز / العنصري والإثني والصحة: نتائج من دراسات المجتمع. مجلة الصحة العامة الأمريكية، العدد 93 رقم (2) ص 200-208.

789 باراديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيًا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35 ص 888-901.

790 باراديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيًا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35 ص 888-901.

791 باراديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيًا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35، 888-90.; ويليامس، د.ر. نايبورس، هـ. و. &
جاكسون ي.س. (2003). التمييز / العنصري والإثني والصحة: نتائج من دراسات المجتمع. مجلة الصحة العامة الأمريكية، العدد 93 رقم (2) ص 200-208.

792 باراديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيًا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35، 888-90.; ويليامس، د.ر. نايبورس، هـ. و. & جاكسون ي.س. (2003). التمييز / العنصري والإثني والصحة: نتائج من دراسات المجتمع. مجلة الصحة العامة الأمريكية، العدد 93 رقم (2) ص 200-208.

الرضا عن الحياة والشعور بالقيمة الذاتية أو وجود مشاعر الغضب والغيظ. وبشكل إجمالي هناك علاقة في الدراسات التي تحدث فيها أصحابها عن مرورهم بتجارب التمييز وبين وجود نسب صحية ونفسية سيئة لدى الضحايا. كما اتفقت الدراسات في علم الأوبئة على وجود علاقة على سبيل المثال بين التمييز ذي الحافز العنصري وبين الأمراض النفسية الموجودة، والمشاكل الصحية العقلية وكذلك مشاكل وأعراض مثل الخوف والتوتر والعدوانية. وتدعم البيانات المؤكدة العلاقة المفترضة بين التمييز والاضطراب السلبي، بما في ذلك الشعور بالخوف والحزن.

وقد شوهد في العلاقة بين التمييز المحسوس والمؤشرات الصحية عمليات قياس للصحة النفسية غالباً باعتبارها آليات وسيطة لمرحلة المرض العضوي. وبالتالي فقد ذكرت أبحاث التوتر وجود مؤشرات على: يمكن أن تشير مؤشرات التوتر إلى وجود مرض عضوي ناجم عن الظروف النفسية السلبية. ويمكن أن تؤثر هذه بدورها على العمليات البيولوجية أو النماذج السلوكية، والتي تؤثر بالتالي على مخاطر الإصابة بمرض عضوي.[793] كما يزيد التمييز المحسوس من التأثيرات السلبية لعوامل التوتر الأخرى. فالتمييز والقلق الذي تحدث عنه الضحايا وكذلك الغضب من التواصل بين عرقيات مختلفة كانت عوامل تشير إلى مؤشرات سلبية مختلفة للصحة النفسية، كما هو الحال مع الشباب الأمريكيين من أصول إفريقية. ومن بين هذا أعراض الاكتئاب واعتزاز أقل بالذات والتوتر والخوف ومشاعر الإحباط ودرجة رضا أقل عن الحياة. كما أن السلوك المحفوف بالمخاطر لدى الشباب والجريمة وتدني النتائج المدرسية من علامات التمييز الذي يشعر به الضحايا.

ويمكن أن يتسبب التمييز أو التعرض للأحكام المُسبقة في حدوث توتر نفسي بشكل غير مباشر. فتجارب عدم المساواة الاجتماعية تزداد من خلال الشعور بالانتماء لأقلية عرقية. وتشكل مثل هذه التجارب تهديداً كبيراً للإصابة بأمراض نفسية. لكن تجارب التعرض للتمييز ليست بالطبع هي السبب الوحيد في هذا، لكنها تشير في النهاية إلى تأثيرات غير مباشرة للعرق والتمييز الاجتماعي. وهنا ظاهرة أخرى يُطلق عليها التمييز الاستقبالي لدى الأقليات الموصومة عرقياً.[794] ويمكن أن يؤدي التحقير المستمر والتمييز تجاه الآخرين إلى قبول الرسائل السلبية بشأن القدرات والقيم الذاتية. ويتجلى هذا بعدها في شكل تحقير للذات ولوم النفس ورفض الثقافة الخاصة. ويترافق الشعور الداخلي بالتمييز باليأس والشعور بالعجز والإحباط وتصرفات صحية خطيرة.

---

[793] ويليامس، د. ر.، نايبورس هـ. و. & جاكسون ي.س. (2003). التمييز / العنصري والإثني والصحة: نتائج من دراسات المجتمع. مجلة الصحة العامة الأمريكية، العدد 93 رقم (2) ص 200-208.

[794] ماير أ.هـ. (2003). التحيز والتوتر الاجتماعي والصحة العقلية ف التجمعات السكنية لمثلي الجنس ومزدوجي الجنس من الذكور والإناث: قضايا مفاهيمية وأدلة بحثية. النشرة النفسية رقم 129 ص 674-697.

وبشكل إجمالي يقل مستوى الكفاءة النفسية – ويظهر هذا على المدى البعيد في شكل قلة الاعتزاز بالنفس وسوء العلاقة مع الآخرين من نفس المجموعة وظهور أعراض الإحباط والعدوانية وتعاطي الكحوليات والسلوك الإجرامي.

الهجرة يمكن بدورها أن تُفهم في السياق التوتري النظري باعتبارها حدثاً يؤثر على الحياة بشكل نقدي. ويمكن أن تؤثر بالسلب على القدرات المُكتسبة على التكيف واستراتيجيات المقاومة وحل المشاكل. وبالتالي فإن الأضرار التي تلحق بالصحة الجسدية والنفسية هي أحد موضوعاتأبحاث الهجرة. ويعاني الكثيرون من المهاجرين من تمييز مباشر وغير مباشر. ويؤثر هذا بشكل مباشر وغير مباشر على الصحة النفسية. ومن الأمراض النفسية المرتبطة غالباً بالهجرة هي الاكتئاب واضطراب إجهاد ما بعد الصدمة والاضطرابات النفسية. الهجرة هي مرحلة جوهرية وتزداد أوجه التعدد فيها في سياق التمييز. ويخضع هذا بدوره إلى عوامل تأثير كثيرة ويمكن أن يُعاش بشكل فردي مختلف، حيث أن مجموعة المهاجرين هي مجموعة غير موحدة تماماً، فهي تختلف بشدة عن بعضها البعض في دوافع الهجرة وفي القدرات المتوفرة وفي التوقعات والآمال. ويصعب هذا من الآراء العامة عن التبعات الصحية للهجرة. لهذا فمن الضروري بحث مجموعات المهاجرين بشكل فردي ومشاهدة تجارب التمييز بشكل متمايز. كما لا يجوز مساواة تجارب التمييز بشكل عام بالأعباء النفسية.

كما يجب التفكير في التبعات غير المباشرة للتمييز. ويمكن على سبيل المثال ذكر ظروف عمل المهاجرين الصعبة. فهم يعملون غالبا بشكل مجهد بدنيا وذوي مؤهلات أقل. ويمكن أن يساعد هذا الحوادث والإصابات والفقر. وينطبق الأمر نفسه على التمييز عند الالتحاق بسوق العمل والوظائف ذات المؤهلات. فالوضع الوظيفي المتدني، والضغط في العمل، والبطالة المقنعة أو البطالة عن العمل هي أمور لها علاقة بالصحة النفسية والشعور بالراحة. بالمقابل فإن الوظيفة الجذابة مرتبطة بالنشاط والقوة الشرائية وتنظم الوقت وتساعد في خلق ارتباطات اجتماعية مهمة وتساعد المهاجرين على الشعور بقيمة الذات بشكل أفضل وتحسين الانتماء لديهم بشكل إيجابي. كما أن التمييز بحق المهاجرين يرتبط غالباً بالوضع الاجتماعي والمالي. ويرافق هذا تعليم مدرسي متدنٍ. وفي الظروف الحياتية الاقتصادية الصعبة تزيد المخاطر الصحية. كما يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمراً صعباً[795] بأن يقوم الأطباء على سبيل المثال بعدم منح المعلومات وتقديم الخدمات الطبية عمداً.

[795] كيركالدي، ب.د.، ويتينج، و.، فورنهام، أ.، ميرباخ، م. & زيفن، ر.ج. (2006): الهجرة والصحة. المحددات النفسية الاجتماعية. منشورات وزارة الصحة - أبحاث الصحة - حماية الصحة. العدد 49 (9)، ص 873-883.

كما يُلاحظ بالإجماع إلى حد كبير: يمكن أن تؤدي تجارب التمييز إلى الإضرار بصحة الناس بطرق وأشكال مختلفة. وربما تظهر هذه التأثيرات على الصحة النفسية أكبر من ظهورها على الصحة العضوية. وربما يكون السبب في هذا هو أن التمييز ليس له إلا تأثير متأخر على الصحة العضوية يحدث عن طريق التعرض للتوتر والتأثيرات النفسية السلبية.[796] وعلى كل حال يمكن الانطلاق مما يلي: علاقة التمييز بالصحة تتأثر بعوامل إضافية عديدة. ويرتبط حجم التأثيرات المباشرة من ناحية بتكرار ومدة ونوع المشاكل الصحية (مثل كونه حادا أو مزمنا)؛ ومن ناحية أخرى يرتبط بالعديد من العوامل الفردية الأخرى مثل القدرات الفردية واستراتيجيات المقاومة لكل شخص على حدة. وبعض العوامل تخفف من التأثيرات السلبية للتمييز الذي تحدث عنه الإنسان بنفسه بالنسبة لأعراض الإحباط والتوتر النفسي والوضع الصحي الفردي. ولتحقيق هذا يلزم وجود هوية عرقية قوية والمشاركة في الفعاليات الأصيلة والروحانية والدعم الديني والدعم الاجتماعي وبعض الصفات الشخصية مثل القدرة على الصمود. أما الأحداث المليئة بالتوتر وسوء استغلال القدرات الذاتية فهي عوامل تؤثر بالسلب على الصحة النفسية والرضا عن الحياة وتتسبب في الخوف والإحباط. كما تعد العوامل الاجتماعية الديموغرافية مثل الجنس والعمر ومحل السكن وحالة السكن من المؤثرات الإضافية. ومن المهم وجود بيانات عائلية وسكانية خلال فحص ظواهر التمييز لدى صغار الشباب. حيث يمكن هذا من الحصول على صورة متغايرة عن الفئات المحتملة المهددة من الناس. ويمكن أن يساعد هذا في البحث المستقبلي للأضرار النفسية والعضوية في هذا المجال، كما يعطي مؤشرات عن إمكانيات الوقاية والتدخل.

كما أن تجاوز ما حدث والتعامل معه يؤثر على الصحة النفسية والعضوية. ويبدأ هذا بطريقة تقييم الأحداث الذي مر بها الشخص ووتقديره لقدراته الذاتية على تجاوزها. ويمكن أن تتنوع محاولات الضحايا للتغلب على المشكلة بشكل مختلف تماماً؛ فبعض الناس يبحثون بشكل فاعل عن دعم اجتماعي، في حين أن آخرين يختارون المواجهة المباشرة مع مرتكبي جرائم التمييز من أجل تحسين الوضع لديهم. بينما يحاول آخرون الغلب على ما يحدث بشكل داخلي وعاطفي.

وهناك عوامل كثيرة تحدد مدى نجاح طرق الدفاع والاستراتيجيات المتبعة لتجاوز الأشكال المختلفة من التمييز. والأمر الحاسم في هذا يعود لسمات الموقف الفعلي والسياق الثقافي. وبالتالي يتم الانطلاق من التالي: في بعض الثقافات الفردية (الأمريكية، الأوروبية) تنجح استراتيجيات تجاوز الأزمة الإيجابية بشكل أكبر. أما في الثقافات الجماعية (مثل اليابان) فإن فرص نجاح الاستراتيجيات السلبية أكبر. وبشكل إجمالي تكتسب طرق المقاومة أهمية محورية داخل العلاقة بين التمييز والصحة. فردود الفعل الإيجابية على التمييز يمكن أن تقلل من أعراض الاكتئاب الناجمة عن التمييز الذي تحدث عنه الإنسان بذاته، وذلك عن طريق

[796] باراديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيًا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35 ص 888-90.

الحصول مثلاً على مساعدة اجتماعية. ويمكن أن تدعم المساعدة الاجتماعية الجيدة والمشاعر الاجتماعية للتحكم في الموقف القدرة على التغلب على الموقف.[797]

ويجب الانتباه خلال معرفة تأثيرات تجارب التمييز على الصحة النفسية والعضوية إلى العوامل السببية المتنوعة. كما يجب أخذ الأبعاد المنهجية البحثية في الحالات المذكورة بعين الاعتبار (قياس التمييز، المعلومات الذاتية، التحليل لفترة طويلة، دراسة عن أمريكيين من أصول إفريقية غالبا الخ). وحتى إن كان من الصعب تعميم النتائج إلا أنه من المؤكد: يمكن أن يتسبب التمييز الاجتماعي في حدوث تبعات صحية فردية كبيرة والإضرار بصحة الأشخاص والمجموعات الضحايا. كما يشير التمييز الاجتماعي إلى تأثيرات اجتماعية خطيرة. وتندرج المشاكل الصحية العضوية والنفسية المذكورة هنا بشكل خاص في قسم الأمراض والمتاعب المزمنة. وبالتالي قد يؤثر التمييز بدرجة أقل في المجتمع بشكل ملموس على التكاليف الصحية – وهذا يصب في مصلحة غير المُعرضين للتمييز أيضًا (بصرف النظر عن الأبعاد القانونية والأخلاقية).

(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع

وبشكل إجمالي هناك فقر شديد في التقارير الطبية التي تتناول المشاكل الصحية للفئات المعرضة للتمييز في تورينغن. بالرغم من ذلك يمكن الانطلاق مما يلي: النتائج الدولية التي تربط بين تجارب التمييز والمتاعب الصحية قابلة للمقارنة. ونظراً لوجود مؤشرات واضحة لأعراض التمييز في تورينغن[798] فإنه يمكن الانطلاق من وجود تبعات صحية على الأشخاص المُعرضين للتمييز.

وفي إطار جلسات الاستشارة والاستماع داخل لجنة التحقيق البرلمانية لم يتم تناول موضوع الصحة إلا بشكل ثانوي. في بيان جمعية Refugio في تورينغن ج.م. تمت الإشارة إلى التبعات الصحية الناجمة عن تعرض المهاجرين للتمييز في الحياة اليومية.

"من الناحية النفسية فإن هذا السلوك [السلوك القائم على التمييز] من قبل المؤسسات و/أو المصاحبين لها ذو عواقب وخيمة: لأن العنصرية اليومية التي يتعرض لها الناس، كأصحاب البشرة المغايرة مثلاً، تبدو مثل صدمة دقيقة فإن هذه العنصرية لها تأثيرات هائلة على شعور وسلوك الضحايا. ويكون رد فعل بعض الناس عليها عبارة عن الانسحاب المصحوب بالاكتئاب والخوف، في حين أن آخرين يبدون أكثر عدوانية.

797 ويليامس، د. ر.، نايبورس هـ. و. & جاكسون ي.س. (2003). التمييز / العنصري والإثني والصحة: نتائج من دراسات المجتمع. مجلة الصحة العامة الأمريكية، العدد 93 رقم (2) ص 200-208.
798 قارن مثلا دراسات المواقف في إطار برامج الرصد تورينغن مونيتور.

ويوجد في الوقت الحالي استبيان عن اللاجئين تقوم به جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا (FSU) بمركز الاختصاص للتطرف اليميني والتعليم الديمقراطي والاندماج الاجتماعي (تورينغن مونيتور للاندماج). وقد رُوعي في الدراسة بشكل أساسي تجارب التمييز والمعايير الصحية. ويُتوقع توفر نتائج الدراسة بنهاية العام. وربما تعطي هذه النتائج معلومات تفصيلية عن هذه الفئة من الناس في سياق التمييز والصحة.

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

لم يُذكر في مجال الصحة إلا القليل من الأبعاد في لجنة التحقيق البرلمانية، وذلك مثل رأي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والسيدات والأسرة في تورينغن[799] بخصوص تأهيل الطبيبات والأطباء بالنظر إلى التداخل الثقافي والتنوع ومكافحة العنصرية.

(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

كما تُستخلص من الأبحاث الدولية العديد من الاستنتاجات الخاصة بإجراءات مناهضة التمييز – مما يساهم بالتالي في تقليل المخاطر الصحية. وعلى رأس هذه الإجراءات تنبيه الضحايا إلى خيارات العمل والحقوق القانونية التي يمكنهم المطالبة بها بعد المرور بتجارب التمييز (على سبيل المثال في إطار مراكز مكافحة التمييز). فضلاً عن هذا هناك العديد من الإمكانيات المتنوعة من أجل التغلب على تبعات تجارب التمييز (عروض الاستشارة والإجراءات العلاجية). ويمكن أن تساهم هذه العروض في زيادة الاعتزاز بالنفس والثقة بالنفس لدى الأشخاص المعرضين للتمييز. وبخصوص المزيد من عمل اللجنة يبقى في هذا السياق السؤال عن أ) مدى وجود أضرار هيكلية أو ممارسات تمييز شخصي في القطاع الصحي و ب) ما هي الحاجات المطلوبة في الخدمات الصحي لمجموعات معينة (مثل الباحثين عن اللجوء) في ولاية تورينغن. كما يجب ت) الكشف عن الإجراءات الهيكلية اللازمة في القطاع الصحي (مثل تأهيل الموظفين في القطاع والتمريض وخلق مراكز للشكاوى وتعيين مفوضين للمرضى لدى صناديق التأمين الصحي وغيرها من المنشئات) من أجل إزالة العقبات/تجاوز الأضرار ومواجهة التمييز.

[799] محضر الجلسة 9، ص 71 وما تليها.

خ) العُمر

(1) شرح المشكلة

يُعد مجال التمييز بسبب العمر من المجالات الحديثة لأبحاث التمييز. وربما يكون هذا له علاقة (على الأقل في ألمانيا) بالهرم السكاني لدى السكان. وتوجد بالفعل حاليا العديد من النتائج التجريبية، التي ثبت فيها وجود تجارب تمييز ضد كبار السن.[800] وتحدث هذه التجارب في حياة العمل (تفضيل صغار السن في اختيار الموظفين)، وفي القطاع الصحي (إنتاج محدود لكبار السن) وكذلك في قطاع التمريض (عدم الالتزام بمعايير التمريض) فضلاً عن المزيد من المجالات الأخرى في الحياة العامة (القضاء، السكن، التقنية، وسائل الإعلام الجديدة). وتتنوع العواقب بالنسبة لكبار السن؛ حيث تمتد من مشاكل في تقدير الذات وتصل إلى الانسحاب من النشاطات الجماعية والمشاركة المُجتمعية. وتزداد المشكلة في التمريض الثابت والمتنقل.

(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع

لا توجد بيانات تجريبية منهجية حتى الآن توضح التمييز بسبب العُمر في ولاية تورينغن. وفي إطار لجنة التحقيق البرلمانية أشار مجلس كبار السن بالولاية إلى الوضع الخاص لكبار السن في الولاية. وقد تركزت الآراء على موضوع سلامة المرضى والسلامة في الرعاية الثابتة، كما تناول الحديث الخطر المحتمل بزيادة الفقر عند التقدم في العمر.[801]

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

فقد جاء في مجلس كبار السن بالولاية ما يلي: من المهم مواصلة تأهيل وتدريب موظفي التمريض فيما يتعلق بظواهر العنف وكذلك التغييرات الهيكلية (مثل ضغط التدابير الاقتصادية في مجال التمريض، وتعيين مفوضين للمرضى بالولاية). كما يُنصح أن تتناول المشاورات التالية توضيحا شاملًا للتمييز ضد كبار السن والاستراتيجيات المُمكنة لمواجهة هذا.

---

[800] روترموند، ك. & ماير، أ.ك. (2009): مكافحة التمييز. أشكال ظهوره وحقائق بشأنه وطرق التدخل. شتوتغرت: كولهامر.
[801] الرسالة رقم 1494/6، ص 7.

(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

وتمثل التوعية وتوفير المعارف بشأن الحقوق وفرص الحصول على الاستشارة أهمية خاصة في مجال التمييز بسبب السن. كما يمكن العمل في إطار عروض الاستشارة على الصور النمطية المرتبطة بالعمر وكذلك التصورات عن العمر. ومن المهم على المستوى الاجتماعي مراعاة الأبعاد البيئية واللوائح القانونية للتخلص من التمييز بسبب العُمر. ولم يتم حتى الآن التخلص بشكل منهجي من: إلى أي مدى نُفذت هذه الإجراءات في ولاية تورينغن حتى الآن؟ و: ما هي مشاكل التمييز بسبب العمر الموجودة في غير مجال التمريض؟ ومن المفيد إجراء رصد منهجي.

د) ***الإعاقة***

(1) شرح المشكلة

توجد على المستوى الدولي العديد من الدراسات حول التمييز ضد ذوي الإعاقة. ويعتبر هذا الموضوع من أفضل المجالات بحثاً في بحوث التمييز. وتوجد في الوقت الحالي معايير قانونية شاملة نوعاً ما على المستوى الدولي لمكافحة التمييز ضد المُعاقين. وهناك مبادرات متنوعة وقواعد قانونية بهذا الشأن. ومن اللوائح القانونية الجديرة بالذكر في هذا السياق هي لائحة الأمم المتحدة الصادرة والجاري العمل بها منذ عام 2008، وهي*معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة*. وقل حلت هذه المعاهدة محل اتفاقية حقوق الإنسان التي كانت قائمة حتى حينه في هذا المجال وأصبح أكثر وضوحاً. ويمكن أن تكون مثل هذه المعاهدات قدوة للفئات الأخرى المعرضة للتمييز (مثل من يتعرضون للتمييز بسبب الميول الجنسية). كما توجد في ألمانيا العديد من القوانين واللوائح (مثل إجراءات البناء لتكون متاحة لذوي الإعاقة). بالرغم من ذلك لا يخلو وضع المعاقين من التمييز – بالرغم من نقطة الانطلاق الأفضل نسبياً. وهناك فروق شديدة فيما يتعلق فئات المعاقين المختلفة. ولا زالت تؤكد الدراسات وجود نفور، خاصة من ذوي الإعاقات الشديدة والمعاقين الذين تبدو الإعاقة بارزة لديهم، وكذلك لدى من يعانون إعاقة نفسية شديدة (انفصام الشخصيَة، التوحد). وكلها تشير إلى وجود تجارب تمييز وإقصاء اجتماعي في الحياة اليومية.[802] يُضاف إليهم فئات جديدة من المعاقين في مجال الأمراض المزمنة، مثل مرضى الإيدز.

(2) حالة الوضع/نماذج من الواقع

تم تجاهل مسألة التمييز بحق ذوي الإعاقة حتى الآن في إطار لجنة التحقيق البرلمانية. وتؤكد النتائج المذكورة أن الوضع ليس مُرضياً. لهذا يجب التأكد ما إن كانت هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود من أجل تمكين ذوي الإعاقة من الوصول دون معوقات إلى المنشئات العامة. فضلاً عن هذا من الضروري استطلاع رأي منظمات المُعاقين بشأن الوضع من عروض الاستشارة والمساعدة.

(3) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

لا يوجد (قارن التفاصيل الواردة بشأن الصحة)

---

[802] المؤشر الأوروبي 2008.

(4) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

ومن الجيد توضيح مدى الحاجة إلى طلب معلومات عن الأضرار/التمييز الذي يعاني منه المعاقين/ذوي الأمراض المزمنة.

III. المزيد من إجراءات لجنة التحقيق البرلمانية

اتفق أعضاء اللجنة على ضم المزيد من مجالات الموضوعات بمساعدة جلسات الاستماع لتكون من بين العمل الموضوعي للجنة التحقيق البرلمانية. كما يجب مناقشة بعض الموضوعات بشكل أكثر عمقًا من أجل تحقيق قرار قرار التشكيل[803] في النقطة رقم II. ووفقاً لهذا فإن توزيع المهام يبدو كالتالي:

„1.

بحث وعرض أشكال وانتشار المواقف العنصرية وبغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي، خاصة بسبب مواقف سياسية ودينية، التي تؤدي إلى التمييز بسبب الأصل والمنشأ والانتماء العرقي والوضع الاجتماعي واللغة والقناعات السياسية أو الدينية أو العقدية والجنس والتوجه الجنسي في ولاية تورينغن وتؤثر بطريقة مُهينة للكرامة الإنسانية على التعايش الاجتماعي والأداء الديمقراطي الحر؛ وخلالها يجب أخذ المعارف والنتائج الخاصة بدراسات سابقة بعين الاعتبار؛

2

تحديد أسباب نشأة ودرجة وكمية انتشار هذه المواقف في ولاية تورينغن وكذلك [...] [.][804]“

من أجل توزيع المهام بشكل كامل يتم تناول مجالات موضوعات أخرى من حيث المحتوى – من خلال إجراءات الاستعلام والاستماع. وقررت اللجنة دعوة خبيرات وخبراء، وذلك في موضوعات "سوق العمل"[805]، „الصحة[806]“، „القضاء[807]“ وكذلك "الإعلام والثقافة[808]“. والغرض من هذا هو تحسين الوضع الموضوعي والمعرفي. وسوف يقوم المُستمع إليهم ومقدمو المعلومات بعرض الموضوعات بشكل شفهي وتحريري.

وبعد إجراءات الاستماع والمعلومات سوف يناقش أعضاء اللجنة جميع مجالات الموضوعات التي تم تناولها والتشاور بشأنها، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المذكورة من قبل. وسوف يقوم الأعضاء وفقاً لقرار التشكيل:

---

803 قارن الرسالة رقم 3374/6 - NF.2
804 قارن الرسالة رقم 3374/6 - NF -, II.2. المهام، ص 1.
805 قارن النموذج رقم 4302/6.
806 قارن النموذج رقم 4303/6.
807 قارن النموذج رقم 4304/6.
808 قارن النموذج رقم 4446/6.

„3.

[...] مع مراعاة مناهج وطرق التصرف القائمة، طرح توصيات تعامل لتنفيذ خطط المؤسسات والمجتمع المدني للتغلب على التمييز المتوغل في هذه المواقف [...].[809]“

سيقوم أعضاء اللجنة ببيان الإجراءات من خلال مجالات الموضوعات التي نوقشت حتى الآن. وسوف تُراجع هذه الإجراءات في إطار جلسات الاستماع الشفهية والتحريرية مع الخبراء والمتخصصين. وتتركز مناهج العمل أو بالأحرى توصيات العمل على ولاية تورينغن. وتشمل الموضوعات المجالات التالية:

- التعليم
- الإدارة العامة
- الشرطة والداخلية
- سوق العمل
- الصحة
- القضاء
- الإعلام والثقافة وكذلك
- حقول عمل إضافية[810].

بعدها سيقوم الأعضاء البرلمانيون والخبراء بلجنة التحقيق البرلمانية بالتشاور ومناقشة النتائج التي يتوصلون إليها. وتشكل مناهج العمل وتوصيات العمل الأساس للتقرير الختامي للجنة.

وفي إطار المشاورات الإضافية سيقوم أعضاء اللجنة بعمل صياغة دقيقة للإجراءات الخاصة بتوصيات العمل – سواء فيما يتعلق بالمجتمع المدني أو بخصوص المؤسسات. وتشكل هذه الإجراءات الأساس الذي يقوم عليه التقرير الختامي بلجنة التحقيق البرلمانية

809 قارن الرسالة رقم 3374/6 - NF -, II.2. المهام، ص 1.
810 تنبيه: تتفق ما تُسمى "حقول العمل الإضافية" مجالات الموضوعات التي نوقشت في إجراءات الاستماع والمعلومات من خلال المعلومات التي قدمها المعنيون وكذلك من جرى الاستماع إليهم بشأنها.

وفق قرار التشكيل.[811] ومن الأهداف المشتركة تقديم التقرير الختامي إلى برلمان ولاية تورينغن قبل فترة الإجازة الصيفية في عام 2019.

[811] قارن الرسالة رقم 3374/6 - 2. - NF، نموذج التقرير الخامس، ص 2.

عمليات التصويت الخاصة

I. التصويت الخاص لكتلة حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي ((CDU

على الجزء .I .B، النقطة الفرعية 1. "تحديد المفهوم والتأطير"

ملاحظة عن التصويت الخاص

ما توصلت إليه لجنة التحقيق البرلمانية حتى الآن هو من ناحية نتيجة العمل الدؤوب للأعضاء حتى في الأسابيع الأخيرة قبل إعداد التقرير المرحلي، من جانب آخر تبين أنه بالرغم من العمل المُكثف والجلسات الطويلة غالبًا التي عقدتها اللجنة – على سبيل المثال أثناء مناقشة القرار الصعب بتشكيل لجنة التحقيق البرلمانيةس – ينبغي عدم التوصل إلى النتائج والتوصيات باندفاع. فضلاً عن ذلك فقد كنا في حيرة من أمرنا خلال تحديد مفاهيم المصطلحات الأساسية وهي العنصرية والتمييز في الجزء رقم "I B." عندما اعتقدت أغلبية أعضاء اللجنة من الكتل السياسية لحزب اليسار [DIE LINKE] والحزب الاشتراكي الديمقراطي [SPD] وتحالف 90 /الخضر [BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN] بأنه يمكن تحديد مضمون هذه المصطلحات من خلال القرار بالأغلبية. فنحن ننظر للاستخدام المُفرط لهذه المصطلحات بنوع من التشاؤم، لأن هذا يجعلها بلا ملامح مما يُفقدها أهميتها في النقاشات السياسية.

وكان من المهم بشكل خاص بالنسبة لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) عدم فقدان التركيز على الأسباب الكامنة في الشخصية للتصرفات العنصرية والسلوكيات القائمة على التمييز، وذلك لأن هذه الأسباب تقدم من وجهة نظرنا المؤشرات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة بشكل فاعل. وبالتالي فقد عملنا منذ البداية على ضرورة مراعاة القناعات السياسية والدينية المتطرفة باعتبارها منابع لهذه المواقف والسلوكيات المذكورة بعين الاعتبار. لهذا فإننا نرفض التوصل إلى استنتاجات قائمة على صورة غير مكتملة بعد. ولا يعير أعضاء اللجنة من الكتلة السياسية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) أي اهتمام للقرارات المتسرعة أو القيام بإجراءات في إطار الإعداد بغية تقديم تقرير نهائي إلى برلمان ولاية تورينغن.

فمن خلال التقرير النهائي ينبغي الحصول على اقتراحات وأعمال وإجراءات وقائية ملموسة ضد التصرفات العنصرية بشكل غير قابل للشك وكذلك التمييز الفعلي. ويصعب من وجهة نظرنا القيام بهذا إن تم النظر إلى العنصرية والتمييز بشكل متماثل على أنها ظواهر في كل مكان.

بخصوص الفصل .B.I، النقطة الفرعية 1. نرغب في "تحديد المفهوم والتأطير" في مُقترح النص التالي[812] وتسليمه في شكل تقرير مرحلي:

مقدمة

فيما يتعلق بالتعريف العلمي أو تحديد مصطلح العنصرية والتمييز توجد العديد من النظريات المختلفة (كما تأكد من قبل في وجهات النظر التي تم تسلميها) التي لا يمكن اتخاذ قرار سياسي بالإجماع بشأنها. ومن أجل ضمان مواصلة عمل اللجنة فسوف نقتصر على العناصر الجوهرية للعنصرية والتمييز.

والهدف الرئيسي من العمل في لجنة التحقيق البرلمانية هو استنباط إجراءات تدخل ووقاية من أسباب وأشكال العنصرية والتمييز. ويجب ألا يغيب هذا الهدف عن أعيننا في هذه المرحلة من عمل اللجنة. لهذا يفضل انتهاج طريقة نفسية اجتماعية في وصف وشرح العناصر الجوهرية للتمييز والعنصرية (الأسئلة على المستوى الفردي: لماذا يتحول أفراد إلى عنصريين؟ لماذا تظهر أحكام عنصرية مُسبقة؟). كما يجب أن تكون العناصر المحورية المُتخذة قابلة للعمل وموافقة للنظام القيمي لدستور جمهورية ألمانيا الاتحادية. فإن قُبل فهم العنصرية والتمييز على أنهما مشكلتان عامتان فسوف يكون اتخاذ إجراءات وقائية ضد "الأشكال الفعلية" للعنصرية والتمييز أكثر صعوبة. وبالتالي تُفهم أشكال العنصرية والتمييز على أنها "رغبة ضالة" لبعض الناس يجب فيها خلق شروط إطارية لتحجيم هذه الرغبة والتخلص منها بشكل غير عنصري.

التمييز

[812] مُقترح النص التالي للفصل B.I. النقطة الفرعية 1. تم استنتاج "تحديد المفهوم والتأطير" من طلب التغيير الذي تقدمت به الكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) في برلمان ولاية تورينغن (VL 6/3433) بشأن 3320/6.

التمييز هو عبارة عن إلحاق الضرر غير المشروع بالناس بسبب انتمائهم إلى تصنيفات معينة. وبسبب السلوك القائم على التمييز يتم سلب البعد الشخصي عن الإنسان، وبالتالي يعاني بسبب مجرد الانتماء إلى فئة اجتماعية أو ثقافية معينة من أضرار في فرص المشاركة والتعامل وتقرير مصيره.

وبناء عليه يتم التقليل من شأن الناس أو التقليل منهم في الهرم الحياتي بشكل خاص بسبب الجنس أو التوجه الجنسي أو لون البشرة أو السن أو الإعاقة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. ويشتمل التعريف القائم على حقوق الإنسان المذكورة في المادة 1 من معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز والذي تتبعه هنا لجنة التحقيق البرلمانية التمييز العنصري غير المقصود: يتضمن التعريف أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الجنسية، يكون غرضه أو نتيجته إحباط الاعتراف القائم على المساواة أو التمتع أو ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة. ويتمكن الممارسون للتمييز هنا، كما هو الحال مع أشكال التمييز الأخرى، من الحصول على سُلطة غير مُستحقة.

ويمكن الحديث عن التمييز المؤسسي في حال معاملة المتضرر من التمييز بشكل يعرضه للضرر بسبب تصورات قيمية وتصرفات فردية و/أو ممثلة جماعياً بشكل منتظم في الحياة اليومية.

وقد ذُكرت في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) المجموعات التي تمر بتجارب تضرر. كما رُوعي فيه ذكر التمييز المتعدد (التقاطع). كما يذكر مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية أسباب التمييز بشكل مفصل، مثل الأصل الاجتماعي، وهو ما لم يذكره القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). كما يحتوي ميثاق الحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي أيضًا على التمييز بسبب ثروة الشخص.

ويتنافى التمييز مع المباديء الاجتماعية الأساسية للعدالة والمساواة ويُعد مخالفة لحقوق الإنسان. وقد تم التوسع هناك في تعريف مصطلح التمييز بشكل أكبر من العنصرية. فالمصطلح يمتد ليشمل المعاملة الاجتماعية غير القائمة على المساواة. وعلى العكس من العنصرية فإن التمييز ليس مرجعه إلى مستوى المواقف، لكنه سلوك غير مشروع. وعلى قدر المساواة يتم تقسيم الناس من خلال التمييز كما الحال مع العنصرية من خلال خصائص معينة، يتم من خلالها التقليل من قدرهم مقارنة بالمجموعة الخاصة وبالتالي ينشأ تدرج هرمي في المجتمع.

العنصرية

يمكن أن تكون العنصرية أحد أشكال التمييز الخاصة. تحتوي العنصرية على العرق وهو ما يعني ظهور الجوانب الجسمانية أو الثقافية أو الدينية (المصاحبة) أو الخواص (الميول، الصفات الشخصية، المواهب) في شكل سمات مجموعات تشكل أهمية محورية لأعضاء هذه المجموعات وتحول أصحاب الصفات المذكورة بهذه الاختلافات إلى "مجموعة خاصة". ويهدف استخدام كلمة "عنصر" أو عرق إلى أن هوية هذه المجموعة تختلف عن غيرها من المجموعات وبالتالي إضفاء مشروعية على العدوان أو الاستبعاد أو منح مميزات.

وتهدف العملية المستمرة للتصنيف العرقي (التقسيم العرقي) إلى خلق نوع من عدم التكافؤ الظاهري أو الضمني نتيجة الاختلافات (وليس من المهم هنا كون أن الفرد المعني ينتمي فعلاً إلى المجموعة المُصنف إليها). وهنا يتم التأكيد بشكل قاطع على مفهوم التعددية العرقية لأنه يعتمد تفضيل وإعلاء قيمة الانتماء العرقي وينزع عن الناس الطابع الفردي لهم. ويمكن الحديث بشكل خاص عن العنصرية عندما يصبح الانتماء (المرسوم) لمجموعة معينة وبالتالي الصفات المكتسبة بناء عليه أمرا غير قابل للتغيير. وتهدف هذه التصنيفات المتوارثة إلى شرعنة المطالبات الاجتماعية بالسلطة. ويتجلى هذا التصنيف في إعاقة أو منع المجموعة الأخرى المُصنفة بأنها "غريبة" من الوصول إلى المصادر الثقافية والسياسية والاجتماعية. فضلاً عن هذا يمكن أن تخدم العنصرية تشكيل هوية (وفق نظرية تشكيل الهوية) مجموعات معينة، حيث يرون أنفسهم بأنهم "الأجانب". وتبدأ محاولة توحيد تعددية المجتمع وما يُعتبر غريبا إما أن يُعبر عنه بشكل علني أو بشكل خفي.

وتشتمل العنصرية على المستوى الفردي على معاملة الناس بشكل غير متساوي بسبب الاختلافات الفعلية أو المزعومة وهو ما يبرر بالتالي عدم المساواة الاجتماعية. ويتم توضيح الفروق في أنماط الحياة والمعايير والقيم على المستوى الحواري بتحويلها إلى فروق قومية ثقافية حتى يتم من ناحية نفي وجود فروق داخل المجموعة "الخاصة" ومنع التنوع داخل المجموعة المُصنفة على أنها "غريبة" من ناحية أخرى. وبالتالي لا تقتصر أشكال العنصرية على الشكل التاريخي للعنصرية البيولوجية التي يتم فيها تصنيف الأعراق وفق الفروق البيولوجية. لكن العنصرية في عصرنا الحالي تتجسد بشكل كبير من خلال زعم عدم تأكيد الاختلافات الثقافية. ويتم تحييد الاختلافات العرقية والثقافية والدينية في مرحلة التقسيم العنصري هذه كما يحدث مع الاختلافات البيولوجية وبالتالي تفسيرها على أنها غير قابلة للتغيير ويتم توارثها.

ويمكن الحديث عن العنصرية المؤسسية إن تم معاملة المتضرر من العنصرية والتمييز بشكل يعرضه للضرر بسبب تصورات قيمية وتصرفات فردية و/أو ممثلة جماعياً بشكل منتظم في الحياة والطقوس اليومية. ويُقصد بمصطلح "المؤسسات" النظم الثابتة ذات الطابع الاجتماعي، شاملة تحديد الأدوار الثابتة بين الإنسان وبين طرق التصرف الثابتة المتوقعة.

وانطلاقًا من هذه الخلفية تتضح إشكالية العنصرية بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية التعددية: فالعنصرية تضع بشكل فردي و/أو جماعي حقوق المواطنين والإنسان الرئيسية في مكانة متأخرة، وتجرد الفرد من هويته الفردية، وذلك بتصنيفه فقط باعتباره ممثلاً لمجموعة اجتماعية معينة، وبالتالي يُعامل الشعب بشكل عرقي (وليس قانوني)، فضلا عن كونها تنفي الصلاحية العالمية لحقوق الإنسان.

وينبغي أن يكون الهدف هو مواجهة خطر إنكار العنصرية في المجتمع والتهوين منها والتقليل من أهميتها. قبل هذه الخلفية يظل الإشارة إلى الالتزامات القانونية للتصرف الرسمي الناجمة عن معاهدة حقوق الإنسان (ICERD – الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري [International Convention on the Elimination of Racial Discrimination]).

تمهيد عن الجزء B. II

في الفصول رقم "2. الشرطة ووزارة الداخلية"، "3. القضاء، "4. الإدارة العامة" و "5. مجالات العمل الأخرى" توجد تقاطعات ضمنية في الفقرات ومواضع نصية من التقرير المرحلي الذي تم إقراره بالإجماع للجنة التحقيق البرلمانية 1/6. وقد تم التأكيد على هذه المواضع النصية في النص المفصل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر خلال التصويت الخاص للكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) ببرلمان الولاية. وفي هذه المواضع النصية كانت هناك محاولة على مستوى المضمون على تأكيد الجوانب المتوافق عليها في التقرير المرحلي وتأكيد تنوع الآراء الموجود. فضلاً عن هذا فقد أُدرجت خلال إعداد التصويت الخاص للكتلة النيابية لحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) مسودات النصوص بالفصول بالجزء B. II المذكور بالمرفقات رقم 4430/6، 4431/6، 4432/6، 4432/6 و 4434/6. وتتناول الفصول التالية بشكل عام تحليلاً وصفياً للمواقف الشفهية والتحريرية المختلفة لمن جرى الاستماع إليهم وكذلك المناقشات العلمية التي جرت حتى الآن من قبل لجنة التحقيق البرلمانية 1/6.

عن الجزء B. II 1. التعليم

أ. <u>شرح المشكلة</u>

من أجل تحليل المواقف الشفهية والتحريرية التي حصلت عليها لجنة التحقيق بشأن الظواهر القائمة على التمييز والعنصرية في المجال التعليمي، أي التعليم المدرسي بشكل عام والتعليم السياسي (التعليم السياسي المدرسي وغير المدرسي) بشكل خاص تتضح بالضرورة حقائق تحليلية خاصة، وهي:

- هل رُوعيت أيضًا الأبعاد التي تحث على هذا السلوك عند تحليل ظروف نشأة التصرفات اللازمة لتحليل التمييز والعنصرية؟ ما هي طريقة نقل وجهة نظر المتضررين؟
- هل نُوقشت أبعاد الانفتاح الضروري للتواصل في عمليات التعليم السياسية؟

- هل رُؤيت المشكلة من على مستوى الأبعاد التعليمية المختلفة (خاصة مشكلة التفرقة بين المستوى اليومي والمستوى السياسي وكذلك الترابط)؟
- هل تحددت عمليات التعليم السياسي وبشكل عام العمليات التعليمية في المواقف اليومية والخبرات (السياسية) للمتعلمين وهل نُوقشت هذه المواقف من أبعاد مختلفة – المعاني والنظريات والتفسيرات، حتى يتمكن المتعلمون (سياسيًا) من تشكيل حكمهم الخاص انطلاقًا من خلفية نظام القيم الذي ينص عليه الدستور الألماني (خاصة المادة 1 من الدستور الألماني، "عدم المساس بكرامة الإنسان").
- هل تم تحديد تشكيل الحكم من خلال التفسير المتوفر للواقع؟

منظور المشاهدة لتحليل جلسات الاستماع:

لا يمكن رؤية تحليل المواقف وربما التصرفات العنصرية والقائمة على التمييز بالنظر إلى عمليات التعليم والأطراف الفاعلة في مجال التعليم منفصلة عن أ) العلاقة بين النشاطات في مجالات العمل المجتمعية والسياسية و ب) إمكانيات تصميم عملية التعلم العامة والخاصة بالسياسة المدرسية وغير المدرسية. أما فيما يتعلق بالتقرير الفني للخبراء فإن الأمر في النهاية يتناول ملاحظة وجهات النظر التالية:

- كيف تؤثر السياسة (القرارات السياسية) والثقافة السياسية (خاصة القيم والمعايير، وكذلك نوع التواصل السياسي) على عملية التنشئة الاجتماعية السياسية العامة بشكل يحقق شروط معالجة مجالات موضوعات معينة لقضية العنصرية أو التمييز أو بشكل يؤثر على فرص النقاش بين التلاميذ القادمين من ثقافات مختلفة (مثل معاداة السامية على يد تلاميذ ذوي ميول يمينية أو ذوي طابع إسلامي)؟
- كيف تؤثر السياسة على عملية التعلم بشكل مباشر من خلال المعايير الموجودة في المناهج التعليمية أو غيرها من القواعد؟ هل تراعي هذه المعايير منظور الضحايا؟
- ما هو تأثير مجالات العمل المجتمعية الأخرى (مبادات المجتمع المدني) على عملية اتخاذ القرارات السياسية والاندماج الاجتماعي؟

المكونات الجوهرية لقرار مؤتمر وزراء التعليم لتحليل بيان الوضع

تتضح أهمية التمييز والعنصرية في المجال التعليمي بشكل خاص في قرارات مؤتمر وزراء التعليم (KMK) الألماني. ينص قرار مؤتمر وزراء التعليم (KMK) بعنوان "التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة" على سبيل المثال على مواصلة تطوير النظام المدرسي

من أجل تمكين الأطفال والشباب من المشاركة الشاملة بصرف النظر عن الأصل الذي ينحدرون منه.[813] لهذا يحتوي تحليل الوضع المدرسي على المكونات الجوهرية من قرار مؤتمر وزراء التعليم (KMK). ويطمح القرار في فهم التنوع في المدرسة على أنه فرصة. ويشمل هذا غرس ثقافة الاحترام ودعم التنوع الثقافي وكذلك العمل بفاعلية في مواجهة التمييز، حتى داخل هياكل المدرسة.[814] وقد ذُكرت هنا الإجراءات التالية بشكل خاص للتطبيق:

- "تطوير وتطبيق نظام القبول المنتظم للتلاميذ والتلميذات خاصة من مَن لا تتوفر لديهم معارف ألمانية كافية.
- الاستشارة والمعلومات الملائمة للمستقبلين
- برامج دعم وإرشاد [...] تدريب نظير
- تطوير كود مدرسي [...] كعملية حوارية [...]
- دعم وتقدير مشاركة التلاميذ والتلميذات في الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة العنف والعنصرية ومعاداة السامية ومعاداة الإسلام وجميع أشكال التمييز الأخرى."[815]

تساهم المدرسة في اكتساب القدرات البينثقافية في دروس جميع المواد المدرسية من خلال نشاطات غير اعتيادية. والهدف من ذلك هو تمكين التلميذات والتلاميذ من التعامل بشكل واعٍ مع العنصرية والتمييز والتعامل بإدراك مع الصور لديهم عن الآخرين ومعرفة مسؤولية الشروط الإطارية المجتمعية عن نشأة هذه الصور لديهم.[816] ومن أجل تنفيذ هذه المهام نذكر الإجراءات التالية على وجه التحديد:

---

813 قارن محضر الجلسة 5 ص 63.

814 "المدرسة هي مكان تعلم وحياة للجميع، وهي تتعامل مع جميع التمليذات والتلاميذ بالاحترام وتعمل على تطوير ثقافة حوار ونزاعات تحترم الاختلافات الثقافية، شاملة المفاضلة بين الأسس المشتركة للحياة المدرسية بشكل يُشعر جميع أفراد المجتمع المدرسي بالمشاركة فيها. وتمثل المدرسة لجميع التلاميذ توقعات كبيرة وتقدم لهم الدعم الفردي المناسب. كما تحترم المدرسة وتستفيد من الخبرات وكذلك قدرات جميع التلميذات والتلاميذ باعتبار هذا موارد التعليم وتساهم في تمنية وتطوير التلاميذ باعتبارهم موارد التعليم. وتواجه المدرسة بشكل فاعل التمييز بين أفراد أو مجموعات معينة. وتتأكد المدرسة من احتمال أن تكون بعض الهياكل أو القواعد أو المناهج او طرق التعامل سببًا للتمييز والإقصاء ولو بشكل غير مقصود، وتقوم بتطوير مناهج عمل للتغلب عليها. وتنتبه المدرسة بوعي إلى التنوع الثقافي للتلاميذ وأولياء الامور وتعتبر هذا فرصة للتعلم بين الثقافات وتراعي هذا أيضًا في برامج العمل بالمدرسة. ويشمل هذا أيضًا التقدير ودعم القدرات اللغوية للتلميذات والتلاميذ الذين ترعرعوا في بيئة متعددة اللغات. وترحب المدرسة بجميع التلميذات والتلاميذ وأولياء الأمور. كما تقدم المدرسة المعلومات والنصح بشكل فردي خلال طرق التعليم الجماعية وتتيح لهم فرص المشاركة الشاملة." مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 3.

815 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 7.

816 تساعد المدرسةُ التلاميذ والتلميذات في اكتساب القدرات البينثقافية، وذلك بشكل خاص عن طريق، تساعد التلاميذ والتلميذات في اكتساب القدرات البينثقافية، وذلك بشكل خاص عن طريق قيامها تصميم الدوافع التعليمية الخاصة بالأبعاد التالية التي ترتبط ببعضها البعض:
- المعرفة والإدراك: إدراك الثقافات باعتبارها نماذج توجيه وتفسير جماعية مُتغيرة، وتحليل نشأة وتطور الظواهر والتيارات الاجتماعية الثقافية، والتعرف على تأثير التجارب الجماعية التي مررنا بها في الماضي والحاضر على التعايش بين الثقافات، خاصة فيما يتعلق بظهور صور الغير.
- الإدارك والتقييم: إدراك التصورات الثقافية الخاصة وأنماط التفكير وكذلك التصنيفات الاجتماعية المتبادلة وعمل أنماط للسلوك، وتطوير مناهج للانفتاح على الآخرين وعلى أنماط التفسير لديهم، وتحمل المتناقضات التي تخالف أنماط التفكير الذاتية خلال التواصل مع الآخرين والنظر إلى عمليات التنمية الاجتماعية الثقافية من منظورات متعددة.
- التصرف واتخاذ التدابير: تحمل المشاركة في المسؤولية عن تطوير مشاركة قائمة على التساوي في المجال الشخصي والمدرسي والمجتمعي، ومواجهة التمييز والعنصرية بوعي وإدراك، والقيام خلال التواصل والتعاون مع الآخرين بالتغلب على العقبات الاجتماعية الثقافية، أو المرتبطة بالمصالح أو العقبات اللغوية، ومراعاة المصالح المختلفة بقدر من الاحترام وحل النزاعات بشكل سلمي."
مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 4.

- "مراجعة المواد التعليمية والتدريسية لمعرفة ما إن كان [...] تنوع التلميذات والتلاميذ يُؤخذ بعين الاعتبار، والقيام عند الحاجة باستكمال المواد التعليمية
- مع مراعاة الأفق المختلفة خلال معالجة محتويات الحصص المدرسية والمواد التعليمية
- للتلاميذ وتقديم الدعم لهم والتشجيع ليناقشوا الاختلافات بأنفسهم."[817]

تحدد المدرسة بشكل فاعل الشراكات التعليمية والتربوية مع الوالدين. يجب أن يحصل أولياء الأمور على تمثيل مناسب عبر منح فرص تواصل وتعاون [...] وتواصل يسهل الوصول إليها وتمكن من المشاركة [...] في الحياة المدرسية وفي اللجان"[818] . وأهم الإجراءات المذكورة هي:

- "إنشاء عروض مُلزمة للقاءات الترحيب
- عقد لقاءات معلوماتية وتقديم الاستشارة للوالدين بشكل دوري
- خلق عروض مشاركة متنوعة تمثل أيضًا المهمشين في التمثيل
- تأهيل وإشراك الوالدين باعتبارهم أطرافاً فاعلة.[819]"

فضلاً عن هذا ينبغي تحسين الشروط الإطارية اللازمة داخل الإدارة التعليمية من أجل مشاركة عادلة، ومواصلة تطوير التعليم التكميلي للمربيين والمعلمين بشكل يتوافق مع الاحتياجات الفعلية والمتغيرات المجتمعية، وكذلك الدعوة لتعيين الموظفين المنحدرين من أصول اجنبية في القطاع التعليمي بشكل فاعل.[820] ومن أجل التمكن من مراجعة تحقيق الأهداف هناك حاجةٌ إلى البيانات التي تساهم بجانب النجاح المدرسي في معرفة الأجواء المدرسية والرضا المدرسي وكذلك البيانات الاجتماعية المكانية في محيط المدرسة نفسه.[821]

المزيد من قرارات مؤتمر وزراء التعليم (KMK) التي ينبغي ذكرها هنا:

- توصيات لدعم تربية حقوق الإنسان في المدرسة[822]
- قرار بدعم التربية الديمقراطية[823]
- توصيات مؤتمر رؤساء الجامعات (HRK) ومؤتمر وزراء التعليم (KMK) بشأن تأهيل المعلمين من أجل مدرسة تتميز بالتنوع[824]

817 مؤتمر وزراء الثقافة (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 8.
818 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 5.
819 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 9.
820 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 5.
821 مؤتمر وزراء التعليم (2013) (إصدار): التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة، ص 7.
822 مؤتمر وزراء التعليم (2000) (إصدار): توصيات لدعم تربية حقوق الإنسان في المدرسة.
823 مؤتمر وزراء التعليم (2009) (إصدار): دعم التربية الديمقراطية.

- قرار مشترك لمؤتمر وزراء التعليم (KMK)، منظمات الأشخاص ذوي الأصول الأجنبية ودور نشر المواد الإعلامية التعليمية لعرض التنوع الثقافي والاندماج والهجرة في الإعلام التعليمي[825]
- بيان مُشترك من المجلس الأعلى لليهود في ألمانيا ومؤتمر وزراء التعليم لنقل التاريخ اليهودي والدين والثقافة في ألمانيا،[826] وكذلك
- قرار مؤتمر وزراء التعليم (KMK) حول مبادىء ضمان المساواة في الفرص من خلال استخدام لغة ملائمة للأجناس في التعليم والتربية[827]

ب. <u>بيان الوضع وإجراءات منبثقة من سير المشاورات</u>

نظرًا لعدم القدرة على تحليل وتقييم جميع الاستبيانات التي تقدم بها الخبراء بسبب عددها الكبير فسوف نقتصر فيما يلي على بعضها في شكل تحليل كيفي لتلك الاستبيانات التي تعطي نظرة داخل الممارسات العملية وتوضح في الوقت نفسه وجهات النظر والممارسات والإجراءات المختلفة. كما يجب أن تُراعي عملية التمايز المذكورة أعلاه قضايا المشاهدة خلال إجراء الاستبيانات الأخرى في إطار عمل لجنة التحقيق، حتى يمكن إصدار حكم في النهاية في التقرير الختامي واقتراح توصيات عمل مُفصلة في النهاية. ويمكن الحصول على التفاصيل والمؤسسات الأخرى من محاضر الجلسات.

وقد أظهرت الاستجوابات ما يلي: تنطلق الأبحاث العلمية الكمية من تفرقة بين العناصر المختلفة في تجارب التطرف، وتثبت وجود روابط بين العنصرية وبين تمجيد القومية بالنسبة للمواقف اليمينية المتطرفة[828]، كما أوضح السيد أ.د. بيست في إبداء وجهة نظره:

"يتكون بالفعل – إن ألقى الإنسان نظرة على الدلائل – من مكونين أساسيين، وهما الاستعلاء العرقي – ويُقصد بها رفع قدر المجموعة الذاتية وتفضيل المجموعة الخاصة، والمقصود بهذا هنا هي المجموعة العرقية الذاتية، المرتبطة حسب استبيان تورينغن مونيتور بأوجه عداء الأجانب والقومية – والنازية الجديدة، وهي ظاهرة تقوم على معاداة السامية والعنصرية والداروينية الاجتماعية والاستخفاف بالنازية ودعم الديكتاتورية اليمينية. وهما بالتالي المكونان للتطرف اليميني. وهناك علاقة غير متكافئة بين مكوني التطرف اليميني المذكورين."[829]

824 مؤتمر رؤساء الجامعات (HRK) ومؤتمر وزراء التعليم 2015) (KMK)): تأهيل المعلمين من أجل مدرسة تتميز بالتنوع.
825 مؤتمر وزراء التعليم (2015) (إصدار): عرض التنوع الثقافي والاندماج والهجرة في الإعلام التعليمي.
826 مؤتمر وزراء التعليم (2016) (إصدار): بيان جماعي للاتحاد المركزي لليهود ومؤتمر وزراء التعليم بشأن تناول التاريخ والدين والثقافة اليهودية في المدرسة.
827 مؤتمر وزراء التعليم (2016) (إصدار): مبادىء ضمان المساواة في الفرص من خلال استخدام لغة ملائمة للأجناس في التعليم والتربية.
828 قارن محضر الجلسة 4، ص 8.
829 السابق، ص 8.

يُضاف إلى ذلك من وجهة نظر السيد أ.د. بيست المعارف التي تم الحصول عليها بخصوص الإجراءات الوقائية في مجال التعليم السياسي وهي أن تأثيرات التعليم (السياسي) تُعد في على الأرجح في الأبحاث التجريبية عوامل إيجابية بمعنى تقليل المواقف اليمينية المتطرفة:

"التعليم له بداية أهمية ما في إطار منح الوضع". والوضع التعليمي الأعلى يقود إلى مكانة وظيفية أعلى. وهذا مذكور أيضًا في النموذج الخاص بنا، حيث أن المكانة الوظيفية الأعلى التي يتم الحصول عليها عبر مكانة تعليمية أعلى ممثلة عبر مكانة وظيفية أعلى في النموذج الخاص بنا. لهذا أعتقد أن ما نعتبره الآن أثراً للتعليم المتغير في النموذج المذكور هو في حقيقة الأمر نتيجة لأبعاد معرفية أو لمكونات معرفية في التعليم نفسه. وهذا يعني إذاً أن توافر المعارف العالمية هي ما يساهم في النهاية على التقليل من الاستعلاء العرقي، والنازية الجديدة وما يجمع بين كليهما – وهو التطرف اليميني."[830]

كما ساهمت الاستبيانات إلى الوصول إلى معرفة أن المؤسسات التي تلعب دورا محوريا في التعليم السياسي، لأنها توفر مثلا مواد علمية أو تقدم فاعليات للتأهيل التكميلي أو تقدم مبادرات من خلال ندوات في مراحل التعليم السياسي أو ترغب في تصميمها بشكل نموذجي (مثل المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي في تورينغن أو المركز الاتحادي للتعليم السياسي) هي ما يقوم بعمل مبادرات تعليمية موجهة إلى المشاركين وبالتالي تعرض مشكلة المستويات التعليمية المختلفة. وتحتوي هذا التفرقة بشكل ضمني على تفرقة في إشكالية العنصرية. وبالتالي يعمل المركز الإقليمي بالولاية للتعليم السياسي في تورينغن وفق ما ينشره مركز تورينغن مونيتور[831]، ويستنتج النتائج التعليمية التالية: „من المهم أخذ الأبعاد الاجتماعية النفسية بالرغم من صعوبة حصرها على محمل الجد، وفتح مجالات للنقاش وإتاحة مجالات للنقاش والسماح بأماكن للنقاش وفرص للنقاش[832]."

وهنا رؤية أخرى مُنبثقة عن استبيان ممثل المركز الاتحادي للتعليم السياسي، عندما يعرض العمل المعني في نتيجة توافق مؤتمر بويتلسباخ [بولاية بادن فورتمبرج] بالتفصيل قائلاً [833]:

"ما يُعرف بحظر التلقين – أو ما يمكن أن نسميه اختصارا – فضل الجدلية، أي النظر إلى مواقف محل جدل في العلم والسياسة، وفي النهاية، وهي النقطة الثالثة، التوجه وفق رغبات التلاميذ والمشاركين – وليس فقط حسب ما يريده المعلمة أو المعلم أو المدرب السياسي".

ويقول بشأن استبيان التوجه الرئيسي نحو إشكالية "العنصرية وكذلك الشعبوية والتطرف اليميني واليساري" الخاص بالمؤسسة التي تمثله:

830 السابق، ص 14.
831 قارن محضر الجلسة 4، ص 53.
832 قارن محضر الجلسة 4 ص 53.
833 قارن محضر الجلسة 11 ص 51.

"بخصوص موضوع "التقاطع": نعم، بقدر تجاهل هذا سأقول بأننا نفرق في المركز الاتحادي بين ما يُسمى التطرف وبين ما تُسمى الشعبوية. ونفرق بين ما يُعرف بالشعبوية اليسارية /التطرف اليساري وبين الشعبوية اليمينية/التطرف اليميني". وقد أقول أن موضوع "العنصرية"يتقاطع معها تماماً. فإن نظرت مرة على الدراسات – هناك دراسات هايتماير المعروفة باسم GMF، وهناك ما يُعرف بدراسات الوسط في لايبتسيج، والتي تظهر فعلاً أننا نواجه العنصرية في جميع جوانب المجتمع. ولو قام الإنسان بتصنيفها حسب أولويات الاختيار فسوف نجد أشخاصًا ربما ترسخت لديهم بنية عنصرية قائمة على الأحكام المُسبقة – أما مدى درجة هذه العنصرية فيمكن أن يكون محل خلاف، لكنها تظهر على الأقل – في جميع الأحزاب، أي يمكن القول، من اليمين إلى اليسار. وهذه البنية موجودة في كل مكان بدرجات مختلفة وبكثافة مختلفة، لكنها وجودة في النهاية. لهذا فمن الصعب معالجة موضوع "العنصرية" أو "التمييز" بمنظور "الشعبوية" أو "التطرف"، لكني أتمنى القول كما نفعل أيضًا في المركز الاتحادي على الأقل بخصوص موضوع "معاداة السامية" بأنه يجب رؤية الموضوع من منظور متقاطع، فهو يظهر في النهاية بشكل مجتمعي. وأعتقد بأن على الإنسان أن يضع هذا نصب عينيه بشكل أكبر. وهذا يزيد على سبيل المثال من صعوبة تناول الموضوع، لأنه ليس من السهل دائماً إقناع جميع المجموعات المُستهدفة بنفس القدر للتعاطي مع هذا الموضوع."[834]

وتكمن التبعات التربوية في أن العمل التربوي والأبحاث المنشورة المُوجهة نحو المشاركين تتحقق بمستويات تربوية مختلفة:

"حينها علينا أن نعمل – حتى انطلاقا من تصور كيفية عمل مصادر تعليمية لهذا – على أن يحظى الموضوع بالنقاش أن يتم البدء عبر الموضوع والاقتراب منه من أجل الوصول إلى تعريف للعنصرية في سياق نقاش بالفصول أو في سياق حلقات دراسية مع الشباب أو مع البالغين من صغار السن."[835]

كما يرى ممثلو المؤسسات التي تنطلق من منظور الضحايا وتركز في عملها على الأبعاد السياسية للاندماج أن واجب التعليم السياسي يتمثل في منظمات عقد اللقاءات مع ذوي الأديان المختلفة وفي التعلم غير المدرسي، مثل زيارة النصب التذكارية.[836]

عند الانطلاق من مصطلح غير متمايز للعنصرية المؤسسية أو التمييز المؤسسي واعتبار هيكل المنظمة (والأفق القيمي الذي يديرها) شرطاً لثبوت المواقف العنصرية/القائمة على التمييز – وهو ما توضحه الأمثلة التي وردت في جلسات الاستماع – فسوف يتم عرض مجموعات الأشخاص الفاعلين في المؤسسات على أنهم في النهاية تقريبًا "ضحايا" للشروط الهيكلية بالمؤسسات. وبخصوص المدرسة، فإن التلاميذ الذين ينتمون إلى طبقات تعليمية ضعيفة أو بالأحرى ينحدون (أيضًا) من أصول أجنبية مهاجرة، هو كذلك ضحايا للتمييز المؤسسي:

834 قارن السابق ص 60.
835 قارن محضر الجلسة 11 ص 57، قارن للمزيد من التوضيحات ص. 57 وما يليها.
836 قارن محضر الجلسة 8، ص 39.

„وهي ليست قرارات أصدرتها معلمة بقصد – لا، هذا ليس في الثانوية – لكنها – فهي مثلا قرارات التحويل من المدارس – تتسلل دون قصد، في أن يقوم المعلمون على سبيل المثال بنصحية الأطفال الذين يحصل والديهم على دخل منخفض أو ينحدرون من أصول أجنبية بعدم الالتحاق بالثانوية العامة بنسبة تعادل ثلاثة أضعاف الحال مع غيرهم (...)"[837].

وقد قالت جمعية أولياء الأمور الإقليمية في تورينغن، والمتحدث المشترك باسم أولياء الأمور بجميع أنواع المدارس بالولاية (ممثلة عبر السيد رومايس والسيد د. مارتينس جافاكو) أنه تم في هذا السياق إبلاغهم بحالات من العنصرية البينثقافية (مثل طعام المدرسة)، والتمييز لأسباب اقتصادية اجتماعية (ضعف أداء التلاميذ، البيوت الأكثر فقراً) وكذلك التمييز في مجال صعوبة الأداء جزئياً أو الإعاقة (مثل الاحتواء). واقتُرح إدخال حصة أسبوعية لمدير الفصل أو الاستثمار بشكل أكبر في مجال القدرات اللغوية الموجهة لعمل الوالدين. ويجب أن يساهم هذا في دعم المعلمين في التعرف على مواطن المشكلات من وجهة نظرهم والتعامل بمبدأ النقد الذاتي وبالتالي الحصول على المساعدة دون أن يتوقعوا التعرض لمشاكل وأضرار ظنية أو فعلية في مسارهم المهني.[838]

وقد قال المتحدث الإقليمي باسم التلاميذ السيد لايترتس في إطار الحديث عن رأيه في هذا الشأن أن معالجة موضوع "التوجهات العنصرية في المدارس" مرتبط بالقيمة التي يوليها منزل الطفل للتربية وتأثير الإعلام والتعليم المدرسي من حيث المبدأ. ويرى أن المتحدثين باسم التلاميذ سيعتبرون أن أهم مرتبة هي بالفعل للتربية داخل بيت الأسرة. كما يؤثر الإنترنت على التلاميذ في هذا الصدد. ويجب أن يوفر الإعلام المعالجة اللازمة لهذا. كما كانت هناك توصية بخصوص التنفيذ الإلزامي أو الاختياري لأيام المشروعات التي تتناول موضوع "العنصرية والتمييز".[839]

أما بالنسبة لمنظور المعلمين فقد أوضح الرئيس الإقليمي لجمعية المعلمين في تورينغن السيد رولف بوش خلال حديثه عن رأيه بأنه ليس على علم بحالات حدثت فيها العنصرية والتمييز انطلاقًا من المعلمات والمعلمين. ويمكن أن يرجع السبب في ذلك من وجهة نظره إلى عدم الإبلاغ عن هذا أو لأن الكثير من الزميلات والزملاء لا يبلغون أصلاً بهذه الحالات من العنف. ويُنصح بوجود تعاون وثيق بين مكاتب رعاية الشباب والأسرة والأخصائيين النفسيين بالمدارس والعاملين في أقسام الوقاية بقطاع الشرطة أو القضاء. ومن بين هؤلاء على سبيل المثال الأخصائيون الصحيون بالمدارس الذي يمكنهم القيام بعمل وقائي.[840]

وبخصوص العلاقة بين النشاطات الموجودة في مجالات العمل المجتمعية والسياسية وإمكانيات التصميم المباشرة لعملية التعليم العامة وبشكل خاص السياسية المدرسية وغير المدرسية، وبشأن التمييز، قادت جلسة الاستماع إلى الرؤية المثيرة بشأن بقاء عمليات التواصل والاندماج الاجتماعي مفتوحة.

---

837 انظر محضر الجلسة 4، ص 106.
838 قارن محضر الجلسة 6، ص 55 -79.
839 قارن محضر الجلسة 6، ص 7 -31.
840 قارن محضر الجلسة 6، ص 32 -55.

أما السيد أبو تام فقد أفاد في رأيه التحريري ضرورة أن تعود حقوق الحرية المكفولة للمواطنين إلى محور النقاشات السياسية التنظيمية وأن يُعاد إحيائها من حيث المضمون. ولتحقيق هذا يُشترط وجود تعليم سياسي فاعل يكون قادرًا على الوصول إلى شرائح كبيرة من المجتمع ويواصل تقديم القدرات اللازمة لإبطال سحر "الحقائق البديلة". ويجب استخدام عوامل الحماية بشكل خاص في المدارس وغيرها من مجالات التعليم غير الأسرية، خاصة في الأماكن التي توجد بها ظروف عائلية متراكمة المخاطر مثل الفقر والإقصاء والابتعاد عن التعليم والعنف. ويحتاج الناس خاصة الأطفال منهم إلى توجيه، لأن تكون هوية الفرد تتم في عملية مجتمعية.[841]

وقال السيد أ.د. من مؤسسة KomRex في إطار الإدلاء برأيه – ومشيرًا إلى نتائج استبيانات تورينغن مونيتور – أن التعليم هو بلا شك عامل يقلل من المخاطر. فالتعليم له أهمية في إطار منح الوضع. والوضع التعليمي الأعلى يقود إلى مكانة وظيفية أعلى. وما نعتبره الآن أثراً للتعليم المتغير في النماذج المذكورة هو في حقيقة الأمر نتيجة لأبعاد معرفية أو لمكونات معرفية في التعليم نفسه. وهذا يعني توافر المعارف العالمية مما يساهم في النهاية في التقليل من الاستعلاء العرقي، والنازية الجديدة وما يجمع بين كليهما – وهو التطرف اليميني .[842]"

وقد أوضح السيد أ.د. دايشمان في تقرير خبرته العلمية أن الإجراءات الوقائية يجب أن تتناول محتويات ومناهج وهياكل التعليم السياسي بالمعنى الشامل لها. كما أن لها تأثيرات على السياسة التعليمية، خاصة فيما يتعلق بسياسة التعيين بالمؤسسات. وقد أوضحت الدراسات التجريبية بشكل خاص (مثل توينجن مونيتور) أهمية الشخص في تنمية الوعي السياسي الديمقراطي. وبناء عليها يجب التركيز بشكل أكبر على التأهيل المهني ومواصلة التعلم لدى المعلمات والمعلمين. ولأن التعليم السياسي لا يزال يمثل له ظاهرة تاريخية فمن غير المفهوم إلغاء الجمع بين علوم السياسة/التربية السياسية وعلم التاريخ من الدراسة في تورينغن لأسباب مالية، وذلك لأن أبحاث التدريس قد أظهرت عيوبا واضحة في نقل العلاقات التاريخية السياسية. فيجب على معلمات ومعلمي السياسة أن تكون لديهم بجانب المعارف السياسية والاجتماعية والاقتصادية معارف تاريخية جيدة عن القرن التاسع عشر وجمهورية الفايمر، والنازية وعن تاريخ فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية وعن ألمانيا الشرقية، وذلك إن كانوا يرغبون فعلا في القيام بممارسة مُستدامة لمكافحة العنصرية والتمييز. ومن الضروري أيضًا دعم التعليم السياسي غير المدرسي والمنظمات التعليمية المعنية في تورينغن التي تقدم التعليم السياسي بالمعنى المقصود في التوعية بالعنصرية والتمييز ولا تعتبر نفسها منظمات للتصرفات السياسية المعنية.[843]

وقد أوضح أ.د. بيلمان من مؤسسة KomRex في شرحه العلمي أن تجارب التمييز تولد دائماً التمييز لدى المجموعات التي تعرضت للتمييز. فعندما تزيد تجارب التمييز يصبح موقف الإنسان نحو المجموعة الخاصة به أحسن وبالتالي أسوأ في معاملته

841 قارن النموذج رقم 2934/6، ص 8-9.
842 قارن محضر الجلسة 4، ص 7 -31.
843 قارن النموذج رقم 2959/6، ص 9.

للمجموعة الغريبة عنه. ويمكن إظهار أن التمييز العرقي الحقيقي يؤدي فعلا في حال عدم السيطرة عليه بالقدر الكافي إلى الانضمام إلى مجموعات منحرفة وبالتالي إلى معدل اعلى من الجريمة والاعتقالات.[844]

ت. معارف واستنتاجات لمزيد من عملية التشاور

أدت جلسات الاستماع التي جرت حتى الآن وما تلاها من نقاشات – لم تنته بعد حتى الآن – باللجنة بشكل واضح إلى ثلاثة معارف أساسية يجب أن نستنتج منها بوضوح أبعاد رؤية للمزيد من الأعمال والاستبيانات بلجنة التحقيق البرلمانية.

1. كان من الواضح لدى المُستجوبين الذين انطلق تقرير الممارسة لديهم بشكل أساسي من مفهوم شامل للعنصرية عدم القدرة على الحصول على استنتاجات مباشرة لتنظيم العمليات التعليمية السياسية التي تحدث مع المستويات الحيايتة للضحايا. والعمليات التعليمية هي عمليات تعليم فردية يصعب تمهيدها إن تم من البداية تصنيف مجموعات كاملة و/أو مؤسسات على أنها "عنصرية" في سياق تفاعلي نظري. ويظهر هذا الخطر بشكل ثابت في مناهج التفسير التي تقوم على منهج بغض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي وحده. وقد أظهرت الاستبيانات الشاملة في إطار جلسات اللجنة أن التعارف المتبادل بين الناس من ثقافات ومواقف وتجارب مختلفة يُعد منهجاً تربويا له مغزى. ويساهم هذا في تلبية الحاجات الفردية للضحايا. وبالتالي يمكن ويجب مواجهة الخلل الموجود في المفهوم الموسع لمصطلح العنصرية.

<u>استنتاجات للمزيد من سير المشاورات:</u>

- يجب على المدرسة والتعليم السياسي متعدد التخصصات والتعليم السياسي غير المدرسي أن يقدموا مجال خبرات مشترك ويواجهوا تغلغل التفكير الفردي الشعبوي ذو التوجه الواحد.
- ويتناول الأمر صياغة الخبرات متعددة الثقافات، وخلق مجال للهوية الثقافية ويتناول بشكل خاص أيضًا الخبرات الثقافية المشتركة في خلق نظام سياسي ديمقراطي.
- ففي التعليم السياسي يجب أن تصبح عمليات المحاكاة السياسية ذات التوجه العملي معارف أساسية ومعارف مؤسسية ومستقبلية، أي أن تكون عناصر التفسير الديمقراطي قابلة للمعايشة. كما يتناول الأمر خلق معايشة للعدالة في الحياة اليومية وفي النظام السياسي. ونظرًا لأن التعلم السياسي يحتوي كما هو الحال مع التعلم بشكل عام على جانب وجداني

844 قارن محضر الجلسة 6، ص 139 -152.

وجانب عقلاني فينبغي أن يتركز المحور المنهجي في العمليات التعليمية على اللعب التجريبية ولعب الأدوار وألعاب المحاكاة، أي على المناهج والطرق ذات التوجه العملي. وتهدف هذه الطرق إلى دعم الطرق المناسبة للتغلب على الأحكام المُسبقة وتجنب التمييز وكذلك الإدراك الإيجابي لدور المواطن.

- كما أن التعامل مع أنماط التفسير الشعبوية والمتطرفة/العنصرية في الحصص المدرسية التي تقوم على هذه الأفكار فتكتسب في خطوة تعليمية إضافية أساسا وجدانيا ضرورياً من خلال منح المتعلمين القدرة سياسيًا على تصور عملية الوعي السياسي الخاص بهم وبالتالي القدرة على مراجعة الأحكام المسبقة الخاصة به من خلال التعليم. وقد وُجد الترتيب الوجداني بغرض تحويل الشعبوية والتطرف والعنصرية إلى موضوع التحليل الوجداني، دون أن تكون المصالح الرسمية مضطرة مثلاً لتحمل المسؤولية.

2. أظهرت الاستبيانات أيضًا أن تقارير الممارسة التي تنطلق من منهج معرفي نظري لمفهوم العنصرية الشامل تحمل في طياتها غالبًا طريقة مشاهدة تاريخية يُنظر فيها إلى التاريخ الألماني والأوروبي بشكل غير متمايز وباعتبارهما تاريخا أحادي البُعد تكون فيه الرؤى العنصرية دوافع محورية لسلوك الأطراف الفاعلة. وبهذا يتم تفسير عدم المساواة بهذا المعنى باعتبارها استراتيجيات تمييز "بالتنفيذ" العنصري وتنعكس في الأنظمة الفرعية المجتمعية، مثل المدرسة.

وهنا لا يُرفض هيكل البرهان كما يُعبر عنه في طريقة تفسير "مفهوم العنصرية الشامل" بسبب وجهات نظر علمية نظرية فحسب – لكنها تؤدي فضلاً عن هذا – كما أظهرت الاستبيانات – إلى "مناهج تربوية وأساليب تطبيق "هدامة" في عمليات التعليم السياسي.

<u>استنتاجات للمزيد من سير المشاورات:</u>

- يجب أن تُمكن التربية السياسية بمبادئها ومناهجها وطرق التعليم السياسي المدرسي وغير المدرسي من فك شفرات الواقع السياسي متعدد الأبعاد وبالتالي إعداد المعارف المُكتسبة مع أخذ اكتساب المتعلمين للقدرات الضرورية اللازمة للتطبيق بالتعليم السياسي بعين الاعتبار. ويمكن تحليل وفهم الواقع السياسي من خلال مراعاة وتطبيق المناهج السياسية التربوية المختلفة بشكل علمي. وتنطلق مناهج التعليم السياسي هذه من وجود مسافة من ناحية بين العالم المُعاش للشباب والسياسية كما أظهرت هذا دراسات تجريبية، وأن الواقع الحياتي المُعاش والوعي السياسي للشباب مرتبطان من جهة أخرى بالسياسة بشكل وثيق. وحتى إن لم يكن هذا معلومات لهم بشكل خاص فإن الشباب لا يتأثرون فقط بالقرارات السياسية، بل إنهم أيضًا جزء من العالم السياسي. وانطلاقا من إدراك هذا الواقع فإن عليهم مواصلة تنمية وعيهم السياسي.

ويمكن فهم المناهج التعليمية السياسية على أنها السُبل التي يتعلم فيها المتعلمون تحليل وتقييم العالم السياسي الذي يعيشون فيه كمواطنين. وهنا ينبغي عليهم تحمل النتائج الناجمة عن إدارك دورهم كمواطنين، حيث يتعين عليهم تشكيل هذا الدور

بشكل إيجابي قدر الإمكان. وسوف يواجه التلاميذ في نقاشاتهم اليومية أشخاص من عالم السياسية، ونشأة العالم السياسي الذي يعيشون فيه، ويواجهون رموز لغوية سياسية سواء في عالم الإعلام أو عند دراستهم للأدب. كما يقابل التلاميذ التأثيرات المختلفة للقرارات السياسية والتطورات في المدرسة وفي رحلات الفصول في بلد أوروبي الخ. ومن أجل التعامل القدير مع هذه الظواهر يجب على المتعلمين أن يمتلكوا القدرة بالمعني الشامل الذي يعني التعلم السياسي مدى الحياة.

- وتنطلق المناهج السياسية التعليمية – التي يجب اعتبارها إجابة مناسبة على إجراءات الوقاية من التمييز والعنصرية – من رؤية متعددة الأبعاد للواقع السياسي والاجتماعي. ومن الضروري أن تراعي المناهج السياسية التعليمية في ممارسة التعليم السياسي تلك المناهج التي تمنح المتعلمين سياسيا المعارف والرؤى والجدارة في أداء العمل بالشكل اللازم للاستخدام في حياتهم اليومية والسياسية وبالتالي يمكنهم استخدامها في التجارب والتصرفات المرتبطة بالتمييز.
- فبجانب المنهج المؤسسي والمستقبلي والرمزي والمنهج الشخصي يتعلق الأمر أخيرا وليس آخرا بالمنهج التاريخي والقائم على القيم. ويتعلق الأمر في المنهج التاريخي بتنمية الوعي التاريخي في التعليم السياسي، وذلك على العكس من نظرية البعد الأحادي للتاريخ التي تجلت من خلال بعض الاستبيانات. ومن المناهج التي تعد بالكثير في تحليل الثقافة السياسية وبالتالي مقاومة المواقف والتصرفات العنصرية والقائمة على التمييز والمعادية للمباديء الإنسانية هو المنهج الذي يضع أشكال ظهور الثقافة السياسية في محور التعليم والتعلم. فهذا المنهج يراعي العالم المُعاش للمتعلمين ويؤدي من خلال تحليل ذي مسؤولية ذاتية وعمليات إدراكية إلى الحصول على المعرف والرؤى اللازمة عن المحتويات والأشكال والعمليات.

3. ويتمثل الاستنتاج الثالث في الحاجة إلى أن تناول الظواهر الاجتماعية للتمييز والعنصرية صار ضرورة تتطلب تحليلا وتفصيلا واضحًا وتنأى بنفسها بشكل مقصود عن المناهج النظرية التي تستخدم "مفهوما شاملا للعنصرية" أو تكذب – على العكس من هذا – وجود ظاهرة العنصرية نفسها. لهذا فمن الضروري استخدام مصطلح واحد للتمييز وتطبيقه في مفاهيم التعليم السياسي بحيث يكون هذا المفهوم موجها إلى القيم المذكورة في القانون الأساسي

لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

<u>استنتاجات للمزيد من سير المشاورات:</u>

- يمكن الحديث عن تصريحات وتصرفات تمييزية عند مخالفة هذه التصريحات والتصرفات لنسق القيم المنصوص عليه في القانون الأساسي، والمذكور بشكل مفصل في "قانون مكافحة التمييز" (AGG).

- وتخالف هذه التصريحات والأفعال المباديء الأخلاقية والتضامن الإنساني أو بالأحرى الأخلاق المسيحية وتناقض مبدأ عدم المساس بالكرامية الإنسانية المنصوص عليه في القانون الأساسي بالمادة 1 من القانون الأساسي (GG). كما تناقض غالبًا مباديء حق اللجوء القائمة على سيادة القانون (المادة 16 الفقرة 2 من القانون الأساسي (GG) وكذلك الدولة الاجتماعية (المادة 20 الفقرة 1 من القانون الأساسي (GG).
- وانطلاقًا من هذه الرؤية للتمييز يمكن تحديد الأقوال والتصرفات العنصرية: يُعد متطرفاً/عنصريا الأقوال والأفعال التي تحتوي على عناصر عنصرية ترتكز على صورة للإنسان أو المجتمع قائمة على "صورة العداء" و"أنماط الصديق–العدو". وهذا يعني الدعوة لتمييز فئات من الناس أو المجموعات بسبب الدين أو لون البشرة أو التوجه الجنسي أو الأصل العرقي أو الأصل المكاني أو المنشأ الاجتماعي أو اللغة أو غير ذلك وبالتالي عدم قبول الأشخاص أو المجموعات المعرضة للتمييز في الميول الأيديولوجية أو التصرفات وسلب حقهم أو التهديد باستخدام العنف أو استخدامه بالفعل بحقهم.
- وبناء عليه يجب أن تحتوي الاستبيانات التالية على مثل هذه المباديء للتعليم السياسي والتي تمثل البعد التاريخي ليها:
  - يتمثل البعد التاريخي – كما أثبتت الدارسات التجريبية في الاستبيانات – في الأيديولوجية العرقية النازية وكذلك في ملاحقة مجموعات من الناس لأسباب أيديولوجية كما حدث في عصر الاستالينية على سبيل المثال، مما يثبت وجود عناصر هيكلية جماعية استبدادية. ومثل هذه الرؤية بهذا المعنى للتمييز والعنصرية تفتح المجال أيضًا للتحليل العلمي للحدود/التقاطعات الضرورية بين الشعبوية والتطرف/العنصرية والإرهاب ويمكن أن تحتوي على عناصر اجتماعية وسياسية في أبعادها الإجرائية والهيكلية بشكل يفرق بينها. وهذه التفرقة هي بدورها شرط للمزيد من الأبحاث وتحديد وزن العنصرية والتمييز.
  - وقد برزت هذه الطريقة بمعنى القيام بتحليل واقعي في تلك الاستبيانات التي ركزت من خلال التحليل الواقعي المتمايز على المشاكل الفعلية وعلى الحالات وحصلت منها على استنتاجات. وبالتالي فقد كانت ملائمة للوصول إلى الهدف في عمل لجنة التحقيق البرلمانية.

مُلحق

بيان الخبراء عن التعليم السياسي والمدرسة – في إطار لجنة التحقيق البرلمانية

قال السيد أ.د. بيست من مؤسسة KomRex في رأيه بأن التعليم يُعد دائماً عامل تخميد في استبيانات تورينغن مونيتور. فالتعليم له أهمية في إطار منح الوضع. والوضع التعليمي الأعلى يقود إلى مكانة وظيفية أعلى. وما نعتبره الآن أثراً للتعليم المتغير في النماذج المذكورة هو في حقيقة الأمر نتيجة لأبعاد معرفية أو لمكونات معرفية في التعليم نفسه. وهذا يعني توافر المعارف العالمية مما يساهم في النهاية في التقليل من الاستعلاء العرقي، والنازية الجديدة وما يجمع بين كليهما – وهو التطرف اليميني ."

(محضر الجلسة 4 ص 7–31)

أفاد السيد د. ماتياس كفينت من معهد الديمقراطية والمجتمع المدني في رسالته التي بعث بها أن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) أثبتت في تقريرها بشأن ألمانيا ارتفاع معدل التمييز ضد الأطفال ذوي الأصول الأجنبية في قطاع التعليم. كما سُجل الكثير من الأطفال المنحدرين من أصول أجنبية في المؤسسات قبل المدرسية. فهم يتعرضون للتمييز عند التوصيات بالالتحاق بالمدارس (التكميلية)، حيث لا يحصل إلا عدد قليل من الأطفال المنحدرين من أصول أجنبية على توصية بالالتحاق بالثانوية العامة. وهذا القرار متعلق بشدة بدخل الوالدين ومستوى تعليمهم (حتى لغير المهاجرين). كما يحتاج الدارسون المنحدرون من أصول أجنبية إلى المزيد من الدعم في مسارهم التعليمي. ويرى كفينت أن دعم الأطفال المنحدرين على سبيل المثال من أصول أجنبية يُعد إجراءاً شديد الأهمية في المجال التعليمي وهو في كل الأحوال وسيلة مهمة لمواجهة التمييز. وينصح بفحص التمييز في المجال التعليمي في تورينغن بداية من رياض الأطفال حتى الجامعة (بسبب دخل أو تعليم الوالدين مثلاً، أو الأصول الأجنبية) من أجل اتخاذ تدابير لمواجهة هذا التمييز.

(الرسالة رقم 1274/6 وكذلك محضر الجلسة 4 ص 97–116)

السيدة أ.د. ميشتيلد جومولا ذكرت في رأيها أن مناقشة موضوع العنصرية والتمييز بالمدارس يجب أن يتم من حيث المبدأ على مستويين: من ناحية كموضوع التعليم والتعلم للتلاميذ والتلميذات ومن ناحية أخرى على مستوى المدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية نمت تاريخياً. وأوضحت أن العنصرية والتمييز يحدثان من وجهة نظرها على مستويات مختلفة: على المستوى الفردي، وبشكل تفاعلي وعلى المستوى المؤسسي والاجتماعي الهيكلي.

ويوضح مجال البحث العلمي عن موضوع التمييز (العنصري) في نظام التعليم بالمدارس وكذلك التطورات السياسية والقانونية المذكورة ضرورة العمل خلال تطوير استراتيجيات مكافحة العنصرية والتمييز المجتمعي في المجال التعليمي بشكل حازم من خلال منظورات العمل الشاملة بالمدارس لمكافحة التمييز الفردي والمؤسسي والهيكلي بالشكل المطلوب في العديد من الوثائق السياسية على المستوى الدولي والأوروبي وبشكل متزايد أيضًا على المستوى الاتحادي الألماني. ويمكن أن تصبح المعايير السياسية المذكورة في الأفكار الرائدة مثل مناهج التطبيق المتاحة نقطة الانطلاق

لدمجها في النظام التعليمي، وذلك بهدف مواصلة تطوير الإجراءات القائمة والهياكل والمبادرات بشكل يتوافق مع حقوق الإنسان ويتعامل بشكل نقدي مع العنصرية والتمييز.

(محضر الجلسة 5 ص 54–77 والرسالة رقم 1420/6)

السيد د. كريمر من المعهد الألماني لحقوق الإنسان أوضح أن قيام الدولة في مجال التعليم بعمل توعية شاملة والعناية بتشكيل حقوق الإنسان يعني بالنسبة له مواجهة الأحكام المُسبقة والعنصرية والتغلب عليها. ووفقاً لرأيه فإن مهمة السياسة التعليمية هو دفع غرس تعليم حقوق الإنسان بشكل شامل في النظام المدرسي وضمان حدوثه. ويهدف هذا وفق بيان الأمم المتحدة بشأن تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها بجانب نقل المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية من التمييز إلى دعم القدرة على العمل لدى المتعلمين، واحترام الحقوق الخاصة وحقوق الآخرين والاستفادة منها. كما يساهم هذا في أن يصبح تصميم الحصص المدرسية موافقاً لحقوق الجميع ويتعامل قدر الإمكان بشكل خالٍ من التمييز وقائم على المشاركة.

(الرسالة 1352/6)

وقد قال **المتحدث الإقليمي باسم التلاميذ السيد لايترتس** في إطار الحديث عن رأيه في هذا الشأن أن معالجة موضوع "التوجهات العنصرية في المدارس" مرتبط بالقيمة التي يوليها منزل الطفل للتربية وتأثير الإعلام والتعليم المدرسي من حيث المبدأ. ويرى أن المتحدثين باسم التلاميذ سيعتبرون أن أهم مرتبة هي بالفعل للتربية داخل بيت الأسرة. كما يؤثر الإنترنت على التلاميذ في هذا الصدد. ويجب أن يوفر الإعلام المعالجة اللازمة لهذا. كما كانت هناك توصية بخصوص التنفيذ الإلزامي أو الاختياري لأيام المشروعات التي تتناول موضوع العنصرية والتمييز.

(محضر الجلسة 6 ص 7–31)

وقد أوضح **أ.د. بيلمان من مؤسسة KomRex** في شرحه العلمي أن تجارب التمييز تولد دائماً التمييز لدى المجموعات التي تعرضت للتمييز. فعندما تزيد تجارب التمييز يصبح موقف الإنسان نحو المجموعة الخاصة به أحسن وبالتالي أسوأ في معاملته للمجموعة الغريبة عنه. ويمكن إظهار أن التمييز العرقي الحقيقي يؤدي فعلا في حال عدم السيطرة عليه بالقدر الكافي إلى الانضمام إلى مجموعات منحرفة وبالتالي إلى معدل اعلى من الجريمة والاعتقالات.

(محضر الجلسة 6 ص 139–152)

السيد مارتن أرنولد من مجلس اللاجئين في تورينغن ج.م. أكد في رأيه أن هناك اعتقاد أساسي بخصوص مجموعة اللاجئين التي يتم النظر إليها أيضًا في السياق القانوني التعليمي على أنها "مجموعة" بأنها مجموعة غير قابلة للاندماج في النظام التعليمي. وبناء عليه يُستبعد هؤلاء من النظام النظامي بشكل عملي. ويُستبعد حسب رأيه الكثير من اللاجئين الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 16 حتى 27 عاماً بشكل هيكلي من الالتحاق بالمدارس العامة والمهنية.

(محضر الجلسة 7 ص 88–112)

السيد محمد جوني من مجلس اللاجئين في تورينغن ذكر في رأيه أنه وفقاً لاستقصاء رأي قام به مجلس اللاجئين فإن الأطفال اللاجئين يعانون حرماناً شديداً في حقوقهم الأساسية في التعليم وتحقيق الذات. كما لا يحصل الشباب والأطفال الذين يعانون إعاقة على الدعم التربوي الخاص المناسب لهم. ويعود السبب في هذا إلى أن عملية التشخيص تتم باللغة الألمانية وبالتالي ليست قابلة للتطبيق على الإطلاق لدى هذه المجموعة من الناس. فضلاً عن هذا لا يمكن للاجئين البالغين من العمر 16 عاماً الالتحاق بالمدرسة حتى الحصول على مؤهل مدرسي في المدارس النظامية. كما أن الأمر يزدا سوءاً من وجهة نظره بالنسبة للأشخاص الذين أتموا بالفعل 16 عاماً. فهذه الفئة من الناس لا تكاد تتمتع بفرص للالتحاق بنظام التعليم الألماني.

(محضر الجلسة 8 ص 85–96)

الزعيمة الإقليمية لنقابة التربية والعلوم (GEW) في تورينغن السيدة كاترين فيتسهوم قالت في تعقيبها أن التمييز يظهر في أشكال مختلفة ومجالات مختلفة من الحياة، على سبيل المثال عن طريق سلوك التلاميذ الآخرين والزملاء وزملاء العمل، أو عن طريق منهج دراسي سري بالتعليم المؤسسي، أو قيود الالتحاق بالجامعات غير العادلة أو القيود المفروضة على الخدمات الاجتماعية مثل الشقق السكنية والعمل والتعليم. لهذا من المهم تأهيل العاملين بالمجال التربوي على تحري المناهج التعليمية بشكل نقدي وكذلك الحال مع المواد التعليمية والعروض التعليمية، لكن هذا المطلب لا يقابله تنفيذ بالقدر الكافي في عملية تأهيل أطقم التدريس. كما يُحرم الناس من حركية اجتماعية معينة في النظام التعليمي بسبب النظام المدرسي ثلاثي التقسيم، كما أن المواد التعليمية والتدريسية وعدم توافر الفرص للتقدم بالشكاوى وعدم المعالجة الموضوعية لأبعاد الهوية في التعليم والتعليم المهني تعمل على تهميش وتحريم نماذج الحياة وواقع الحياة بطرق أخرى. ولا تنال بعض المجموعات نصيباً من التفكير. وبالتالي يشعرون بعدم الانتماء إلى الباقين أو عدم المساواة معهم في القيمة. ويجب على التعليم المؤسسي أن يُطبق مناهج مكافحة التمييز ومناهج المساواة على المستوى المحلي والدولي. لكن البيئة التعليمية في تورينغن تحتل مكانة متأخرة في هذا المضمار، حيث يوجد يتم إقصاء أطفال وشباب من العروض التعليمية بقصد أو بدون قصد بسبب صفات معينة مثل الجنس أو الأصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال يتم تجاهل أو التقليل من شأن إقصاء الناس من غير ذوي الأصول الألمانية بشكل مؤسسي في الجامعات، أو حرمان أو وضع عقبات تصعب من إلتحاق الأشخاص ذوي الأصول الأجنبية المختلفة بالدراسة بالجامعات (مثل صعوبات معادلة المؤهلات) أو حرمانهم من شروط عادلة أثناء الدراسة (عدم منح فترات أطول للأشخاص الذين لا يتحدثون اللغة الألمانية كلغة أم).

ويجب مقابلة المواقف والتصرفات القائمة على التمييز من خلال التعليم المؤسسي، سواء عن طريق خلق فرص للتواصل مع مجموعات الأشخاص المعرضة للتمييز بمعني انفتاح المدرسة الذي يُطالب به منذ عقود أو عن طريق تناول أكبر وأكثر شمولية لعوامل الإقصاء وكذلك من خلال التوعية بالتنوع والاختلاف كمؤهل رئيسي.

(الرسالة 1523/6)

تقول السيدة إيلونا هالينا أيزنر رئيسة إتحاد السيدات الإقليمي في تورينغن ج.م. بأنه قد ثبت أن التقسيم الثاني المعهود لنظام التعليم المهني إلى فرع ثنائي وفرع بدوام مدرسي كامل يضر بالسيدات في مجال التعليم والتأهيل المهني. كما يظل التأهيل المهني بدوام مدرسي كامل موجوداً بمعايير ناقصة على مستوى ألمانيا في قطاعات شخصية لا يزال يُطلق عليها بأنها وظائف نمطية للسيدات. . ويتضح تأثيرات توطيد نماذج الأدوار والتقسيم الهيكلي الثنائي لأنظمة التعليم المهني في أسلوب اختيار المهنة او الدراسة الجامعية بين السيدات والرجال.

(الرسالة 1493/6)

يقول السيد لامرت من جمعية موبيت ج.م. أن أغلب مسائل الاستشارة تتعلق بتلاميذ تعرضوا للتحقيق بسبب أقوال في الحصة المدرسية أو سلوك يدل على التمييز نحو تلاميذ آخرين معهم. ونادراً ما توجد حالات يتعرض فيها الوالدان إلى معاملة عنصرية.

(محضر الجلسة 4 ص 134–152)

رئيس جمعية المعلمين في تورينغن، السيد رولف بوش أبرز في بيانه أنه ليس على دراية بحالات حدثت فيها العنصرية والتمييز انطلاقا من معلمات أو معلمين، وربما يكمن السبب في هذا في عدم الإبلاغ عن الحالات أو أن الكثير من الزميلات والزملاء لا يبلغون على الإطلاق عن حوادث العنف هذه. ويُنصح بوجود تعاون وثيق بين مكاتب رعاية الشباب والأسرة والأخصائيين النفسيين بالمدارس والعاملين العاملين في أقسام الوقاية بقطاع الشرطة أو القضاء. ومن بين هؤلاء على سبيل المثال الأخصائيون الصحيون بالمدارس الذي يمكنهم القيام بعمل وقائي.

(محضر الجلسة 6 ص 32–55)

وقد قالت **جمعية أولياء الأمور الإقليمية في تورينغن، والمتحدث المشترك باسم أولياء الأمور بجميع أنواع المدارس بالولاية** (ممثلة عبر السيد رومايس والسيد د. مارتينس جافاكو) أنه تم في هذا السياق إبلاغهم بحالات من العنصرية البينثقافية (مثل طعام المدرسة)، والتمييز لأسباب اقتصادية اجتماعية (ضعف أداء التلاميذ، البيوت الأكثر فقراً) وكذلك التمييز في مجال صعوبة الأداء جزئياً أو الإعاقة (مثل الاحتواء). واقتُرح إدخال حصة أسبوعية لمدير الفصل أو الاستثمار بشكل أكبر في مجال القدرات اللغوية الموجهة لعمل الوالدين. ويجب أن يساهم هذا في دعم المعلمين في التعرف على مواطن المشكلات من وجهة نظرهم والتعامل بمبدأ النقد الذاتي وبالتالي الحصول على المساعدة دون أن يتوقعوا التعرض لمشاكل وأضرار ظنية أو فعلية في مسارهم المهني.

(محضر الجلسة 6 ص 55–79)

أوضح رئيس مكتب حماية الدستور، السيد شتيفان ي. كرامر في بيان رأيه أنه يعتقد أن هناك حاجة بشكل خاص إلى المزيد من المعلمات والمعلمين. كما يجب توفير المزيد من الموارد في التأهيل الإضافي لهم. ولا يقتصر هذا فقط على مجال التعليم السياسي حيث يتناول موضوع "العنصرية ومكافحة التمييز"، لكنه يشمل أيضًا مجال التربية بمعنى نقل القيم ونقل المعارف.

(محضر الجلسة 4 ص 66–96)

أما رئيس الطائفة الإقليمية اليهودية في تورينغن، السيد أ.د. راينهارد شرام فقد نبه في بيان رأيه إلى توصيات العمل. ويُقترح مثلا تقديم دورات تعليمية تكميلية للشباب المسلمين والمزيد من الاستثمار في التعليم الإنساني بالمدارس.

(محضر الجلسة 6 ص 90–115)

أما السيد د. طبيب ماركو لايتسكه من مبادرة أصحاب البشرة السوداء في ألمانيا ج.م. فلديه فهم عبر عنه في بيان رأيه لمنهج مفيد في محاربة الافتقار الملموس لجميع أسس نظريات العنصرية والأعراق في الطفولة المبكرة بالرغم من انتشار المعارف في الوقت الحالي. ومن أجل الحصول على هذا بشكل يتمتع بالكفاءة يلزم وجود دورات تأهيل تكميلي للعاملين بداية من رياض الأطفال حتى الجامعة. ولا يجوز أن تعاني الدورات التكميلية شحاً في الأماكن، بل يجب أن تعمل على تقييد تجارب التمييز لدى المجموعات المعنية، خاصة لدى ذوي البشرة السوداء.

(محضر الجلسة 7 ص 32–55)

السيد سعيد بركان من الاتحاد المركزي للمسلمين، أكد في رأيه أن هناك حاجة إلى تعليم الديمقراطية. كما أن العمل التعليمي السياسي الذي يواجه بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي والعنصرية مهم للغاية من أجل توعية الناس بهذه الأمور. كما لا يجوز تجاهل دعم الذين يعملون على مواجهة التمييز ومواجهة العنصرية. (محضر الجلسة 8 ص 24–47)

أما شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر في جوتنجن فقد أوضحت في رأيها أن هناك ضرورة حتمية لدعم العمل المدعوم هيكليا في مكافحة التمييز وذلك من أجل ضمان دعم ضحايا العنصرية والتمييز على المدى المتوسط والطويل. ومن أجل غرس الاعتراف بالغجر كأقلية في المجتمع الألماني وبالتالي القدرة على مواجهة التمييز والعنصرية بشكل شامل أو الوقاية منها يجب أولًا غرس إجراءات شاملة في المدارس والتدريب المهني والمصالح الحكومية والسياسة. ومن بين هذا الاعتراف بالإنجازات السياسية والثقافية والاجتماعية والرياضية للغجر.

(الرسالة 1532/6)

أوضح **المركز الإقليمي للتعليم السياسي في تورينغن** في بيان رأيه أن تقديم القيم الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان هو الهدف المشترك لجميع الإجراءات التعليمية بالمركز. كما تتناول العديد من الفعاليات هذا الموضوع. وتُعد مناقشة موضوع بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي (GMF) منذ سنوات جزءا لا يتجزأ ومحورًا رئيسيًا في عمل المركز ((LZT، وهو ما تم توثيقه في جميع التقارير السنوية في الأعوام الأخيرة. كما توضح التجارب في إطار مشروع "مرحبًا بالثقافات" [Cultures welcome] انتشار الآراء القائمة على التمييز على حد بعيد وعلاقتها بالبلطجة. وعروض المشروع متوفرة ومُتاحة. وفي إطار عروض المشروع يحصل مجمع المعلمين على توصيات ملموسة بشأن التعامل مع هذه النماذج الفكرية، خاصة فيما يتعلق بعداء الأجانب والهوموفوبيا التي تلعب هنا دوراً.

(VL 6/3821)

أما „**البرنامج الإقليمي للتسامح والتعددية في تورينغن" (مستشارية الدولة)** فقد أشار في بيانه إلى أن المدرسة تكون في حالات غير نادرة مكاناً للبلطجة والتمييز والأحكام المُسبقة. وفيها تُستخدم كلمات للسباب مثل "Schwul" أو „"Kampflesbe أو „"Transe في فناءات المدارس في تورينغن. ولا يُسمح بأي شكل من الأشكال التفرقة أو الإقصاء أو فرض قيود يكون هدفها أو نتيجتها تحجيم الاعتراف أو التمتع أو ممارسة الحقوق والحريات بالولاية. فالاختلاف هو الأمر الطبيعي في مدارس تورينغن، حتى وإن كان إدراكها مختلف جداً. وتحتوي لائحة التعليم والتعلم في تورينغن على مباديء الموافقة على الكتب المدرسية واستخدامها. فعلى سبيل المثال يجب أن تراعي المواد الدراسية والتعليمية الهدف في صياغة نمط حياة يقوم على المساواة والشراكة بين الرجل والمرأة وأن يحتوي على عروض هوية كافية وملائمة زمنياً. ومن الأسس الرئيسية لتأهيل المعلمين هو التعامل القائم على القبول والاحترام مع الزملاء واستخدام لغة قائمة على الاحترام في المشاورات بشأن الآخرين وإدارة النزاعات بطريقة تتمتع بالوعي والمسؤولية. كما تُعد الخطة التعليمية لولاية تورينغن حتى 18 عاماً (TBP–18) المنشورة في ديسمبر 2015 بالإضافة إلى الخطط التعليمية إطاراً توجيهياً مهما للعمل التربوي وجودة التعليم في جميع مجالات التعليم والتربية للأطفال والشباب ويجب الالتزام بها وفق المادة 44 الفقرة 2 من لائحة المدارس في تورينغن (ThürSchulO). وتجمع خطة (TBP–18) حسب المؤسسة والمنهج جميع أماكن التعليم للأطفال والشباب حتى نهاية المرحلة المدرسية.

(VL 6/3734)

السيد **يوخن فاسكو من الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورينغن** أوضح في بيان رأيه أن موضوع "التعليم الإعلامي" من الموضوعات المُفضلة لدى الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورينغن. وقد أقيم مركز التعليم الإعلامي في تورينغن بمدينة إيرفورت وفي جيرا، وتقديم عروض تعليمية تكميلية للتربويين وتجهيز الدفاتر والمواد التعليمية والندوات الخاصة.

أما **وكيلة وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن السيدة جابي أولر** فقد أوضحت في رأيها أن وزارتها أنشأت على أساس القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) مركزاً للشكاوى كما يوجد أيضًا مركزان لتلقي الشكاوى في دائرتين مدرسيتين بالولاية. كما توجد عروض تأهيل تكميلي مثل برنامج (DenkBunt) للمعلمين والمعلمات وعروض أخرى مثل التدريب على الرد على التصريحات العنصرية أو فهم الإسلام أو عداء المسلمين أو التطرف. كما تلعب موضوعات العنصرية والتمييز دوراً مهماً في العديد من المشروعات الفردية والجماعية بالمؤسسات الإعلامية.

(محضر الجلسة 9 رقم EK 6/1 ص 16–19 وص 26–40)

أكدت السيدة **أنيا زاخوف من الإقليمي للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم** في كلمتها على العروض المختلفة التي يقوم بها البرنامج الإقليمي. ويمثل البرنامج بجانب شبكة "مدرسة بدون عنصرية" "شبكة للديمقراطية والشجاعة" وينفذ سنوياً في أرجاء تورينغن حوالي 250 من

عروض المشروعات بالمدارس، كما يقدم عرض ما يُسمى "النظير نحو النظير" وهو عرض موجه للأشخاص الذين لم يتعلموا بعض الأشياء بالقدر الملائم لعمرهم لكنهم ليسوا بعيدين بقدر كبير عن الفئة المستهدفة وذلك ليقوموا بتنفيذ هذه البرامج في أيام المشروعات.

(محضر الجلسة 9 رقم EK 6/1 ص 44–69)

قال **مكتب الاستعلامات ضد التطرف في بافاريا (BIGE)** في بيان رأيه أن الأهداف التعليمية الجوهرية موجودة في دستور ولاية بافاريا (BV). والهدف من التعليم بالولاية هو منح القدرة للناس على فهم دورهم كمواطنين في السياسة والاقتصاد والثقافة وكذلك في تعاملهم مع الآخرين بقدر يتحلى بالمسؤولية ويتمتع بالكفاءة. فإن نجح التعليم في خلق تربية ديمقراطية فسوف تتم مواجهة التطرف بشكل وقائي. وفي إطار تعليم القيم والتعليم السياسي تقدم المدارس الدعم لصغار السن في اكتساب المعارف المطلوبة والرؤى الديمقراطية: معرفة واحترام واستيعاب القيمة التي يحتويها النظام الدستوري لدينا، وكذلك فهم هياكل الحياة الرسمية والعامة والتعامل الواعي مع التاريخ، خاصة مع التاريخ المعاصر. ومن أجل التعرف المبكر على التوجهات المتطرفة يقدم مكتب الاستعلامات ضد التطرف في بافاريا (BIGE) كشريك اتصال للمدارس وغيرها معلومات عن استراتيجيات التحقير التي ينتهجها اليمين المتطرف والعلامات والرموز وكذلك أشكار ظهور هذا التطرف. وعادة يتم إجراء التأهيل التكميلي لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة مع مفوضين محليين مختصين بالديمقراطية والتسامح يعملون بمكاتب الاستشارات المدرسية. وتقدم توصيات العمل هذه التي تم إعدادها بشكل مشترك المساعدة لأعضاء هيئة التدريس في التعامل مع أعمال الدعاية التي يقوم بها اليمين المتطرف في محيط المدارس ومن خلال نماذج سلوكية يمينية متطرفة للتلاميذ في الحصص المدرسية. وفي البوابة الإلكترونية "mebis – المركز الإعلامي الإقليمي في بافاريا" يمكن لأعضاء هيئة التدريس وأولياء الأمور العثور بشكل خاص على معلومات ونصائح وأفكار للدروس ومواد إعلامية رقمية عن التعامل مع التطرف اليميني في شبكة الإنترنت والنازية وتمجيد العنف وكذلك عن استراتيجيات التلاعب. كما يكمل هذا العرض الإعلامي دراسات عن استخدام الإعلام وتأثير الإعلام وكذلك تنبيهات بشأن الأبعاد القانونية ومؤسسات تقديم الاستشارة شاملة جهات التواصل المختصة في حال سوء استخدام العروض الإعلامية. ومنذ عام 2002 توجد في بافاريا أيضًا شبكة الاستشارة المعلوماتية الفنية التربوية الإعلامية التي تقدم الاستشارات للمدارس. ويعمل في الشبكة حوالي 80 من المستشارين لجميع أنواع المدارس ويقدمون المساعدة للمجتمع المدرسي في التربية الإعلامية من خلال دورات تكميلية للمعلمين وكذلك في أمسيات إعطاء المعلومات للوالدين وبخصوص مشروعات المدرسة.

(الرسالة 1789/6)

أكد مركز **مركز العدالة المتداخلة** في بيان رأيه أن التربية المبكرة تعتبر مجالا مهما للوقاية من العنصرية. والهدف من هذا هو مواجهة الفصل العنصري والتدرج الهرمي المتسبب فيه وخلق نظام معياري جديد لا يتم من خلاله تصنيف الناس على طول هذه الخطوط. كما يُفهم الاعتراف بالفروق باعتباره شرطًا لمحاربة العنصرية بشكل فاعل. أما النظام الهرمي فيجب تفكيكه والتخلص منه. وتقوم المربيات والمعلمات بدور محوري للغاية في دعم نماذج الأدوار الإيجابية للأطفال. حيث ينبغي عليهن أن يعكسن التنوع الاجتماعي وأن يسمحن بتحديد هوية لجميع التلاميذ بشكل إيجابي.

(الرسالة 1841/6)

أما **قسم حماية الدستور في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في ولاية شمال الراين ويسفاليا** فقد أكد في بيان رأيه بأنه استكمال الوقاية الأساسية من خلال ثلاثة رسوم متحركة "أندي" [Andi] طورها مكتب حماية الدستور في ولاية شمال الراين ويسفاليا، تهدف إلى تعريف الشباب بموضوعات التطرف اليميني والتطرف الإسلامي والتطرف اليساري. ويُستكمل الكتابان الأولان بكتيب للمعلمين يحتوي على أفكار منهجية وأرواق عمل. وبعض مراكز التأهيل المدرسي العملي للمعلمين في ولاية شمال الراين ويسفاليا (كما في دورتموند وهام) شركاء تعاون منذ حوالي عشر سنوات في الفعاليات المشتركة للتأهيل التكميلي للمعلمين والمعلمات تحت التدريب. وفي الفترة القريبة عُقدت العديد من مؤتمرات التأهيل التكميلي خاصة للمعلمات والمعلمين بالتعاون مع الرابطة الإقليمية للاتحاد الألماني للتعليم السياسي (DVPB) بولاية شمال الراين ويستفاليا. ومن الشركاء المهمين في مشروع VIR منذ عام 2014 دائرة العمل في منطقة الرور (AK Ruhr) وجمعية العمل الكاثوليكية لحماية الشباب والأطفال بولاية شمال الراين ويستفاليا.

(الرسالة 1779/6)

أما **الاتحادية للأسرة وكبار السن والسيدات والشباب** فتتناول في رأيها من أن الأشكال غير الرسمية من التعليم تقدم مساهمة كبيرة في تحسين الشروط الإطارية لانتباه الأطفال والشباب وشباب البالغين. ومن الأهداف التي تقوم على هذا دعم الاحترام وقبول الآخر من أجل خلق ثقافة المساواة والوقاية من التطرف والاستعداد لتحمل المسؤولية والمشاركة الاجتماعية وحل الخلافات بدون عنف وتعلم التفاوض في كافة نطاق التعليم غير الرسمي للشباب.

(الرسالة 1780/6)

وذكرت **مصلحة المدارس والتعليم المهني في هامبورج** في بيان رأيها أن تطبيق دائرة العمل "التربية البينثقافية" بمدارس هامبورج هي جزء محوري من استراتيجيات الوقاية من العنصرية والتخلص من التمييز. ومن أجل دعم القدرات البينثقافية في الدروس واليوم المدرسي ومن أجل مساعدة أعضاء هيئة التدريس في حل النزاعات البينثقافية توجد منذ عام 2006 "هيئة الاستشارة في التربية البينثقافية" (BIE) بالمعهد الإقليمي لتعليم المعلمين وتطوير المدارس (LI). ومن خلال الاستشارات والدورات التأهيلية والتكميلية وعروض التأهيل المتكاملة التي تقدمها "هيئة الاستشارة في التربية البينثقافية" (BIE) يمكن ضمان الوقاية من العنصرية والتمييز والتوسط في الحالات الفردية. وبالإضافة إلى عرض "التربية البينثقافية" تُنفذ في نطاق الواجبات عن التعلم الكوني والتربية القانونية والاجتماعية وكذلك في مواد السياسة/المجتمع/الاقتصاد (PGW) والدين دورة "التعليم البينثقافي والتربية في المدرسة" وفق قرار مؤتمر وزراء التعليم. ومن أجل التغلب على العقبات التعليمية والأحكام المسبقة والتمييز تتعاون الكثير من مدارس هامبورغ مع شركاء ومؤسسات وهيئات تعليمية وثقافية غير مدرسية ومع منظمات المهاجرين. كما تشارك بعض المدارس في المشروعات الاتحادية مثل مشروع مدرس بدون عنصرية – مدرسة ذات شجاعة.

(الرسالة 1788/6)

وقد أوضحت **الوكالة الاتحادية للتعليم السياسي** في بيان موقفها أن محور الارتكاز في دعمها ينصب على دعم الوعي بالديمقراطية والمشاركة السياسية. كما أن التعاطي النقدي مع العنصرية والتمييز هو من الموضوعات المحورية المستمرة في عمل الوكالة الاتحادية للتعليم السياسي التي تتناولها من خلال تقديم عروض وأشكال مختلفة من الدعم المناسب للفئات المُستهدفة. فقد تم الاتفاق مثلاً في عام 2018 مع ممثلين معترف بهم في التعليم السياسي على محور "الصراعات في المجتمع المنفتح" الذي ينص بشكل خاص على دعم إجراءات التعليم السياسي في مجالات العمل "العنصرية" و"التمييز".

(محضر الجلسة 11 رقم EK 6/1 ص 49–75)

أشارت **المنظمات الألمانية الجديدة (NDO)** في رأيها إلى أن المنظمة تعمل بقوة من خلال إنشاء مكاتب مستقلة لتلقي الشكاوى على الحماية من التمييز في المدارس.. فمكاتب تلقي الشكاوى الموجودة والجمعيات لها هامش عمل قانوني محدود. وغالبًا ما تكون هذه المكاتب هي أول ما يتجه إليه الضحايا. كما أن هياكل الشكوى الرسمية غير الكافية من التمييز في المدارس لا تكاد تقدم مساعدة للأسف.

(الرسالة 1787/6)

الجزء 2 B. II. الشرطة والداخلية

تمهيد

"جمهورية ألمانيا الاتحادية تقوم على مجتمع تعددي توجد به تصورات وميول متنوعة سواء لنمط الحياة الفردي أو المجتمعي وتتمتع بالمشروعية. كما أن المجتمع الألماني يتميز بالهجرة، فحوالي ربع السكان ينحدرون من ما يُعرف باسم "خلفية مهاجرة".[845] "والشرطة في ألمانيا ملتزمة بالدستور وواجبها هو العمل على سيادة القانون. وبالتالي يجب عليها الحفاظ على الحقوق الأساسية التي لا تقبل المساومة لكل إنسان. جميع الناس متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحماية نفسها دون تمييز من خلال القانون".[846]

"موظفات/رجال الشرطة ملتزمون بالقواعد القانونية ويمثلون احتكار السلطة من قبل الدولة. "الأمن الداخلي" يمكن أن يعني فقط في مجتمعنا التعددي بالمعنى الذي تقوم عليه دولة القانون جمهورية ألمانيا الاتحادية توافره لجميع أفراد المجتمع في الوقت نفسه وبالقدر نفسه.[847]" "ويعني هذا التعرف على التمييز شاملاً العنف العنصري والقدرة على معالجته بشكل يتوافق مع المشكلة."[848]

تستقي السياسة والقيادة الشرطية مباديء عملها من ثقافة شرطية تستند على قيم تلتزم بالحقوق الأساسية الديمقراطية. وفي الواقع تُستكمل هذه الثقافة الشرطية في بعض جوانبها، وتُخترق في بعضها من قبل ثقافة الشرطيين وما يترتب على هذا من أنماط سلوك الشرطيين.[849]" خاصة أن الكثير من التصرفات عديمة الجدوى للشرطيات والشرطيين تبدو مُحبطة.

وانطلاقا من فرضية أن الأمر يدور في العنصرية بتشابك عناصر مُعقدة ببعضها البعض والتي يمكن ان تظهر بشكل متزامن أو مرتبطة ببعضها البعض: بشكل فردي، تواصلي، خيالي (المشاعر/المخاوف) وكذلك بشكل هيكلي أو حتى بشكل مؤسسي، فإن الشرطيات والشرطيين كأشخاص وكذلك الشرطة كهيكل وكمؤسسة يمكن أن تكون معنية بالأمر. لكن يجب الإشارة هنا إلى أن كمية البيانات هزيلة ولا تكاد توجد دراسات تجريبية – وينطبق هذا الأمر على كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية بشكل كامل وكذلك على ولاية تورينغن. "هناك نقص عام في البيانات التي تتناول الوضع وطريقة التعامل مع العنصرية والتمييز، وكذلك الحال مع مواقف الشرطيات والشرطيين، وبخصوص تجارب التمييز والإيذاء على يد الشرطة (سواء مع "الزبائن" أو مع الزملاء من الموظفين أيضًا)."[850] لهذا يقدم التقرير المرحلي في مجال الشرطة/الداخلية حصراً لم ينته بعد عن الوضع الحالي في تورينغن، كما تم ذكره في جلسات الاستماع مع الخبيرات والخبراء في سياق لجنة التحقيق البرلمانية.

---

845 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 85.
846 السابق، ص 86.
847 السابق، ص 88.
848 السابق، ص 89.
849 السابق، ص 91.
850 السابق، ص 84.

انفتاح الشرطة وهيئة حماية الدستور على الاختلافات الثقافية

"الكثير من المنظمات غير الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية وكذلك الخبراء المختصين بلجنة التحقيق البرلمانية يؤيدون دعم المجهودات المبذولة من أجل تشغيل الموظفين المنحدرين من أصول عائلية أجنبية."[851] "وقد أكد وكيل الوزارة السيد جوتسه أن البحث عن الموظفين يتم "وفق معايير تخصصية" وأن الاختيار يتم "دون تمييز". وهناك "إمكانية قليلة جداً" لإدخال نقاط معينة في إعلان التوظيف. ولا يمكن "لأسباب قانونية" إدخال معيار "الانحدار من أصول مهاجرة كمعيار اختيار". كما يؤكد أن ظروف التقدم للوظائف في تورينغن غير مشابهة للوضع في ولاية هيسن أو شليسفيج هولشتاين، حيث "يجلس أمامي أناس متنوعون". وبدلاً من هذا فإن المتقدمين لشغل الوظائف في تورينغن هم "سكان محليون متنوعون جداً". [852]

أما رئيس هيئة حماية الدستور السيد كرامر فقد قال: يركز حماية الدستور بشكل خاص في موضوعات "محاربة التطرف الإسلامي" و "تطرف الأجانب" بشكل خاص على الوصول إلى "أشخاص من أصول مهاجرة وذوي خلفية حضارية" إلى المجال الذي تهتم به مؤسسة حماية الدستور بالمعنى الشامل. لكن هناك "استعداد" هنا في ولاية تورينغن "لسلك طرق جديدة، ولفعل المزيد".[853]

أ) شرح المشكلة

الفهم، العقاب، الوقاية

أكد معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ): انتقدت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) عدم وجود منهجية إحصائية موثوقة في ألمانيا لتسجيل جرائم الكراهية وخطاب الكراهية. وقالت إنه لا يمكن عمل رصد بطريقة فاعل باستخدام الإحصائيات الحالية وبالتالي لا يمكن تقييم مقدار العنصرية والهوموفوبيا والترانسفوبيا. وبالرغم من ترحيب اللجنة (ECRI) بوجود تصنيف فرعي في الإحصائية الشرطية عن "جريمة الكراهية" تندرج تحت "الجريمة ذات الحافز السياسي" (PMK) تفرق بين سمات مختلفة من التمييز، إلا أن التصنيف الفرعي في الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) يؤدي إلى عدم تصنيف الموظفات والموظفين للكثير من الجرائم على أنها جرائم كراهية، وذلك لعدم التعرف على وجود دافع سياسي.

كما أنه من غير الواضح في قائمة جرائم الكراهية ما المقصود بالجريمة ذات الحافز السياسي على وجه التحديد وكيف يمكن التفرقة بينها وبين مصطلحات مثل "العنصرية" و"عداء الأجانب" .[854] „وتحتوي خطة العمل لمكافحة العنصرية على اقتراحات مستمرة بالتقييم ومواصلة التطوير. وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) أن نظام التعريف للمصطلح مُتفق عليه في كل ألمانيا

---

851 قارن السابق ص 105.
852 السابق، ص 105.
853 انظر محضر الجلسة 4، ص 81 وما يليها.
854 قارن السابق، ص 93.

وبالتالي لا يمكن لولاية تورينغن أن تحيد عنه حتى وإن كانت هناك أسباب موضوعية تبرر هذا."[855] ومن أجل تطبيق عملي لعملية رصد الجرائم في قائمة الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) توجد في تورينغن "تعليمات الخدمة المشتركة التي حددتها مديرية شرطة الولاية (LPD) والمكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية (LKA) والتي تُلزم الموظفات والموظفين في جميع حالات جرائم العنف بالتأكد من إمكانية وجود دافع سياسي للجريمة. ومن أجل ضمان الجودة خلال معالجة الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) تم إنشاء قسم تفتيش خاص (K4) في جميع أقسام التفتيش الشرطي الجنائي وقسم خاص بجرائم حماية الدولة بالمكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية [856].(Abt.2) (LKA) وبهذا يمكن التأثير في إطار المراقبة المتخصصة على قسم الشرطة القائم بالعملية بشكل يضمن الجودة. وأشارت نقابة الشرطة (GdP) في بيانها إلى القسم الذي أنشأته مديرية شرطة الولاية (LPD) منذ عام 2012 باسم "الوقاية من العنصرية الشرطية" الذي تُقم من خلاله عروض وقائية. [857]

وقد لاحظ د. ديكمان من معهد الديمقراطية والمجتمع المدني (IDZ) أن الموظفين والضحايا لا يتعرفون غالبا على الدافع السياسي عندما تكون هناك واقعة عنصرية أو تتعلق بالهوموفوبيا. ونظرا لأنه من غير المقرر الرصد بغير مغاير لتصنيف الجريمة ذات الحافز السياسي (PMK) فسيكون من الصعب رصد وملاحقة هذه الجريمة.

كما لا تزال التوعية الضرورية غير موجودة للقيام برصد (جديد) للجرائم المعادية للإسلام، مما يعني أن البيانات الموضوعية لن تتوفر إلا في المستقبل المنظور بعد إدخال نظام الرصد الجديد، كما يقول السيد باركان من الاتحاد المركزي للمسلمين. [858]

"كما قال السيد كريست من نقابة الشرطة (GdP): "بخصوص التصنيف: يجب أن أقول فعلاً أن هذه مسألة تدريب وتأهيل مهني وتأهيل تكميلي لزملائنا [...]. وأعتقد أن موضوع تصنيف هذا كاعتداء عنصري لا يزال [...] لم يُطبق بعد في تورينغن بالقدر الكافي، ولم يحظ بأولوية بعد بالقدر الكافي لعمل تفرقة هناك. وأعتقد أني لو قمت اليوم بسؤال عشرة من الزميلات والزملاء في الخارج الآن فسوف يقولون لي أني لا أعرف هذا على وجه الدقة – والفرق معروف بالطبع، لكنهم لن يقوموا في اعتقادي باعتباره حرجاً ومهما ويقومون بتعريفه بشكل جوهري فارق. وهذه ورطة في هذه القصة في اعتقادي.[859]"

التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي

طالبت كل من لجنة التحقيق ببرلمان ولاية تورينغن (UA 5/1) ولجنة التحقيق بالبرلمان الاتحادي (PUA) بتوفير الحماية لشهود ضحايا الجرائم ذات الدافع العنصري وتقديم المساعدة لهم في الحصول على حقوقهم والإشارة بوضوح إلى هياكل الاستشارة والحقوق

855 السابق، ص 108.
856 قارن السابق ص 108.
857 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 108.
858 قارن السابق ص 95.
859 السابق، ص 95.

المتوفرة وإعداد المواد المعلوماتية وتأهيل الموظفين (تأهيل الموظفين المتخصصين) بشكل موجه والتوعية بحقوق التعويضات – كل ذلك مع مطالبة صريحة بتوثيق هذه المجهودات. كما أن هناك ظاهرة مهمة وهي الإيذاء الثانوي (أن تصبح ضحية جديدة بعد الجريمة الفعلية).[860] وقد أوضح مكتب استشارة الضحايا (ezra) – الاستشارة المقدمة لضحايا العنف اليميني والعنصري والمعادي للسامية في ولاية تورينغن من خلال دراسة نوعية أن 47 في المائة من ضحايا جرائم الكراهية لا يشعرون بأن الشرطة في الموقع تأخذ أمرهم على محمل الجد.[861] "هناك 56 في المائة لم يكن لديهم انطباع أن التوعية الخلفية السياسية للجريمة كان مهما بالنسبة للشرطة. حوالي الخمس قال بأن الشرطة اتهمتهم بالمشاركة في الذنب. وقر تركز استبيان "لم يأخذونا على محمل الجد" على "التجارب والأحاسيس والآراء التي أدلى بها الضحايا. وكان الأساس ومحور الانطلاق هو فكرة الإيذاء. ويلعب الإيذاء الثانوي بشكل خاص دوراً.[862]"

توكد نتائج دراسة رئيسية حول موضوع "اللاجئين" بجامعة يينا: من خلال دراسة على اللاجئين السوريين كان هناك سؤال عن تجارب التمييز في تورينغن. „في نتائجنا ربما يمكن القول أن هناك معدلات مرتفعة من الموافقة على التمييز قائمة على أساس ما يمكن أن نعتبرها أشكال غير مضرة من التمييز، مثل التعامل غير المهذب في السوبر ماركت – فقد قال حوالي 50% بأن هذا قد حدث معهم في الفترة الأخيرة – في حين أننا لا نحصل من جهة أخرى، أي عندما يتعلق الأمر بالأشكال الخطيرة من التمييز/الإضرار، إلا على نسب موافقة متدنية، حتى من قبل المؤسسات الرسمية.[863]"

من جانب آخر ذكر السيد مينتسل من وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) في جلسة الاستماع أن هناك مرسوم وزاري بدعم شهود الضحايا داخل عملية التحقيق. وبهذا يكون قد تحقق أحد مطالب لجتن التحقيق. فخلال عملية قبول البلاغات تلتزم الجهات المعنية بتوثيق الرؤية الفردية للضحية في نموذج. كما تُجهز عروض المساعدة وخدمات الدعم للضحايا من خلال الهيئات التي تُقدم البلاغات إليها. وبهذا ينبغي على الموظفين تنبيه الضحايا خلال تلقي البلاغات بعروض المساعدة التي تقدمها الجمعيات ومراكز تقديم الاستشارة المختلفة.[864] "يوجد لدى شرطة تورينغن معيار لحماية الضحايا يمكن تطبيقه بالتعاون مع اتحادات حماية الضحايا."[865]

وقد أبرمت إتفاقية إطارية للخدمة للتعامل داخل المؤسسات مع التمييز، وذلك لموظفي وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) والمؤسسات التابعة لها وشرطة تورينغن شاملة مجالس الموظفين. وبناء عليها يوجد موظفون مُختصون في الشؤون

860 قارن التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 95 وما تليها.
861 قارن السابق ص 96.
862 السابق، ص 96.
863 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 96 وما تليها.
864 قارن السابق ص 109.
865 السابق، ص 109.

الاجتماعية لحماية الموظفات والموظفين. كما يوجد في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) مكتبٌ لتقديم الشكاوى وفق المادة 13 الفقرة 1 من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). وكيل الوزارة جوتسه أنه تم اتخاذ قرار بوعي في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) بإنشاء مكتب جديد لتلقي الشكاوى الشرطية لا يكون مكتباً للشكاوى داخل الشرطة نفسها، بل يكون مكتبًا للشكوى للمواطنات والمواطنين فقط.[866] وبالتالي تمتلك الشرطة هياكل مهمة وقواعد لمواجهة هذه التحدي. ويحتاج الحكم الجدي على هذه الآليات إلى عملية تقويم.

السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة

لا يكاد يكون هناك إنكار للفشل الشرطي بناء على حالات ثابتة، لكن من غير المعروف ما إن كان هناك سوء تصرف منهجي. فلا توجد دراسات قوية تحلل حجم مثل هذه الحالات. وبالتالي فإن مجموعات الأقليات كان لديها انطباع وفقاً لتقارير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI) ومنظمة هيومان رايتس ووتش بعدم قدرتهم على الاعتماد على الشرطة. لكن لم يمكن التأكد من هذه التهمة في إطار جلسة التحقيق من خلال اتهامات مُحددة موجهة ضد الشرطة في ولاية تورينغن. ونظرًا لأن مصادر مختلفة تتحدث عن سوء الأوضاع فعلى اللجنة ارجوع إلى المزيد من تقارير الخبرة في هذا الصدد. ويلزم معرفة ما إن كانت هناك مجموعة أو أفراد يتعرضون للتمييز بسبب السمات العرقية أو الدينية أو غيرها وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى هذا داخل الشرطة. كما يجب تحديد مدى تغلغل فرص التمييز في الهياكل النظامية والقواعد الاعتيادية.

فضلاً عن هذا يلزم طلب نصائح الخبراء في إطار جلسة الاستماع ليقوموا بإعداد استراتيجيات تواجه قلة الوعي الذي يراه ضحايا التمييز بأنه يزيد من التمييز ويرجع بشكل هيكلي إلى المعارف والخبرات المتوفرة لدى الموظفات والموظفين المختصين بالتدخل الشرطي.

تحدث وكيل الوزارة جوتسه عن إنشاء مكتب للشكوى من الشرطة في ولاية تورينغن. وأضاف أن المكتب يخضع لوكيل الوزارة مباشرة. واقترح أن تستمع اللجنة إلى الخبرات المتوفرة لدى مكاتب وهيئات مشابهة في ولاية إتحادية أخرى.

التشخيص العنصري

"لا يجوز أن يكون لون البشرة وملامح الوجه، والسمات العرقية أو الثقافية الظنية وكذلك التوجه الجنسي للشخص هو أساس اتخاذ القرار في الإجراءات الشرطية، مثل عمليات الفحص الشرطة والتحقيقات والمراقبة. فالعمل الشرطي المهني لا يشتبه بالناس بسبب لون البشرة أو معتقدهم الديني، بل لوجود جرائم موضوعية. وقد طالب المعهد الألماني لحقوق الإنسان في هذا الصدد بالمناقشة النقدية

[866] قارن السابق ص 109.

لظاهرة التشخيص العنصري، وأشار إلى أن المشكلة ليست فقط في الممارسة الرقابية، بل إنها تتمثل أيضًا في أوامر التصرف القانونية وتصريحات التدخل الشرطية. وهنا يجب على الشرطة من ناحية باعتبارها مؤسسة وعلى المُشرّع من ناحية أخرى القيام بمراجعة مدى تغذية الأسلوب القائم والقواعد الحالية للتمييز المنافي لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية. أما قوة تأثير الممارسات العنصرية المتكررة على نجاح الملاحقة والعقاب، فتتضح من التحقيقات المتعلقة بعمليات الاغتيال التي قامت بها الخلية السرية النازية (NSU).

وتم توجيه النقد إلى ممارسة التشخيص العنصري في العديد من المقالات وشجبها باعتبارها مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان تخالف مبدأ الحماية من التمييز.[867]

كريمر/المعهد الألماني لحقوق الإنسان أكد: لا تتوفر فقط مخالفة حظر التمييز وفق المادة رقم 3 الفقرة 3 الجملة 1 من القانون الأساسي عندما تكون المعاملة غير القائمة على المساواة مرتبطة بشكل حصري أو بشكل رئيسي بالسمات المذكورة هناك، بل تكون موجودة أيضًا إن كانت سمة التفرقة غير المشروعة هي أحد العوامل المحورية من مجموعة دوافع. هذا ما أوضحته المحكمة الإدارية العليا في راينلاند بفالتس استناداً إلى حكم قضائي للمحكمة الدّستورية الاتحادية في حكم صدر في أبريل 2016. فقد أبطلت المحكمة في الحكم عملية التفتيش التي خضعت لها سيدة من أسرة ألمانية ذات بشرة سوداء دون وجود اشتباه، وذلك بأحد القطارات الإقليمية على يد الشرطة الاتحادية، وذلك لكون عملية التفتيش كانت فقط بسبب لون بشرة السيدة.[868]

وقد تحدث ممثل الاتحاد المركزي للمسلمين بالتفصيل وممثل شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر عن التجارب السلبية التي تُمارس بحق أعضاء طوائف أو أفراد بعينهم من مَن يُنسبون إلى انتماءات معينة. وقال السيد باركان بأن الضحايا هم غالبًا رجال شباب أو أشخاص ذكور "يُوسمون بأنهم مسلمون".

وقد وصف السيد كريست رئيس نقابة الشرطة في (GdP) في ولاية تورينغن الصعوبات التي تواجه الشرطة في التعامل مع التشخيص العنصري من وجهة نظر الشرطيات والشرطيين وقال بأنه لا توجد في الوقت الحالي مناهج لحل المشكلة بشكل يمنع القيام بمثل هذه العمليات من التفتيش.[869] وقال السيد لي، مدير مركز التعليم بشرطة تورينغن، بأن إدارة الشرطة لديها وعي عام بالمشكلة وأشار إلى التأهيل الجاري حالياً في التعامل مع التشخيص العنصري.[870]"

التأهيل ومواصلة التدريب

---

867 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 98 وما تليها.
868 قارن السابق ص 99.
869 قارن السابق ص 100.
870 قارن محضر الجلسة 9 ص 107.

"العنصرية هي "نقاش الاختلاف" الأيديولوجي الذي يخلق مشروعية لممارسات الإقصاء. لكن الشرطيات والشرطيون يرفضون الاتهام بممارسة التمييز المقصود مخرق لحقوق الإنسان المُتفق عليها دولياً. ومبررهم في كثير من الإجراءات التي يراها الضحايا بأنها تمييز هو "شعور الداخلي" أو بالأحرى "من الخبرة".[871]" وتستند الأخيرة بدورها على منطق نظامي داخلي في أغلب الأحوال يبدو مبررًا بالنظر إلى نجاحات جزئية، لكنه نابعٌ من تصنيفات بسيطة وعمليات وصم وأحكام مُسبقة تُعد عنصرية لأقصى درجة. وتُمثل عمليات الوصم هذه بالنسبة لطرف التعامل الفردي فرصة للتوجيه داخل محيطه الاجتماعي وتمنح الفرصة للتوصل إلى استنتاجات عن الشخص المقابل من خلال سمات قليلة. وبهذا تشكل عمليات الوصم الموقف، وتقلل من تشابكه وتساهم في إتخاذ قرارات سريعة. كما تعمل فضلاً عن ذلك على توجيه العدوانية في إتجاه محدد. وهذا يجعل هذه الآليات غير المهنية "مفيدة" جداً في الحياة اليومية للشرطة.[872]

أما التحدي الذي يواجه مستقبل عمل الشرطة في مجتمع تعددي هو تمكين الشرطيات والشرطيين من تطوير استراتيجيات تمكنهم من القيام بمهامهم دون تشخيص تمييزي. ومما يساهم في هذا بجانب تقديم القدرة "التعددية" يجب التركيز على محتويات التأهيل المهني والتكميلي. حيث يجب على الشرطيين والشرطيات أن يكونوا قادرين على التحرك بشكل وجداني وبين ثقافي في محيطهم. وتُعد آلية القيادة الداخلية وتقديم القيم ودعم المرونة هي الأعمدة التي تقوم عليها الاستراتيجية اللازمة بشكل حتمي لموائمة العمل الشرطي بما يتوافق مع متغيرات العصر في عالم تسوده التعددية والاختلاف – عالم مُلون – نعيش فيه.[873]

"كما يجب اتخاذ إجراءات وتدابير مبتكرة وذات توجه عملي من أجل التعريف بالقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بموضوعات العنصرية والحماية من التمييز وملاحقة جرائم الكراهية وتوفير الحماية والتعامل مع ضحايا العنصرية وجرائم الكراهية بشكل أكبر والعمل على قبولها وتطبيقها في الحياة المهنية اليومية." [874]

وقد ثبت وجود الخلل التالي على نطاق واسع: "لا توجد مواد تأهيل خاصة للشرطة بخصوص موضوعات العنصرية والتمييز وجرائم الكراهية أو لم يُذكر في المؤسسات محل الاستبيان (استبيان على مستوى ألمانيا عن التأهيل المهني والاستكمالي للشرطة)".[875]

التعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني

"من منظور السياسة الأمنية يجب التحلي بالعزيمة للاعتماد على شركاء التعاون خارج الجهاز الأمني. ومن شركاء التعاون المهمين للعمل المهني في مجال "الأمن الداخلي" الأطرافُ الفاعلة الرسمية الأخرى، خاصة البرلمانيون والبرلمانيات. ولا مفر أيضًا من تبادل الخبرات والمعارف مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين ذات التنظيم الذاتي. كما أن القدرة على الحوار والتعاون هي

871 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 101.
872 قارن السابق ص 101.
873 السابق ص 101 وما تليها.
874 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 102 وما تليها.
875 السابق

إحدى الوسائل لتحقيق الهدف البعيد في الأمن الاجتماعي. حيث يساعد الحوار على إفهام جميع الناس مميزات النظام الأساسي القائم على الحرية والديمقراطية، ومن بين هذا الاعتراف بكرامة كل إنسان بمفرده، والمساواة أمام القانون والحرية، ومنها حرية الدين. ويجب عليهم أن يكونوا قادرين على معرفة أن الديمقراطية تتيح التنوع وتتطلب احترام الآخرين وتحقق هذه المتطلبات من خلال حقوق أساسية مضمونة بقوة القانون المنصوص عليها دستورياً. وبالتالي فإن السياسة الأمنية تعني السياسة القائمة على الحوار والتعاون.

وقد ثبت أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص مع هيئات تقديم الاستشارة للضحايا لا يزال لا يعمل بشكل جيد بالقدر المطلوب.

وبشكل إجمالي من النادر وجود تعاون وتبادل أفكار ومعارف بين منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص منظمات حماية ضحايا جرائم الكراهية ومؤسسات التأهيل التكميلي والمهني للشرطة.

وقد توصلت لجان التحقيق بشأن الخلية السرية النازية (NSU) في تورينغن وفي الحكومة الاتحادية النتيجة التالية: يجب تطوير الإجراءات الجديدة الضرورية "للتعاون مع ذوي البشرة الملونة [People of Color] من ذوي الأصول الأجنبية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني". توصي لجنة التحقيق التابعة للبرلمان الاتحادي "البوندستاغ" (PUA) بشكل خاص فيما يتعلق بتطوير خطط الدعم بضمان "مشاركة مبادرات المجتمع المدني" و"الاستفادة من خبراتها وقدراتها" في عملية "التصميم الضمني والتنظيمي".[876]

"قال السيد لي من مركز التعليم بشرطة تورينغن، ما يلي: "تقوم [...] بإدماج أطراف المجتمع المدني في مجال التأهيل." ومن المفيد هنا وجود "برنامج إقليمي أيضًا للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم". وبشكل خاص نعمل "بالتعاون مع مديرية الشرطة الإقليمية" على "أن تصل العروض فعلاً إلى الشرطيات والشرطيين". هذه ما تقوم به "مؤسسات وسيطة مختلفة" بشكل خاص مثل: شبكة منع العنف [Violence Prevention Network] ومؤسسة الاستشارة المتنقلة [".Mobit][877] وقد أكد السيد كرامر، مدير حماية الدستور في تورينغن أنه من الضروري تبادل الخبرات مع الآخرين، مثل أطراف المجتمع المدني من أجل معالجة العنصرية المؤسسية في المصالح الحكومية بالشكل الضروري.[878]

ب) إطلالة والمزيد من معالجة الموضوعات

أدت جلسات الاستماع التي جرت حتى الآن وما تلاها من نقاشات – لم تنته بعد حتى الآن – باللجنة بشكل واضح إلى مجالات موضوعات يمكن أن نستنتج منها بوضوح أبعاد رؤية للمزيد من الأعمال والاستبيانات بلجنة التحقيق البرلمانية.

- مجال انفتاح الشرطة وهيئة حماية الدستور على الاختلافات الثقافية

876 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 103 وما تليها.
877 السابق ص 113.
878 قارن السابق ص 113.

تسجيل تجارب وخبرات الولايات الاتحادية الأخرى

- طلب الخبرة العلمية
- الاستعلام عن تقديرات السياسة والمؤسسات المعنية

- الفهم، العقاب، الوقاية
  - تجارب وخبرات الولايات الاتحادية الأخرى
  - تحديد الإجراءات في تورينغن عن طريق المسؤولين
    - تأهيل/واستكمال تأهيل الشرطة
    - تقارير سياسية متخصصة
    - قيادة الشرطة
- التعامل مع ضحايا العنف العنصري والمنافي لحقوق الإنسان، إيذاء ثانوي
  - تجارب وخبرات الولايات الاتحادية الأخرى
  - الوضع / اللوائح القانونية
  - إمكانيات المراقبة عن طريق المجتمع المدني
    - السلوكيات العنصرية أو القائمة على التمييز من قبل الشرطيين/الشرطيات أو عن عن طريق الشرطة
  - تجارب وخبرات الولايات الاتحادية الأخرى
  - الخبرة العلمية
  - تقارير مكاتب الشكوى
    - التشخيص العنصري
  - تجارب وخبرات الولايات الاتحادية الأخرى
  - الشروط الإطارية القانونية في تورينغن
  - الاستراتيجيات المُزمعة
  - الاستراتيجيات الفاعلة بولايات أخرى / الحكومة الاتحادية / الاتحاد الأوروبي
    - التأهيل ومواصلة التدريب
  - ما هي المحتويات التي يتم تدريسها والهدف منها؟
  - كيف تُقاس نجاحات التعليم؟

- ما هي تجارب وخبرات الولايات الأخرى؟
  - بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني.
- من هم شركاء الشرطة في تورينغن/ وكيف يتشكل التبادل بينها؟
- ما هي تجارب وخبرات الولايات الأخرى؟

عن الجزء 3 B. II. القضاء

تمهيد

"السلطة القضائية مُلتزمة بحظر التمييز المنصوص عليه في الدستور وفق المادة 3 الفقرة 3 من القانون الأساسي (GG) والمساواة العامة أمام القانون وفق المادة 3 الفقرة 1 من القانون الأساسي (GG). بعد تحقيقات قام بها مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية جرت 5% من مشاورات التمييز في مجال القضاء – خاصة لأسباب عنصرية (15%)، أو بسبب الإعاقة (15%) أو بسبب الجنس (11%). لا ينص القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) على وجود استحقاقات قانونية للضحايا في حالات التعرض للتمييز بسبب التصرفات الرسمية.[879]

كما يطمح توجيه EG/29/2012 إلى تحسين عام لحماية الضحايا عند وجود جرائم على المستوى الأوروبي وذلك من خلال وضع حد أدنى من المعايير لحقوق الضحايا ودعمهم وحمايتهم من الجرائم، وهو التوجيه الصادر في 10/25 2012 (ABl. EU Nr. L 315 ص 57). تنص المادة 22 على إجراء تقييم فردي للضحايا لتوفير احتياجات الحماية الخاصة في إطار الإجرءات الجنائية. وفي إطار التقييم الفردي يحصل بشكل خاص ضحايا جرائم الكراهية والجرائم التي ارتكبت بنية التمييز على رعاية خاصة. وكان يجب على الدول الأعضاء تطبيق اللائحة حتى 2015/11/16. أما على المستوى الإقليمي فيحتوي دستور ولاية تورينغن على مادة بحظر التمييز.

ومن المهم التفكير بجدية في آليات ملاحقة جنائية أفضل عند النظر إلى الحماية من التمييز. ويجب النظر بتمعن في التالي: يقع الجزء الأكبر من تجارب التمييز دون المستوى المهم الذي يُعاقب عليه جنائياً. وتتطلب الحماية الفاعلة من التمييز المزيد من الآليات وكذلك الأطراف الفاعلة التي تتعمل مع التمييز بشكل شامل ومترابط، بحيث يُقدم الدعم للضحايا ودفع قيمة التنوع في المجتمع إلى الإمام بشكل إيجابي. فالكثير من الضحايا لا يعرفون غالبًا شيئاً عن حقهم في الحماية من التمييز، فضلًا عن معرفتهم بإمكانية الحصول على المساعدة. ولهذا السبب فلا مفر من حصول هؤلاء الناس على الدعم القانوني والاستشارة المناسبة تماماً. كما يجب زيادة درجة الاعتراف بالحماية من التمييز. فهذه هي النقطة المحورية من أجل فعالية النظام الفردي لتنفيذ القانون.

أ. شرح المشكلة

الحماية من التمييز – عقبات في وجه الوصول إلى القانون

879 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 133.

يمكن الحديث عن وجود عقبات تحول دون الوصول إلى القانون إن كان القانون لا يتناول الظروف الفعلية لعمل جنائي. ويصبح الوصول إلى القانون من قبل ضحايا العنصرية وجرائم الكراهية صعبا إن لم تُعالج العنصرية وجرائم الكراهية في قانون العقوبات بشكل خاص. ومن جرائم الكراهية الجرائم التي يختار فيها الجاني الضحايا لانتمائهم إلى مجموعة مجتمعية يرفضها الجاني. وبالتالي فإن جرائم الكراهية هي بشكل خاص أعمال العنف التي تحدث دون علاقة شخصية بالضحية وتكون موجهة ضد من يعتبره الجاني "الغريب". وبالتالي فإن جريمة الكراهية قد استبدلت في علم الجريمة باسم جريمة الأحكام المُسبقة. وهناك بشكل إجمالي نقص شديد في المعارف في هذا المجال بألمانيا وهو ما يستدعي التفكير من ناحية سياسة الجريمة والملاحقة الجنائية والتفكير الجنائي في طريقة التصنيف والملاحقة القضائية لجرائم الكراهية.

بالرغم من ذلك تُصنف جرائم الكراهية العنصرية وغيرها من أشكال جرائم الكراهية عادة بأنها ملابسات صعبة. فهناك على سبيل المثال قائمة – غير مكتملة – أعدتها وزارة العدل الاتحادية تحتوي على 23 حكماً تم النظر فيها إلى الدوافع العنصرية والمعادية للأجانب والمعادية للسامية واليمينية المتطرفة على أنها مُلابسات صعبة وفق المادة 46 من قانون العقوبات الجنائية خلال التوصل إلى الحكم. وبالرغم من ذلك فقد تكون نية دعم المناخ المنفتح الديمقراطي عن طريق قانون العقوبات من أسباب ظهور الانعكاسات ذات الخلل الوظيفي. فقد أثبت علماء أمريكيون على سبيل المثال أن تشريع جرائم الكراهية يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الفجوات بين الفئات الاجتماعية.[880] في حالة النظر إلى الكراهية كدافع للجريمة فإن القانون (الجنائي) سوف يقتحم القناعات الداخلية للجاني. ومن حيث المبدأ لا تصبح المشاعر جنائية إلا إذا تحولت إلى فعل ظاهري.

يتردد الضحايا في تقديم بلاغ للشرطة عن "جرائم الكراهية"، على سبيل المثال لوجود تجارب سلبية سابقة مع القضاء في ألمانيا. وبالتالي توجد بشكل عام حالات يرفض فيها ضحايا جرائم الكراهية خاصة المهاجرون والباحثون عن اللجوء واللاجئون تقديم بلاغ لدى الشرطة أو التقدم بطلب للملاحقة الجنائية. والسبب في هذا هو تدني الثقة في الشرطة والقضاء. لهذا فإن المنظمات المتخصصة في مساعدة الضحايا ترى أنه من الضروري زيادة التعاون مع الشرطة والقضاء والتأكد من حصول هذه المنظمات من الجهات القضائية على المعلومات بشكل منهجي منظم في حالات "جرائم الكراهية" حتى تتمكن من تقديم المساعدة للضحايا. وتُعد منظمات تقديم الاستشارة للضحايا مناسبة للتواصل بين الضحايا والشرطة وضمان القيام برد فعل مناسب على جرائم الكراهية. كما يمكنها تنبيه المؤسسات القضائية إلى هياكل القصور وتنبيه الشرطة إلى الجرائم وتقديم الدعم للضحايا خلال قيام القضاء بمعالجة الحالات المعنية.

ويشير ضحايا جرائم الكراهية ومنظمات دعم الضحايا ومحامون إلى أن الأمر يُترك عادة لمحامي الضحايا للإصرار على ذكر عامل دافع الكراهية في الملفات خلال إجراءات التقاضي بالمحكمة عندما تكون الكراهية دافعاً محتملاً.

---

[880] التقارير والأفكار الناتجة عن هذا لدى: الخدمات العلمية في البرلمان الاتحادي، المصطلح الحالي رقم 12/05 (28 مارس 2012) جريمة الكراهية؛ المؤلف: د. رومان تريبس هيبرت.

وقد أدرجت ولاية براندنبورغ بند مكافحة العنصرية في دستور الولاية مما استدعى أن تصبح مكافحة العنصرية من بين أهداف الولاية.[881] كما ذكرت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) أن هناك خلل خلال تطبيق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) وأن لدى المشرع بالولاية إمكانية في إطار التشريعات المناظرة بسن قواعد وقوانين بنفسه من خلال قانون مكافحة التمييز بالولاية.[882]

إحصائية المسار القضائي ومراجعة الآثار القانونية

"من أجل إصدار صورة عن الوضع وعن عدد ومسار الجرائم ذات الدوافع العنصرية يجب جمع البيانات المطلوبة. فعندما يتم جمع البيانات بشكل ذي مدلول فيجب تحديد الدوافع العنصرية. ويبدأ هذا بأن تقوم الشرطة بتحديد الدوافع العنصرية خلال إعداد الملف. وهكذا يمكن فهم دور وأهمية ظروف هذه الجرائم مرورًا بالإجراءات كلها وصولا إلى الانتهاء منها على يد القضاء. [883]

"من المهم بالنسبة للأشخاص الذين كانوا ضحية لجريمة عنصرية الحصول على عرض الاستشارة المتنقلة (ezra): ويجب ذكر دافع الجريمة خلال معالجة المحكمة لها وخلال إصدار الحكم. وقد أكد وزير العدل لاوينجر المساهمة التي يمكن أن تقدمها الإحصائية القضائية في كشف تجارب التمييز. وقد أشار إلى تسجيل الجرائم "اليمينية المتطرفة" و"المعادية للأجانب" وفق معايير موحدة على مستوى ألمانيا منذ 1992. وقد أُدخلت إحصائية عن جرائم الكراهية منذ عام 2018. وسوف تحتوي هذه على الإجراءات القضائية ضد موظفي الشرطة بسبب العنصرية. لكن لا توجد في ولاية تورينغن إحصائية مسار قضائي تتخطى ما ذُكر. ولا توجد حاليا خطة بها".[884]

"لهذا يمكن إثبات ما يلي: لا توجد إحصائية مسار قضائي متنوعة. وهذا يصعب من عملية الرصد خاصة للتمييز العنصري الراسخ هيكليا ومؤسسيًا. ولا يمكن التعرف على توجهات التطور العنصري إلا بصعوبة. ولا يعيق عدم وجود بيانات متمايزة عن التمييز والمساواة تقدير الآثار القانونية بشكل صحيح فقط في النهاية، بل يجب قبل سن القوانين مراجعة مدى احتمال أن يكون القانون يستدعى تأثيرات عنصرية مقصودة أو غير مقصودة. كما أن القواعد القوانين التي تبدو بشكل يائس خالية من العنصرية يمكن أن تكون ذات تاثير عنصري غير مقصود. وبهذا يتواصل وجود هياكل عنصرية. ويمكن أن تؤدي مراجعة واضحة خالية مع العنصرية للآثار القانونية إلى مواجهة هذا. لكن هذا لا يحدث. لهذا فإن حظر القوانين القائمة على التمييز والالتزام بمنع التصرفات القائمة على التمييز التي تقوم بها المؤسسات والموظفين هو جزء من حظر التمييز بشكل شامل ومتوافق مع حقوق الإنسان. وقد التزمت جمهورية ألمانيا الاتحادية بهذا من خلال توقيعها معاهدة حظر التمييز.[885]" „وأشار الوزير لاوينجر إلى السمات التي لا تزال غائبة في نموذج

881 قارن محضر الجلسة 11 ص 32؛ محضر الجلسة 11، ص 40.
882 قارن محضر الجلسة 9 ص 24 وما تليها.
883 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 134.
884 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 134.
885 السابق ص 134 وما تليها.

التسجيل في القواعد الموحدة على مستوى ألمانيا والتي لا يمكن تغييرها من جانب واحد في ولاية تورينغن حسب قوله، لكنه وافق على الغربة في العمل من أجل إدخال المزيد من التحسينات.[886]"

الموظفون / التأهيل المهني والتكميلي

الحماية من التمييز هو مجال يواجه فيه القضاء تحديات بشكل خاص؛ فهو يتحمل المسؤولية عن الوقاية من التمييز. وبالتالي فإن التأهيل في المجال القضائي هو مفتاح الحد من التمييز، وذلك لأنه من الشروط اللازمة للتصرفات الخالية من التمييز في مجال القضاء هو أن يمتلك الموظفون المعارف الكافية. وهذا ما أكدته ممثلة عن الكنيسة الإنجيلية من خلال مثال لإحدى الإجراءات الجنائية التي أدى فيها نقص المعارف لدى القضاة ووكلاء النيابة إلى عدم التعرف على خلفية الجريمة القائمة على معاداة السامية وبالتالي لم يشتمل الحكم على هذا المنظور.[887] „في خطة العمل الوطنية ضد العنصرية تمت الإشارة إلى وحدات التأهيل التكميلي القائمة المقدمة للقضاة والقاضيات ووكيلات ووكلاء النيابة في مجال العنصرية.[888]" „بالإضافة إلى هذا قدم معلومات عن الحلقات الدراسية المقدمة لموظفي المؤسسات العقابية والعاملين بها والتي تتناول نقل القدرات بين الثقافات وبين الأديان وكذلك المناهضة للبلطجة والهوموفوبيا في المؤسسات التعليمية بالسجن.. ويشارك موظفو المؤسسات العقابية والعاملون بها حسب كلام لاوينغر في البرامج التأهيلية والتكميلية التابعة للبرنامج الإقليمي DenkBunt. وفي مؤسسة تنفيذ القانون نفسها يتم بشكل حازم منع أي تحريض يهدف إلى إضعاف النظام الأساسي الديمقراطي الحُر. ويساعد في هذا برامج منع التطرف في إطار إجراءات إعادة التأهيل الاجتماعي وكذلك من خلال تقديم إجراءات تربوية تدعم القيم والقناعات الديمقراطية.[889]

الملاحقة القضائية/قانون الإجراءات

"أثبتت أخطاء التحقيق في الخلية السرية النازية (NSU) وجود مشاكل في الملاحقة القضائية الفاعلة للجرائم ذات الدوافع العنصرية. ونتيجة لذلك غيّر المشرع عام 2015 قانون العقوبات الجنائية ومعايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV) بالنظر إلى الدوافع العنصرية للجريمة.[890] في قانون قياس العقوبة المادة 46 الفقرة 2 ص 21. نسخة وقد اشتمل قانون العقوبات الجنائية بنسخته الحالية على الدوافع العنصرية والمعادية للأجانب أو غيرها من الدوافع المهينة لحقوق الإنسان، وهي دوافع يجب مراعاتها عند تقدير العقوبة. كما حدث تغيير مشابه أيضًا في معايير الإجراءات الجنائية وإجراءات الغرامات النظامية (RiStBV).

886 السابق، ص 138.
887 قارن السابق ص 136.
888 السابق
889 السابق، ص 140.
890 قارن محضر الجلسة 5 ص 80 وما تليها؛ الرسالة رقم 1352/6، ص 8؛

وقد وافقت ولاية تورينغن على التغييرين في مجلس الولايات الاتحادي. وبجانب الواجب المنصوص عليه قانونًا بملاحقة الجرائم فإن مؤسسات الملاحقة القضائية لها دور وقائي.[891] وقد نبهت مؤسسة أمادو أنطونيو إلى إشكالية الملاحقة الجنائية غير الكافية للمنشورات العنصرية والقائمة على التمييز التي تُنشر على الإنترنت وأكدت تأييدها لمطالب المنظمات الدولية بمكافحة لغة الكراهية بشكل أكثر فاعلية.[892]

ب. إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

وقد قادت جلسات الاستماع التي تمت حتى الآن وما لحق بها من نقاشات – لم تنته بعد – إلى المزيد من الحاجة للتشاور:

- تبادل الخبرات مع ولايات إتحادية أخرى
- استبيان رأي القضاة

تقييم قوائم التأهيل التكميلي للولايات الاتحادية المختلفة

891 قارن محضر الجلسة 9 ص 153.
892 قارن التقرير المرحلي الذي أقرته بالأغلبية لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 137 وما تليها.

عن الجزء 4 II .B. الإدارة العامة

تمهيد

"يتركز الشرح التالي على مجالات الإدارة العامة غير المشمولة بشكل واضح من مجالات أخرى (مثل "الشرطة والداخلية" و"العدل" و"التعليم" الخ). وسوف تُلخص فيها التحقيقات وتقارير الخبرة عن العنصرية والتمييز وكذلك الإجراءات المُقترحة التي ذكرها المدعوون في المجالات الفرعية المعنية. ويحاول التقرير المرحلي تحديد الثغرات المحتملة ويعرض توصيات العمل التي اقترحها الخبراء المدعوون في مجال الإدارة العامة."[893]

أ. شرح المشكلة

"وفقاً لمركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية فإن مجال المكاتب والسُلطات يحتل المرتبة الثالثة من بين أكثر المجالات التي يواجه فيها الناس التمييز. أفاد المختص عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن بالقول: ما يقرب من نصف عدد الماهجرين إلى ألمانيا تحدثوا عن تجارب تمييز بحقهم – خاصة لأسباب عنصرية، بينما قال ربعهم أن هذه التجارب كانت في الـ 24 شهراً الأخيرة. وقد حدثت الكثير من هذه التجارب في المصالح الحكومية وسوق العمل. وهذان مجالان يؤديان وظيفة حيوية للمشاركة الاجتماعية للضحايا. لا يُعرف داخل هذه المجموعة سوى القليل من أشكال التمييز الرسمي. فالدولة تقوم في شكل مصالح ومؤسسات حكومية بالإدارة العامة كطرف فاعل في الحياة اليومية للسكان. وواجب الإدارة هنا هو تنفيذ سيادة القانون. وتخضع الإدارة نفسها أيضًا لسيادة القانون. ومن حيث المبدأ فإن المؤسسات السيادية ملتزمة بحظر التمييز وفق ما ينص عليه الدستور وبمباديء المساواة العامة الذي أكد عليها الدستور الألماني "القانون الأساسي". بالرغم من ذلك هناك ثغرة حماية للضحايا الذين يتعرضون للتمييز جراء التصرفات الرسمية، حيث أنه في حال وقوع تصرفات عنصرية أو تمييز في هذا المجال فإن الضحايا ليس لهم استحقاقات قانونية وفق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). وهذا يعرض الضحايا للتمييز بشكل كبير إن اعترفنا حقاً بسيادة القانون وأدركناه كشيء مشروع. كما أن "الإدارة العامة" هي نفسها في النهاية أحد ممثلي استراتيجيات العمل ذات المسؤولية الاجتماعية.[894]".

"يزداد المجتمع تنوعاً، وهناك انفتاح ثقافي. ويرى الخبير د. أبو تام: بالتالي تواجه المكاتب والسلطات تحديات إضافية. "من الناحية الرسمية النظرية يجب على الدولة إتاحة السلع الجماعية لجميع أفراد المجتمع في نفس الوقت وبالقدر الكامل. "ومن أجل القيام بهذا يجب على الدولة أن توائم مؤسساتها بشكل دائم مع التحولات الاجتماعية والضمنية وأن تراعي في هذا أن جميع المواطنين بالنظام

893 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 145.
894 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 146 وما تليها.

التعددي لا تتوفر لديهم دائماً الشروط والاحتياجات نفسها بالضرورة" وبناء على تحقيق قام به مركز مكافحة التمييز للحكومة الاتحادية تبين وجود ثلاثة أشكال من التمييز في مجال "الإدارة العامة": التمييز بسبب اللوائح القانونية أو غياب الإتاحة أو الأشخاص المسؤولين. سيتم تناول هذه المجالات فيما يلي من خلال إفادات وتقارير الخبراء والضحايا."[895]

"بخصوص اللوائح القانونية: يعتبر الأشخاص من غير ذوي العمل المدفوع اللوائح القانونية لقانون قانون الشؤون الاجتماعية بالفصل الثاني (SGB II) بأنها تمييزية، حيث ترتبط هذه عادة بضغط عالٍ في الأداء المتصل بمخاوف من الفشل وقلة التأمين في حال العقوبات وانتهاك الخصوصية وحماية البيانات من خلال الإلزام بتقديم كشوف حسابات مصرفية مُسودة.

وقد وصف إتحاد السيدات الإقليمي تقسيم الأزواج وتنقيح قانون الضرائب بأنها لوائح تمييزية: دخل الزوجات أقل عادة، ومكانتها أسوأ ولا يتم حاليا تغطية الاحتياجات اللازمة للسيدات المعيلات وحدهن. وقد شرحت مفوضة المرأة والرجل في تورينغن التمييز الهيكلي، خاصة الذي ينشأ جراء اللوائح والهياكل المؤسسية. وتحدث مفوض ذوي الإعاقة عن المساعدات الاجتماعية المُحتسبة بشكل تافه أو مُطبقة دون إحساس. وأضاف أن قواعد الإلزام والعقوبات تتسبب في المزيد من العقبات – مثل المشاركة في دورات اللغة والتوجيه، فشروط المشاركة في دورات اللغة وعام الإعداد المهني (BVJ) مُصنفة كعالية جداً؛ مما يقلل من فرص مشاركة الضحايا."[896]

"فضلاً عن هذا يجب تسجيل ما يلي وفق جلسات الاستماع: يشعر الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الألمانية بعدم المساواة من خلال اللوائح القانونية مقارنة بالأشخاص الذين يمتلكون الجنسية الألمانية. وهذا يسبب مشكلة بشكل خاص بسبب وجود علاقة ارتباط بين الإدارة العامة والضحايا. ويتعلق هذا بلوائح قانونية معينة – مثل القواعد الخاصة بالدارسين الأجانب الذين لا يمكنهم العمل إلا لعدد معين من الأيام، وذلك على العكس من الدارسين الآخرين".[897]

وبجانب التدابير التي لها تأثير عنصري على الضحايا توجد أيضًا تدابير تبدو ظاهرياً محايدة، لكنها في حقيقة الأمر تشكل تمييزاً على مجموعات معينة من الناس. ويشمل هذا في هذه الحالة السيدات اللاتي ترتدين غطاء الرأس (الحجاب). فضلاً عن هذا يمكن أن يؤدي غياب لوائح قانونية معينة إلى الشعور بالتمييز – على سبيل المثال عدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية التي تم الحصول عليها من الخارج.[898]

"ويتجلى هذا بشكل خاص في إطار مقرات إيواء اللاجئين ومؤسسات الاستقبال الابتدائية واللوائح غائبة التطبيق فيها. كما ذُكرت العيوب الكبيرة الموجودة بمقرات الإيواء الجماعية للاجئين، بسبب عدم كفاية معايير الإيواء وعدم القدرة على تقديم الشكاوى، والقواعد التي لا تتسم بالشفافية، وإجراء عمليات الترحيل في منتصف الليل، شاملة تفتيش الشقق السكنية وفصل العائلات. ففي مقرات إيواء

895 السابق ص 147.
896 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 147 وما تليها.
897 السابق ص 148.
898 قارن السابق ص 148 وما تليها.

اللاجئين هذه يتم إيقاف العمل بالحقوق الأساسية التي من المفترض أن تُطبق على جميع الناس في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وذلك كالحق في عدم حُرمة السكن (المادة 13 من القانون الأساسي). ونظرًا لغياب مفاهيم الحماية لمجموعات معينة، مثل ذوي الميول الجنسية المغايرة LSBTTIQ* أو الأشخاص المسيحيين، في مقرات الإيواء الجماعية فقد أدى هذا إلى حدوث أعمال تمييز وعنف.

أكدت جمعية Refugio في تورينغن ج.م. ما يلي: قل التمييز الهيكلي ضد اللاجئين، مثلاً عن طريق سحب وجوب الإقامة. في الوقت نفسه زادت نسبة التقسيم الفعلي للاجئين إلى مجموعات – مُصنفة حسب حالة إذن البقاء. ويؤدي هذا إلى التمييز بحق من كانت فرص بقائهم سيئة على ما يُعتقد. فقد أُغلقت في وجوههم طرق الحصول على الخدمات، كما ظلوا يعانون بشكل مستمر من عدم الأمن والخوف من السلطات الرسمية."[899]

كما تُعد بعض المواصفات التي تحددها المصالح الحكومية من بين الأسباب الهيكلية للتمييز ضد الأشخاص ذوي الحاجة الشديدة للاستشارة – وذلك مثل الإطار الزمني القليل للقاءات الاستشارة، والأسس القانونية المختلفة لفرص التعليم التكميلي وغياب الإشراف أو بسبب مواقف مديريات المصالح الحكومية. كما يوجد هنا خطر التمييز المرتبط بالنظام لأن العديد من الإدارات تتصرف وفق الأسس القانونية المختلفة لإمكانيات التمويل والتعويض المختلفة بالولاية."[900]

"من الأشكال الأخرى للتمييز هو عدم إتاحة الدخول إلى الإدارات والمصالح الحكومية. والمقصود بذلك هو عمد إتاحة أو تعثر إتاحة الوصول إلى الخدمات من قبل المعرضين للتمييز و/أو ذو الاحتياجات الخاصة. ويمكن أن يكون هذا الدخول ذو طابع مكاني أو يتعلق بالمعلومات المتوفرة والاستمارات وإمكانيات التواصل. ويُصعب هذا إمكانيات الوصول إلى الخدمة ويُعيق إمكانيات التواصل. وقد انتقد مفوض ذوي الإعاقة في تورينغن نقصان إمكانيات دخول ذوي الإعاقة إلى المباني العامة وقلة العروض العامة في وسائل الإعلام الرقمية. كما لا توجد حرية إتاحة في الإنترنت حسب قوله – ولا حتى في إدارة مجلس الولاية، كما لا تتم الإشارة غالبًا إلى إتاحتها لذوي الإعاقة. وتظهر العوائق اللغوية بشكل خاص، لكن ليس الوحيد، مع الأشخاص من غير ذوي الأصول الألمانية. كما أن المستندات والاستمارات لا تتوفر غالباً إلا باللغة الألمانية. وقد أبدت منظمة أشخاص دون عمل مدفوع الملاحظات التالية: تمت صياغتها بطريقة صعبة يصعب فهمها حتى بالنسبة لمن يتحدثون اللغة الألمانية كلغة أم ولا تناسب ذوي الإعاقة. كما تبين ما يلي: تطلب المصالح الحكومية التوقيع على مستندات محتواها غير مفهوم للمعنيين [المتضررين] لأسباب لغوية."[901] "كما أن هناك مشكلة أخرى: عادة لا يعرف الضحايا شيئاً عن حقوقهم وواجباتهم بسبب عدم توافرها باللغة التي يفهمونها. وبالتالي لا يمكنهم الاستفادة من الفرص المتوفرة لمواجهة التمييز، لأنهم لا يعرفون اللوائح الإدارية بهذا الشأن وبالتالي لا يتواصلون مع الإدارات والمصالح الحكومية المختصة."[902]

899 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 149.
900 السابق
901 السابق ص 150.
902 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 150.

"وهناك تحدٍ آخر يواجهه الضحايا، خاصة من يعيش منهم في مناطق ذات طابع ريفي؛ وهي أن عروض المعلومات والاستشارة والرعاية والمساعدة على مستوى البلديات لا تتوفر – إن توفرت أصلاً – إلا بشكل محدود وليس لجميع المجموعات المُستهدفة."[903]

"فضلاً عن هذا هناك تمييز من مقدمي الخدمات بالمؤسسات أنفسهم. ومن الواضح بالتالي وجود عقبات في ثقافة العمل نفسها؛ حيث أن تمثيل الأقليات القومية والمنحدرين من أصول أجنبية والسيدات قليل للغاية خاصة في الوظائف القيادية بالمصالح الإدارية وعلى مستوى الولاية. ويسري هذا بشكل عام بين الموظفات والموظفين. وقد تحدث المفوض المختص عن ذوي الإعاقة بوجود عوائق في عقول الموظفات والموظفين أنفسهم، فبسبب غياب الشعور لدى الموظفهم تراهم لا يراعون الظروف الحياتية ولا يستجيبون لحاجات هؤلاء الناس أو يتصرفون معهم بتمييز مقصود. وبهذا يتصرف الموظفون العاملون في الوزارات والمصالح الحكومية بنوع من التمييز ضد هؤلاء الناس. وتعتبر قلة الشعور في الجهاز الإداري تجاه حاجات ذوي الإعاقة مشكلة عامة. وقد تحدث مجلس اللاجئين في تورينغن ومؤسسة "الأبواب المفتوحة" [Open Doors] وشبكة مكافحة التمييز ضد الغجر عن أوضاع طالبي اللجوء في مراكز الإيواء الجماعية للاجئين، حيث قالوا أن الوضع هناك هو نموذج صارخ على الصراع على السلطة بين الموظفين والسُكان. لكن تقديم الشكاوى وتقديم البلاغات من التصرفات القائمة على التمييز في السياق الإداري غير ممكن إلا لدى المتسبب نفسه، وهذه مشكلة كبيرة للسبب المذكور؛ حيث أن الكثيرين من الضحايا يخافون الحديث عن العنصرية والتمييز، خاصة بسبب الصراع على السلطة والتوزيع والفرص غير المتساوية للوصول إلى المعلومات."[904]

"تعتبر تجارب التمييز في التعامل مع العاملين في الإدارات والمصالح الحكومية من الممارسات اليومية. وقد تحدثت شبكة مكافحة التمييز ضد الغجر ومؤسسة سبرينتبول (Sprintpool) ومنظمة شباب بلا حدود وجمعية Refugio في تورينغن ج.م. والاتحاد المركزي للمسلمين وجمعية تقديم الاستشارات إلى الضحايا (ezra) عن التعامل غير المحترم والمعاملة العامة السيئة والأحكام المسبقة والصور النمطية الموجودة لدى الموظفات والموظفين. كما قال الضحايا أن الإدارات تنتقص من قدر الأشخاص من الأصول غير الألمانية وتتهمهم بسوء استغلال اللجوء أو تقول أنهم يدعون ان مثلي الجنسية."[905]

"تحدث الأشخاص من غير ذوي العمل المدفوع والمفوض المسؤول عن ذوي الإعاقة في تورينغن ومؤسسة "الأبواب المفتوحة" [Open Doors] وشبكة مكافحة التمييز ضد الغجر عن تعنت من المؤسسات الحكومية، عن طريق تخفيض المساعدات الاجتماعية مثلاً دون إبداء الأسباب. وقالوا إن أسباب ذلك تتمثل في عدم معرفة الموظفات والموظفين باللوائح القانونية وكذلك التأهيل غير الكافي. كما شرحت جمعية Refugio في تورينغن ج.م. حالات سوء استغلال السلطة من قبل الموظفين بالمصالح الحكومية في تورينغن. ففي لإحدى الحالات تحول منح تصريح عمل لإحدى اللاجئات بسبب توقيعها الأول إلى مغادرة طوعية للبلاد. كما تواجه أطراف

903 السابق ص 150 وما تليها
904 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 151.
905 السابق، ص 151 وما تليها.

فاعلة في المجتمع المدني وفقاً لمنظمة الاستشارة المتنقلة (Mobit) رفضاً متزايداً وتعنتاً لدى السلطات، خاصة عند تسجيل المظاهرات."[906]

"كما أن آثار التمييز الناجمة عن علاقة الاعتماد خطيرة على الضحايا؛ فقد ذكرت المفوضة المختصة عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن تبعات ذلك على فرص المشاركة المجتمعية، وكذلك على الشعور النفسي والبدني. وذكرت أن من بين هذه الآثار الرضا المنخفض نسبياً عن الحياة واليأس والانعزال والعدوانية وسوء الأحوال الصحية وزيادة الارتباط بالمكان الذي ينحدر منه الإنسان أصلاً. كما أن كثيرين من مَن يعانون التمييز لا يبحثون عن عروض المساعدة أصلاً. وقد ذُكرت الأسباب المُحتملة التالية لهذا: وبالتالي ينتاب المعنيون والمتضررون حالة من سوء الظن العميق بالمؤسسات الحكومية. بل إنهم يتوقعون عند زيارة مصلحة حكومية أن يصبحوا ضحية التمييز العنصري من مرة أخرى. كما لا يجروء الكثيرون من طالبي اللجوء على تقديم شكوى خشية أن يؤدي هذا إلى سوء حق البقاء المكفول لهم. ويعني هذا بالنسبة لمجموعات معينة مثل السنتيون والغجر العبء المزدوج – نظرًا للصدمة بين الأجيال، أي انتقال الصدمة إلى الأجيال اللاحقة من خلال الإبادة الجماعية في الحقبة النازية التي قامت بها السلطات [في حينه].[907]

ب. **بيان الوضع**

"يحتوي مجال "الإدارة العامة" بشكل إجمالي على عدد كبير من الأطراف الفاعلة. ويتركز الحديث في النص التالي على الوزارات في ولاية تورينغن والمصالح التابعة لها التي أفادت بمعلومات في لجنة التحقيق البرلمانية في إطار إجراءت جللسات الاستماع A4. وسيتم هنا عرض تعامل السلطات الرسمية الداخلي مع العنصرية والتمييز من ناحية، وتعاملها مع الآخرين من ناحية أخرى. وبشكل عام يُطبق في القطاع الإداري بجمهورية ألمانيا الاتحادية المباديء الأساسية لحظر التعسف والتمييز وتطبيق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). وهناك بالفعل إجراءات متنوعة في مجال المساواة بين الجنسين على وجه التحديد. وتُعد المساواة بين الرجل والمرأة من أهداف قانون المساواة في تورينغن الراسخة. وبناء عليه تلتزم المصالح التي يوجد بها موظفون يبلغ عددهم 50 على الأقل بتعيين مفوضين لشؤون المساواة. ويُطبق هذا أيضًا في وزارات ولاية تورينغن والمصالح التابعة لها. وعلى هؤلاء المفوضين القيام بمهام وحقوق معينة كما هو الحال مع مفوضي المساواة في البلديات، حيث يساعدون مديريات المصالح في تطبيق القانون. كما ينص القانون على وضع خطط لدعم السيدات من أجل زيادة فرص السيدات في الخدمة العامة وخلق طابع نموذجي للقطاع الخاص. ومن خلال خطة مُتفق عليها ترغب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) في التأكد من قيام المؤسسات المحلية والبلدية بتنفيذ هذه الخطط أيضًا. كما تحدثت مصالح أخرى مثل وكالة العمل الألمانية والإدارة الإقليمية لولايتي زاكسن انهالت تورينغن في جلسة الاستماع عن خطط بشأن المساواة بين الجنسين. ففي وكالة العمل الألمانية لا يزال هناك

906 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 152.
907 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 152 وما تليها.

مفهوم ذاتي ثابت يقوم على المؤسسة كرب عمل يقوم على المساواة في الفرص بين الجنسين. وتنتهج الوكالة في هذا الخطوط الإرشادية للعمل بالاتحاد الأوروبي وكذلك خطة العمل الوطنية بجمهورية ألمانيا الاتحادية. وتلعب المساواة بين الرجل والمرأة دوراً كبيراً في هذا، وكذلك التوافق بين العمل والأسرة والحياة الخاصة، ودعم ذوي الإعاقة الشديدة، والتنوع الثقافي والهوية الجنسية. وانتقدت الموظفة الكلفة المختصة في تورينغن عن المساواة بين الرجل والمرأة الوضع قائلة: بالرغم من وجود قواعد قانونية جيدة للمساواة إلا أنه لا توجد التزامات و/أو عقوبات موحدة."[908]

"وقد قدمت الوزارات والمصالح الحكومية المدعوة في تورينغن معلومات شاملة عن تعامل المصالح الداخلي مع العنصرية والتمييز. ويعتبر القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) الإطار اللازم لهذه المساواة. لكن التحدي الأكبر للأطراف الفاعلة هو التنفيذ والتصميم. وأكد جمع الأشخاص الذين قدموا معلومات من وزارات ولاية تورينغن على وجود مكاتب للشكوى وفق القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) أو وجود مختص بالنزاعات أو مفوضة بشؤون المساواة أو شخص ثقة لذوي الإعاقة الشديدة. حيث قالوا: هناك مفوضون ومكاتب لتقديم الشكاوى في البلديات وأماكن التقاضي والنيابات، وفي اثنتين من إدارات المدارس وفي أكثر الأماكن بالمدارس العليا في تورينغن. وكان من الملفت للنظر انخفاض عدد الحالات المُبلغ عنها فيما يتعلق بالتمييز في الوزارات في تورينغن. فقد استقصت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) رأي الموظفين ورصدت تسع حالات من التمييز داخل مستشارية الدولة في تورينغن. وقالت مفوضة تورينغن لشؤون المساواة بين الرجل والمرأة بأنها تقدم الاستشارات داخل المصالح والأقسام التابعة لها – وذلك بالرغم من أن التمييز داخل المؤسسات بالمعنى المنصوص عليه في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG) ليس من مجال اختصاصها. ولم توجه حالات شكاوى من التمييز إلى مكاتب الشكوى داخل وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF). وبررت مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) العدد القليل من الحالات بتجانس شغل الوظائف في الإدارات بولاية تورينغن. ففي مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) لم يُفد أي من الموظفين بأنه منحدر من أصول أجنبية. بالرغم من ذلك يُقدم من خلال خطة لتنمية الموارد البشرية بالحكومة الإقليمية إطار عمل موحد لإدارة الموظفين. والهدف من الخطة هو خلق تنوع في الإدارة بالمصالح الحكومية وفرص للتعليم التكميلي عن التنوع والتعددية للموظفين. ومن المقرر تطبيق هذه الخطة داخل مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) مُستقبلاً. وأفادت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) بما يلي: تُطبق الوزارة إجراءات تعديل الأضرار في التأهيل المهني لموظفي مؤسسات القضاء من أجل ضمان فعلي للمساواة، خاصة بالنسبة لذوي الإعاقة. وقال مكتب حماية الدستور في تورينغن بأن هناك رغبة أكبر من أي وقت مضى لتعيين

908 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 153 وما تليها.

الأشخاص المنحدرين من أصول أجنبية. ومن أجل دفع الانفتاح بين الثقافي إلى الأمام تم العمل بنظام الضبط الجنساني والتنوع للموظفين المسؤولين وفي القوى القيادية المعنية."[909]

يتم تنظيم المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك بين الرجال والنساء في الدوائر الحكومية. ولا توجد حصص أخرى لشغل الوظائف. وأفادت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) بما يلي: لا يُراعى الأشخاص الذين مروا "بتجارب تمييز وتجارب عنصرية" بشكل مُوجه في عملية التخطيط للتوظيف. وأشارت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) إلى معايير الاختيار الصارمة في تعيين الموظفين. ويجب بشكل خاص عمل مراجعات موضوعية لتوافر الشروط لدى العاملين بمؤسسات الولاية."[910]

"كما ذكر الأشخاص الذين قدموا معلومات في إطار جلسات الاستماع بوجود إجراءات وقائية من التمييز في مجال عملهم. فقد أفادت وزارات تورينغن والمصالح التابعة لها بأن العاملين يشتركون في برنامج التأهيل التكميلي التابع للبرنامج الإقليمي „DenkBunt“. وترتبط بالبرنامج الإقليمي للتسامح والتعدد بعض الإجراءات الإضافية والتأهيل التكميلي الذي يتناول التنوع الجنسي. ويتوقع مجلس اللاجئين والسيدة أ.د. ناختيجال ما يلي: يُتوقع أن ترفض المصالح الحكومية والبلديات في الوقت الحالي إجراءات التعاطف ولن ترى أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل. كما أن مشاركة الموظفين غير إلزامية، لكنها تُعد محورية حسب رأي وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) من أجل تقييم الموظفات والموظفين بشكل منتظم. وقد اشارت مستشارية الدولة (TSK) في تورينغن إلى الاختبارات السنوية التي تخضع لها الوظائف القيادية التي تتناول أيضًا إجراءات الوقاية من التمييز وتلتزم بالمبادىء الأساسية للوظائف القيادية."[911]

"توجد في الوقت الحالي اتفاقية خدمة إطارية في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK) بين الوزارة والمجلس الرئيسي للموظفين داخل الوزارة والشرطة في تورينغن. وتهدف الاتفاقية إلى حماية الموظفين من البلطجة والتحرش الجنسي والتمييز. وقد تم تعيين أخصائي تواصل اجتماعي مسؤول عن الموظفين لهذا الغرض. كما تُتخذ إجراءات في وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) نفسها والمصالح التابعة لها للوقاية من العنصرية والتمييز، وكذلك عن طريق ممارسة ملائمة في إدارة الموظفين والخدمة الداخلية وقسم التنظيم. كما توجد مكاتب لتقديم الشكاوى. ومن المقرر دعم الرؤية (الذاتية) النقدية في الممارسة الإدارية: وذلك من خلال مبدأ الرقابة "مبدأ العيون الأربعة"، والإمكانية المبدئية في الطعن على التصرفات الإدارية وكذلك ضمان توفير الحماية القانونية. والهدف من هذا هو مواجهة التمييز."[912]

---

909 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 154 وما تليها.
910 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 155.
911 السابق ص 155 وما تليها
912 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 156.

وقالت وزارة الاقتصاد والعلوم والمجتمع الرقمي في تورينغن (TMWWDG) بأنها تطبق المتطلبات القانون المذكورة في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). فضلاً عن هذا لا توجد إجراءات أو برامج لمكافحة التمييز والعنصرية في الوزارة. كما لا تلعب مسائل التعامل مع التمييز والعنصرية دوراً داخل الهيئة الإعلامية الإقليمية في تورينغن (TLM).

وتناقش لجنة التحقيق البرلمانية موضوع العنصرية والتمييز داخل الإدارة العامة. ومن المهم أيضًا تناول الوسائل المتاحة داخل المؤسسات لمواجهة العنصرية والتمييز ضد الآخرين. ويلزم بشكل خاص اتخاذ تدابير إضافية لسد ثغرة الحماية في القطاع العام. وتحتوي القائمة التالية على المعلومات التي قُدمت إلى اللجنة. لكن القائمة غير مكتملة. ويجب توضيح القضايا القائمة في إطار عمل اللجنة المستمر."[913]

"توجد في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) مكتب تنسيق لقضايا مكافحة التمييز (المركز الإقليمي لمنع التمييز – LADS). وهي منفتحة منذ 2014 لتلبية مطالب الآخرين. وتركز مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) على الأهداف المحورية التالية: تحسين التواصل والتعاون بين المواطنين وبرلمان الولاية والإدارة بشكل نوعي؛ إدارة الشكاوى والنزاعات بين المواطنين والدولة بشكل فاعل؛ الإقبال على الاقتراحات التي يتقدم بها المواطنون أو الباحثون عن النصيحة أو المساعدة بشكل فاعل سواء في العمل في مكافحة التمييز أو في مجال الميول الجنسية المغايرة (LSBTTIQ*) ووفق القانون المذكورة في القانون العام للمساواة في التعامل (AGG). وقد استنتج مكتب مكافحة التمييز من هذا الأهداف التالية: عمل المبادرات والإشراف ودعم التخطيط، وتنفيذ المشروعات أو العمليات المفردة في المجال غير الرسمي والإشراف عليها؛ والقيام ورعاية التعاون في مجال العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات؛ العمل في مجال ذوي الميول الجنسية المغايرة LSBTTIQ* في تورينغن عن خلال تنفيذ البرنامج الإقليمي للاحترام والتنوع؛ الإشراف على حالات فردية في مجال ذوي الميول الجنسية المغايرة *LSBTTIQ؛ عمل شبكة للمفوضين لدى حكومة الولاية في مجال العمل متعدد الأبعاد بشأن التمييز والعنصرية. وبالتالي فإن المكتب يركز على التمييز بسبب المنشأ أو الأصل أو الانتماء العرقي أو المكانة الاجتماعية أو أو اللغة أو القناعة الدينية أو العقدية أو الجنس أو التوجه الجنسي. كما يركز على العنصرية التي بالرغم من كونها لا تؤدي بشكل مباشر إلى تفضيل أو إضرار بالناس (التمييز)، إلا إنها تُعد أيضًا مشكلة للمجتمع المنفتح الديمقراطي. وانطلاقا من هذه الأهداف يتأتي عمل مكتب مكافحة التمييز القائم مبدئياً على مشروعات. فالمركز يعمل بشكل موجه من أجل غرس الشعور داخل المجتمع، والعمل الوقائي وتقديم الاستشارة داخل وخارج المصالح الحكومية وكذلك عمل العلاقات العامة. وهي داعمة من حيث

913 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 156 وما تليها.

المضمون لحقول موضوعات التمييز التي يتم تناولها عن طريق مفوضين آخرين بحكومة الولاية. كل هذا يقوم به مركز مكافحة التمييز، من خلال تقديمه الاستشارة لحكومة الولاية في إجراءات التشريع وسن المبادىء الأساسية، وكذلك الحفاظ على التعاون مع الحكومة الاتحادية والولايات الأخرى التي تعمل في مجال مكافحة التمييز، ومن خلال تنسيق عمل المفوضين بالتخصصات الأخرى، والحفاظ على التعاون مع الجمعيات غير الحكومية، والإشراف على العمل في مجال ذوي الميول الجنسية المغايرة ((*LSBTTIQ، ودعم هذا العمل، والمبادرة بثقافة الاستشارة الموجهة وفق الحاجات المطلوبة، وتقديم الاستشارات للمصالح والمؤسسات الحكومية والعامة في مجال تنفيذ القانون العام للمساواة في التعامل ((AGG، والتنبيه بشكل فاعل في العمل العام إلى العمل في مجال مكافحة التمييز والعروض المقدمة في هذا الشأن وكذلك تحديد الأشكال المختلفة للتمييز. ويتركز العمل في الوقت الحالي في مجال العنصرية والتمييز على زيادة اللغة المفهومة السليمة من الناحية القانونية في الوقت نفسه، عند قيام الجهاز الإداري بالرد وتقديم المعلومات على سبيل المثال. فضلا عن هذا يتركز العمل على طرح أفضل تصميم ممكن على الإنترنت لمشروع "خريطة أكثر من طفل" [Mehrkindkarte] بالرابطة الوطنية الذي يهدف إلى دعم العائلات ذات الأطفال الكثيرة، وتحسين العمل العام لمركز مكافحة التمييز، وتنفيذ البرنامج الإقليمي للاحترام والتنوع، وتطبيق إجراءات التقدم للوظائف دون إفصاح عن البيانات الشخصية للمتقدم في مجال الإدارة العامة وكذلك في القطاع الخاص، ومواصلة وتعميق عمل جمعية التسامح والتنوع وكذلك إدارة والإشراف على الخطط والمشروعات في مجال معاداة الغجر والسينيين ودعم العمل فيها.[914]

"بالإضافة إلى مكتب مكافحة التمييز يوجد منذ عام 2017 مكتب بالشرطة لتلقي شكاوى الأطراف الأخرى بحق الشرطة. وهذا القسم موجود في وزارة الداخلية والشؤون البلدية في تورينغن (TMIK). ومكتب الشكاوى لا يعمل قطعاً بشكل داخلي، أي ليس داخل جهاز الشرطة. والهدف من إنشائه هو تنمية ودعم ثقافة القيادة والأخطاء داخل الشرطة. ولتحقيق هذه الهدف يتعاون مكتب الشكاوى مع المواطنين ومع مؤسسات خارج الشرطة.[915]

"وبهذا فإن المفوضين بولاية تورينغن مختصون كمكتب للاستشارة والمعلومات وتلقي الشكاوى. أفاد المختص عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن بالقول: يمكن لضحايا التمييز التوجه إلى مكتب مكافحة التمييز الموجود في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) – وكذلك إلى مفوضي المواطنين في تورينغن في حال تعرضهم للتمييز من قبل الإدارة العامة. كما يعمل منسقون متطوعون في مكتب المفوضين، يقومون بالإشراف على المنظمات ذات التنظيم الذاتي للمهاجرين ويقدمون الاستشارة لتأسيس الجمعيات وينظمون الفعاليات عن هذا الموضوع. لا توجد موارد منصوص عليها بشكل قاطع لدعم هذه المنظمات والاتحادات الخاصة.

نبهت الموظفة الكلفة المختصة في تورينغن عن المساواة بين الرجل والمرأة إلى تقارير المساواة قائلة: يتضح من هذه التقارير وجود تمييز منهجي يحدث أيضًا بسبب القواعد القانونية بالمؤسسات. وتهدف هذه الإجراءات إلى منح المرأة القدرة على تطوير سيرة مهنية

914 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 157 وما تليها.
915 السابق، ص 158.

مستقرة واتخاذ قرارات تساعدها عند بلوغ سن التقاعد. كما تمت الإشارة بشكل خاص إلى التطبيق المزعوم للمعايير الدنيا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لحماية السيدات اللاجئات من العنف في مقرات إيواء اللاجئين. كما تم الحديث عن خطة لتنفيذ منزل سيدات مُتاح لذوي الإعاقة.

مفوض تورينغن المختص بذوي الإعاقة هو الموظف المختص بالتواصل وممثل المصالح العامة لهم. وقد نشر المفوض مواد إعلامية بلغة سهلة، ويقوم ببحث الإتاحة لذوي الإعاقة في الحياة العامة في تورينغن وكذلك مدى توفر هذه الإتاحة لهم في سوق العمل. أما قانون المساواة لذوي الإعاقة فهو محل تصويت في الوقت الحالي. ويرغب المفوض في الحصول على مكانة أفضل وحقوق أكثر وقدرات أكبر على التدخل من أجل إتمام مراحل اتخاذ القرار بالمؤسسات بأسرع وقت ممكن وبالتالي القدرة على تقديم دعم أفضل لذوي الإعاقة.[916]

"وكإجراء إضافي في مجال مكافحة التمييز أشارت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) إلى الدعم الذي تقدمه الوزارة: الدعم الذي يتم الحصول عليه من الصندوق الاجتماعي الأوربي مرتبط بـ "مكافحة العنصرية والتمييز". وتُطبق الوزارة هذه اللوائح عند المنح. كما يُطبق منذ ديسمبر 2017 مشروع "التنقل العادل". والهدف منه هو حماية الموظفين الأجانب من الاستغلال. أما في مجال مكافحة التمييز حسب العُمر فقد أشارت الوزارة إلى برنامج "التعايش التضامني بين الأجيال" والتحالفات الإقليمية وكذلك إلى قانون مشاركة الكبار في اتخاذ القرار. كما تم التعريف في مجال حماية المُعاقين بفحص معايير القوانين ومُسودات القوانين. والغرض من الخطوة هو معرفة مدى موافقة النص لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة. كما يراجع المعهد الألماني لحقوق الإنسان الخطوات المتخذة في هذا المجال. كما عرضت الوزارة في مجال "الأشخاص ذوي الأصول المهاجرة" مشروع "SprInt" – وهو مشروع يدعم مشاركة مترجمين ومحاضرين في دورات الاندماج؛ أما في منظمة IPSO فيُقدم الدعم للمختصين النفسيين الاجتماعيين من مَن تتوفر لديهم خلفيات بينثقافية.[917]

"أما بخصوص الإجراءات المتعلقة بطرف ثالث فيمكن أخذ إجراءات البرامج الإقليمية بعين الاعتبار. وقد اشتملت وزارة التعليم والشباب والرياضة في تورينغن (TMBJS) على لبرنامج الإقليمي للديمقراطية والتسامح والانفتاح على العالم. زمن أهدافه المحورية مواجهة التمييز والعنصرية؛ وأهم استراتيجية لتحقيق هذا الهدف: العمل الرسمي وعمل المجتمع المدني. كما تُقدم إجراءات على مستوى المحليات لمكافحة العنصرية والتمييز. كما أن عروض التأهيل التكميلي للبرنامج الإقليمية موجهة إلى الموظفين في الدوائر والمصالح الحكومية. وتهدف الدورات التكميلية إلى خلق معاملة الآخرين دون تمييز. أما البرنامج الإقليمي "الاحترام والتنوع" فيركز بشكل خاص على موضوعات ذوي الميول الجنسية المغايرة "LSBTTIQ*". كما يوفر قدم البرنامج إجراءات لتوعية العاملين في الإدارة العامة. كما يشتمل البرنامج على مراجعة عملية التقدم للوظائف في مجال الإدارة العامة دون إفصاح عن هوية صاحبها. كما يضع البرنامج

916 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 158 وما تليها.
917 السابق، ص 159 وما تليها.

ذوي الميول الجنسية المغايرة "LSBTTIQ*" من المهاجرين نصب عينيه، حيث تُوضع لهم قواعد خاصة في لائحة السكن المشترك والرعاية الاجتماعية في تورينغن. ومن أجل القدرة على عمل خطط حماية من العنف ملائمة للمكان يجري العمل حاليا على تجهيز مواد معلوماتية. كما يتم توعية المشرفين في المؤسسات والموظفين في الإدارة. وبجانب مكتب مكافحة التمييز الموجود حالياً في تورينغن من المقرر إنشاء مكتب تنسيق بإدارة من المجتمع المدني بشأن ذوي الميول الجنسية المغايرة "LSBTTIQ*" ويعمل أيضًا كهيئة في تقديم الاستشارات.[918]

"واعترفت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) بما يلي: لم يتم الالتزام بمعايير إيواء اللاجئين في مراكز الإيواء الجماعية عم 2015 لأسباب تتعلق بالقدرة والكفاءة. وأشارت الوزارة إلى عدم قدرتها بشكل جزئي على التدخل في حال وجود شكاوى. فبالرغم من أن الرقاب الفنية تقع على عاتق الوزارة، إلى أن الرقابة الميدانية تقع على عاتق الدوائر والمدن الخالية من الدوائر. ويتم العمل في الوقت الحالي على الالتزام بالمعايير أو رفع كفائتها، وذلك عن طريق زيادة المبالغ الشاملة للرعاية الاجتماعية. كما تحدثت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV) عن تطبيق خطط الحماية من العنف في مقرات الإيواء وإنشاء مكاتب شكاوى مستقلة يسهل الوصول إليها. وقد قدمت وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك وكذلك المفوضة المختصة عن الاندماج والهجرة واللاجئين في تورينغن خطة للاندماج في عام 2017. ويشكل التعاون بين إجراءات الاندماج وإجراءات الوقاية من التمييز أحد الافتراضات الأساسية لهذه الخطة.[919]

الخلاصة:

"بعد جلسات الاستماع الشفهية وتحليل الرسائل يتضح ما يلي: في الإدارة العامة توجد في الوقت الحالي تطورات نموذجية وأخرى متراجعة في مجال "العنصرية والتمييز". ويتركز العمل في مجال الدوائر العليا بالولاية من خلال مكتب مكافحة التمييز والمفوضين المختصين بالاندماج وكذلك المفوضين المختصين بالمساواة. وتوجد في جميع المصالح الحكومية مكاتب لتقديم الشكاوى وفق المادة 13 من القانون العام للمساواة في التعامل (AGG).

توجد ثغرات معلوماتية في الوقت الحالي بشأن تطبيق الإجراءات – ويُعد مكتب مكافحة التمييز نموذجا لهذا. ما هي الإجراءات التي يتم تنفيذها؟ ما هو (أو ماذا كان) تأثير الإجراءات؟ في عام 2016 بلغت ميزانية الإجراءات 20 ألف يورو. أُنفق منها 12219 يورو فقط. وليس من المعروف عدد الحالات التي أشرف عليها المكتب أو قدم لها المشورة. لكن يبدو أن العدد هو بشكل عام غيضٌ

918 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 160 وما تليها.
919 السابق، ص 161.

من فيض: وقد تم الحديث خلال جلسات الاستماع عن بعض الإجراءات التي تقدم الدعم والمساعدة للمجموعات المتضررة. ولم تُذكر في بعض وزارات ولاية تورينغن والإدارات التابعة لها (مثل مؤسسة حماية الدستور) أي إجراءات داعمة، في حين لم تُذكر لدى أخرى (مثل وزارة الاندماج والعدل وحماية المستهلك في تورينغن (TMMJV)) أي إجراءات توعية. لكن هذا يجب ألا يعني عدم بذل الجهود هناك. لكن عدم الذكر يؤكد عدم وجود وزن للموضع هناك. ويوجد على ما يبدو بشكل عام في جميع وزارات ولاية تورينغن والإدارات التابعة لها هياكل للشكوى سواء كانت محددة بوضوح أم لا يمكن من خلالها الشكوى من أشكال التمييز المختلفة. كما يتم التعامل مع إجراءات التوعية بشكل مختلف – فمرة تكون مُلزمة في التأهيل المهني، ومرة تكون تطوعية في التأهيل التكميلي، ومرة تكون جزءًا من الهيل الإداري القائم.

ومن أهم الشروط المحورية لمكافحة العنصرية والتمييز بشكل ناجح في السياق المؤسسي: مناقشة موضوع العنصرية، والدور الذي تقوم به البلديات والمحليات في وضع الشروط الإطارية والعمل المُستدام والمتشابك على مستوى المحليات من أجل تشجيع الاندماج، وخلق هياكل إدارية تتوافق مع التغييرات المجتمعية وكذلك خلق ثقافة حوار مناسبة. وتتمثل أكبر العقبات في غياب عمليات الرصد الكافية عن جميع حيزات الاختصاص وعلى جميع المستويات الإدارية بشكل بعيد. وبالتالي لا يتم رصد أو تسجيل وضع الضحايا الذين يمرون بتجارب عنصرية وتمييز في السياق الإداري بشكل مُفصل. وبهذا يصبح من غير الممكن أيضًا الحكم بشكل محترف على الإجراءات التي يتم اتخاذها. وينطبق هذا على العنصرية والتمييز داخل المصالح الرسمية وكذلك في تعامل المصالح الحكومية مع المجتمع. ولا يمكن للرؤى البينية الانتقائية والسطحية للمصالح والدوائر الرسمية وغياب البيانات عن عدد حالات الضحايا التي قُدمت لهم المشورة والمنظمات الذاتية أن تكون بديلاً عن الحصر الكامل لجميع الحوادث من هذا النوع. كما أنه من غير الواضح حجم الحالات التي تحدثت عنها لجنة التحقيق البرلمانية التي تعرضت للعنصرية والتمييز.."[920]

ت. إجراءات منبثقة من سير المشاورات

"في إطار المشاورات كان هناك عدد كبير من إقتراحات الإصلاح في مجال الإدارة العامة:

أ) أظهرت عملية الاستماع ما يلي: مكتب مكافحة التمييز غير معروف بالقدر الكافي في مستشارية الدولة في تورينغن (TSK). وبالتالي هناك ضرورة إلى المزيد من العمل العام المناسب للمجموعات المُستهدفة. كما لا يحصل المعنيون والضحايا على عروض مناسبة لهم في البلديات بالمناطق ذات الطابع الريفي. وبالتالي فمن المهم نشر العروض بالقدر الكافي. وهذا يحتاج بشكل خاص إلى وجود مراكز التقاء للإبلاغ عن حالات التمييز..

920 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 161 وما تليها.

ب) وبشكل عام هناك حافز للقيام بتطوير شامل تنظيمي شامل في الإدارة العامة. ومن بين هذا التطوير نقل نماذج موجهة وفق مباديء مكافحة التمييز والعنصرية. وبالتالي يمكن تطبيق الحماية من التمييز عند توافر المعارف اللازمة عن الإمكانيات القانونية. ويتطلب هذا أن تتفاعل الإدارة مع مُتطلبات المجتمع المدني – بشكل مشابه لخطة العمل التي تقوم بها برلين لمكافحة العنصرية.

ت) وتقوم الخطة على جذب السيدات والأشخاص من ذوي الأصول المهاجرة بشكل مُوجه للعمل في الإدارة العامة. وبهذا يمكن تحقيق انفتاح ثقافي للجهاز الإداري. كما يساهم هذا في تحسين الصفة التمثيلية للأشخاص المنحدرين من أصول أجنبية. كما يساعد إدخال نظام التقدم لشغل الوظائف دون إفصاح عن هوية صاحبها إلى التركيز على القدرات عند تعيين الموظفين ومنع الاستبعاد من التعيين بالوظائف لأسباب عنصرية.

ث) يجب توفير وثائق الإدارة العامة والنماذج والمواد الإعلامية بلغة بسيطة. ومن الضروري أيضًا وجود ترجمات إلى لغات أخرى.

ج) ومن أجل دعم مجموعات المعنيين يجب منح سلطة هيكلية ثابتة، تتمثل في معرفة المعنيين لحقوقهم الخاصة. ومن المهم أيضًا التعريف بعروض المساعدة ونقاط الاتصال وكذلك تحسين ثقافة الحوار في الإدارة العامة.

ح) تحدثت الوزارات في تورينغن بشكل خاص عن برامج التأهيل المهني والتكميلي والإضافي التي تتناول مكافحة التمييز والتوعية الثقافية. وطالبت الوزارات بدعمها وجعلها إلزامية للموظفين العاملين في الإدارة العامة. ومن المهم أيضًا العروض التكميلية والمحتويات التي تتناول الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، والحماية من التمييز، وتدريبات التنوع ومكافحة العنصرية، والقدرات البينثقافية، والتعاطف، والتسامح، واحترام اختلاف الأدوار، والتسامح مع الغموض، وكذلك إجراءات تأهيل خاصة للأشخاص الذين يتعاملون كثيرًا مع اللاجئين.

خ) لتجنب التمييز الهيكلي يجب تحليل الممارسات بالمصالح الحكومية في تورينغن. بعدها يجب موائمتها مع توصيات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري (CERD) واللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI). وتوجد بالفعل في الوقت الحالي لائحة قوانين للمؤسسات واللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة في تورينغن وفق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة. كما تحتاج مثل هذه اللائحة أيضًا معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية. ومن المهم أيضًا إلغاء قواعد ومسودات القوانين القائمة على التمييز – أو يجب تغيير وموائمة القوانين التي تشكل تمييزًا على بعض المجموعات.

د) ومن أجل اتخاذ إجراءات في العنصرية والتمييز خارج الإدارة العامة يُنصح بربط منح الطلبيات والتكاليف بقبول سياسة مكافحة التمييز الألمانية. ويمكن تحقيق هذا مثلاً من خلال الاعتراف بالاحتواء والاندماج أو عبر توقيع "معاهدة التعددية" أو تطبيق نظام تقدم للوظائف قائم على عدم الإفصاح عن البيانات الشخصية.

ذ) كما يجب زيادة شهرة معاهدة التعددية والقيم المرتبطة بها. ولتحقيق هذا ينبغي على المؤسسات والشركات عمل دعاية لتوقيع وتطبيق التصورات التي تحتوي عليها المعاهدة.

ر) وينبغي أن يجب تقرير جزئي للولاية على العقبات الموجودة في الإدارة العامة والإجراءات التي يمكن اتخاذها، وذلك بشكل مُصنف حسب المجموعات..

ز) معايير مُلزمة أفضل في إيواء اللاجئين في مرافق التسجيل الإبتدائي ومراكز الإيواء الجماعية وفي الإيواء في المحليات والبلديات. ومن الضروري تغيير لائحة السكن والإيواء في تورينغن ((ThürGUSVO، خاصة فيما يتعلق بإدخال خطط للحماية من العنف ووضع معايير جودة تتمتع بالشفافية. ولا غنى عن إجراء عملية فحص ومراجعة بانتظام. كما يجب توفير أشخاص محل ثقة لتلقي الشكاوى في مقرات الإيواء يمكن للباحثين عن اللجوء وضحايا العنف التوجه إليهم.[921]

ث) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

"– كيف يمكن أن تنجح عملية التسجيل المتمايز لواقع التمييز داخل الإدارة في تورينغن؟ ما هي أشكال الخطاب المُخطط لها من أجل مد موظفي الإدارات والعاملين بالجهاز الإداري بالمعلومات الخاصة بحقوقهم وطرق تقديم الشكاوى بشكل أفضل؟

– ما هو الدور الذي يلعبه توطيد إمكانية الشكوى؟ هل يُنظر إليها ربما على أنها غير مستقلة بالقدر الكافي لكي يمكن التقدم بالشكاوى دون الخوف من تبعات الشكوى؟ هل ينبغي إنشاء مكتب لتقديم الشكاوى عبر قانون مكافحة التمييز بالولاية ((LADG؟

– كيف يمكن أن تنجح عملية زيادة حصة الأشخاص ذوي الأصول الأجنبية ومن لديهم تجارب مع العنصرية في الإدارة العامة؟ (انظر مثلاً شرطة برلين بخصوص الأصول الأجنبية، كما يجب التعرف على غير ذلك من النماذج الجيدة)

– ما هي الإجراءات القابلة للمراجعة التي يمكن القيام بها لزيادة القدرات داخل الإدارة لمكافحة العنصرية؟ كيف يمكن تقييم التعليم التكميلي مثلا؟

– كيف يمكن ضمان مراعاة القدرات البينثقافية والمقاومة للعنصرية أو القدرة على مكافحة التمييز في مجال الإدارة في تورينغن، وذلك خلاص اتخاذ القرارات بتعيين الموظفين؟

– كيف يمكن تحديداً تقييم الإجراءات في مجال مكافحة التمييز والحكم عليها؟ – كيف يمكن توطيد هذا التقييم في إطار مراعاة التأثير الشامل للإجراءات؟"[922]

<u>أسئلة موجهة إلى مستشارية الدولة في تورينغن (TSK)/مكتب التنسيق لمكافحة التمييز</u>

"– هل مستشارية الدولة في تورينغن (TSK) قادرة في إطار عملها التنسيقي على ضمان عمل داخلي وخارجي في مجال مكافحة العنصرية والتمييز بالوزارات والجهاز الإداري في تورينغن؟

921 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 163-166.
922 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 166.

كيف يمكن لمكتب التنسيق تقييم فاعلية عمله والحكم عليه بالنظر إلى معالجة الآليات المختلفة لمكافحة التمييز؟ – يشير عمل لجنة التحقيق البرلمانية إلى ما يلي: يجب تسجيل ومعالجة التمييز العنصري في تورينغن بشكل شامل ومتمايز. كيف يمكن التأكد من قدرة مكتب مكافحة التمييز على استنفاذ الموارد الممنوحة له مُستقبلاً بشكل كامل؟

– ما هي الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يقوم بها مكتب مكافحة التمييز للحد من التمييز العنصري في تورينغن؟

– ما هي احتياجات مكتب مكافحة التمييز من أجل توطيد عمله بشكل مُستدام؟

كيف يمكن تحسين العمل التنسيقي لمكتب مكافحة التمييز من أجل مكافحة التمييز في وبين الوزارات في تورينغن؟"[923]

[923] اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 167.

عن الجزء 5 B. II. مجالات عمل إضافية

تمهيد

"في هذا التجزء من التقرير المرحل سيتم تناول المزيد من مجالات العمل التي لم يتم أو نوقشت بشكل جزئي فقط من لجنة التحقيق. لهذا لن يتم تناول الموضوعات المذكورة هنا بالتفصيل.

كما توجد مجالات لا يمكن ضمها إلى أي من النقاط الأخرى 4 – (B.II.1). وكانت هذه النقاط تشكل أهمية أثناء جلسات الاستماع وبالتالي لم يكن من المقبول تجاهلها. فضلاً عن ذلك ينبغي الآن ذكر الإجراءات العامة ومتداخلة الموضوعات.[924]

5.1. الإعلام والفضاء العام

(أ) شرح المشكلة

"تؤثر المواقف العنصرية والعنف النفسي والجسدي على الفضاء العام بشكل مختلف. فالتمثيل العنصري الذي يقوم على تحقير الآخر يظهر في المظاهرات والمنشورات واللوحات الإعلانية وفي الإنترنت والقاعات وكذلك في وسائل المواصلات المحلية وفي المحيط الاجتماعي (الجيران، تسوق السلع والخدمات، استديوهات اللياقة البدنية، الديسكو، الخ)؛ فهنا تظهر مواقف عنصرية وتحدث اعتداءات وهجمات ذات طابع عنصري. وقد قال العديد من من تم الاستماع إليهم: زاد التمثيل العنصري والقائم على التمييز في وسائل الإعلام؛ حيث توجد مواقف عنصرية متزايدة في الحياة اليومية؛ وتزيد أعداد العداوة في المحيط العام. ومن بين هذا هي الغوغائية التي تحدث في قطارات الترام أو في الشارع عندما يتحدث بعض الناس بلغة أخرى غير اللغة الألمانية. ومن بين هذا العنف الجسدي المكشوف والاعتداءات على البيوت السكنية والمراكز الدينية الخ" [925]

"تلعب النقاشات الإعلامية دوراً محورياً في انتشار المواقف والقناعات القائمة على أحكام مُسبقة بحق مجموعات معينة. وقد توصلت دراسة جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا إلى النتيجة التالية: تعود بعض المواقف الرافضة وانتشارها في تورينغن إلى طريقة استيعاب بعض محتويات الخطاب القومي والسياسي والإعلامي. ووفقاً للدراسة فإن الخطاب الإعلامي مرتبط بصور سلبية. وهذا ما أكده أيضًا باحثون وضحايا.[926]

"تترسخ الصور السلبية المنقولة إعلامياً ومعايير التبرير في وسط المجتمع. وأشار من جرى الاستماع إليهم في هذا السياق إلى انتشار القناعات العنصرية وقناعات التمييز التي يمكن أن تعود أيضًا إلى الخطاب والعرض الإعلامي للأقليات وتؤدي إلى أحد أشكال

924 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 168.
925 السابق، ص 170 وما تليها.
926 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 171 وما تليها.

العنصرية المقبولة من المجتمع في الحياة اليومية. وينقل هذا لدى الضحايا فقدان الشعور بالأمان وفقدان الثقة في المجتمع".[927]

(ب) حالة الوضع / نماذج من الواقع

"تناولت أمانة اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب بالمجلس الأوروبي (ECRI) خيارات العمل التي تمتلكها تورينغن لمواجهة خطاب الكراهية. وقد أشارت الخبيرة السيدة د. شيلنبيرج إلى المسؤولية المشتركة للإعلام في الخطاب العنصري؛ وقالت إنه من الضروري مراجعة طريقة العمل الصحفية.

وقد شرحت المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) خيارات العمل. وحسب رأي المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) لا يلعب التعامل مع العنصرية والتمييز داخل المؤسسة "دوراً سائداً" – على خلاف التعامل مع المحتويات المعنية بالمواد الإعلامية الإلكترونية. وفي عام 2017 كانت هناك حاجة لسبب معاصر لتحليل محاور عن "المحتويات المعادية للاجئين والأجانب في الإنترنت" بالتعاون مع مؤسسات إعلامية إقليمية أخرى بالولاية. وقد ثبت وجود أكثر من 100 من الإعلانات المحلية والإقليمية في تورينغن "تحتوي بشكل محتمل على محتويات يمينية متطرفة". وفي بعض الحالات تم توثيق حالات اشتباه لمحتويات غير مسموع بها وتعرض الشباب للخطر وتعيق النمو. وقد أرسلت المحتويات الجنائية إلى النيابات المختصة وفتحت لجنة الحماية الإعلامية للشباب (KJM) تحقيقا في الأمر. وكان تحليل صفحات الإنترنت منهجا مثمراً. لكن حرية التعبير المسموح بها قانونا بشكل ضمني تسمح وفقاً للتجربة بالكثير من الآراء؛ كما أن الكثير من المخالفات القانونية لا يُعرف الشخص مصدرها بشكل واضح".[928]

"وترى المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) أن أحد واجباتها الرئيسية يتمثل في منح المعلومات وتوعية مقدمي الخدمات الإعلامية والرأي العام. كما تضغط المؤسسة من أجل تناول موضوعات مثل العرقية والهجرة والأقليات الاجتماعية في التقارير الإخبارية بشكل أكبر. ويجب عدم عرض الناس ذوي الأصول الأجنبية والأقليات العرقية بشكل تخطيطي. ولن يتم هذا إلا في حال السماح بمراجعة محتويات محددة. فالخلل الهيكلي في البرامج و"النظريات الإجمالية" لا يمكن عادة معاقبتها. وترى المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) بشكل خاص في القوانين المتوفرة إمكانيات لمواجهة المحتويات الإعلامية العنصرية والتي تدعو للتمييز – لكن هذا لا يشمل سوى الراديو والتلفزيون. ويحتوي الإنترنت بشكل خاص على صعوبات عملية (وجود الدليل، التنبوء). لكن المؤسسة تتعاون بالرغم من ذلك مع مؤسسات إعلامية – في مجال المعلومات والوقاية والتوعية. ومن الواجبات المحورية الأخرى حسب رأي المؤسسة هو "الرقابة الكلاسيكية" والتأهيل

927 السابق ص 172.
928 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 173 وما تليها.

المستمر بانتظام لمقدمي الخدمات الإعلامية وإتاحة التعليم الإعلامي لجميع الأجيال في مجال العنصرية والتمييز. وهي تعتمد في هذا على تأمين مصادرها المالية. وتواجه المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) المحتويات الإعلامية القائمة على التمييز بسبب التوجه الجنسي أو الأصل الاجتماعي أو الانتماء العرقي أو السمات الجسدية. لكن هذا لا ينطبق إلا على العروض المفردة؛ فلم يكن كامل المحتوى يوماً موضوع الإجراءات. ولهذا السبب تتخذ المؤسسة الإعلامية في تورينغن (TLM) إجراءات بغرض تقديم المعلومات والتوعية وقائمة على الخطاب الإعلامي. ويجب أن يتناول الأمر خلق المعرفة والاطلاع. ومن بين هذا تقديم عروض محتويات معلوماتية لأعضاء هيئة التدريس والوالدين والشباب. لكن العرض تناول حتى الآن التطرف اليميني بشكل أكبر ولم يلمس موضوع العنصرية إلا بشكل محدود.[929]"

يتناول الفصل التالي الإجراءات التي ذكرت حتى الآن في إطار الجلسات التي عقدها المتخصصون (الخبراء ومجموعات المعنيين) وتستحق النقاش خلال العمل القادم للجنة.

(ت) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

1. مراعاة الإلزام بالتدخل: يجب مواجهة التصريحات العنصرية في السياق السياسي والحياة العامة بشكل مستمر وحازم ومعاقبة مرتكبيها بحزم.

2. ينبغي تحسين وعي الصحفيات والصحفيين من خلال دورات تعليمية تكميلية في التعامل مع ضحايا العنصرية والتمييز. كما ينبغي مواصلة تطوير قواعد السلوك لمواجهة خطاب الكراهية والعمل على أن يحظي بالقبول لدى المجموعات المهنية والمنظمات الإعلامية.

3. هناك حاجة لدعم قدرات التلاميذ والشباب والتربويين في التعامل مع العنصرية والتمييز في الفضاء الرقمي.

4. يجب تطوير آليات لتوعية الرأي العام ووضع استراتيجيات للتعامل مع قضية العنصرية في الإنترنت وتحديثها بشكل منتظم.

5. هناك رغبة في إدخال التعليم الإعلامي بشكل أكثر كثافة. ومن الأمثلة الجيدة لهذا هو المركز الإقليمي للتعليم السياسي في ولاية شمال الراين ويستفاليا. فهناك يوجد مكتب التنسيق الإقليمي لمكافحة التطرف اليميني. الذي قام بتطوير "خطة تعامل متكاملة لمكافحة التطرف اليميني".[930] كما يمكن النظر هنا إلى هيئة الاستعلامات لمكافحة التطرف في بافاريا (BIGE) كنموذج جيد. فبالتعاون مع الهيئة المركزية للعمل في مجال التعليم السياسي بولاية بافاريا أطلقت هيئة الاستعلامات لمكافحة التطرف في بافاريا (BIGE) في سبتمبر 2009 منصة الإنترنت www.bayern-gegen-rechtsextremismus.bayern.de. وتقدم هذه المنصة

929 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 174 وما تليها.
930 قارن التقرير المرحلي الذي أقرته بالإجماع لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم ص 176.

معلومات تفصيلية متخصصة حول موضوع التطرف اليميني. والمجال الرئيسي للمنصة هي صور إقليمية حديثة عن الأوضاع في جميع البلديات في ولاية بافاريا تحتوي على معلومات تفصيلية عن هياكل التطرف اليميني والإمكانيات الشخصية لديها والنشاطات التي تقوم بها والجرائم التي يرتكبها المتطرفون اليمينيون. ومنذ أغسطس 2011 تشغل هيئة الاستعلامات لمكافحة التطرف في بافاريا (BIGE) بالتعاون مع الهيئة المركزية للعمل في مجال التعليم السياسي بولاية بافاريا منصة الإنترنت:

www.bayern-gegenlinksextremismus.bayern.de.[931]

6. "كما يجب توفير عروض المعلومات عن الوضع القانوني وعروض المساعدة لضحايا خطاب الكراهية، وذلك بلغة سهلة ومفهومة. وينطبق الأمر ذاته على إجراءات المعلومات والتاهيل التكميلي الذي له علاقة بثقافة النقاش الرقمي الديمقراطي والبحث عن المصادر والاستخدام العملي للمعلومات.."[932]

(ث) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

1. ينبغي على هيئة التحقيق البرلمانية الاستماع في مجال الإعلام إلى ضحايا العنصرية والتمييز من أجل فهم تجاربهم مع مع التناول الإعلامي المعتاد وتناول وسائل التواصل الاجتماعي لهذه المشكلة. ويشتمل هذا على مجموعات ميديا ووتش [Media-Watch]، وهم عبارة عن باحثين ودارسين في مجال الحضارات كانوا هم أنفسهم من ضحايا العنصرية والتمييز.

2. كما ينبغي سؤال الصحفيين والاتحادات المهنية لمعرفة طريقة تحسين التأهيل المهني والتكميلي بشأن موضوع العنصرية والتمييز.

3. ينبغي الاستماع إلى الاتحادات المهنية للصحفيين من أجل الاطلاع على أنظمة الشكوى الموجودة وتقديم أفكار ومقترحات تمكن من تحسين الوضع القائم. ومن بين هذا معرفة العقبات التي (يمكن أن) تحدث بشكل منهجي المترتبة على الشكاوى.[933]

5.2. المجتمع المدني

(أ) شرح المشكلة

931 قارن الرسالة رقم 1789/6، ص 3.
932 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 177.
933 قارن التقرير المرحلي الذي أقرته بالإجماع لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم ص 178.

"أكد مركز الاختصاص للتطرف اليميني (KomRex) في رسالته: ويواجه المجتمع المدني الديمقراطي تحديات تتمثل في آليات الاحتقار والإقصاء بسبب التمييز.."[934] ويمثل استمرار انتشار الأحكام المُسبقة والمواقف الرافضة للأقليات العرقية والثقافية في أوساط المواطنين في تورينغن تحدياً خاصًا للثقافة السياسية والمجتمع المدني الديمقراطي في الولاية. فهذه القناعات الموجودة في "الوسط" الاجتماعي تخلق مناخاً معادياً للأجانب والمهاجرين – خاصة في السياقات ذات الطابع المحلي الخاص. لهذا يجب البحث في أسرع وقت ممكن عن أسباب هذه الظاهرة من خلال إجراءات الوقاية والتدخل لدعم الثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني وكذلك لمكافحة عداء الأجانب والعنصرية والتطرف. ويجب التركيز هنا بشكل خاص على العوامل النفسية الاجتماعية والثقافية – على سبيل المثال من خلال منح الفرصة لعمليات التواصل بين الثقافات والأديان بشكل إيجابي ملموس وزيادة تقدير التنوع العرقي.[935]

(ب)حالة الوضع / نماذج من الواقع

"وقد تحدث رئيس مجلس البلديات بالمدينة السيد شتول عن الإجراءات الوقائية. فعلي المستوى المحلي تم إنشاء شبكة من البرامج مثل "دعم التسامح – تقوية القدرات"، و "التعددية ذات أثر جيد. شباب من أجل التعددية والتسامح والديمقراطية"، و " بكفاءة من أجل الديمقراطية – شبكات الاستشارة لمكافحة التطرف اليميني". برنامج "نعيش الديمقراطية. نعمل بإيجابية ضد التطرف اليميني والعنف وبُغْضُ الجِنْسِ البَشَرِيّ" جاري تنفيذه حاليا وعمل شبكة محلية منه. ويحصل البرنامج الوطني "شتول تعترف بالألوان" [المقصود: التعددية – ملاحظة المترجمة] على دعم مالي.

وأفاد المركز الإقليمي للتعليم السياسي في تورينغن بما يلي: وتعتني الكثير من الفاعاليات بها بموضوعات العنصرية والتمييز وبُغْضُ الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي. وتكون المشاركة في هذه الفعاليات عادة جيدة للغاية. وقد تحدث مشاركون ومشاركات في إطار الفعاليات كثيرا عن مواقف من التمييز والاستخفاف. وهذا أمر جدير بالملاحظة، لأن الحديث في المجال العام عن خبرات وتجارب التمييز يتطلب شجاعة من نوع خاص. لهذا يُعتقد أن العدد الحقيقي لحالات التمييز بين المشاركين هي أكبر من هذا بكثير. وقد اشتكى المركز الوطني في تورينغن من عدم وجود منظمة مجتمع مدني قوية للمهاجرين.

وهناك شرط سياقي مهم وهو: عدد المنظمات ذات التنظيم الذاتي لضحايا العنصرية قليلة نسبياً في ولاية تورينغن. وفي أعوام 2016 و 2017 و 2018 كانت هناك فعاليات تبادل وتواصل، قام بها مكتب التنسيق الشرفي لدى مفوضة الهجرة والاندماج واللاجئين.

934 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 178.
935 قارن الرسالة رقم 1267/6، ص 6.

وكانت فعاليات التبادل والتواصل تهدف بشكل جزئي إلى دعم ومساعدة هياكل المجتمع المدني."[936]

نتناول فيما يلي الإجراءات التي ذكرت حتى الآن في إطار الجلسات التي عقدها المتخصصون (الخبراء ومجموعات المعنيين) وتستحق من وجهة نظرنا النقاش خلال العمل القادم للجنة.

(ت) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

1. ينبغي دعم المجتمع المدني الديمقراطي وثقافة الحوار بأكملها، خاصة ما يتعلق بمبدأ المساواة، وذلك على سبيل المثال عن طريق برامج دعم تعمل بشكل أساسي في مكافحة العنصرية والتطرف (التطرف اليميني واليساري والتطرف الإسلامي).

2. ويمكن أيضًا عمل برنامج تأهيل لمكافحة بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي وذلك من خلال برامج تأهيل تكميلية عن العنصرية والجنسانية والتطرف وغيرها من أشكال بُغْض الجِنْسِ البَشَرِيّ الجماعي.

3. كما أن هناك حاجة إلى إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة التمييز يسهل الوصول إليها وتكون ملائمة لحاجات الفئات المُستهدفة تعمل بشكل وثيق وفق حاجات مجموعات المعنيين وتكون في شكل هيئة مراجعة وشكوى وتقدم الاستشارة للمتضررين من العنصرية والتمييز وتقوم كذلك بالتوعية من خلال عروض تعليمية وحملات لمكافحة التمييز. ومن المهم كذلك توفير عروض استشارة مستقلة ومهنية يسهل الوصول إليها حتى في المناطق ذات الطابع الريفي. وهنا ينبغي دعم زيادة عروض المساعدة وخلق مراكز استشارة يمكن التوجه إليها. وقد سلمت رابطة مكافحة التمييز توصيات شاملة لنظام عمل ممكن في ولاية تورينغن من أجل تنفيذ الاستشارة التي تتمتع بالكفاءة في مجال مكافحة التمييز وينبغي أخذها بعين الاعتبار. وينطبق الأمر نفسه على توصيات اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب (ECRI).[937]

5.3. العمل والسكن

(أ) شرح المشكلة

936 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 179 وما تليها.
937 قارن التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 18 وما يليها.

"أشار الخبير السيد أيكنس إلى ما يلي: غالبًا يتم إقصاء الأشخاص ضحايا العنصرية من مجالات جوهرية في المجتمع بشكل منهجي – وذلك بالرغم من الالتزام الرسمي للدولة باحترام حقوق الإنسان الاجتماعية وحمايتهم من اعتداءات الغير وتحقيق هذا الالتزام."[938]:

"والوضع مشابه في سوق العمل والتدريب المهني، بالرغم من قلة العمالة المتخصصة والتغيرات الديموغرافية. لكن هناك فروق واضحة بين المجموعات المختلفة: الأسيويون والأشخاص القادمون من دول أوروبية أخرى لديهم فرص مشابهة في عملية التقدم للعمل وغيره بالفرص التي يحصل عليها الألمان البيض. أما السود والمسلمون فيجب عليهم التقدم لعدد مرات أكبر بكثير من أجل الحصول على مقابلة بغرض التوظيف. وقالت الخبيرة السيدة جوليك مشيرة إلى سوق التأهيل المهني والسكن: الشباب الذين يحملون أسماء تبدو من أصول مهاجرة لديهم فرص أسوأ في الحصول على دعوة أصلا من أجل مقابلة بغرض التوظيف.[939]"

"أوصت شؤون الطلبة بالنظر إلى وضع الدارسين القادمين من دول خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية. فبسبب الوضع القانوني يعانون وضعاً أسوأ من غيرهم من الدارسين: فبداية من 120 يوم عمل كامل أو 240 نصف يوم عمل يجب الحصول على موافقة من وكالة العمل ومصلحة شؤون الأجانب من أجل السماح بالعمل. ويؤدي هذا إلى أن الدراسين الأجانب يعانون عادة من صعوبات بشكل أكبر أو ربما من عدم القدرة أصلا على تمويل دراستهم من خلال عملهم الخاص، وذلك لأن الدارسين سيكونون أكثر جاذبية لأرباب العمل لولا هذه القيود." [940]

(ب)حالة الوضع / نماذج من الواقع

"الحق في العمل هو جزء من حقوق الإنسان الاجتماعية المُلزمة، والمذكورة في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الميثاق الاجتماعي للأمم المتحدة) والقانون الدولي. ومن هذه الحقوق الحق في مستوى معيشة مقبول (الغذاء والكساء والسكن) أو الحق في أقصى قدر ممكن من الصحة العضوية والعقلية. لكن المطالب تبتعد عن الواقع الفردي لحقوق الإنسان. ويمكن الطعن على الانتهاكات أمام المحكمة.[941]"

"ويهدف البرنامج الإقليمي "توظيف عام مدعوم" إلى مواجهة الإقصاء الاجتماعي للعاطلين عن العمل لفترة طويلة. مكافحة العنصرية والتمييز من الأهداف المحورية التي نص عليها الصندوق الاجتماعي الأوربي ((ESF؛ حيث تنص معايير الدعم بالصندوق على "مكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو المنشأ أو الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد أو لوجود إعاقة أو بسبب العمر أو التوجه

938 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 182.
939 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 183.
940 السابق ص 184.
941 السابق ص 185.

الجنسي." وتطبق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن (TMASGFF) هذه المعايير نحو المُعرضين المحتملين للضرر (العاطلون عن العمل لفترة طويلة، المعيلون وحدهم، المنحدرون من أصول أجنبية)، وذلك عبر جمعية دعم العمل والاقتصاد بولاية تورينغن ذات المسؤولية المحدودة (GFAW)."[942]

"وتدعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن مشروع "التنقل العادل". والمشروع موجه بشكل خاص إلى العاملين القادمين من دول الاتحاد الأوروبي الخارجية. والهدف من المشروع هو منع الاستغلال في العمل.

وقد تم التركيز في الاتفاقات بشأن تحديد الأهداف بين مكتب العمل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة في تورينغن من ناحية والهيئات الوسيطة المصرح بها من ناحية أخرى على دعم المجموعات المُستهدفة المُعرضة للضرر. وقالت الوزارة بأنها ليست على علم بحالات حدثت بها العنصرية والتمييز."[943]

نتناول فيما يلي الإجراءات التي ذكرت حتى الآن في إطار الجلسات التي عقدها المتخصصون (الخبراء ومجموعات المعنيين) وتستحق من وجهة نظرنا النقاش خلال العمل القادم للجنة.

(ت) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

1. ينبغي دعم المساكن الاجتماعية بشكل يفوق موارد الدعم الموجودة في الوقت الحالي.

2. ينبغي توزيع اللاجئين وفق الموارد المحلية المتوفرة مثل العمل والفرص ومحل السكن، وليس وفق حصص جامدة.

3. يجب العمل بشكل أفضل على حماية السيدات من العنف في مقرات السكن الجماعية.

4. كما ينبغي تحسين الظروف في مقرات السكن الجماعية. ويجب ضمان الالتزام بالحد الأدنى من المعايير.

5. ينبغي توفير أماكن سكنية كافية للدارسين الأجانب.[944]

(ث) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

942 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 185.
943 السابق ص 186.
944 قارن التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 186 وما تليها.

من المطلوب في هذا المجال الاستماع إلى المزيد من المتخصصين والمعنيين والاتحادات والمؤسسات (مثل مكتب شؤون الطلبة في تورينغن) واتخاذ إجراءات تمكن الجميع من أسلوب حياة قادرًا فيه على المشاركة الاجتماعية غير المعزولة وبالطريقة التي يقررها بنفسه.

5.4. الصحة

(أ) شرح المشكلة

"الجزء الأكبر من البحث التجريبي الذي يتناول العلاقة بين التمييز والصحة العضوية مصدره الولايات المتحدة الأمريكية. وتستند أغلب الدراسات بالتمييز العرقي للأمريكيين من أصول إفريقية. وقد أثبتت الدراسات الإبستولوجية عن الصحة وجود مستوى صحي متدنٍ غالبا مقارنة بالفئات المقابلة من الأمريكيين ذوي البشرة البيضاء. ويمكن أن يؤدي تأثير التمييز العرقي إلى أمراض مختلفة. وفي بعض الحالات لا يمكن الشعور بالآثار العضوية إلا بعد فترة طويلة. وفي حالات أخرى تحتاج الاستجابة العضوية إلى وقت ما لتكوين الصورة المرضية (مثل أمراض القلب، الوزن الزائد، مرض السكري). وفي حالات أخرى يمكن قياس الاستجابة فوراً (مثل ارتفاع ضغط الدم). وفي جزء كبير من الفحوصات ثبت وجود علاقة متعددة الأوجه بين التمييز العرقي الذي تحدث الناس بأنفسهم عنه وبين المشاكل الصحية، مثل وجود عمليات تأثير غير مستقيمة أو أن هذا يصيب مجموعات محددة فقط بشكل خاص. وفي النهاية يشير عدد كبير من نتائج الفحص إلى ما يلي: تنتهي تجارب التمييز بمخاطر صحية أكبر بشكل مستمر، وذلك كأمراض القلب والمفاصل. وبالتالي يؤدي إلى زيادة خطر الوفاة.[945]"

"كما ثبت بشكل متكرر أن المشاكل والأمراض النفسية الشديدة قد تكون نتيجة التمييز. وتتناول الدراسات بشكل خاص التشخيص السريري للاكتئاب واضطرابات القلق والقيود والأوهام وغيرها من الاضطرابات النفسية. كما تتناول دراسات أخرى عمليات التقييم الفردي للحالة الصحية الخاصة، مثل الشعور الذاتي بالراحة (well–being) والسعادة (happiness) وكذلك الرضا عن الحياة والشعور بالقيمة الذاتية أو وجود مشاعر الغضب والغيظ. وبشكل إجمالي هناك علاقة في الدراسات التي تحدث فيها أصحابها عن مرورهم بتجارب التمييز وبين وجود نسب صحية ونفسية سيئة لدى الضحايا. كما اتفقت الدراسات في علم الأوبئة على وجود علاقة على سبيل المثال بين التمييز ذي الحافز العنصري وبين الأمراض

945 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 188.

النفسية الموجودة، والمشاكل الصحية العقلية وكذلك مشاكل وأعراض مثل الخوف والتوتر والعدوانية. وتدعم البيانات المؤكدة العلاقة المفترضة بين التمييز والاضطراب السلبي، بما في ذلك الشعور بالخوف والحزن.[946]"

"وقد شوهد في العلاقة بين التمييز المحسوس والمؤشرات الصحية عمليات قياس للصحة النفسية غالبًا باعتبارها آليات وسيطة لمرحلة المرض العضوي. وبالتالي فقد ذكرت أبحاث التوتر وجود مؤشرات على: يمكن أن تشير مؤشرات التوتر إلى وجود مرض عضوي ناجم عن الظروف النفسية السلبية. ويمكن أن تؤثر هذه بدورها على العمليات البيولوجية أو النماذج السلوكية، والتي تؤثر بالتالي على مخاطر الإصابة بمرض عضوي. كما يزيد التمييز المحسوس من التأثيرات السلبية لعوامل التوتر الأخرى. فالتمييز والقلق الذي تحدث عنه الضحايا وكذلك الغضب من التواصل بين عرقيات مختلفة كانت عوامل تشير إلى مؤشرات سلبية مختلفة للصحة النفسية، كما هو الحال مع الشباب الأمريكيين من أصول إفريقية. ومن بين هذا أعراض الاكتئاب واعتزاز أقل بالذات والتوتر والخوف ومشاعر الإحباط ودرجة رضا أقل عن الحياة. كما أن السلوك المحفوف بالمخاطر لدى الشباب والجريمة وتدني النتائج المدرسية من علامات التمييز الذي يشعر به الضحايا..[947]"

"ويمكن أن يتسبب التمييز أو التعرض للأحكام المُسبقة في حدوث توتر نفسي بشكل غير مباشر. فتجارب عدم المساواة الاجتماعية تزداد من خلال الشعور بالانتماء لأقلية عرقية. وتشكل مثل هذه التجارب تهديداً كبيراً للإصابة بأمراض نفسية. لكن تجارب التعرض للتمييز ليست بالطبع هي السبب الوحيد في هذا، لكنها تشير في النهاية إلى تأثيرات غير مباشرة للعرق والتمييز الاجتماعي. وهنا ظاهرة أخرى يُطلق عليها التمييز الاستقبالي لدى الأقليات الموصومة عرقياً. ويمكن أن يؤدي التحقير المستمر والتمييز تجاه الآخرين إلى قبول الرسائل السلبية بشأن القدرات والقيم الذاتية. ويتجلى هذا بعدها في شكل تحقير للذات ولوم النفس ورفض الثقافة الخاصة. ويترافق الشعور الداخلي بالتمييز باليأس والشعور بالعجز والإحباط وتصرفات صحية خطيرة. وبشكل إجمالي يقل مستوى الكفاءة النفسية – ويظهر هذا على المدى البعيد في شكل قلة الاعتزاز بالنفس وسوء العلاقة مع الآخرين من نفس المجموعة وظهور أعراض الإحباط والعدوانية وتعاطي الكحوليات والسلوك الإجرامي..[948]"

"الهجرة يمكن بدورها أن تُفهم في السياق التوتري النظري باعتبارها حدثاً يؤثر على الحياة بشكل نقدي. ويمكن أن تؤثر بالسلب على القدرات المُكتسبة على التكيف واستراتيجيات المقاومة وحل المشاكل. وبالتالي فإن الأضرار التي تلحق بالصحة الجسدية والنفسية هي

946 السابق، ص 188 وما تليها.
947 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 189.
948 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 189 وما تليها.

أحد موضوعاتأبحاث الهجرة. ويعاني الكثيرون من المهاجرين من تمييز مباشر وغير مباشر. ويؤثر هذا بشكل مباشر وغير مباشر على الصحة النفسية. ومن الأمراض النفسية المرتبطة غالباً بالهجرة هي الاكتئاب واضطراب إجهاد ما بعد الصدمة والاضطرابات النفسية. الهجرة هي مرحلة جوهرية وتزداد أوجه التعدد فيها في سياق التمييز. ويخضع هذا بدوره إلى عوامل تأثير كثيرة ويمكن أن يُعاش بشكل فردي مختلف، حيث أن مجموعة المهاجرين هي مجموعة غير موحدة تماماً، فهي تختلف بشدة عن بعضها البعض في دوافع الهجرة وفي القدرات المتوفرة وفي التوقعات والآمال. ويصعب هذا من الآراء العامة عن التبعات الصحية للهجرة. لهذا فمن الضروري بحث مجموعات المهاجرين بشكل فردي ومشاهدة تجارب التمييز بشكل متمايز. كما لا يجوز مساواة تجارب التمييز بشكل عام بالأعباء النفسية.[949]"

"كما يجب التفكير في التبعات غير المباشرة للتمييز. ويمكن على سبيل المثال ذكر ظروف عمل المهاجرين الصعبة. فهم يعملون غالبا بشكل مجهد بدنيا وذوي مؤهلات أقل. ويمكن أن يساعد هذا الحوادث والإصابات والفقر. وينطبق الأمر نفسه على التمييز عند الالتحاق بسوق العمل والوظائف ذات المؤهلات. فالوضع الوظيفي المتدني، والضغط في العمل، والبطالة المقنعة أو البطالة عن العمل هي أمور لها علاقة بالصحة النفسية والشعور بالراحة. بالمقابل فإن الوظيفة الجذابة مرتبطة بالنشاط والقوة الشرائية وتنظم الوقت وتساعد في خلق ارتباطات اجتماعية مهمة وتساعد المهاجرين على الشعور بقيمة الذات بشكل أفضل وتحسين الانتماء لديهم بشكل إيجابي. كما أن التمييز بحق المهاجرين يرتبط غالباً بالوضع الاجتماعي والمالي. ويرافق هذا تعليم مدرسي متدنٍ. وفي الظروف الحياتية الاقتصادية الصعبة تزيد المخاطر الصحية. كما يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمراً صعباً بأن يقوم الأطباء على سبيل المثال بعدم منح المعلومات وتقديم الخدمات الطبية عمداً."[950]

"كما يُلاحظ بالإجماع إلى حد كبير: يمكن أن تؤدي تجارب التمييز إلى الإضرار بصحة الناس بطرق وأشكال مختلفة. وربما تظهر هذه التأثيرات على الصحة النفسية أكبر من ظهورها على الصحة العضوية. وربما يكون السبب في هذا هو أن التمييز ليس له إلا تأثير متأخر على الصحة العضوية يحدث عن طريق التعرض للتوتر والتأثيرات النفسية السلبية.[951] وعلى كل حال يمكن الانطلاق مما يلي: علاقة التمييز بالصحة تتأثر بعوامل إضافية عديدة. ويرتبط حجم التأثيرات المباشرة من ناحية بتكرار ومدة ونوع المشاكل الصحية (مثل كونه حادا أو مزمنا)؛ ومن ناحية أخرى يرتبط بالعديد من العوامل الفردية الأخرى مثل القدرات الفردية واستراتيجيات المقاومة لكل شخص على حدة. وبعض العوامل تخفف من

949 السابق، ص 190.
950 السابق، ص 190وما تليها..
951 باراديس، ي. (2006): الانتماء العرقي والصحة. مراجعة منهجية للبحث التجريبي على العنصرية المبلغ عنها ذاتيًا والصحة. مجلة دولية عن الأوبئة، العدد 35 ص 888-90.

التأثيرات السلبية للتمييز الذي تحدث عنه الإنسان بنفسه بالنسبة لأعراض الإحباط والتوتر النفسي والوضع الصحي الفردي. ولتحقيق هذا يلزم وجود هوية عرقية قوية والمشاركة في الفعاليات الأصيلة والروحانية والدعم الديني والدعم الاجتماعي وبعض الصفات الشخصية مثل القدرة على الصمود. أما الأحداث المليئة بالتوتر وسوء استغلال القدرات الذاتية فهي عوامل تؤثر بالسلب على الصحة النفسية والرضا عن الحياة وتتسبب في الخوف والإحباط. كما تعد العوامل الاجتماعية الديموغرافية مثل الجنس والعمر ومحل السكن وحالة السكن من المؤثرات الإضافية. ومن المهم وجود بيانات عائلية وسكانية خلال فحص ظواهر التمييز لدى صغار الشباب. حيث يمكن هذا من الحصول على صورة متغايرة عن الفئات المحتملة المهددة من الناس. ويمكن أن يساعد هذا في البحث المستقبلي للأضرار النفسية والعضوية في هذا المجال، كما يعطي مؤشرات عن إمكانيات الوقاية والتدخل."[952]

"كما أن تجاوز ما حدث والتعامل معه يؤثر على الصحة النفسية والعضوية. ويبدأ هذا بطريقة تقييم الأحداث الذي مر بها الشخص ووتقديره لقدراته الذاتية على تجاوزها. ويمكن أن تتنوع محاولات الضحايا للتغلب على المشكلة بشكل مختلف تماماً؛ فبعض الناس يبحثون بشكل فاعل عن دعم اجتماعي، في حين أن آخرين يختارون المواجهة المباشرة مع مرتكبي جرائم التمييز من أجل تحسين الوضع لديهم. بينما يحاول آخرون الغلب على ما يحدث بشكل داخلي وعاطفي.

وهناك عوامل كثيرة تحدد مدى نجاح طرق الدفاع والاستراتيجيات المتبعة لتجاوز الأشكال المختلفة من التمييز. والأمر الحاسم في هذا يعود لسمات الموقف الفعلي والسياق الثقافي. وبالتالي يتم الانطلاق من التالي: في بعض الثقافات الفردية (الأمريكية، الأوروبية) تنجح استراتيجيات تجاوز الأزمة الإيجابية بشكل أكبر. أما في الثقافات الجماعية (مثل اليابان) فإن فرص نجاح الاستراتيجيات السلبية أكبر. وبشكل إجمالي تكتسب طرق المقاومة أهمية محورية داخل العلاقة بين التمييز والصحة. فردود الفعل الإيجابية على التمييز يمكن أن تقلل من أعراض الاكتئاب الناجمة عن التمييز الذي تحدث عنه الإنسان بذاته، وذلك عن طريق الحصول مثلاً على مساعدة اجتماعية. ويمكن أن تدعم المساعدة الاجتماعية الجيدة والمشاعر الاجتماعية للتحكم في الموقف القدرة على التغلب على الموقف."[953]

"ويجب الانتباه خلال معرفة تأثيرات تجارب التمييز على الصحة النفسية والعضوية إلى العوامل السببية المتنوعة. كما يجب أخذ الأبعاد المنهجية البحثية في الحالات المذكورة بعين الاعتبار (قياس التمييز، المعلومات الذاتية، التحليل لفترة طويلة، دراسة عن أمريكيين من أصول إفريقية غالبا الخ). وحتى إن كان من الصعب تعميم النتائج إلا أنه من المؤكد: يمكن أن

952 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 191.
953 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 192.

يتسبب التمييز الاجتماعي في حدوث تبعات صحية فردية كبيرة والإضرار بصحة الأشخاص والمجموعات الضحايا. كما يشير التمييز الاجتماعي إلى تأثيرات اجتماعية خطيرة. وتندرج المشاكل الصحية العضوية والنفسية المذكورة هنا بشكل خاص في قسم الأمراض والمتاعب المزمنة. ويحتاج معالجتها غالبًا إلى مدة طويلة وتكاليف باهظة. وبالتالي قد يؤثر التمييز بدرجة أقل في المجتمع بشكل ملموس على التكاليف الصحية – وهذا يصب في مصلحة غير المُعرضين للتمييز أيضًا (بصرف النظر عن الأبعاد القانونية والأخلاقية).[954]"

(ب) حالة الوضع / نماذج من الواقع

"وبشكل إجمالي هناك فقر شديد في التقارير الطبية التي تتناول المشاكل الصحية للفئات المعرضة للتمييز في تورينغن. بالرغم من ذلك يمكن الانطلاق مما يلي: النتائج الدولية التي تربط بين تجارب التمييز والمتاعب الصحية قابلة للمقارنة. ونظرًا لوجود مؤشرات واضحة لأعراض التمييز في تورينغن فإنه يمكن الانطلاق من وجود تبعات صحية على الأشخاص المُعرضين للتمييز.

"وفي إطار جلسات الاستشارة والاستماع داخل لجنة التحقيق البرلمانية لم يتم تناول موضوع الصحة إلا بشكل ثانوي. في بيان جمعية Refugio في تورينغن ج.م. تمت الإشارة إلى التبعات الصحية الناجمة عن تعرض المهاجرين للتمييز في الحياة اليومية."[955]

"من الناحية النفسية فإن هذا السلوك [السلوك القائم على التمييز] من قبل المؤسسات و/أو المصاحبين لها ذو عواقب وخيمة: لأن العنصرية اليومية التي يتعرض لها الناس، كأصحاب البشرة المغايرة مثلاً، تبدو مثل صدمة دقيقة فإن هذه العنصرية لها تأثيرات هائلة على شعور وسلوك الضحايا. ويكون رد فعل بعض الناس عليها عبارة عن الانسحاب المصحوب بالاكتئاب والخوف، في حين أن آخرين يبدون أكثر عدوانية."[956]

"ويوجد في الوقت الحالي استبيان عن اللاجئين تقوم به جامعة فريدريش شيللر في مدينة يينا (FSU) بمركز الاختصاص للتطرف اليميني والتعليم الديمقراطي والاندماج الاجتماعي (تورينغن مونيتور للاندماج). وقد رُوعي في الدراسة بشكل أساسي تجارب التمييز والمعايير الصحية. ويُتوقع توفر نتائج الدراسة بنهاية العام. وربما تعطي هذه النتائج معلومات تفصيلية عن هذه الفئة من الناس في سياق التمييز والصحة..[957]"

954 السابق، ص 192 وما تليها.
955 السابق 193.
956 السابق
957 السابق

(ت) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

لم يُذكر في مجال الصحة إلا القليل من الأبعاد في لجنة التحقيق البرلمانية، وذلك مثل رأي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والسيدات والأسرة في تورينغن بخصوص تأهيل الطبيبات والأطباء بالنظر إلى التداخل الثقافي والتنوع ومكافحة العنصرية."[958]

(ث) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

"كما تُستخلص من الأبحاث الدولية العديد من الاستنتاجات الخاصة بإجراءات مناهضة التمييز – مما يساهم بالتالي في تقليل المخاطر الصحية. وعلى رأس هذه الإجراءات تنبيه الضحايا إلى خيارات العمل والحقوق القانونية التي يمكنهم المطالبة بها بعد المرور بتجارب التمييز (على سبيل المثال في إطار مراكز مكافحة التمييز). فضلاً عن هذا هناك العديد من الإمكانيات المتنوعة من أجل التغلب على تبعات تجارب التمييز (عروض الاستشارة والإجراءات العلاجية). ويمكن أن تساهم هذه العروض في زيادة الاعتزاز بالنفس والثقة بالنفس لدى الأشخاص المعرضين للتمييز. وبخصوص المزيد من عمل اللجنة يبقى في هذا السياق السؤال عن أ) مدى وجود أضرار هيكلية أو ممارسات تمييز شخصي في القطاع الصحي و ب) ما هي الحاجات المطلوبة في الخدمات الصحي لمجموعات معينة (مثل الباحثين عن اللجوء) في ولاية تورينغن. كما يجب ت) الكشف عن الإجراءات الهيكلية اللازمة في القطاع الصحي (مثل تأهيل الموظفين في القطاع والتمريض وخلق مراكز للشكاوى وتعيين مفوضين للمرضى لدى صناديق التأمين الصحي وغيرها من المنشئات) من أجل إزالة العقبات/تجاوز الأضرار ومواجهة التمييز.."[959]

---

958 السابق ص 194.

959 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 194.

5.5. العُمر

(أ) شرح المشكلة

"يُعد مجال التمييز بسبب العمر من المجالات الحديثة لأبحاث التمييز. وربما يكون هذا له علاقة (على الأقل في ألمانيا) بالهرم السكاني لدى السكان. وتوجد بالفعل حاليا العديد من النتائج التجريبية، التي ثبت فيها وجود تجارب تمييز ضد كبار السن. وتحدث هذه التجارب في حياة العمل (تفضيل صغار السن في اختيار الموظفين)، وفي القطاع الصحي (إنتاج محدود لكبار السن) وكذلك في قطاع التمريض (عدم الالتزام بمعايير التمريض) فضلاً عن المزيد من المجالات الأخرى في الحياة العامة (القضاء، السكن، التقنية، وسائل الإعلام الجديدة). وتتنوع العواقب بالنسبة لكبار السن؛ حيث تمتد من مشاكل في تقدير الذات وتصل إلى الانسحاب من النشاطات الجماعية والمشاركة المُجتمعية. وتزداد المشكلة في التمريض الثابت والمتنقل..[960]"

(ب) حالة الوضع / نماذج من الواقع

"لا توجد بيانات تجريبية منهجية حتى الآن توضح التمييز بسبب العُمر في ولاية تورينغن. وفي إطار لجنة التحقيق البرلمانية أشار مجلس كبار السن بالولاية إلى الوضع الخاص لكبار السن في الولاية. وقد تركزت الآراء على موضوع سلامة المرضى والسلامة في الرعاية الثابتة، كما تناول الحديث الخطر المحتمل بزيادة الفقر عند التقدم في العمر".[961]

(ت) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

"جاء في مجلس كبار السن بالولاية ما يلي: من المهم مواصلة تأهيل وتدريب موظفي التمريض فيما يتعلق بظواهر العنف وكذلك التغييرات الهيكلية (مثل ضغط التدابير الاقتصادية في مجال التمريض، وتعيين مفوضين للمرضى بالولاية). كما يُنصح أن تتناول المشاورات التالية توضيحا شاملًا للتمييز ضد كبار السن والاستراتيجيات المُمكنة لمواجهة هذا."[962]

(ث) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

"وتمثل التوعية وتوفير المعارف بشأن الحقوق وفرص الحصول على الاستشارة أهمية خاصة في مجال التمييز بسبب السن. كما يمكن العمل في إطار عروض الاستشارة على الصور النمطية المرتبطة بالعمر وكذلك التصورات عن العمر. ومن المهم على المستوى الاجتماعي مراعاة الأبعاد البيئية واللوائح القانونية للتخلص من التمييز بسبب العُمر. ولم يتم حتى الآن التخلص بشكل منهجي من:

---

960 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 195.

961 السابق

962 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 195 وما تليها.

إلى أي مدى نُفذت هذه الإجراءات في ولاية تورينغن حتى الآن؟ و: ما هي مشاكل التمييز بسبب العمر الموجودة في غير مجال التمريض؟ ومن المفيد إجراء رصد منهجي."[963]

5.6. الإعاقة

(أ) شرح المشكلة

"توجد على المستوى الدولي العديد من الدراسات حول التمييز ضد ذوي الإعاقة. ويعتبر هذا الموضوع من أفضل المجالات بحثاً في بحوث التمييز. وتوجد في الوقت الحالي معايير قانونية شاملة نوعاً ما على المستوى الدولي لمكافحة التمييز ضد المُعاقين. وهناك مبادرات متنوعة وقواعد قانونية بهذا الشأن. ومن اللوائح القانونية الجديرة بالذكر في هذا السياق هي لائحة الأمم المتحدة الصادرة والجاري العمل بها منذ عام 2008، وهي*معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة*. وقل حلت هذه المعاهدة محل اتفاقية حقوق الإنسان التي كانت قائمة حتى حينه في هذا المجال وأصبح أكثر وضوحاً. ويمكن أن تكون مثل هذه المعاهدات قدوة للفئات الأخرى المعرضة للتمييز (مثل من يتعرضون للتمييز بسبب الميول الجنسية). كما توجد في ألمانيا العديد من القوانين واللوائح (مثل إجراءات البناء لتكون متاحة لذوي الإعاقة). بالرغم من ذلك لا يخلو وضع المعاقين من التمييز – بالرغم من نقطة الانطلاق الأفضل نسبياً. وهناك فروق شديدة فيما يتعلق فئات المعاقين المختلفة. ولا زالت تؤكد الدراسات وجود نفور، خاصة من ذوي الإعاقات الشديدة والمعاقين الذين تبدو الإعاقة بارزة لديهم، وكذلك لدى من يعانون إعاقة نفسية شديدة (انفصام الشخصيَة، التوحد). وكلها تشير إلى وجود تجارب تمييز وإقصاء اجتماعي في الحياة اليومية. يُضاف إليهم فئات جديدة من المعاقين في مجال الأمراض المُزمنة، مثل مرضى الإيدز.[964]"

(ب)حالة الوضع / نماذج من الواقع

"تم تجاهل مسألة التمييز بحق ذوي الإعاقة حتى الآن في إطار لجنة التحقيق البرلمانية. وتؤكد النتائج المذكورة أن الوضع ليس مُرضياً. لهذا يجب التأكد ما إن كانت هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود من أجل تمكين ذوي الإعاقة من الوصول دون معوقات إلى المنشئات العامة. فضلاً عن هذا من الضروري استطلاع رأي منظمات المُعاقين بشأن الوضع من عروض الاستشارة والمساعدة."[965]

---

963 السابق، ص 196.
964 اقتباس مباشر من التقرير المرحلي الذي أقرته لجنة التحقيق البرلمانية 1/6 رقم VL/4831-NF ص 197.
965 السابق ص 197.

(ت) إجراءات منبثقة من سير المشاورات

لا يوجد (قارن التفاصيل الواردة بشأن الصحة).

(ث) إطلالة على المسار الإضافي للمشاورات

ومن الجيد توضيح مدى الحاجة إلى طلب معلومات عن الأضرار/التمييز الذي يعاني منه المعاقين/ذوي الأمراض المزمنة.[966]"

[966] السابق، ص 198.

II. التصويت الخاص للكتلة النيابية لحزب البديل

التصويت الخاص للكتلة النيابية لحزب البديل في برلمان تورينغن عن التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية عن "أسباب وأشكال العنصرية والتمييز في ولاية تورينغن وتأثيرها على التعايش الاجتماعي والديمقراطية الحرة"

1. التمييز على يد "مكافحي التمييز"

كان حزب البديل (AfD) هو أول كتلة نيابية في برلمان ولاية تورينغن يصوت ضد تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية هذه وقدم اقتراحاً بديلاً[967]. بالرغم من ذلك استفاد الحزب من حقه البرلماني وأرسل أحد الأعضاء البرلمانيين واحد الخبراء إلى اللجنة ليكونوا أعضاء ممثلين له، وهما بالطبع مستعدان للتعاون البناء. لكننا نعبر عن أسفنا بسبب الأجواء الرافضة والعدائية إلى حد ما التي اعترض بها هذان العضوان في اللجنة.

حيث تم تغافل الأسئلة ورفض طلبات وتجاهل وجهات النظر. فعندما تناول النقاش البحث عن تعريف مشترك لمصطلح العنصرية والتمييز – وهو الأمر الذي لم يحظ أيضًا بالتوافق بين أعضاء اللجنة الآخرين – أعد أعضاء اللجنة من حزب البديل (AfD) ورقة توافق تستند إلى وجهات نظر الخبراء الفنيين، أي لا تمثل رأي حزب البديل[968]. بالرغم من ذلك رُفض هذا الاقتراح بدون مناقشة.

وقد أثبتت اللجنة في هذا التوقيت على أقصى تقدير أنها فعالية سياسية بحتة تتخذ قراراتها وفق الأيديولوجية السياسية، وليس الحجج الموضوعية. لأنه كيف كان ينبغي أن تكون صياغة رفض مُبرر من حيث المضمون لورقة توافق تم تناولها حسب وجهات النظر الخاصة؟ فلا تتوافر هنا "الصبغة العلمية" المزعومة؛ بل إنها مجرد واجهة منمقة لمواقف مرغوبة سياسيًا تتحاشي على الأرجح تفاصيل صغيرة مزعجة.

وبشكل متطابق عُرضت في فصل "الوضع الاجتماعي في تورينغن وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية"[969] من التقرير المرحلي التقارير الفنية للخبراء – باستثناء تقرير د. مارك يونجن. وقد تقدم حزب البديل بطلب من أجل أخذ هذا التقرير أيضًا بعين الاعتبار[970]. لكن

---

967 طلب الكتلة النيابية لحزب البديل، برلمان ولاية تورينغن، الدورة التشريعية رقم 6، الرسالة رقم 3193/6 بشأن الرسالة رقم 3108/6.
968 طلب اتخاذ قرار مقدم من حزب البديل، انظر الملحق رقم 3378/6 الخاصة بالنموذج 2860/6.
969 التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية 1/6، B.I.2) أ).
970 طلب استكمال التقرير المرحلي مقدم من حزب البديل، انظر الملحق رقم 4641/6 الخاصة بالنموذج 4252/6 -NF-.

هذا الطلب رُفض من قبل أعضاء اللجنة الآخرين. وبهذا يُلاحظ ان لجنة التحقيق البرلمانية "العنصرية والتمييز" هي نفسها لديها مشكلة مع التمييز.

وكان من المفترض أن تكون الفقرة – التي لم تكن مقبولة على الأرجح بالتقرير المرحلي – كالتالي:

„9. على عكس خبراء آخرين باللجنة أكد السيد د. مارك يوجن أنه يمكن أن يكون هناك ضحايا للعنصرية والتمييز من الألمان أيضًا. لكن تجاهل هذا أو حتى تكذيب أن يكون هناك ألمان أصلاً من بين الضحايا هو مثال واضح على العنف المعرفي. كما يجب استخدام معايير موضوعية للعنصرية والتمييز ضد المجموعات، وإلا فسوف يسود انوع من التعسف الأيديولوجي.[971]“

ونقاط النقد التالية – وهي ليست الوحيدة على كل حال – ليست جديدة. وقد أُبلغ بها أعضاءُ اللجنة الآخرون من قبل بشكل شفهي وكتابي، لكن تم تجاهلها بشكل سيء. وهذا هو مؤسف بشكل أكبر لأن النقاط النقدية لا تحتوي فقط على نقاط ضعف جوهرية في المحتوى، بل على نقاط ضعف منهجية بالتقرير المرحلي تجعل من هذه اللجنة عبئًا باهظ التكاليف. وبصرف النظر عن قيمة التسلية فلا توجد فائدة معرفية من المسألة التي تم تناولها.

2. سلطة التعريف بالطريقة البلشفية

كان من المفترض أن تبدأ دراسة علمية بتعريف موضوع التحقيق بصورة مفيدة؛ فأعضاء اللجنة لم يكونوا قادرين على صياغة هذا التعريف بالإجماع. لهذا لا نجد توصيفاً ضمنيا لما يُسمى من وجهة نظر اللجنة "العنصرية" أو "التمييز". وبدلا من هذا يستند أعضاء اللجنة بالإجماع على الصياغة العبثية وهي "العنصرية بدون أعراق".

وقد أشار أ.د. إيجون فلايج في بيان رأيه إلى أن هذا المفهوم مأخوذ عن العالم الفرنسي ذو الميول الاشتراكية الجديدة إيتين باليبار. ولا نجد في هذا المفهوم تعريفاً أيضًا. "العنصرية" هنا هي كل ما يناقض هذه الأيديولوجية. فقد فرغ باليبار مصطلح "العنصرية" من

971 السابق

مضمونه وخلق مصطلحا انقسامياً جديداً. وبالتالي يمكن حاليا استخدام مصطلح "العنصرية" كشعار في الحملات السياسية – حسب الأهواء.[972]"

وفقا لنص اللجنة: تحتوي العنصرية على العرق وهو ما يعني ظهور الجوانب الجسمانية أو الثقافية أو الدينية (المصاحبة) أو الخواص (الميول، الصفات الشخصية، المواهب) في شكل سمات مجموعات تشكل أهمية محورية لأعضاء هذه المجموعات وتحول أصحاب الصفات المذكورة بهذه الاختلافات إلى "مجموعة خاصة".[973] وبعبارات أخرى: كل تعريف للمجموعات هو من البداية "عنصرية".

وهذا تعريف هُراء، لأن كل مفهوم سياسي يعرف بالضرورة مجموعات، حتى بالنسبة لتعريف باليبار "العنصرية بدون أعراق". وحسب افضل تقليد ماركسي فإن هذه الأيديولوجية "التقدمية" تحتاج إلى عامل مضاد "رجعي". وهو في هذه الحالة "العنصري" الذي لا يمكن الاستفادة بشيء من هذه الأيديولوجية ويرى „أن "المزج الثقافي" وإزاحة الاختلافات الثقافية" تعدل الموت الفكري للإنسانية [974]". والمقصود هو الأوروبي الذي يرغب في الحفاظ على موروثه الثقافي:

ويمكن الحديث بشكل خاص عن العنصرية عندما يصبح الانتماء (المرسوم) لمجموعة معينة وبالتالي الصفات المكتسبة بناء عليه أمرا غير قابل للتغيير، كما يدعي التقرير المرحلي. "ويهدف التصنيف المُعتاد المتوغل في المجتمع منذ قرون إلى شرعنة مطالب السلطة الاجتماعية. ويتجلى هذا التصنيف في إعاقة أو منع المجموعة الأخرى المُصنفة بأنها "غريبة" من الوصول إلى المصادر الثقافية والسياسية والاجتماعية.[975]"

وهنا يتضح الاحتمال العدواني لمفهوم "العنصرية بدون أعراق" الذي يشجب كل شيء باعتباره "عنصرياً" وينزع مشروعيته إن كان يهدف إلى الحفاظ على الموروث الثقافي أو حتى الدولة الاجتماعية الفاعلة. وبناء عليه يصبح من السهل التعرف على المفهوم الشيوعي الجديد عندما لا يكون المقاوم أو العدو ليس بحاجة إلى مجابهة النقد عن طريق الحجة والبرهان – لكنه يقوم بوصمه بأنه "كراهية" بشكل جماعي ويسمح له بملاحقته.

ومن البدهي أن يتطابق هذا المفهوم لـ "العنصرية بدون أعراق"من خلال الادعاء للمجموعات قليلة القيمة أو التي يتعين مكافحتها مع المعيار الذاتي لـ "الأيديولوجية العنصرية". وأخيرا وليس آخرا فلم تكن الأغلبية اليسارية في اللجنة قادرة بسبب هذا الفقرة بين الثقافي على تبرير المفهوم الشيوعي الجديد أو الدفاع عنه بحجج وبراهين. وقد نجحت في فرضه في الجلسة التي عقدت بتاريخ 9 يناير 2018 من خلال قرار بالأغلبية.

---

972 الرسالة رقم 1524/6، ص 6.
973 التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية 1/6، الفصل B.I.1).
974 إيتينا باليبار (1990): هل توجد "عنصرية جديد"؟ في: إيتينا باليبار / إيمانويل فالرشتاين: العرق والفئة والأمة، هامبورج ص 29.
975 التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية 1/6، الفصل B.I.1).

وكان يمثل هذا المبدأ القائم على تحديد "الحقائق العلمية" من خلال السلطة السياسية وبالتالي جعله وسيلة لتحقيق أهداف سياسية نموذجا كبيرة لليسار، ألا وهي البلشفية: "القوة والحيوية في الماركسية تتمثل في قيامها على نظرية تقدمية تعبر بحق عن حاجات تنمية الحياة المادية للمجتمع وترفع من شأن النظرية بقدرها المستحق وتعتبر من واجبها الاستفادة بشكل تام من قوتها التنظيمية التي حشدتها."[976]

وكان ممثل حزب البديل (AfD) هو الوحيد في اللجنة الذي رفض هذه المحاولة ووصفها بأنها جمع استبدادي. بينما تمسك ممثلي حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) بالامتناع عن التصويت. ويُعتقد أن لهذا علاقة بقدرة الخبراء في حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي على سحب البساط الإيجابي من تحت المعارضين السياسيين لهم عن طريق رفض هذا المفهوم الشيوعي الجديد.

3. "التعددية العرقية" – وصم دون تبرير

وتؤكد اللجنة أن من بين المفاهيم الأيديولوجية عن "العنصرية" ما يُعرف باسم "التنوع العرقي"، لأن هذا يشكل "في المفردات العصرية الأعراق ويروج للفصل العنصري"[977]. وهذا الادعاء ليس من جزب اليسار، لكنه جاء من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU). فقد كان أحد خبراء الحزب وهو السيد الأستاذ المساعد دكتور توم مانيفيتس قي ادعى في تقريره الفني الرغبة والتوجه نحو "التعددية العرقية".

وبالرغم من أن الأمر لا يتعلق في هذا المفهوم بالعنصرية المباشرة، بل بعنصرية مستترة جيداً: "تصبح [العنصرية] أكثر تخفياً في مفهوم التعددية العرقية بالشكل الذي كان يمثله جوتسه كوبيتشك صاحب حركة الهوية أو الحزب القومي الألماني (NPD). ويُقصد بهذا التصورُ بأن الاختلافات بين العرقيات الثقافية لابد أن تظل قائمة وتجنب اختلاطها – دون أن يكون لهذا علاقة بفكرة الرفع من قيمة ثقافة أو التحقير من قدر أخرى."[978]

وقد طلب ممثلو حزب البديل من اللجنة بشكل شفهي وتحريري بتبرير هذه التهمة أو حتى ذكر مصدر لها[979]. لكن اللجنة لم تستجب للطلب حتى الآن. وهذا أيضًا من المؤسف لأن رئيس هذه الأيديولوجية المزعوم للتعددية العرقية، كوبيتشك، لا يعرف عن هذا المفهوم

976 ي.و. ستالين: عن المادية الجدلية والتاريخية (1938):
977 التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية 1/6، الفصل B.I.1).
978 النموذج رقم 2933/6، ص 3.
979 طلب استكمال التقرير المرحلي مقدم من حزب البديل، انظر الملحق رقم 4641/6 الخاصة بالنموذج NF- 4252/6-.

ولاى يعرف أين قاله. ونظرًا لأن مانيفيتس يعرف على الأرجح كوبيتشك بشكل أفضل من معرفته بنفسه فإنه من المفيد أن يكون هناك توضيحاً منه بهذا الشأن.

وبهذا يظل الادعاء دون برهان وبالتالي يُفهم على أنه ما هو إلا إهانة من صديق شخصي لرئيس الكتلة النيابية لحزب البديل في ولاية تورينغن السيد بيورن هوكه، وبالتالي أمر يمكن وصفه بالوصم. كما يبدو أن هناك خلط بين صفوف حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) بين العلم والمهمة القتالية السياسية. كما أن "الحرمان من حماية القانون" هو كما جاء في تقرير فني آخر لحزب حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) للسيد مروان أبو تام "يصبح أكثر خطورة كلما ارتدى لباس التداخل الثقافي الشكلي"[980].

وبهذا يتضح أن بعض ممثلي حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) يتبنون مع حزب اليسار مفهوماً ماركسياً جديداً. لكن كلاهما لا يستطيع تبرير المفهوم بشكل علمي أو يدافع من رأيه من النقد الموجه إليه، وذلك لكون هذه المفهوم هو مجرد قاطرة أيديولوجية لشعور مجرد. والأقرب لوصف هذه الشعور هو أنه كره ثقافي. ولا نزال نبحث حتى الآن بلا جدوى عن تعريف مُبرر لمصطلح العنصرية. وقد ساهم ممثلو حزب البديل (AfD) وحدهم بمثل هذا التعريف.

4. تعريف العنصرية والتمييز

يقول السيد يونجن من حزب البديل (AfD) أن من شروط وجود التمييز هو وجود "أيديولوجية عدم المساواة": ,يمكن أن تطمح أيديولوجية إلى فرض نظام باستخدام عنف واضح وصريح.[981]" يجب عمل فصل مناسب للمجموعات من هذا النظام التي يوجد لديها "عملية ديناميكية شاملة بالتصنيفات القائمة على الاحتقار".

لكن أي تعريف لمصطلح المجموعات – الذي يبدو مشروعا بداية – يصبح مناسباً ليكون أساسًا لـ "أيديولوجية عدم المساواة". وينتج عن هذا تعدد أشكال التمييز بشكل يعادل تعريفات المجموعات البشرية. وبهذا لا تصبح السمة هي السبب في التمييز، بل أيديولوجية عدم المساواة. وبهذا لا تسبب مجموعة "العاطلين" مشكلة بداية. لكن تصنيفها الأيديولوجي مثل كونها "كسولة" أو "غير اجتماعية" هو ما يجعل هذا خطيراً.

وتصبح هذه المراحل الأولية من التمييز خطيرة بشكل خاص عندما يبدأ التشكيك في مبدأ المساواة أمام القانون الذي نص عليه الدستور. فعندما تعتبر مجموعة نفسها أنه يُطبق عليها قواعد أخرى غير السارية لدى المجموعات الأخرى وتكون مستعدة لتحقيق هذا

980 النموذج رقم 2934/6، ص 5.
981 النموذج رقم 2868/6، ص 6.

المطلب باستخدام العنف الاجتماعي فإن أيديولوجية عدم المساواة تصبح متوفرة والتي تصبح مسؤولة عن التمييز وصولاً إلى الملاحقة النشطة والاضطهاد الفعلي للمجموعات الأخرى.

"بالقدرة على التمييز هي تعبير عن السلطة الاجتماعية"، كما يقول يونجن. „ومن خلال هذه القدرة يمكن أن تتولد مشاعر التفوق التي تميل إلى تحقير الفئة المعرضة للتمييز في إنسانيتها[982]". بل يمكن أن يصل الأمر إلى نزع الحق عن هذه المجموعة في أن تقرر مصيرها بنفسها بجانب تعرضها للتمييز. ويبدو هذا جلياً مع الأيديولوجيات العنصرية التي تمثل أحد الأشكال الخفية للتمييز بسبب السمات العرقية الفعلية أو الظنية.

"العلاقة بين مصطلحي العنصرية والتمييز تُعاد صياغتها باعتبارها علاقة الكمية الجزئية أو الكمية الكبرى: وليس كل تمييز له دوافع عنصرية، لكن كل عنصرية تحتوي على مواقف وتصرفات تمييزية[983]"، كما جاء في كلامه. وبهذا يتساوى مصطلح العنصرية هذا مع التعريف المألوف للعنصرية الذي ذكرتها معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة كل أشكال العنصرية (ICERD) في عام 1963:

"في هذه المعاهدة يتضمن تعبير "التمييز العنصري" أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الجنسية، يكون غرضه أو نتيجته إحباط [...] ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة."[984]

وبالطبع يمكن وفق هذا التعريف أن يصبح الألمان ضحايا العنصرية، وذلك في كل حالة يتم ممارسة التمييز ضدهم بصفتهم ألمان، وليس بصفتهم أتباع حزب أو دين أو فئة دخل معينة.[985] لكن ممثلي حزب البديل (AfD) هم الوحيدون الذين ذكروا اللجنة بهذا. أما الحالات التي تؤكد هذا من وجهة نظرهم فلم يتناولها أعضاء اللجنة الآخرون أو التشكيك في أهميتها. وبدلاً من هذا تم إرشاد ممثلي حزب البديل (AfD) بأنه من غير المسموح به النظر إلى الألمان على أنهم ضحايا. فقد قالت على سبيل المثال أ.د. إيمان عطية عندما أشار د. إيريك لينرت إلى العنصرية ضد الألمان:

"في البداية نذكر هذا للمحضر، حتى لا نترك الأمر هنا دون اعتراض: لا توجد عنصرية ضد الألمانية ولا توجد أعراق.[986]" لكن الملاحظة الأخرى "لا تستند على معارف أو دراسات، لكنها موقف منتشر في الأوساط اليمينية". وبالتالي فإن هذا الموقف يفتقد إلى

982 النموذج رقم 2868/6، ص 4.
983 السابق، ص 3.
984 http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx.
985 **قارن الأخير: مارك فليكس سيراو: „بطاطس"، „ألمان": العنصرية - لا، شكرا! إلا إن كان ضد الألمان، في:** www.nnz.ch **بتاريخ 2018/7/19.**
986 محضر لجنة التحقيق البرلمانية 1/6، الجلسة رقم 6، ص 52.

الصواب – أياً كانت الأسباب. ومن أجل مكافحة هذا التصور الخاطيء تطالب السيدة عطية بإنشاء "شبكة اختصاص أو مركز اختصاص".

لكن ممثل الحزب أوزان كيسكينيليك دافع عن عن فكرة "العنصرية بدون أعراق" ضد النقد الذي وجهه ممثلي حزب البديل، قائلاً: "لا يوجد [...] "العرق اليهودي" [...]، بالرغم من ذلك لا تختفي معاداة السامية. وهذا يعني أن هذه هي الفكرة المحورية التي حاول باليبار إثارتها بقوله "عنصرية بدون أعراق" بالقول بأن كل عنصرية هي "عنصرية بدون أعراق" لأن الأعراق غير موجودة على الإطلاق من الناحية البيولوجية.[987]" ولا تزال "شبكة الاختصاص" بحاجة بوضوح إلى توضيح داخلي.

وبهذا تتعارضة فكرة "عنصرية بدون أعراق"، كما حددها التقرير المرحلي، مع التعريف الذي ذكرته الأمم المتحدة. لأن ادعاء هؤلاء بوجود "التصميم المجرد للأعراق"[988] – أي إثبات أن هناك مجموعات تتحدد بناء على "لون البشرة أو الأصل أو الأصل القومي أو الانتماء لشعب ما"، سيُعدُ في هذه الحالات من "العنصرية". واستنتاجاً من هذا كان سيتعين على اللجنة استنتاج أن معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية هي "عنصرية"، وهذا غير ممكن.

وكان التعريف الذي ساقه حزب البديل (AfD) هو الوحيد الذي راعى إمكانية وجود تفرقة مناسبة. وهو يستند إلى الوصف المعهود المألوف والفاعل للعنصرية. أما "العنصرية بدون أعراق" فهي لا علاقة لها بالطابع العلمي، تماماً بالقدر نفسه الذي تحتويه "المادية الجدلية". يرغب المدينون في العثور على مواساة روحية، في حين أنها تمثل لآخرين ولادة لأيديولوجية جديدة يشير التقرير المرحلي التالي إلى مخاطرها المحتملة.

5. "العنصرية دون أعراق" كأيديولوجية شمولية

بالرغم من أن أنصار "العنصرية بدون أعراق" غير قادرين على بناء مصطلح للعنصرية، فما بالك بمصطلح معتدل، إلا أن هذا لا يعيق إعادة إحياء الخيالات الأيديولوجية. ويظهر هذا بشكل خاص في فصل التعليم. ونذكر في البداية بتوافق مؤتمر بويتلسباخ الذي يمكن أن يُستخدم في ألمانيا كأساس للعمل التربوي. ويستند هذا التوافق على ثلاثة مباديء وهي "حظر الطغيان" و "فضل الجدلية" وكذلك "خيار اختيار القناعات".

987 محضر لجنة التحقيق البرلمانية 1/6، الجلسة رقم 6، ص 70.
988 التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية 1/6، الفصل B.I.1).

يحرم "حظر الطغيان" على المعلم من أن يعبر لأحد التلاميذ – أياً كانت الوسيلة التي يعبر بها – عن رأي غير مرغوب. ويجب أن تُتاح الإمكانية للتلميذ التوصل إلى حكم بشكل مستقل. "وهنا بالضبط تكمن الحدود بين التعليم السياسي والتلقين السياسي، لكن التلقين لا يتوائم مع دور المعلم في مجتمع ديمقراطي[989]"، كما أضاف. وهذا يعني أن التلميذ يمكنه أن يتوصل إلى حكم مغاير.

وهذا يؤدي إلى "فضل الاختلاف". وفي القضايا الخلافية يجب إمداد التلميذ بالمعلومات الكاملة بشأن المواقف المختلفة. „ما هو جدلي في العلم والسياسة يجب أن يظهر في المحاضرة التعليمية بشكل جدلي أيضًا.[990]" بل يجب على المعلم أن يواجه التلميذ برؤى ما كان له أن يواجهها هذا التلميذ بنفسه. والهدف هو "خيار اختيار القناعات" لدى التلميذ في أن يحدد موقفه الذاتي من القضايا الاجتماعية بشكل مستقل ويكون لنفسه موقفًا.

كيف تتعامل "العنصرية بدون أعراق" مع هذه المباديء الرئيسية؟ نظرًا لأنه كان لا يزال قادرًا على تعريف العنصرية فإنه ليس قادرًا على تعريف ما ليس بالعنصرية. وبالتالي فإن كل مجال مُهدد بشكل مُحتمل في أن يصبح ساحة قتال للإجراءات "المناهضة للعنصرية". والنتيجة هي حملة أيديولوجية. لكن التقرير انتقد "الوضع بالقول "أنه بالرغم من أن دعم مشروعات فردية لمواجهة العنصرية والتمييز يمثل بداية، إلا أنه يتناول الوضع بشكل مختصر جداً[991]".

وتسائل التقرير المرحلي باستياء قائلاً بأنه بهذه الطريقة "لن تُراعى الأشكال المؤسسية للعنصرية والتمييز" كما لن "يتم البدء بإجراءات مُستدامة" يمكن أن "تكون قادرة على المدى البعيد على التغلب على النقاشات العنصرية"[992]. لكن ما قيل هو أن "التغلب على النقاشات العنصرية" ليس له علاقة بتوافق مؤتمر بويتلسباخ إلا بالقدر الذي يتوافق تماماً مع شرح "التلقين". كيف يبدو هذا في التقرير المرحلي؟

فقد جاء على سبيل المثال "فيما يتعلق بالقدرات البينثقافية" ما يلي: والهدف من ذلك هو تمكين التلاميذ من التعامل بشكل واعٍ مع العنصرية والتمييز والتعامل بإدراك مع الصور لديهم عن الآخرين ومعرفة مسؤولية الشروط الإطارية المجتمعية عن نشأة هذه الصور لديهم.[993] وبنظرة ودودة يمكن أن نسمي هذا بأنه منهج شامل للتأثير على التلاميذ.

أما بنظرة غير ودودة فإن هذا ما هو إلا غسيل دماغ لصالح أيديولوجية شمولية. وهي أيديولوجية يمكن أن تبدأ برنامج الغسيل لديها بالطبع بدون أساس تجريبي. لأنه لا توجد في تورينغن – كما يعترف التقرير المرحلي – "البيانات الكافية لتسجيل حالات العنصرية

989 https://www.lpb-bw.de/beutelsbacher-konsens.html.
990 السابق
991 التقرير المرحلي للجنة التحقيق البرلمانية 1/6، B.II.) ب).
992 السابق B.II.) ب).
993 السابق B.II.) ب).

والتمييز[994]". „كما لا تُعرف أعداد حالات التمييز العنصري في تورينغن[995]"، بالرغم من ذلك يعرف الأيديولوجيون الواثقون هذا بالضبط:

„يجب مواصلة تطوير المدرسة كمنظمة بشكل كامل لتتعامل بشكل نقدي مع العنصرية والتمييز.[996]" والنتيجة هي القسم عل أيديولوجية شيوعية جديدة يصف باليبار هدفها بأنه عالم يؤدي بناء على "التغييرات المكانية لمجموعات كاملة من المواطنين في إطار نظام الدول القومية إلى إعادة التفكير في مصطلح "الحدود" وقصر مجال استخدامه على وظيفة الوقاية الاجتماعية[997]".

ومن تحدث له قشعريرة بسبب الديستوبيا ذات الطابع الإنساني الوهمي، أو بالأحرى التي تحتقر الإنسان فإنه بالمعنى المذكور في هذا التقرير المرحلي "عنصري" وبالتالي هدف مشروع للهجوم. فالجماعة التي تسمح – بسبب الكسل أو الجهل – لهؤلاء الأيديولوجيين بامتلاك سلطة تشكيل التعايش وتربية أبنائهم سوف تتوقف عن الدفاع عن الكرامة الفردية الإنسانية.

994 السابق B.II.1) ت).
995 السابق B.II.1) ت).
996 السابق B.II.1) ث).
997 باليبار (1990)، ص 36.